المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل

الدكتور
عبد العزيز عبده أبو عبد الله

منشورات
الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

القسم الأول

المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل

الدكتور
عبد العزيز عبده أبو عبد الله
المدرس بكلية الآداب جامعة قاريونس

النحو يستقر غني لأنني أستدل به على القرآن والشعر
هارون الرشيد

القسم الأول

منشورات
الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعة الأولى

1391 و.ر. 1982

((المكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع))

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
طرابلس ص. ب 959

تقــديم

المعنى والإعراب عند النحاة

بقلم الدكتور احمد الشرباصي

النحو هو قاعدة العربية الأصيلة ، ومن نافلة القول أن نكرر الحديث عن قيمته ومكانته ، ولم يكن أسلافنا مبالغين حين قالوا « النحو في الكلام كالملح في الطعام » فاذا كان الطعام لا يصلح إلا بالملح ، حتى تعود العامة في الريف أن يسموا الملح بأسم « المصلح » فإن الكلام كذلك لا ينتظم مبناه ، ولا يتحدد معناه الا بالنحو والإعراب .

ولكن النحو ـ من جهة أخرى ـ علم « ثقيل الظل والدم » عند الكثيرين ، يضيقون به ، ويفرون منه كلما أناخ عليه بكلكله ، ويفرحون الفرح الكبير كلما رأوا محاولة مبذولة للتخفف منه ، او للتيسير فيه ، حتى لو أساءت هذه المحاولة إليه ، أو تحاملت عليه .

ولعل هذا هو الذي شجع الضائقين بالنحو على أن تتوالى منهم حركات التيسير ـ كما يعبرون ـ ومحاولات التخفف من وطأة قواعد النحو ، ما بين الحين والحين .

هذا ابن مضاء القرطبي يثور على المألوف في النحو ، المعروف عند النحاة ، فيأخذ في الدعوة إلى استبدال « نظرية العامل » التي تعد أساسا

من أسس الإعراب ، ويأتي الأستاذ ابراهيم مصطفى بعد حين ليردد آراء ابن مضاء ، او ليكررها ، دون أن ينسب هذه الآراء إلى صاحبها الأول ، وكان من فضل الله على كلية اللغة العربية ـ حرسها الله معقلا للغة القرآن وأدب العرب ـ ان يخرج أحد رجالها ـ هو الشيخ محمد احمد عرفة ـ ليناقش الاستاذ ابراهيم مصطفى الحساب على هدى وبصيرة .

ثم تأتي محاولة أخرى جعلوا عنوانها : « تيسير تدريس اللغة العربية » ، وكان أهلوها مجموعة من أساتذة الجامعة وكبار المفتشين في « وزارة المعارف » بمصر ورأسها الدكتور طه حسين ، وقد رأت الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي ، كما رأت تسمية ركني الجملة : المسند والمسند اليه .

ثم كانت محاولة الشيخ عبد المتعال الصعيدي لتيسير قواعد الإعراب ، وكان من رأيه إدماج الإعراب المحلي في المبنيات ، في الإعراب التقديري في المقصور والمنقوص ، والاستغناء عن باب المبنيات .

ثم كانت محاولة الأستاذ أمين الخولي الذي طالب بتجديد النحو ، وتذليل اضطراب القواعد والإعراب .

وكانت الصبغة الغالبة على هذه المحاولات أنها تتهم النحاة بالتزمت والتعقيد ، والفلسفة والجدل الذي لا موجب له .

وزادت الطين بلة أن ظهرت دعوة إلى إلغاء الإعراب من العربية ، والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات بدعوى أن الإعراب لا صلة له بالمعنى ، ولا تأثير له فيه ، كما ظهرت دعوة إلى التقريب بين الفصحى لغة الكتابة ، والعامية لغة التخاطب ، بالوقوف على السكون كما في الحديث العامي .

وكان لا بد من الدفاع عن لغة العرب ، وكان لا بد من تأكيد أن الإعراب فرع المعنى ، وان اللغة العربية ذات حس ، يتأثر معناها بما يدخل الكلمات والأساليب ، مما يكشف عن المعاني .

وقد هيأ الله لهذا الدفاع أحد أبناء كلية اللغة العربية ـ مرة أخرى ـ ببحثه القيم الذي جعل عنوانه : « المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل » . وهذا الباحث أفخر بأنه كان لي بالأمس البعيد تلميذا ، وأسعد بأنه قد صار لي اليوم زميلا ، وهو من مدينة « دمياط » الحبيبة الغالية ، التي قضيت فيها السنوات الطليعة من الثلاثينيات أطلب العلم في معهدها الديني العلمي الإسلامي ، وقد كانت سنوات من أجمل أيام العمر ، وهي أيام لا تنسى ، عليها أطيب التحيات .

ذلك الباحث هو الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله الذي عرفته في شبيبته طالبا نجيبا ذكيا لماحا ، فيه على العلم إقبال ، وله في التحصيل ، وفي الأدب والأخلاق نصيب كبير ، وعرفته بعد أن تخرج في كلية اللغة العربية ، مربيا فاضلا ومدرسا للعربية ناجحا ، ولم تنقطع عني رسائله الفياضة بملامح الوفاء والتقدير ، وتابعته وهو يسهم بنشاطه الأدبي والعلمي ، تارة بالمحاضرات ، وتارة بالمقالات ، وتارة بالبحوث الأدبية ، حتى رأيته وهو يقف وقفة العملاق ببحثه عن « المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل » . وهو بحث قد أحسن الدفاع به عن حرمة العربية وكرامة النحاة ومنزلة النحو .

ولم يكن الباحث بالمتزمت ولا بالجامد ، بل هو يرى أن لنا أن ندخل على لغتنا بعض التطوير بالتنظيم والترتيب والعناية بدراسة الأساليب الوظيفية ، على أن لا نبالغ في تسهيلها أو إيجازها ، وعلينا أن نذلل صعوبتها بالمحاكاة والتشويق والتكرار وبذل الجهد ، وهي مبادىء تربوية

لإتقان كل لغة ، والإبتداء بالقراءة ، ثم تطبيق القواعد عليها .

والبحث في الصلة بين المعنى والإعراب يتطلب ـ كما قيل بحق ـ يحتاج إلى قدر كبير من الفهم والروية ، لأنه بحث يقوم على تلمس المعنى الخصب الذي يعنيه النحوي من غير أن يصرح به ، بل يلفت إليه بالإعراب .

وقد قام الباحث بدراسة عامة لأصول النحو السماعية التي كانت المعين لدى النحاة . وهي القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، ومأثور قول العرب ، فبين كيف كان القرآن سببا في وضع النحو لصيانة كتاب الله تعالى من اللحن ، وكيف كانت القراءات القرآنية مجالا لألوان من الإعراب يترتب عليها تنوع المعنى حسب كل قراءة .

ثم انتقل إلى المصدر الثاني وهو الحديث الشريف فأبان اهتمام النحاة به ، واختلافهم في الاحتجاج به ، وسبب هذا الاختلاف ، ورأى الباحث وجوب إلحاق كلام الصحابة بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ما دام جاريا على سنن الكلام العربي .

وتكلم عن المصدر الثالث ، وهو المأثور من كلام العرب فأوضح الذين يوثق بعربيتهم ، ويحتج النحاة بكلامهم ، وخرج من هذه الدراسة العامة في هذا الحقل بالنتائج التالية :

1 ـ ليست القواعد إلا قوانين مستنبطة من طائفة من كلام العرب الذين لم تفسد سلائقهم .

2 ـ أعلى الكلام العربي في صحة الاحتجاج به هو القرآن الكريم ، ثم ما صح من كلام الرسول والصحابة ، ثم نثر العرب وشعرهم .

3 ـ منتصف المائة الثانية للهجرة هو حد الذين يصح الاستشهاد بكلامهم من الحضريين ، ويمتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين في البادية حتى منتصف المائة الرابعة من الهجرة .

4 ـ لا يصح الاحتجاج بكلام مجهول .

5 ـ لا يحتج بكلام له روايتان ، إحداهما تؤيد القاعدة التي تقول بها ، والرواية الأخرى لا يكون لها علاقة بها ، لأن الدليل متى تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

6 ـ بعض الشواهد تكون محرفة ، ويكون التحريف في موضع الاستشهاد ، فيجب تحرير الشاهد والتوثق من ضبطه في مظانه السليمة قبل الاستشهاد به والبناء عليه .

7 ـ ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار ، إذ من الخطأ جعل الضرورة الشعرية قانونا عاما .

8 ـ عند أخذ الشاهد ـ شعرا كان أو نثرا ـ يجب أن نراجع ما قبله وما بعده ، فقد يكون مبتورا ، ومن أمثلة ذلك أن يجيزوا مثل قولهم : «جاءوا الطلاب» مستشهدين بأن الحديث يقول : « يتعاقبون ملائكة في الليل وملائكة في النهار » مع أننا لو رجعنا إلى « موطأ مالك » لوجدنا الحديث فيه هكذا : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة في الليل ، وملائكة في النهار » . ومعنى هذا أنه لا يصح الاستشهاد به هنا .

9 ـ إن التراجح بين أقوال النحاة يجب أن يكون على أساس المعنى قبل كل شيء ، فالمعنى هو الرائد والحكم . وإذا دار الأمر بين مقتضيات المعنى ومقتضيات الصناعة النحوية ، التزمنا الأولى دون الثانية .

10 ـ يفضل في كل مقام فيه إعرابان الإعراب الذي لا يجنح إلى تقدير محذوف .

وقد أتبع الباحث ذلك بدراسة موضوعية لشواهد « الكتاب » لسيبويه ، أوضح فيها ما كان يأخذ به سيبويه نفسه من الحرص على المعنى ، وإن أتى تخريجه للشواهد بلون من الشذوذ او الضرورة . ومن المعروف لدى أهل العلم أن « الكتاب » لسيبويه هو المصدر الأول لجميع الدراسات النحوية والصرفية واللهجات العربية والقراءات والأصوات اللغوية ، والمؤلفون يستوحونه ويستلهمون منه ما يؤيد فكرتهم .

وسيبويه من شدة اهتمامه بالمعنى نراه يندفع إلى تخريج الشاهد من الشواهد على بعض المعاني الثانوية ، متجاوزا بهذا المرحلة التي تعد من لوازم الدراسة النحوية وهي الدلالة على المعاني الأولية .

ويقرر الباحث أن النحويين هم المؤسسون لعلم البلاغة بما فننوا وقعدوا : تقديما وتأخيرا ، أو حذفا وذكرا ، وهو ما يؤيد إيغالهم من غير رفق لتمكين المعنى .

وبهذا يمكن أن يقال إن أصول البلاغة نبتت في روضة النحويين ، فكان الإعراب ممزوجا بكثير من أسرار التركيب .

وخصص الباحث بابا بين فيه أن الصرح العالي الذي يمثل بلاغة عبد القاهر في كتابة « دلائل الإعجاز » لم يقم إلا على القواعد النحوية ، ولولا ما مهدت له من إفادتها لمعان ثرية ما شاد البناء .

ويخصص بعد ذلك بابين يدرس فيهما المذاهب النحوية من ناحية أنها أثر لخلاف على طلب معنى ، أو أن لها منزعا يهيم وراء الإعراب ، أيا كان المعنى الذي يكشف عنه .

وتعرض بالبحث لتخريج علماء النحو لما أشكل إعرابه من الآيات القرآنية في كتب التفسير ، ومن هؤلاء العلماء أبو حيان والفراء والزمخشري والزجاج . وانتقل الى عرض آراء النحاة المتأخرين من أمثال ابن هشام وابن مالك والسيرافي

ثم انتقل بالبحث إلى « نظرية العامل » وانقسام العوامل في النحو الى لفظية ومعنوية ، وأوضح خطأ الذين يريدون التخلص من الاعراب بالوقف ، لأن ذلك يضيع العلاقة بين أجزاء الجملة فتضيع المعاني تبعا لذلك . وقد فند الباحث الزعم المفتري القائل بأن لهجات العرب كانت مجردة من الإعراب ، وأن النحويين قد خلقوا النحو خلقا ، وابتدعوه من عند انفسهم ابتداعا ، وان عدم وجود القواعد في اللهجات العامية دليل على عدم وجودها في الفصحى ، واستند الباحث الى الأدلة التالية :

أولاً : عدم وجود القواعد في اللهجات العامية لا ينهض دليلا على انها لم تكن موجودة في العربية ، فقد انتاب أصوات اللغة وقواعدها كثير من صنوف التغيير والانحراف فبعدت كثيرا عن أصلها .

ثانياً : ليس بغريب ان تتفق اللهجات العامية في التجرد من علامات الإعراب ، فقد خصصت لقوانين التطور الصوتي ، وهو ضعف الأصوات الأخيرة في الكلمة وانقراضه وذلك موجود في كل اللهجات .

ثالثاً : دقة القواعد لا تدل على أنها مخترعة اختراعا كاليونانية واللاتينية قديما ، او الألمانية حديثا ، فكل منها تشتمل على قواعد لا تقل في دقتها وتشعبها عن قواعد اللغة العربية ، ولم يؤثر هذا في انتقالها من جيل الى جيل ، ولم يقل أحد بأنها مخترعة .

رابعاً : خلق القواعد محاولة لا يتصورها العقل ، ولم يحدث لها نظير في التاريخ ، بل هي تنشأ من ذات نفسها ، وتتكون بالتدريج .

خامساً : اذا أمكن أن نتصور أن علماء القواعد تواطئوا على ذلك فإنه لا يمكن أن نتصور أنه قد تواطأ معهم جميع العلماء والمؤرخين من معاصريهم ، فاتفقوا على كتمان هذا الاختراع ، اللهم إلا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول الناس واسترهبوهم فجعلوهم يعتقدون أن ما جاءوا به من أفك ممثل لفصيح هذه اللغة .

سادساً : تقوم أوزان الشعر وقواعده الموسيقية على ملاحظة نظام الإعراب في المفردات ، ودون إعراب الكلمات تختل أوزان هذا الشعر ، وتضطرب موسيقاه ، ولا سبيل إلى إنكار هذا الشعر .

سابعاً : أقوى من هذا كله تواتر القرآن الكريم ، ورسم المصحف العثماني ، مع تجرده من الإعجام والشكل ، فذلك دليل على فساد هذا الزعم ، فالمصحف يرمز الى كثير من علامات الإعراب بالحروف . ولقد تم كتابة المصحف قبل عصر علماء البصرة والكوفة الذين يزعم الجاهلون أنهم أصحاب اختراع القواعد .

وقد استعرض الباحث الصبور الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله النحو القديم والحديث ،وحاول إيجاد الحلول التي تذلل الصعوبات القائمة في وجه تيسير وضبط قواعده . بعد أن دافع عن النحاة دفاعا كريما ، ودفع عنهم تهمة الهيام بالصناعة اللفظية ، واستخفافهم بجانب المعنى .

وكان لا بد لهذا الجهد العلمي المضني من تنويه وتقدير فاجتمع حشد كبير من العلماء والمفكرين وطلاب العلم مساء يوم الاثنين الثاني

عشر من شهر رجب الفرد سنة 1395 هـ الموافق للحادي والعشرين من شهر يوليو سنة 1975 في قاعة عباس العقاد بكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر ، ليشهدوا حوارا علميا دسما بين الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله ، وبين طائفة من الأساتذة المتخصصين ، هم الدكتور أحمد السيد غالي ، والدكتور إبراهيم عبد الرازق بسيوني ، والدكتور أمين علي السيد .

وامتدت هذه المناقشة العلمية القيمة ما يدنو من أربع ساعات ، وفي خلالها ظهرت علامات التقدير والتكريم لهذا الباحث الفاضل ، ولعل من أبرزها أن يقول الدكتور بسيوني إنه هم بأن يأخذ صاحب هذا البحث إلى مقعد « الأستاذية » في كلية اللغة العربية حرسها الله معقلا للغة القرآن وأدب العرب .

وكان لا بد من تتويج لهذا البحث ، وكان تتويجا باهرا ، إذ استحق أن ينال صاحبه درجة « الدكتوراه » في علم النحو ، بدرجة ممتاز ، مع مرتبة الشرف الأولى .

تحية وتهنئة إلى تلميذ الأمس القديم ، وزميل الحاضر المشرق ، وصاحب التألق المأمول في غد قريب ، فقد أفاء على النحو رتبته ، وعلى النحاة كرامتهم ، وفتح بابا واسعا نعود فيه من جديد إلى حقل الدراسات النحوية ، بمزيد من المتعة العلمية التي تيسر العسير ، وتثمر الكثير ، وعلى الله قصد السبيل .

القاهرة　　　　أحمد الشرباصي

الإهداء

إلى المؤمنين باللغة العربية كوعاء للقرآن ألبسها ثوب الإعجاز . . !

إلى المؤمنين باللغة العربية كدعامة من دعائم نهضتنا ومقوم من مقومات وحدتنا في العروبة والإسلام . !

إلى المؤمنين باللغة العربية كلغة لها قدرة التعبير عن كل شعور وإحساس . . !

إلى المؤمنين باللغة العربية كحضارة للجنس البشري أعطته وافر العطاء . . !

إلى المؤمنين باللغة العربية كلغة تساير بخصائصها ركب الزمن وتتكيف مع الحياة . . !

إلى العاملين على رفعتها وسيادتها وقيادتها في كل المجتمعات . . !

إلى روح والديَّ اللذين ربياني صغيرا وفتحا لي مناهل العلم لأرتشف منها أعذب القطرات ، ورياض المعرفة لأقطف منها أنضر الزهرات . . !

إلى أساتذتي الذين علموني فأشعوا علي الضياء والسناء . !

إلى شريكة حياتي التي سهلت لي كل صعب ويسرت كل عسير وقلبت صحرائي جنة وارفة الظلال . .

إلى أولادي العزاز الذين أدعو لهم الله صاحب الفضل والنعمة أن يجعل خطواتهم نحو المستقبل الباهر الباسم أكثر توفيقا مني في الحياة إلى كل من يقف على باب البحث يبذل الجهد وتتساقط منه حبات العرق التي تعتبر أرفع وسام على الجباه .

أهدى هذا النتاج

عبد العزيز عبده أبو عبد الله
بنغازي - 1977 م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله خير من علم بالقلم ، والصلاة والسلام على أشرف العرب والعجم ، والمسئول المولى سبحانه أن يعيذني من العجب بما أحسن والتكلف لما لا أحسن : من فتنة القول وزوره ، وخطل الرأي وغروره . وبعد

فأقدم بين يدي منهج البحث تعريفا بألفاظه فأقول وبالله التوفيق :

في أساس البلاغة : عنى بكذا واعتنى به وهو معنى به ، ومنه قول سيبويه : وهم ببيانه أعني وعذيت بكلامي كذا أي أردته وقصدته ومنه (المعنى) .

وفي القاموس : عناه الأمر يعنيه ويعنوه عناية وعينية : أهمه ، واعتنى به . اهتم . وعنى بالضم عناية ، وكرمني قليل فهو عن ، وعنى الأمر يعني : نزل وحدث . ومعنى الكلام ومعينه ومعناته ومعنيته واحد ، والعنيان : العنوان ، وقد أعناه وعناه وعننه ، وعنى كرمني نشب في الأسار ، والمعنى كمعظم فرس ، وما يعانون ما لهم ما يقومون عليه[1] .

---

1) ترتيب القاموس المنير على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة للشيخ طاهر الزاوي الطرابلسي جـ 3 مطبعة الاستقامة سنة 1959 .

والإعراب[1] : مصدر أعرب . وذكر النحاة في أصله أربعة أوجه ، أحدها أنه من أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها كما في الحديث النبوي : والأيم تعرب عن نفسها . وثانيها أنه من (أعرب) إذا تكلم بالعربية قال الأندلسي في شرح المفصل :

ومن هذا الوجه قول الكميت :

وجدنا لكم في آل حاميم آية   تـأولهـا منـا تقي ومـعـرب

أي متكلم بالعربية ، وأقول : الأولى أن يكون معرب في بيت الكميت بمعنى مبين ويوضح ذلك تفسيرهم (التقي) بأنه الذي يكتم ما عنده ولا يظهره ، فيكون حينئذ قد قابل (التقي) (بالمعرب) مقابلة حسنة ولا يبعد ما ذكره ، لأن المتكلم بالعربية مبين أيضا ، فإن قيل فالمتكلم بالبناء أيضا متكلم بالعربية ، لأن البناء من جملة لغتهم ، قيل : البناء لا يخص لغة العرب بل هو موجود في كل لغة بخلاف الإعراب فإنه مخصوص بلغتها[2] .

وثالثها : أنه من عربت معدته إذا تغيرت وفسدت في معنى أعرب الكلمة أزال عربها أي فسادها وذلك نحو : أشكيته : أزلت شكايته .

ورابعاً : أنه من قولهم : امرأة عروب ، إذا كانت متحببه إلى

---

1) المحصول في شرح الفصول لابن اياز (والفصول لابن معطي) مخطوط 1908 نحو دار الكتب .

2) هذا رأي وذهب بعض المحدثين كالاستاذ علي عبد العظيم بأنه لا يخص اللغة العربية وحدها فقد شاع في اليونانية واللاتينية والهيروغيفية والعبرية والحبشية والالمانية في العصر الحديث ـ مجلة الأزهر شعبان سنة 1391 ونوفق بين الرأيين بسبق العربية في الإعراب وتكامل إعرابها .

زوجها متحسنة ، لأن الكلام اذا فهم قرب من قلب سامعه واذا لم يفهم نفر عنه والمختار هو الأول إذ العرب لم تقصد بإعراب كلمها تحسينا ولا تغييرا .

وتفسير الإعراب بتغيير أواخر الكلم فيه نظر من ثلاث جهات[1] :

الأولى : أنه فسر الإعراب بالتغيير ، والتغيير معنى ، وهذا قول أكثر أهل العربية ولهذا فسره (أبو علي) في الإيضاح بقوله (الإعراب أن يختلف أواخر الكلم وأن يختلف مقدر بالاختلاف ، وهو اختيار (الجرجاني) وتدل عليه وجوه ، منها أن يقال : حركات الإعراب فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة ، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ومنها أنه قد تزول الحركة في الوقت مع الحكم بالإعراب ، ومنها أن السكون قد يكون إعرابا ، ومنها تفسيرهم له بالتغيير أو الاختلاف وكل واحد منهما معنى ، ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك ، أما الأول فجوابه : أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء مثل حركة الإعراب وصحت الإضافة للتخصيص فالحركة عامة والإعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام للخاص ومسوغ الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

وأما الثاني فجوابه إذا لم يقل بأن مطلق الحركة يكون إعراباً وأن مطلق الحرف كذلك ، بل الحركة الحادثة بعامل والحرف الحادث بعامل هما الإعراب ولا يوجد في المبنى شيء من ذلك .

وأما الثالث فجوابه : أن الوقف عارض لا اعتبار به ، وإنما

---

1) من كلام ابن اياز في المحصول .

الإعتبار بحال الوصل وأصولهم تقضي بذلك .

وأما الرابع فجوابه : أن الإعراب هو الحركة أو حذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب في حده : إنه ما اختلف آخر المعرب به[1]، والآخر يختلف تارة بالحركة وتارة بحذفها وتارة بالحرف وتارة بحذفه عند من قال إنه يعرب به ، وتارة بحذفه وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحذفها وحدها الإعراب فكيف يرد النقص عليهم بالسكون ؟

وأما الخامس فجوابه : إنما يفسر بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنى ، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك ، وتفسير الخصم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة يملى مخالفته .

ومذهب المصنف[2]: ان الإعراب معنى ولهذا فسره بالتغيير وإذا كان الأمر كذلك فكيف يطابق قوله : في بيان ما لا يخلو منه ومن ضده بل لا يستقيم كلامه ، وينطبق بعضه على بعض إلا على تقدير حذف مضاف أي لا يخلوا أواخر الكلم من أماراته ولا شك في أن الأمارة على الإعراب بالحركة وهذا واضح .

والثانية أنه لا بد من أن يقول : الإعراب صلاحية تغير الأخر وإلا لم يستقم أو لا ترى أن زيدا في قولك (قام زيد) معرب وليس فيه اختلاف بالفعل وإنما الاختلاف فيه بالقوة بمعنى أنه صالح لأن يختلف آخره بالنصب والجر فلا بد من هذا القيد ، ومن العجب أن أكبر أهل العربية يخلون به وإذا تبين فلا بد في كلامه من تقدير مضاف وحذف

---

1)شرح الكافية لنجم الأئمة محمد بن حسن الرضي ولفظه ما اختلف آخره من ص 15 جـ 1 المطبعة الناصرية الحمية 1275 هـ دار الكتب 7545 هـ شرح الكافية

2) يقصد ابن معطي .

المضاف مجاز وهو قد جعل هذا حدا والحدود تصان عن المجازات .

والثالثة : أنه يحتاج أن يقول : (الإعراب صلاحية اختلاف هيئة الآخر ، لأن الاختلاف لا يقع في الآخر الذي هو نفس الحرف بل في هيئته ، فالدال من (زيدا) كان مضموما ثم صار مفتوحا ثم صار مجرورا فالهيئة اختلفت وأما (الدال) الذي هو آخر (زيدا) فهو باق كما كان فتأمله ، وما ورد في التعريف (اختلاف العوامل) احتراز عن المبني فان آخره قد يختلف لكن لا لاختلاف في العوامل ، وذلك نحو : من . ألا تراك تقول (من زيد) بسكون النون ، ومن ابنك بكسرها ، ومن الرجل بفتحها ، وقوله بحركات ظاهرة أو مقدرة يريد الصحيح والمعتل ، والذي يقدر هو المعتل ، ولذا قلت : قدم موسى فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الألف ، وكذلك قدم القاضي علامة الرفع ضمة مقدرة في الياء ، وإنما بدأ بالحركات قبل الحروف لأنها الأصل ، وقوله في التعريف أو بحروفه يريد الأسماء الستة وما أشبهها ، أو بتقدير الحرف مثل : هؤلاء مسلمي فالأصل فيه : مسلمون ، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم حذفت النون وصار اللفظ مسلموي فاجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون ، وهذه قاعدة صرفية تقضي بقلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء ففعل ذلك وكسرت الميم الثانية فعاد إلى مسلمي فعلامة الرفع إذن واو مقدرة . (أو بحذف الحركات) يراد بذلك الجزم في قولك : لم يضرب فإن علامة الجزم سكون الياء . وإنما يحصل السكون إذا حذفت حركة الحرف أو بحذف الحروف يريد الأفعال المعتلة والأفعال الخمسة .

والصلة وثيقة بين المعنى والإعراب :

ذكر السيوطي في الإتقان في معرض تحدثه عن العلوم التي

يحتاج إليها الإنسان ليكون قادرا على تفسير كتاب الله : اللغة ليعرف بها شرح المفردات والمشترك من الإعراب ، ثم ذكر النحو (لأن المعنى يـغير ويختلف باختلاف في الإعراب فلا بد من معرفة وجوه الإعراب لتحديد المعنى المراد من التركيب بناء على معرفة إعرابه ، وقد سئل الحسن عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءاته ، فقال للسائل : (حسن فتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعيي بوجهها فيهلك فيها)[1] والمراد بالعربية هنا الإعراب وهو النحو ، والنحو كما قال السكاكي : هو أن ينحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم ، ثم ذكر بعد ذلك التصريف والاشتقاق وعلوم البلاغة الثلاثة وعلم القراءات وأصول الدين والفقه وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ والحديث ، وإذا كان ابن هشام في المغني قد ذكر بعض أمثلة من كتاب الله روعي فيها جانب المعنى ولم يراع جانب الإعراب وبالعكس ، فانه قد ذكر ذلك ليبين مدى التلازم بينهما ، فليس الإعراب إلا الإفصاح والإبانة ، وقد عقد ابن جني في الخصائص بابا نبه فيه عما يتبع عندما يكون تفسير المعنى مخالفا لتقدير الإعراب ، ووضع في هذا الباب النقاط على الحروف حتى لا تكون هناك فجوة بين النحو والتفسير فقال : فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وان كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت تقدير الإعراب حتى لا يشوش منها عليه واياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه[2] كما

---

1) انظر ص 187 جـ 2 الاتقان الطبعة الثانية بالمطبعة الجليلة لصاحبها الشيخ عثمان عبد الرازق باب الشعرية 1306 هـ .

2) الخصائص جـ 1 ص 384 . تحقيق الأستاذ محمد علي النجار مطبعة دار الكتب 1952

عقد في موضع آخر من كتابه بابا في تجاذب المعاني والإعراب فقال : هذا موضع كان أبو علي رحمه الله يعتاده ويلم كثيرا به . ويبعث على المراجعة له والطاف النظر فيه وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك الى أمر وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب[1]، وأخذ ابن جني يورد الأمثلة من القرآن الكريم ليوضح هذا المعنى الذي كان يبعث على المراجعة له أبو علي الفارسي فيقول : فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾ فمعنى هذا : إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف الذي هو ﴿ يوم تبلى ﴾ أو بين ما هو معلق به المصدر الذي هو المرجع والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز ، فان كان المعنى مقتضيا له والاعراب مانعا له بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد : يرجعه يوم تبلى السرائر ودل رجعه على يرجعه دلالة المصدر على فعله .

وفي مباحث النحو كما في مجالس العلماء ومناظراتهم في حلقات الدرس أو في حضرة الخلفاء والعلية شواهد قاطعة الدلالة على أنهم كانوا يعلمون أن الإعراب قد يوجه المعنى ويؤثر فيه ، إذ كانوا يديرون عليه ويربطون به بعض مسائل الفقه وأحكام التشريع وبحسبنا من شواهد ذلك كله هذه الشواهد الثلاثة :

---

1)الخصائص جـ3 ص 255 وأبو علي هو استاذه أبو علي الفارسي الحسن بن احمد بن عبد الغفار

1) يقول النحويون حين الكلام عن الوصف بالا : اذا قال قائل : له عشرة الا درهما فقد أقوله بتسعة ، لأنه استثنى واحدا من جملة ما أقر به ، وان قال له علي عشرة الا درهم ، وصف للعشرة فقد أقر له بعشرة ، لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم ، وكل عشرة مغايرة لدرهم[1] ، ويقولون : تقول بكم ثوبك مصبوغا بالنصب على الحال . والمعنى كم يساوي الثوب في تلك الحال ؟ وان قال بكم ثوبك مصبوغ فهو يسأل بكم صبغ الثوب ، فثوبك مبتدأ ومصبوغ خبره ، وبكم متعلق بمصبوغ .

2) روى أن الكسائي سأل أبا يوسف في حضرة الرشيد حين ذم النحو : ما تقول في رجل قال لرجل أنا قاتل غلامك وقال له الآخر أنا قاتل غلامك بالتنوين أيهما كنت تأخذ به فقال أبو يوسف آخذهما جميعا فقال له الرشيد : أخطأت وكان له علم بالعربية فاستحيا وقال : كيف ذلك ؟ قال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتل غلامك بالاضافة ، لأنه فعل ماض . وأما الذي قال : أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد ، كما قال الله عز وجل : ﴿ ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ﴾ ، فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا[2]

3) وروي أيضا أن الرشيد كتب ليلة إلى أبي يوسف : أفتنا حاطك الله في قول القائل :

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم

---

1) حاشية الصبان على الاشموني جـ 2 ص 121

2) الاشباه والنظائر جـ 1 ص 253 ومعجم الأدباء 13 ص 177 .

فأنت طلاق والطلاق عزيمة   ثلاثا ، ومن يخرق أعق وأظلم

فإن ثلاثا في البيت تنشد بالرفع والنصب فكم تطلق على الحالين ، فانطلق أبو يوسف الى الكسائي يستغيثه فقال : أما من أنشد البيت بالرفع فقد طلقها واحدة وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاث وأما من أنشده بالنصب فقد طلقها وأبانها . لأنه قال لها أنت طالق ثلاثا[1] .

فالاعراب وثيق الصلة بالمعنى من وجهين : الأول : هذه القراءات المتعددة التي قرىء بها القرآن الكريم وكان لكل منها توجيه في معاني الآيات التي قرئت بها (الثاني) وجود أساليب لا يتضح معناها الا بالإعراب مثل : أعان الصديق صديقه ، واستشار الرئيس مرءوسه ، وأنقذ الوالد الولد وهكذا من كل جملة فعلية بنيت على فعل متعد يصح أن يباشره الفاعل والمفعول ولا سبيل الى التفرقة بينهما الا بالإعراب ما لم تكن ثمة قرينة لفظية او عقلية تدل على أن هذا وقع الفعل منه ، وذاك وقع الفعل عليه ولهذا أوجبوا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا خفي اعرابهما ولم تكن ثمة هذه القرينة لقولنا سبق يحيى مصطفى وسنمر ببحور القراءات ان شاء الله في أبواب البحث مغترفين من كل بحر قطرة ونعرج على بساتين الأفكار مقتطفين من كل بستان زهرة .

ونرى أبا الفتح ابن جني في الخصائص يبين العلاقة بين اللفظ والمعنى فيقول :

حد اللغة : أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وفي المختصر لابن الحاجب : (حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى) من هذا

---

1) الاشباه والنظائر (3 - 254) ومراد الكسائي أن : أنت طالق مقصود به وأما قوله والطلاق عزيمة كلام آخر .   انظر جـ 3 ص 256

نرى أن اللغة تتألف من الألفاظ والمعاني والأغراض ، وإن لم تذكر هذه الثلاثة صراحة فلن يسع ابن جني ، وقد أهمل المعاني التي هي مدلولات الألفاظ أن لا يراعيها مقدرة في نفسه وإن لم يبرزها في لفظه ! كما أنه لن يسع ابن الحاجب أن لا يلاحظ الأغراض التي يرمي إليها المتكلم من وراء الألفاظ الدالة ثم لا بد لهذه الألفاظ التي تدل على المعاني مقصودة بها أغراض خاصة عن طريق خاص فيه تجتمع تلك الألفاظ آخذا بعضها برقاب بعض وهو ما يسمى بالأسلوب (على أن هذين الأستاذين وأحدهما من أئمة العربية والآخر من أئمة الشريعة لم يحدا اللغة العربية وإنما حدا اللغة من حيث هي لغة كما يقول (الهوريني) صاحب التغييرات على ديباجة القاموس . ولذلك حد هذا اللغة العربية فقال هي عبارة عما حفظ من كلام العرب الخلص ونقل عنهم من الألفاظ الدالة على المعاني وقد رأى أن هذا هو التعريف للغة العربية وإن كان لم يذكر الأسلوب ولا الأغراض . ولعل هذا الشيخ ومن لف لفه ممن لم يذكروا في حد اللغة الأسلوب والأغراض وأرادوا حد اللغة التي هم بصدد الكلام عليها . من أن هذا اللفظ يدل على هذا المعنى أولا يدل كما هو شأن الباحثين في متن اللغة ، وإلا فلو أنهم كانوا يبحثون في مقارنة اللغة قبل الإسلام وبعده ما وجدوا بدا من تعريفها بمثل : هي ما نقل عن العرب من الألفاظ الدالة على المعاني مقصودا بها إلى أغراض خاصة بطريق خاص . إذ لا يمكن أن تكون لغة الأمة ، وهي صورة حياتها كما أسلفنا ومستودع أفكارها ألفاظا مجردة عن معانيها ، لأنها عند ذلك مهملة فلا قيمة لها ، كما أنه من غير المعقول أن تكون ألفاظا ذات معان لا يقصد بها إلى غرض مراد منها ،

---

1) الخصائص حـ 1 ص 33

لأنها عند ذلك عبث ، وكذلك لا يتأتى أن تكون ألفاظا ذات معان يراد بها أغراض ولا يراعى فيها طريق نظم هذه الألفاظ على شكل خاص يصل منه المعنى إلى النفس ما دام لكل لغة أسلوب خاص تتميز به عما سواها من اللغات[1])

وهذا يؤدّي بنا الى الحديث عن **نظرية العامل** فما العوامل وما انقسامها ؟

جاء في لسان العرب : مادة عمل ـ والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل والعمل المهنة والفعل والجمع أعمال عمل عملا وأعمله غيره ، والعامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع أو نصب كالفعل والناصب والجازم ، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعا من إعراب[2] .

وللنحويين في بيان معنى العامل تعريفات أشهرها ثلاثة وهي :

1) ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب وهو تعريف ابن الحاجب في الكافية ، فالفعل في نحو : أكرم محمد عليا ، عامل في الاسمين . إذ تحصل به معنى في محمد وهو نسبة الإكرام إليه على جهة الوقوع عليه ، وكل من المعنيين يقتضي نوعا خاصا من الإعراب ليتميز به عن صاحبه فاقتضت الفاعلية في محمد أن يكون مرفوعا والمفعولية في علي أن يكون منصوبا ، ومن النحويين من يعيب هذا التعريف بأنه قاصر إذ لا ينطبق على عوامل الأفعال كإن مثلا إذ لم يتقوم بها معنى

---

1) من كتاب أثر القرآن الكريم في اللغة العربية للاستاذ / احمد حسن الباقوري

2) شرح الكافية للرضى جـ 1 ص 25

يقتضي الجزم[1] .

ويظهر أن ابن الحاجب يريد بتعريفه تفسير عامل الاسم ولذا يقول المحقق الرضي معلقا عليه فاذا ثبت أن العامل في الاسم ما تحصل بوساطة في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب . وذلك المعنى كون الاسم عمده أو فضله أو مضافا إليه العمدة أو الفضلة فاعلم أن بينهم خلافا الخ[2] ولقائل أن يقول :

إن المعاني المختلفة قد تتعاقب على الفعل في بعض الصور ويحدث الفصل بين هذه المعاني بأنواع الإعراب وأي مانع من اعتبار عوامل الفعل حينئذ محصلة لها وعلى ذلك يكون تعريف ابن الحاجب شاملا لعوامل الفعل في هذه الصور ؟ على أننا إذا أخذنا بوجهة نظر المعارض وجدنا أن التعريف قاصر بالنسبة لبعض عوامل الأسماء أيضا . فما النافية التي تعمل الرفع والنصب عند الحجازيين لم يتقوم بها معنى يقتضي الإعراب ، وإن المؤكدة التي تنصب وترفع لم يتقوم بها معنى يقتضي الإعراب .

اللهم إلا أن يجاب عن مثل هذا بأن ابن الحاجب يشير الى العوامل الأصلية كالمصادر والأفعال وسائر المشتقات وكذا حروف الجر فإن هذه العوامل هي التي تحدث في معمولاتها معاني لا تتضح إلا بالحركات الإعرابية ، وأما نحو إن فعملها النصب والرفع عن طريق شبهها بالأفعال المتعدية وتشبيه مرفوعها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول .

---

1) حاشية الصبان علي الاشموني جـ 1 ص 43

2) جـ 1 ص 15

ب) ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو : جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ، ولم يفعل ، ذكره الشيخ خالد في شرحه لمتن العوامل للجرجاني : قال : العامل في اللغة من يعمل مع الدوام وإن قل ، والفاعل أعم منه ، وهو في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا ومثل بالأمثلة التي ذكرناها ثم قال : وهذا التعريف للعامل المطلق ، وأما التعريف للعامل المقيد أعني عامل الإسم فهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب كما قال ابن الحاجب في الكافية ، أ هـ .

وقريب من هذا التعريف ما ذكره ابن منظور في لسان العرب في تعريف العامل عند النحويين وقد تقدم .

وتعريف العامل بهذا التعريف لا يخلو من عموم ويحتاج الى تخصيص حتى لا يدخل فيه مثل التقاء الساكنين والاتباع والمناسبة والوقف والإدغام والتخفيف فان هذه أمور تقتضي تأثيرا خاصا في أواخر الكلمات وليست عوامل عند النحاة .

جـ) ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي ، ذكره ابن مالك في شرحه للتسهيل ونقله الدماميني في شرحه للتسهيل وهو تعريف أدق من التعريف السابق كما هو ظاهر ، والعامل بهذا التفسير العام منطبق على جميع العوامل النحوية شامل لما كان منها زائدا وما كان غير زائد (فمن) الزائدة في قوله (ما قام من رجل) أحدثت كسرة رجل ، وللكسرة تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق وكذا الباء في نحو : ما زيد بقائم فإنها زائدة للتأكيد وقد أحدثت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب . والفعل

من (جاء محمد) أحدث الضمة في محمد ، وللضمة تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية محمد ، ولم في نحو (لم يضرب محمد) أحدثت السكون في يضرب والسكون علامة على أن الفعل متعلق ما دلت عليه لم من النفي وقلب زمن الفعل من المستقبل إلى الماضي ، وهذا التعريف هو خير التعريفات عندي وإن كان لا يبعد كثيرا عن تعريف ابن الحاجب ، والصلة بين المعنيين : اللغوي والاصطلاحي ظاهرة إذ بينهما العموم والخصوص المطلق ، والعلماء يقسمون العامل النحوي إلى لفظي ومعنوي ووجهتهم في هذا التقسيم أن العمل قد يأتي مسببا عن لفظ يصحب التركيب بحيث يمكن نسبة العمل إليه ، وقد يكون الباعث عليه معنى ذهنيا من المعاني لم يدل عليه في الكلام بلفظ من الألفاظ .

على أن من العلماء من يميل أحيانا الى اعتبار المعنى هو العامل مع وجود اللفظ الذي تقوم به المعنى فيرى أن العامل في الفاعل هو الفاعلية وفي المفعول المفعولية وهكذا ، والأكثرون يرون أن العامل هو اللفظ وان كان المعنى هو السبب المباشر للتأثير ، لأن الأولى نسبة التأثير الى العلل الظاهرة على طريقة الأصوليين في علة القياس .

والمعاني خفية وابن جني يقرر أن العوامل اللفظية ترجع في الحقيقة إلى العوامل المعنوية فيقول : ومثله : اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول : رفعت هذا ، لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية ثم يقول :

وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم وبعضه

يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، ثم يقول : وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ وباستعمال المعنى على اللفظ وهذا واضح[1] .

وقد كثر الكلام على العامل قديما وحديثا وما له من أثر سيء في النحو العربي وفي الأساليب وصياغتها ومهامها ، ولم نر بين المتكلمين فيه من راعي جانب الاعتدال والإنصاف ، وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أن النحاة نسبوا العمل إليه فجعلوه هو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم مع أنه قد يخفي المعنى أو يعقد ، وكيف ينسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئا وانما الذي يعمل هو المتكلم .

ثانيها : أن النحاة وقد قصروا عليه العمل وحده بحثوا في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يجدوه وقد اضطروا أن يقدروه وأن يفترضوا وجوده ويتكلفوا ويتفلسفوا ، والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به بل أذكياء بارعون فيما قرروه بشأن (نظرية العامل) التي قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط قواعدها وتيسير استعمالها ، فالمتكلم هو الفاعل في قولنا مثلا : يسر الله وبدل أن نقول : ان لفظ الجلالة هو فاعل التيسير استغنينا عن ذلك برمز صغير اصطلح عليه النحاة ، هو الضمة التي في آخر لفظ الجلالة ، وفي ذلك توفير للوقت والجهد وهذا اصطلاح موحد بأقل إشارة ، فالفعل دليل على الفاعل باعتباره سببا فيه وشارة دالة عليه كما يقول العرب : أنبت الغيث الكلأ ، والله سبحانه منبت الكلأ المسبب عن الغيث ، وإسناد

---

1) الخصائص حـ 1 ص 109 باب في مقاييس العربية

الإنبات للغيث مجاز عقلي علاقته السببية، ومثل ذلك يقال في المفعول الذي وقع عليه شيء فقولنا : سجل الطالب البحث : استغنينا بالفتحة عن عبارة : إن البحث قد وقع عليه التسجيل والذي أرشدنا إلى ذلك هو سجل والطالب فهما أصل في إيجاد العلامة ، وما يقال في الفعل والفاعل يقال في غيرهما من العوامل الأخرى مع معمولاتها سواءاً كانت عوامل لفظية كالفعل أم معنوية كالابتداء فهذه العوامل مع معمولاتها ليست مخلوقات تسري فيها الروح تؤثر وتحدث حركات الإعراب وإنما الذي يؤثر هو المتكلم وقد نسب إليها النحاة العمل باعتبار أنها المرشد إلى المعاني[1] فما أشبه العائبين النحاة بقول القائل :

كناطح يوما صخرة ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

إن الإعراب جانب من الجوانب المهمة في لغتنا وهو خاصة من خصائص هذه اللغة المتميزة عن بقية لغات العالم [2] فأنت لا ترى أثرا من آثار هذه الظاهرة في لغة ما . حتى في أخوات العربية الساميات ـ فلا ترى في العبرية ولا في السريانية ولا في الحبشية ولا الآرامية شيئا يقال له : (الإعراب) إلا إشارات قليلة جدا في بعضها كالعبرية فقد زعم كثير من المستشرقين أنها آثار الإعراب في هذه اللغة في عهدها القديم . وادعى دارسو اللاتينية أن النهايات التي تختلف في الأسماء

1) النحو الوافي للاستاذ عباس حسن بتصرف .

2) لا ينافي هذا ما نقلناه في الصفحة الاولى من وجود الاعراب في بعض اللغات العالمية القديمة والحديثة على السواء والتي تحدث عنها بعض كتاب مجلة الازهر نقلا عن كتاب القواعد النحوية مادتها وطريقتها للاستاذ عبد الحميد حسن وقد وفقنا بتكامل إعراب العربية .

من حالة إلى حالة هي دلائل إعرابية ، والواضح أن البون واسع بين نهايات اللاتينية ونهايات العربية ولا التقاء بين اللغتين في هذه الظاهرة البتة .

والعرب منذ بدءوا يهتمون بلغتهم يدرسونها ويضعون لها القواعد والأصول والأحكام فوصلوا بطريق الاستقراء إلى أنها ذات حدود ومقاييس لا يخرج عليها المتكلم الا حين يلحن أو يخطىء ، وكان كتاب سيبويه قد جمع هذه الأصول فأصبحت أساسا يحتذي لمن اهتم بدراسة نحو اللغة .

ومرت هذه الدراسات بأصول العربية وخصائصها بمراحل تحددت خلالها إرادات الدارسين وعناياتهم بجوانب خاصة من ظواهر اللغة فألف ابن جني (في الخصائص) وابن فارس في (فقه اللغة وآخرون في (العوامل) كما فعل الجرجاني في القرن الخامس الهجري - حتى إذا كان عصر ابن مضاء وضع كتابه (في الرد على النحاة) عالج فيه قضية العامل وبحث فيه مشكلة الإعراب ودلالة الحركات عند النحاة ، وكانت هذه الدراسات جميعها تتجه من الدراسات العامة لقواعد اللغة الى التخصيص والتجديد ولكنها لو قيست الى ما ألف في عامة قواعد اللغة من مطولات كتب النحو لرأيناها غيضا من فيض .

وقد ردد بعض مدعي التجديد آراء ابن مضاء القرطبي من غير أن يشيروا إلى ذلك ، وبلغ من إعجابه بما وفقوا إليه من كشف حدا جعلهم يؤمنون إيمانا لا ريب فيه بأن نظرية العامل قد لقيت حتفها ولم يبق لأنصارها الا ان يشيعوها الى عالم الفناء آسفين على أحقاب وآماد أضاعها طلاب النحو في العكوف على ما ليس فيه فائدة أو غناء . كان

هذا لما شاءت الأقدار موضوعا لمساجلة علمية بين الأزهر الشريف والجامعة المصرية فجاء الحق وذهب الباطل وبقيت الحقيقة الخالدة على مر السنين وكسر الأعوام (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ، وستناول ذلك بتفصيل إن شاء الله عند التحدث عن نظرية العامل (الشطر الثاني من الموضوع) وإنه لعمل صعب شاق عسير أسأل المولى سبحانه تذليله وتعبيده وتيسيره ، فليس سبيلي هنا نقل كلمات صماء وإنما هو نقل الحياة إليها لتنظر ولا تعلم فقط وفرق كبير بين المصور والملقن . إنه لمح المعنى الذي يعبر عنه المعرب ويستشف من خلال الكلمات ، إنه إطالة ركوب البحر مع سيبويه وليس سرد الخلافات وتتبعها واحصاءها ، لأن هذا موجود في الكتب يستوي في معرفته المتخصص وغير المتخصص طويل العهد بصحبة النحو وحديث الصحبة .

فسبيلي في هذه الرسالة أن أبين الصلة بين المعنى والإعراب عند النحاة كما قال أستاذنا الدكتور أحمد غالي : (فاذا أمكن للطالب بما يكتب ويدرس أن يدفع عن النحويين تهمة تجريهم وراء الإعراب[1] من غير أن يحفلوا بالمعنى فإنه بهذا يكون قد أضاف إلى المكتبة العربية لونا جديدا من الدراسة وهو يلمس المعنى الخصب الذي يعنيه النحوي من غير أن يصرح به وإنما لفت إليه بالإعراب . على غير ما يتبادر[2] .

فإذا أدخلتنا المدارس النحوية في متاهة ينوء بها الأسلوب من الناحية اللفظية وهي الإعراب نظرنا ألهم في ذلك عذر ونحن نلوم ؟ سبيلنا أن نبين السبب الذي حداهما إلى ذلك ، أكانت بهذا تريد

---

1) المقصود بالاعراب هنا : الصناعة النحوية .

2) الاستاذ الدكتور أحمد السيد غالي المشرف في نبذته عن موضوع البحث .

الوصول إلى فقه المعنى أم كانت تتعصب لمذهب لم يكن وسيلة لفهم أو إفهام .

وها هو ذا منهج البحث .

1) دراسة عامة لأصول النحو السماعية التي كانت المعين لدى النحويين في استنباط قواعد النحو .

2) طريقة استدلال أئمة النحو على القواعد بهذه الأصول ، وهل كانوا ينزعون إلى جانب المعنى أو الإعراب .

3) دراسة موضوعية لشواهد الكتاب لسيبويه ، لأنه القمة ، وبيان ما كان يأخذ به نفسه من الحرص على المعنى وان جاء تخريجه للشاهد على الشذوذ أو الضرورة .

4) اعتبار سيبويه المعنى دفعة الى تخريج الشاهد على المعاني الثانوية متجاوزا بهذه المرحلة التي تعد من لوازم الدراسة النحوية وهي الدلالة على المعاني الأولية .

5) النحويون هم المؤسسون الأول لعلم البلاغة بما فننوا وقعدوا تقديما وتأخيرا وذكرا وحذفا الخ وهو ما يؤ يد إيغالهم من غير رفق في البحث عن المعنى .

6) الصرح العالي الذي يمثل بلاغة (عبد القاهر) في دلائل الإعجاز لم يقم إلا على القواعد النحوية ولولا ما مهدت له من إفادتها لمعان ثرية ما تأتي له أن يشيد هذا البناء للمعاني الثانوية .

7) دراسة المذاهب النحوية من حيث إنها أثر لخلاف على طلب معنى أو أن لها منزعا آخر يهيم وراء الإعراب أيا كان المعنى الذي

يكشف عنه .

8) تحديد دقيق للخلاف بين المدارس النحوية وطبيعة كل مدرسة مما يتصل أصلا بموضوعنا (المعنى والإعراب) .

9) تخريج علماء النحو لما أشكل إعرابه من الآيات القرآنية فيما ألف من كتب التفسير ، لهؤلاء النحويين وهم : أبو حيان . الفراء . الزمخشري . الزجاج تطبيقا وتأييدا للرأي الذي نوجهه .

10) عرض عام لآراء النحويين المتأخرين من أمثال : ابن هشام وابن مالك . والسيرافي . إثباتا أو نفياً لما نراه .

11) نظرية العامل وبواعثها ودعاتها .

أ ـ كتاب العوامل لأبي علي الفارسي ومفاتيح العلوم للخوارزمي .

ب ـ حركات التيسير التي قامت لما ضاق بعض الناس بهذه النظرية المدعاة .

جـ ـ المحاولات التي ظهرت في نطاق هذا التيسير والرد عليها ، إلى غير هذا من بحوث تجيء ردف ما قدمناه أو تكون رائدة .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

« عبد العزيز عبده أبو عبد الله »

الباب الأول

1) دراسة عامة لأصول النحو السماعية
والتي كانت المعين لدى النحويين في استنباط
قواعد النحو

يقول ابن الأنباري في لمع الأدلة : « أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة . والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد الى يفاع الاطـلاع على الدليل فان المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر من عوارض الارتياب[1] .

ولأستاذنا الدكتور محمد رفعت تعريف بليغ في رسالته أصول النحو السماعية[2] :

---

1) كذا في لمع الأدلة في أصول النحو 10689 هـ دار الكتب وفي نسخة أخرى لفظه : أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما ان أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها حملته وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ عن الصواب ولا ينفك غالبا عن ارتياب . والفرق حذف المشبه به وفي المختصرة الخطيبية : واصوله أدلة التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما ان أصول الفقه أدلته التي تنوعت عنها حملته وتفصيله وفائدته التعديل في إثبات الحكم على الدليل اذ المقلد لا يعرف الخطأ من الصواب ولا ينفك غالبا عن ارتياب ضمن تحقيق سعيد الأفغاني في كتابين : الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة الرمز ل 278 معهد الدراسات العربية .

2) أصول النحو السماعية رقم 8351 كلية اللغة العربية .

« أصول النحو ثماله ودباغه وهي ميزان قواعده إذا اضطرب التقدير ومصباحها إذا أظلم السبيل ولديها مجلس القضاء إذا اختصت المذاهب النحوية يفيض منها عرق العصبية وإليها مرجع التجديد السليم على الأساس الصحيح إذا أراده دعاة التجديد في هذا العصر الذي تفشاه الادعاء وإذا كان النحو في الكلام كالملح في الطعام فان هذه الأصول مصابيح إحداده وإتقانه .

ونقرأ في مختار الصحاح مادة (نحا) ن ح ا النحو : القصد والطريق يقال نحا نحوه أي قصد قصده ، ونحا بصره إليه أي صرف ، والنحو إعراب الكلام العربي (وإسم العلم من وضع أهله ومصطلحهم لمقتضى الملابسات المناسبة في نظرهم ، وقد سلف أن أبا الأسود لما عرض على الإمام ما وضعه فأقره بقوله : (ما أحسن هذا النحو الذي نحوت) فآثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استيفاء لكلمة الإمام التي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية ، والمناسبة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي جلية)[1] .

وأصول النحو السماعية قائمة لدعم النحو بطريقيه (مفردا ومركبا) باعتبار إطلاق النحو على التصريف كما تقوم لدعم اللغة أيضا ، ولكنها أصيبت بالإهمال والإغفال أكثر مما أصيبت سائر الأصول ، حتى إن نصيبها من اقتراح السيوطي وهو التأمل الجامع صفحات لا تبلغ عدد الأصابع .

هذه الأصول منسوبة إلى سماع الكلام العربي سواء كان ذلك

---

1) نشأة النحو للمرحوم الاستاذ الشيخ محمد الطنطاوي طبعة 1947 .

الكلام من كلام الله المعجز المتواتر أم لم يكن منه سواء كان ذلك الثاني مما استفرد بروايته وتدوينه لمقام الرسالة والتشريع أم لم يكن له فهذه الثلاثة هي : القرآن والحديث وقول العرب .

الفصل الأول :
القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر النحو السماعية

كان النحو العربي وليدا لم تكتمل قواه ونما هذا الوليد في ظلال الرعاية والتطور الى أن ازدهر عوده واكتمل نموه ليؤدي رسالته في الحياة . . . . !

ونشأة النحو العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم ولولا هذا القرآن لما نشأ هذا العلم الذي تمت له السيطرة فيما بعد على كل علم من علوم العربية وآدابها .

هو إذن بوجه عام ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية فقد رأينا الدارسين لم يفكروا باديء ذي بدء في دراسة تتناول التأليف وعلله ولكن اهتمامهم كان قد انصب على حفظ القرآن وصيانته من اللحن والتحريف .

وقد مرت الرغبة في حفظ القرآن بمراحل تمثلت أولا في جمع القرآن وتوحيد نصه وهو العمل الذي اضطلع به عثمان وجند لتحقيقه حفظة القرآن من صحابة الرسول الكريم . ثم في تفسير آياته المتشابهات واستخراج الأحكام والافتاء بها بين الناس وتكميلها بما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأحاديث وبما صدر عنه من أعمال بمجموعة

من الفتاوي أعمل الفقهاء الأولون آراءهم فيها مضطرين لإعواز النصوص من الكتاب والسنة ، ثم في إعرابه بوضع رموز لحركات أواخر كلماته وهو العمل الذي قام به أبو الأسود ثم في إعجامه لتمييز الحروف الهجائية المتشابهة في الصورة بعضها عن بعض . وإذ نشأ من وضع نقط الإعراب إلى جانب نقط الإعجام لبس وإبهام اقتضى الأمر التفريق بين نوعي النقط بالألوان ولما لم يف ذلك الوفاء كله بالغرض ، عمد الخليل بن أحمد الى إبدال الحروف من النقط التي وضعت لتمييز حركات الأواخر وبقيت نقط الإعجام على ما كانت عليه ، ولم تستبدل الحروف بالنقط[1] إلا بعد تقدم الدراسة اللغوية النحوية وكان هذا الاستبدال ينبيء على رأي الخليل في أن هذه الحركات إن هي إلا حروف لينة قصيرة استعين بها وبسائر حروف اللين على النطق بالحروف السواكن التي لا يمكن النطق بها وحدها دون الاعتماد على هذه الحروف الطويلة والقصيرة ، وأخيرا تطورت الدراسة القرآنية حتى اختصت بعنايتها الجانب اللغوي من القرآن وقد تعاون على إنضاج هذه الدراسة عاملان :

أولهما : تلك الرغبة الدينية القديمة التي كانت تهدف إلى حفظ القرآن وصيانته مما يتعرض له نص ، كتب بحروف مهملة وخط برسم مجرد من أصوات اللين القصيرة وهي الفتحة والكسرة والضمة وأقبل على قراءته واستظهار آياته المسلمون جميعا من عرب ومستعربين .

ثانيهما : رغبة العناصر الأجنبية التي دخلت في الإسلام في تعلم لغة الدولة التي كانوا يعيشون في ظلها ليضمنوا لأنفسهم حياة مستقرة

---

1) الباء هنا داخلة على المتروك على حد قوله تعالى : ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾ .

آمنة تحفظ فيها دماؤهم وحرياتهم وأموالهم .

تطورت الدراسة القرآنية فنشأ عن هذا التطور دراسة لغوية تهدف إلى البحث في التأليف وعلله ثم أخذت تستقل عن الغرض الديني شيئا فشيئا حتى لم تعد نصوص القرآن غرضها الأول بل أصبحت هذه النصوص غرضا من أغراضها .

ولم نستطع تتبع تطورها خطوة خطوة لجهلنا المراحل التي مر فيها التطور ولم نستطع رصد التفاعل الذي تم بين العناصر العربية والأجنبية والمؤثرات الأجنبية التي وجهت العقلية العربية الإسلامية الى هذه الوجهة وكل ما نستطيع تقريره مطمئنين هو : أن الحاجة الى مثل هذه الدراسة كانت ملحة وقد تعاون على الوصول إلى تنظيمها ذانك العاملان اللذان أشرنا اليهما .

وإن الدارسين الذين كانوا يعنون بالأعمال القرآنية الأخرى من تحقيق النص عن طريق الرواية واستخراج الأحكام التي احتاج اليها المسلمون منذ أن مصرت الأمصار وظهرت حاجات جديدة لا بد من الإفتاء فيها ومن إعرابه وإعجامه . ان أولئك الدارسين كانوا قد تعارفوا على النهوض بدراسة التأليف وعلله وشغلوا برواية الآداب واللغة ليكون منها مضافة إلى نصوص القرآن مصادر لدراستهم الجديدة ، وإن البيئات العلمية في البصرة في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني كانت قد شهدت دراسات لغوية ونحوية ناضجة بعض النضج حتى جاء الخليل بن أحمد وطبقته وحملوا عبء هذا العمل فإذا بالدراسة النحوية في عهده كانت قد سارت خطوات واسعة الى التنظيم والى الاستقلال ، هذا هو تاريخ نشأة النحو في ظل القرآن ومنه يتبين أن أهم الأسباب التي

جعلت أولي الأمر من المسلمين وعلمائهم يفكرون في وضع اللبنة الأولى في صرح هذا العلم هو اللحن في قراءة القرآن .

واذا كان اللحن في قراءة القرآن سببا مباشرا في نشأة النحو يجدر بنا أن نلم بمعناه ونضع أيدينا على الزمن الذي حدث فيه لنتعرف على أسبابه ونقف على دواعيه . وليكن استطرادنا بقدر فلا نذكر من المعنى اللغوي لكلمة اللحن الا ما يتصل بموضوعنا يقول ابن فارس : « اللام والحاء والنون بناءان يدل أحدهما على إمالة الشيء من جهته ويدل الآخر على الفطنة والذكاء ، فأما اللحن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية يقال : لحن لحنا . ومن هذا الباب قولهم : هو طيب اللحن وهو يقرأ بالألحان ، وذلك إذا قرأ كذلك أزال الشيء من جهته الصحيحة بالزيادة والنقصان في ترنمه ، ويرى ابن فارس أن اللحن يعني الخطأ محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة[1] .

وفي هذا الرأي نظر لأن اللحن بمعنى الخطأ عرف في عهد الرسول عليه السلام مما يدل على أن زيغ اللسان عن طبيعته العربية وخروجه عن نهجها في الكلام كان يسمى لحنا ، وقد قال النبي عليه السلام : « أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنى لي اللحن »[2] .

وعن أبي الدرداء قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا قرأ فلحن قال : أرشدوا أخاكم فقد ضل ، قال أبو الطيب : واعلم أن أول ما اختل في كلام العرب وأحوج الى التكلم الإعراب ؛ لأن اللحن ظهر

---

1) معجم مقاييس اللغة جـ 5 ص 239

2) مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ص 6

في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى أن رجلا لحن بحضرته فقال : « أرشدوا أخاكم فقد ضل » وقال أبو بكر : لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن »[1] وقال ياقوت : ومر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون الرمي فقرعتهم فقالوا : إنا قوم متعلمين فأعرض مغضبا وقال : والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم[2]، وقال ابن جني (ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتابا لحن فيه فكتب إليه عمر : لقن كاتبك سوطا[3]، وقال ابن فقيه : سمع أعرابي مؤذنا يقول : أشهد أن محمدا رسول الله بنصب رسول فقال ويحك يفعل ماذا ؟ ودخل أعرابي السوق فسمعهم يلحنون فقال سبحان الله يلحنون ويربحون ونحن لا نلحن ولا نربح[4].

وقصة الأعرابي الذي طلب إقراءه شيئا من القرآن في عهد عمر رضي الله عنه مشهورة ، فقد قرأ مقرؤه : « أن الله بريء من المشركين ورسوله » بجر رسوله ، فقال الأعرابي : أو قد بريء الله من رسوله ان يكن قد بريء من رسوله فأنا أبرأ منه فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه وقال ليس هكذا يا أعرابي فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين فقال : أن الله بريء من المشركين ورسوله بالضم ، فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن بريء الله ورسوله منهم فأمر عمر ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة ، وروي أنه أمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو .

---

1) مراتب النحويين ومعجم الأدباء جـ 1 ص 82 الفصل الأول فضل الأدب

2) المرجع السابق في المعجم .

3) الخصائص في باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الحضر ص 408

4) عيون الاخبار كتاب العلم والبيان (الاعراب واللحن) مجلد 2 ص 158 وما بعدها .

ولم يقتصر خطؤهم على أواخر الكلمات التي تختلف المعاني باختلافها بل امتد الى الصيغ والأبنية ومن أمثلة اللحن في الصيغ والأبنية ما روي أن أبا عمرو بن العلاء سمع رجلا ينشد قول المرقش الأصغر :

ومن يلق خيرا يحمد الناس أمره   ومن يغولا يعدم على الغي لائما

فقال له : أقومك أم أتركك تتسكع في طمتك فقال : بل قومني فقال : قل : ومن يغو ألا ترى إلى قول الله تعالى : ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ﴾ .

ومن ذلك قول عدي بن زيد : ويلومون فيك يابنة عبد الله والقلب عندكم موثوق والصواب موثق اذ الفعل أوثق ولذا أثاره الأصمعي .

يقول الجاحظ : أول لحن سمع بالبادية هذه عصاتي والصواب عصاي [1].

لذا فزع الغير على اللغة والدين وخافوا أن تفسد الملكة ويطول العهد فيستعصي فهم القرآن والحديث .

والآن فلنتحدث عن القرآن الكريم كمصدر من المصادر السماعية لتقعيد قواعد النحو لا ريب أن يصطفى النحو القرآن دليلا ويجعله رائدا وهو العربي الذي دعا به أفصح العرب رآه النحويون أصح ما يستندون اليه فيما يبنونه من خطط النحو إذ انتشر كما يقول الباقلاني : بالنقل المتواتر الذي يقع عنده العلم الضروري به .

---

1) المرحوم الاستاذ عبد السميع شبانه في دراسات تطبيقية .

قال ابن الأنباري في لمع الأدلة في أصول النحو : (أعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين تواتر وآحاد فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم ، ولقد رأينا في تاريخ النحو أن ولد في أحضان القرآن ونشأ في حراسته ، فقد روى ابن الأنباري وغيره أن بعض الناس لحن في قراءة القرآن في زمن عمر أو علي فنحا أبو الأسود هذا النحو . كما سبق أن قدمنا[1] .

ونظرة إلى كتاب سيبويه وهو الإمام تشعر باستمساك النحويين بالقرآن العظيم وتأثرهم به فكثير من صفحات الكتاب مرصع بالآيات ، وصاحبه يحدثنا بما سمعه أو بلغه من القراءات حتى قراءات الكوفيين ، ويذكر في بعض ما يقرره أن هذا النحو في القرآن كثير ، وهذا الضرب في القرآن كثير ، ويشير الى وجوه العربية فيما يقرأ ويبين أن القراءات لا تخالف لأنها السنة !

وكيف لا يتأثر النحويون بالقرآن العظيم وهم يرون العرب أصحاب اللغة يتأثرون به قال سيبويه في الكتاب ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ ما هذا بشرا ﴾ في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف .

فالقرآن حجة قائمة في المقام الأول من الاحتجاج والاستشهاد به محشو في كتب العربية فلقد تعد في كتاب كتوضيح ابن هشام أكثر من سبعمائة موضع منه .

فحقيق بالنحويين أن يعتصموا به وأن يتخذوه أصلا يستلهمونه

---

1) انظر جامع القرطبي ا ج ا ص 20 ومقدمة شرح الأشموني ص 19 ونشأة النحو ص 8

وهم ينحون ، ومما يزيد اعتصامهم به أنه تصرف في فنون القول فإذا أضاف من أحوال المفردات وألوان من إعراب المركبات تكاد تلج كل أبواب النحو ثم تكاد تتفرع في فصول كل باب ولا نرانا في حاجة الى ايراد الشواهد على ذلك فالشواهد القرآنية تطالعنا فرادى وجماعات في كتب النحو ، قديمها وحديثها كبيرها وصغيرها .

ولقد كان التفسير اللغوي النحوي معينا ثرا وجدولا فياضا وكان يمد هذا الجدول علماء اللغة والنحو ببحوثهم واتخذوا من غريب ألفاظ القرآن ولغته وتراكيبه ميدانا لهم وحاولوا التعرف على ألوان الغريب في الألفاظ فهي إما عربية أصيلة أو دخيلة فارسية أو بنطية أو حبشية أو رومية أو غيرها من لغات البلدان المحيطة بجزيرة العرب والتي أثرت في لسانهم بحكم التلاصق والتجارة وغيرها ، وقد حاول جماعة علماء العرب أن يثبتوا عربية الألفاظ اعتبارا لمفهم الحر لقوله تعالى : ﴿ لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾[1] ونرى هذا الاهتمام واضحا في مقدمة إعجاز القرآن ، لأبي عبيدة ومشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ثم مقدمة تفسير الطبري ، وقد رجعوا في غريب العربية إلى البادية وألموا باللهجات المختلفة للقبائل وجمعوا الشواهد ، وتفرعت دراسات الغريب الى محاولات لغوية بعيدة عن النص القرآني لحفظ اللغة وتنقيتها ، كما فعل ابن قتيبة في (أدب الكتاب) وثعلب في (الفصيح) وكانت هذه تتعلق باللفظ المفرد وصحة استعماله وصحة عربيته وصيغته . والى جانب هذه البحوث قامت بحوث أخرى تتعلق بالمعنى اللفظي أو المدلول وصلة اللفظ بالمعنى العام للعبارة وهذا

---

1) آية 103 سورة النحل .

واضح في كتاب الأضداد للأصمعي وأبو حاتم وابن الأنباري وغيرهم . ثم الجانب التركيبي الجرس أو الموسيقي للفظ وصلته بالمعنى وربط العبارة وهو ما انتهى إلى علم الجنـاس في البديع ، ومن هذه الكتب كتاب (الأجناس) للأصمعي ، (الأجناس) لأبي عبيدة القاسم وغيرهما مما كان القرآن هو الدافع الأول إليه .

قال سيبويه في الكتاب[1] وأما قوله سبحانه : ﴿ ويل يومئذ للمكذبين وويل للمطففين ﴾ فإنه لا ينبغي أن يقال إنه (دعاء ههنا) لأن الكلام بذاك واللفظ به قبيح ولكن العباد كلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون فكأنه والله أعلم قيل لهم : ويل للمطففين وويل يومئذ للمكذبين أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا ، ومثل ذلك ﴿ قاتلهم الله ﴾ فإنما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن ، وكان المبرد يحتج بالقراءات حتى الشاذة مع أن هناك خلافات بين العلماء في الاحتجاج بها ، فالبصريون لا يعطفون على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ما لم يضطر إليه الشاعر قال الزجاج في معاني القرآن العظيم : فأما الخفض في الأرحام في قراءة حمزة فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرارا شعر .

قال في الكشاف والجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد ، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء

---

1) جـ 1 ص 196طبعة بيروت

واحد فكانا في قولك : مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلم فلم يجر ، ووجب تكرير العام كقولك مررت به ويزيد وهذا غلامه وغلام زيد[1] وقد نحتمل للصحة هذه القراءة بأنها على تقدير الجار ونظيرها فما بك والأيام من عجب .

ومع إعجابي بمنهج الزمخشري رحمه الله في التفسير وذهنه الرائق الذي جلى لنا المعاني البارعة إلا أنني أخالفه في تقدير هذه الهاء وأقول : إن ورود القرآن على مثال كلام العرب إنما هو دليل على أعلى أنواع الإعجاز ، واقرأ معي هذا الفصل الممتع من كتاب البرهان في علوم القرآن[2] قال :

تصل في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز ، وهو أن يقع التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا ولا اعتدالا في إفادة ذلك المعنى .

وقد اختلف[3] في أنه هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة ؟ واختار القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب الإعجاز[3] المنع وأن كل كلمة موصوفة بالذروة العليا ، وإن كان بعض الناس أحسن احساسا له من بعض ، وهذا كما أن بعضهم يفطن للوزن بخلاف بعض .

---

1) الكشاف ص 372 جـ 1 مطبعة عيسى البابي الحلبي 1948

2) جـ 2 ص 121 تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبع الحلبي

3) الاعجاز ص 54 ـ 64

واختار أبو نصر القشيري[1] في تفسيره التفاوت فقال : وقد رد على الزجاج وغيره تضعيفهم قراءة (والأرحام)[2] بالجرّ ، ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات السبع متواترة عن النبي (ص) وإذا ثبت شيء عن النبي (ص) فمن رد ذلك فكأنما رد النبوة وهذا مقام محدود لا يقلد فيه ، فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشك أحد في فصاحته ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه فإنا لا ندعي أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب (المجاز) وأورد سؤالا فقال) فان قلت : فلم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح والأملح وقال : فيه إشكال يسر الله حله .

قال القاضي صدر الدين موهوب الجزري رحمه الله وقد وقع لي حل هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول : الباريء جلت قدرته له أساليب مختلفة على مجاري تعريف أقداره فإنه كان قادرا على الجاء المشركين إلى الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى[3] : ﴿ إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين ﴾ ، لكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات وجاري العوائد الواقعة من أهل الزمان ، ولذلك تكون حروب الأنبياء سجالا بينهم وبين الكفار ويبتديء أمر الأنبياء بأسباب خفيفة ولا تزال تنمى

---

1) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري نقله عن القرطبي في الجامع لاحكام القرآن 4 : 5

2) سورة النساء آية 11 واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام والخفض بعد قراءة ابراهيم النخعي وقتاد والأعمش وحمزة وقرأ الباقون بالنصب

3) سورة الشعراء 4

وتشتد ، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم . إذا عرف ذلك كان مجيء القرآن بغير الأفصح والأملح جميعه ، لأنه تحداهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نمطا غير النمط الذي أراده الله عز وجل ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم الخطب والأشعار ليحصل لهم التمكن من المعارض فيظهر الفلج بالحجة .

ومثل الآية السابقة الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمعمول المضاف في سورة إبراهيم ﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ﴾ بفتح دال وعده وكسر لام رسله . وسورة الأنعام ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ .

قال الزمخشري في الكشاف في سورة الأنعام وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم ، برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظروف فشيء لو كان في مكان الضرورات لكان سمجا مردودا ، كما سمج ورد : زج القلوص أبي مزاده . فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب[1] ، وقد تابع الفخر الرازي الزمخشري في سورة الأنعام ورد عليه في سورة النساء دفاعا عن حمزة لأنه من السبعة .

والخلافات في القراءات خلافات لغوية تتعلق ببناء الألفاظ أو

---

1) الكشاف ص 530 حـ 1

إعرابها أو تقديمها أو تأخيرها (وبحوث القراءات في دراسات القرآن الأولى مهدت لكثير من الدراسات اللغوية وأثارت كثيرا من المسائل التي تتعلق بالإعراب وقد تفرغ لهذه الدراسات أئمة اللغويين والنحويين فأقاموا علم القراءات على أسس علمية وضعت حدا للتقول والطعن . وكان اختلاف اللفظ الواحد في الإعراب ، أو الحركات دافعا لكثير من العلماء الى الاجتهاد في الحصول على مخرج سليم يتفق والقراءة ويتمشى مع سياق الآية .

وقد فتح ادعاء اللحن في لغة القرآن الباب أمام بحوث النحاة وتأويلاتهم وأثارت القراءات أيضا همم العلماء لتتبع اللهجات المختلفة للعرب وما قد يطرأ على الألفاظ المختلفة من ابدال لبعض الحروف ببعض وحذف بعضها واعراب بعضها وبناء الآخر وغير ذلك من الموضوعات التي أثارت همم العلماء فخاضوا فيها وصنفوا الكتب في مباحث اللغة المختلفة[1] فلم يختلف أحد من النحاة في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو لأن كتاب الله المنزل على نبيه في أسلوب عربي في القمة من الرقي والكمال .

والقرآن الكريم نزل بلغة قريش وقريش كما قال عنها أبو نصر الفارابي : (وكانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق[2] وقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها . وقد جانبوا الصواب ، لأن قريشا كانت محل وفادة وكانت

---

1) شكل القرآن لابن قتيبة نسخة دار الكتاب المصرية ص 24

2) المزهر جـ 1 ص 123 مطبعة دار العامة .

متصلة بغيرها في رحلتي الشتاء والصيف ولو كانت لغتها ضعيفة لرفض الاحتجاج بالقرآن الكريم الذي نزل بلغتهم ، وقد حصر البصريون استشهادهم في قبائل البادية التي بعدت عن المؤثرات الأجنبية . وهذا المصدر لا يقوم على أساس علمي فحصر اللغة العربية في سلامة بنائها وصحة تراكيبها ومتانة عباراتها في قبائل معينة أمر يجانب الصواب ويبتعد عن الحكمة ورحم الله الفراء الذي قال ردا على اختلاف الكوفيين والبصريين والمدنيين والمكيين حول أي القبائل أفصح : قال (لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق)[1] .

(وحق الاحتجاج بالقرآن أن يكون بالقراءات المتواترة فالنحاة قد أجمعوا على الاحتجاج بالقرآن ولم يجمعوا على شيء كإجماعهم على هذا فكل نحوي يضع في كتابه آيات من القرآن تدعم بها قواعده وهو يعلم أنه الحجة الأول للمحتج . والتواتر أقوى محمل يحمل عليه القرآن وبه كان في بدئيته الأدلة في علم العربية ، ولقد أربى تواتره أنه الكتاب العربي الذي قصدت ألفاظه للتعبد بها ، والتواتر ظاهرة اجتماعية تستبين فيما تهتم به الجماهير وتتلقفه العلماء)[2].

في جمع الجوامع : إن القراءات السبعة متواترة وهي قراءة الكوفيين ، حمزة والكسائي وعاصم ،والبصري أبو عمرو والشامي ابن عامر والمدني نافع والمكي ابن كثير وذلك بلا خلاف . وصرح في منع الموانع : إن قراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف متواترة والشاذ ما وراء العشرة .

---

1) العربية وهان فك ص 5 هامش

2) الدكتور محمد رفعت فتح الله في رسالته : أصول النحو السماعية 8351 كلية اللغة العربية

(وانظر الى من لا يبالي إنكار النحويين لقراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب ﴿ وما أنتم بمصرخي ﴾ فقد قال حسين الجعفي ، قلت لأبي عمر بن العلاء : إن أصحاب النحو يلحوننا فقال : هي جائزة أيضا لا نبالي إلى أسفل حركتها أو إلى فوق ، قال أبو حيان : (أبو عمرو إمام لغة وإمام نحو وإمام قراءة وعربي[1] صريح) ومن العجب أن ينكرها الفراء وقد سمع بعض العرب ينشد قال لها : هل لك يا تاتى قالت له : ما أنت بالمرضي[2]، وذكر أن القاسم بن معن وكان عنده ثقة بصيرا زعم أنه صواب وزعم أنه لغة بني يربوع ومن العجيب أيضا أن يركن الزجاج والزمخشري في تضعيفه هذه القراءات إلى أنهم استشهدوا لها ببيت مجهول ، إن هذا البيت ليس بمجهول بل هو للأغلب العجيلي من أرجوزة في أول ديوانه أولها :

أمثـــل في ثـــوب معـــافـــري   بين اختـــلاط الليـــل والعشي

إن الذين طعنوا على بعض القراءات المتواترة قد نبت بهم المذاهب فكبت بهم الأقلام ونظرة فاحصة إلى هذه الطعنات يرى الناظر بها أن الذي بعثها اختلاف المذاهب النحوية وهوى التعصب لها وتكلف الدفاع عنها وسرعة الاندفاع حولها ولعل الناظر في الأمثلة التي سقناها فيما سلف قد يلاحظ أنها مما علقته مخالب المذاهب النحوية ، فالبصريون ومن قصد قصدهم في بعض المشاكل من البغداديين وغيرهم يطعنون فيمن خالفهم من الكوفيين ونحويو العراقيين ومن لف لفهم يطعنون فيمن خالفهم من نحويي الحجاز حتى يصل بهم الطعن الى قراءة ، عفا الله عنهم ماذا يحسبون أيتنزل القرآن على قواعدهم

---

1) ص 419 البحر المحيط جـ 5

2) ص 420 البحر المحيط جـ 5

ليوافقهم أم يرتفعون اليه ليوافقوه ، أو لم يكفهم أنه نزل على أفصح العرب فلقفته الآذان والأفواه الخالصة[1].

قال أبو حيان في البحر المحيط : ومن ادعى الغلط على حمزة فقد كذب وقد ورد عن ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل من ذلك ضرورة ، ثم ذكر بعد ذلك تسعة أبيات وقال متعجبا ومعجبا من الزمخشري : وأعجب لعجمي يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودة نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت[2] .

وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة فنقلوا كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم .

وقال الشهاب في العناية ردا على المبرد في تشنيعه على حمزة قراءته : أن العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار صحيح عند الكوفيين فصيح مشهور في كلام العرب وهذه القراءة من السبعة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم متواترة فمثل هذا خسارة لا تليق بأحد ، وحمزة رحمه الله أجل قدرا مما توهموه وقال انتصافا لابن عامر وردا على الزمخشري وهذا من سقطاته والقراءات السبعة لا بد فيها من نقل صحيح أو متواتر وأي مسلم يقدم على أن يقرأ كلام الله برأيه ويتبع رسم المصحف من غير سماع خصوصا هؤلاء الأئمة الأعلام الواقفين على دقائق الكلام وهو يظن أن القرآن يقر بالرأي كما ذهب إلى ذلك

1) المرجع السابق ص 33

2) انظر البحر المحيط ص 230 جـ 4 آية الأنعام 137 الطبعة الأولى سنة 1328 هـ . وأبو حيان التوحيدي للدكتورة خديجة الحديثي ص 424 مطبعة السعادة .

بعض الجهلة مع أنه ليس بصحيح .

وقال القرطبي ردا على من استقبح قراءة متواترة . قال : وهذا محال ، لأنه إذا ثبت التواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح لا القبيح كما قال رحمه الله « لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي (ص) تواترا يعرفه أهل الصنعة[1] .

إن القرآن الكريم أصل قواعد النحو لا شك في ذلك وإذا ورد فيه بعض كلمات تخالف المعهود في أسلوب النحو فذلك لحكمة بالغة منها الاختصار والتفنن في الأسلوب ومنها تنبيه الذهن للتأمل ، والمعروف في قواعد البلاغة أن ما يراد تنبيه السمع إليه من المفردات أو الجمل يميز على غيره إما بتغيير نسق الإعراب وإما برفع الصوت في الخطابة وإما بتكبير الحروف في الكتابة أو تغيير لون الحبر أو وضع خط فوق الكتابة (والآن توضع الخطوط تحت الكلام) ومن البلاغة تغيير الإعراب قصدا الى المعاني الثانوية هذه الآيات : كما أن منها ما رجح فيه إعراب على إعراب لقصد معنى من المعاني وما أتى على لسان العرب :

1) قال الله تعالى : ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما ﴾[2] ، قال صاحب الكشاف في تفسير ﴿ والمقيمين الصلاة ﴾ نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو باب واسع وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد لا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف وربما

---

1) القرطبي ص 1574 كتاب الشعب 17

2) سورة النساء آية 163

التفت اليه من لم ينظره في الكتاب أي كتاب سيبويه ، ولم يعرف مذاهب العرب ومالهم من النصب على الاختصاص من الافتنان ، وخفي عليه أن السابقين الأولين كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه أن يتركوا في كتاب الله كلمة ليسدها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم[1].

وقال صاحب المنار : هو جملة مستقلة والمقيمين فيه منصوب على الاختصاص أو المدح على ما قاله النحاة البصريون سيبويه وغيره والتقدير أعني أو أخص المقيمين بالصلاة منهم الذين يؤدونها على وجه الكمال . فإنهم أجدر المؤمنين بالرسوخ في الإيمان . والنصب على المدح أو الغاية لا يأتي في الكلام البليغ الا لنكتة والنكتة هنا ما ذكرنا من مزية الصلاة وكون اقامتها آية كمال الإيمان على أن تغيير الإعراب في كلمة بين أمثالها ينبه الذهن الى التأمل فيها ويهدي الفكر الى استخراج مزيتها وهو من أركان البلاغة[2].

2) قال تعالى : ﴿ ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا ﴾[3] ولهذا قرأ أبو عمرو الأول على أنه الامالة لأنه اسم والثاني بالتصحيح ليفرق بين ما هو اسم وما هو أفعل منه بالامالة وتركها ، فان قلت : فقد قال النحويون : أفعل التفضيل لا يأتي من الخلق فلا يقال زيد أعمى من عمرو لأنه لا يتفاوت !

قلت إنما جاز في الآية لأنه من عمى القلب أي من كان في هذه

---

1) ص 438 جـ 1

2) سورة الاسراء 72 والبقرة آية 262

3) سورة المائدة آية 69

الدنيا أعمى القلب عما يرى من القدرة الإلّهية ولا يؤمن به فهو عما يغيب من أمر الآخرة أعمى أن يؤمن به أي أشد عمى ولا شك أن عمى البصيرة متفاوت .

3) قال الله تعالى في سورة المائدة[1] ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾

ذكر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة أركان الدين الأساسية التي بعث بها جميع رسله وناط بها سعادة البشر في الدنيا والآخرة وهي الإيمان بالله تعالى والإيمان باليوم الآخر وما يكون فيه من البعث والحساب والجزاء على الإهمال والعمل الصالح وهو من لوازم الإيمان بالله تعالى ومن لوازم الإيمان بالجزاء على الإهمال ، وقد بين الله تعالى هذه الأركان الثلاثة في سورة البقرة فقال جل شأنه : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ وفي آية سورة المائدة ذكرت كلمة والصابئون بالرفع ، قال الزمخشري في الكشاف : إن فائدة هذا التقديم التنبيه على أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدهم غيا وما سموا صابئين الا لأنهم صبئوا عن الأديان كلها أي خرجوا .

وقال صاحب المنار ما ملخصه : إن الرفع في اعرابه وجوه : أشهرها أنه مبتدأ خبره محذوف والتقدير والصابئون كذلك . أما النكتة في هذا الرفع ومخالفة عطف المنصوب على المنصوب فهو تنبيه الذهن

---

1) جـ 6 ص 64 من تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار طبعة أولى ص 20978 دار الكتب

الى ان الصابئين كانوا اهل كتاب وأن الله جعل حكمهم كحكم المسلمين واليهود والنصارى في تعليق نفي الخوف والحزن عنهم يوم القيامة بشـرط الإيمـان الصحيح والعمل الصالح .

4) قال الله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾[1] أي ان ربك الذي رباك وعلمك أيها الرسول بما أنزل إليك الكتاب مفصلا وبين لك فيه ما لم تكن تعلم وهو أعلم بمن يضل عن سبيله القويم وهو أعلم بالمهتدين السالكين صراط المستقيم وقد اختلف النحويون في إعراب قوله تعالى : ﴿ أعلم من يضل ﴾ لمجيئه على خلاف المعهود من اقتران معمول اسم التفضيل بالهاء ، كقوله تعالى في مثل هذه الآية من سورة القلم : ﴿ إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾ فقال بعضهم ان الباء حذفت منه اكتفاء باقترانها بمقابلة للمتصل به وهو قوله وهو أعلم بالمتهتدين .

وقال صاحب المنار : وقد يكون حذف الباء للتنبيه إلى التأويل والتفكر في كون الله تعالى أعلم بأحوالهم لأنها هي المقصودة هنا بالذات بدليل سابق الكلام ولاحقه إذ هو فيهم ، وما ذكر العلم بالمهتدين إلا لأجل التكملة والمقابلة ولذلك عطف على ما قبله عطف جملة لا عطف فرد متأمل[2] .

5) قال تعالى في سورة الأنفال : ﴿ يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ أي أن الله تعالى كاف لك كل ما يهمك من أمر

---

1) سورة الأنعام آية 117

2) جـ 8 تفسير المنار ص 17

الأعداء وغيره كاف لمن أيدك من المؤمنين ويرجح بعض النحاة من المنتسبين لمذهب الكوفيين كالفراء عطف ﴿ ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ على ﴿ الله ﴾ ومعنى هذا أن كفاية الرسول مستمده من الله تعالى ومن المؤمنين لا أن الله كاف لرسوله وللمؤمنين ، والأولى عطفها على حسب ، لأن مقتضى كمال التوحيد أن يكون الإحساب من الله وحده وعلى هذا المعنى اقتصر ابن كثير راويا عن الشعبي أنه قال في تفسير الآية : حسب الله وحسب من شهد معك ، قال ابن كثير : وروى مثله عن عطاء الخراساني وعبد الرحمن زيد فيكون العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض المضاف حسب .

وفي تفسير الطبري(1) قال أبو جعفر يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ﴿ يأيها النبي حسبك الله وحسب من اتبعك من المؤمنين ﴾ الله يقول لهم جل ثناؤه : ناهضوا عدوكم فإن الله كافيكم أمرهم ولا يهولنكم كثرة عددهم وقلة عددكم فان الله مؤيدكم بنصره . وبنحو ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل . ذكر من قال ذلك .

حدثنا محمد بن بشارة قال حدثنا مؤمل بن اسمعيل قال حدثنا شعبان عن شوذب أبي معاذ الشعبي في قوله : ﴿ يأيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ قال حسبك الله وحسب من ابتعك من المؤمنين الله .

حدثني أحمد بن عثمان عن حكيم الأودي قال حدثنا عبد الله بن موسى قال أخبرنا سفيان عن شوذب عن عامر بنحوه إلا أنه قال حسبك الله وحسب من شهد معك حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب عن ابن

---

1) جـ 14 ص 48 تحقيق محمود محمد شاكر

زيد في قوله ﴿ يأيها النبي حسبك الله ومن ابتعك من المؤمنين ﴾ ، قال يأيها النبي حسبك الله وحسب من اتبعك من المؤمنين ، إن حسبك أنت وهم الله فمن من قوله : ومن اتبعك من المؤمنين على هذا التأويل الذي ذكرناه عن الشعبي نصب عطفاً على معنى (الكاف) في قوله حسبك الله لا على لفظه ، لأنها في كل خفض في الظاهر وفي محل نصب في المعنى ، لأن معنى الكلام يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين .

وقال بعض أهل العربية في (من) إنها في موضع رفع على العطف على اسم (الله) كأنه قال : حسبك الله ومتبعوك الى جهاد العدو من المؤمنين دون القاعدين عنك منهم واستشهد على صحة قوله ذلك بقوله « حرض المؤمنين على القتال »[1].

الوجه الأول وهو عطف (من) الاسم الموصول على معنى حسب بمعنى كاف ومحلها النصب ، اعتمد على معنى قوي فهل من كاف كالإله العظيم ما أعظم كفايته ، إن فيها الاطمئنان الكامل وإن فيها النصر الأكيد (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) ﴿ الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾ ، ولذالك حرص الكوفيون على هذا الإعراب .

ولكن إذا سرنا مع الفراء في معناه وأن محلها رفع عطف على لفظ الجلالة فما المانع ؟ إن لها لوجها من الإعراب يؤيده ـ والله أعلم ـ القرآن الكريم حيث يقول سبحانه هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين ،

1) انظر تفسير (التحريض) فيما سلف 8 : 579

فالمعنى هو وجهة النحوي في إعرابه ، لا يهدف إلى الصناعة وحدها وإنما وجهته المعنى الذي لا يتعارض مع هذا التنزيل الحكيم ومع أهدافه وتشريعاته المنظمة ـ حياة البشر وكل الأحوال .

6) قال الله تعالى في سورة طه ﴿ قالوا ان هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى ﴾[1].

إن المشددة تنصب الاسم وترفع الخبر وإن المكسورة المخففة يجوز فيها الإهمال والإعمال ، وقرأ ابن كثير وحفص والخليل : إن هذان لساحران بتخفيف إن ، واللام هي الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة ، وقرأ ابن أبو عمرو ﴿ إن هذين لساحران ﴾ وهو ظاهر ، ولكنه مخالف لمصحف الإمام وقرأ بعضهم ﴿ إن هذان لساحران ﴾ بتشديد النون ، قيل هي لغة بلحارث بن كعب ومراد وكنانة التثنية في لغتهم بالألف أبدا رفعا ونصبا وجرا ، وقال الزجاج ان بمعنى نعم . وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف ، واللام داخلة على المبتدأ المحذوف تقديره : هذان لهما ساحران .

7) فلم يقع في القرآن صيغة تعجب إلا قوله : ﴿ فما أصبرهم على النار ﴾[2] وقوله : ﴿ قتل الإنسان ما أكفره ﴾[3] ويأيها الإنسان ما أغرك في قراءة من زاد الهمزة ، ثم قال المحققون : التعجب مصروف إلى المخاطب ، أي هؤلاء يجب أن يتعجب منهم ، ولهذا تلطف الزمخشري فعبر عنه بالتعجب ومجيء التعجب من الله كمجيء الدعاء منه والترجي وإنما هذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب أي هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقول لهم هذه ، وكذلك تفسير سيبويه قوله تعالى :

---

1) سورة طه الآية 63

2) سورة البقرة 175

3) سورة عبس 17

﴿ لعله يتذكر أو يخشى ﴾[1] فإن المعنى اذهبا على رجائكما وطمعكما ، قال ابن الضائع وهو حسن جدا فالترجي هنا كالتعجب منصرف إلى المخاطب .

8) هناك آيات يجب أن ترد الى أصولها وهي الآيات التي اختلف فيها على أقوال كثيرة لا يقطع على واحد من الأقوال وأن مراد الله منها غير معلوم لنا منفصلا يقطع به ، وقد نظر النحاة والمفسرون الى معان تبعث الإعراب كقوله تعالى في الآية السابعة من سورة آل عمران[2] ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ﴾ .

الآية من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إلا الله ﴾ وبين أن يكون على ﴿ والراسخون في العلم يقولون آمنا به ﴾ وتردد الواو في والراسخون بين الاستئناف والعطف ومن ثم ثار الخلاف في ذلك فمنهم من رجح أنها للاستئناف وأن الوقف على ﴿ إلا الله ﴾ وأن الله تعبد من كتابه بما لا يعلمون وهو المتشابه كما تعبدهم من دينه بما لا يعقلون وهو التعبيرات ، ولأن قوله : ﴿ يقولون آمنا به ﴾ متردد بين كونه حالا فضلة وخبرا عمدة والثاني أولى . ومنهم من رجح أنها للعطف لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون ، وضعف الأول لأن الله لم ينزل شيئا من القرآن الا لينتفع به عباده . ويدل على معنى أراده ، فلو

---

1) الكتاب جـ 1 ص 196 طبعة بيروت والعبارة فيه : فالعلم قد أتى من وراء ما يكون والآية سورة طه 44

2) ص 72 من البرهان في علوم القرآن جـ 2 تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم

كان المتشابه لا يعلمه غير الله للزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يعلم المتشابه فاذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿ وما يعلم تأويله الا الله ﴾ جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته والمفسرون من أمته ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أنا من الراسخين في العلم ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف ﴿ ما يعلمهم الا قليل ﴾[1] أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يعلمونه يقولون آمنا به ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من المتشابه إلا أن يقولوا آمنا به لم يكن لهم فضل على الجاهل، لأن الكل قائلون بذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا هو متشابه لا يعلمه إلا الله بل أمروه على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة فان قيل : كيف يجوز في اللغة أن يعلم الراسخون والله يقول : والراسخون في العلم يقولون آمنا به وإذا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله ﴿ يقولون ﴾ ؛ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فعلين .

قلنا : إن ﴿ يقولون ﴾ هنا في معنى الحال كأنه قال : والراسخون في العلم قائلين آمنا كما قال الشاعر :

الريح تبكي شجوها والبرق يلمع في غمامة

أي لامعا ، وقيل المعنى يعلمون ويقولون ، فحذ واو العطف كقوله ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾[2] والمعنى يقولون علمنا وآمنا ؛ لأن

---

1) الكهف 22

2) سورة القيامة 22

الايمان قبل العلم محال ؛ إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل وأيضا لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال .

إن جعلنا الواو للاستئناف كان معنى التركيب الكريم غير جعلها للعطف اذ الأول لا يشرك في العلم تعبدا والثاني أشرك في العلم وجعل ﴿ يقولون ﴾ حالا وكل فريق من العلماء نظر الى معنى بناء على الإعراب ولا نقول إن هذا نظر الى لفظ وصناعة وهذا نظر الى معنى .

9) قال تعالى في سورة الحجر : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين ﴾[1] الاستثناء مُنقطع لقوله تعالى في سورة الإسراء : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا ﴾[2] .

ولو كان الغاوون داخلين ضمن العباد الذين تحدثت عنهم سورة الحجر لاستثناهم في سورة الإسراء فلم يستثنهم فدل ذلك على أنهم لم يدخلوا ، فالمراد في الآيتين العباد الصالحون .

10) باسم الله ـ معنى باسم الله أبدأ بتسمية الله وذكره قبل كل شيء أو أقرأ بتسميتي الله لا أنه يعني بقيله ﴿ بسم الله ﴾ أقوم بالله أو أقرأ بالله فيكون قول القائل : أقرأ بالله أو أقوم أو أقعد بالله أولى بوجه الصواب في ذلك من قوله ﴿ باسم الله ﴾ فإن قال : فان كان الأمر في ذلك على ما وضعت فكيف قيل : ﴿ باسم الله ﴾ وقد علمت أن الاسم اسم وأن التسمية مصدر من قولك سميت ؟ قيل : إن العرب قد تخرج

---

1) سورة الحجر 42

2) سورة الاسراء 65

المصادر مبهمة على أسماء مختلفة كقولهم أكرمت فلانا كرامة ، وإنما نبأ مصدر أفعلت إذا أخرج على فعله الأفعال وكقولهم : أهنت فلانا هوانا وكلمته كلاما وبناء مصدر فعلت التفعيل ومن ذلك قول القطامي :

أكفرا بعد رد الموت عني   وبعد عطائك المئة الرتاعا

فإذا كان الأمر على ما وضعنا من إخراج العرب مصادر الأفعال على غير بناء أفعالها ، وكان تصديرها إياها على مخارج الأسماء موجودا فاشيا فبين بذلك صواب ما قلنا من التأويل في قول القائل ﴿ باسم الله ﴾ إن معناه في ذلك عند ابتدائه في فعل أو قول أبدأ بتسمية الله قبل فعلي أو قبل قولي وكذلك معنى قول القائل عند ابتدائه بتلاوة القرآن : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ إنما معناه أقرأ مبتدأ بتسمية الله أو ابتدىء قراءتي بتسمية الله فجعل الاسم مكان التسمية كما جعل الكلام مكان التكليم والعطاء مكان الإعطاء وبمثل الذي قلنا من التأويل في ذلك روي الخبر عن عبد الله بن عباس حدثنا أبو كريب قال حدثنا عثمان بن سعيد قال حدثنا بشر بن عمارة قال حدثنا أبو رق عن الضحاك عن عبد الله بن عباس قال : (أول ما نزل جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم قال : يا محمد قل أستعيذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم ثم قال : قل بسم الله الرحمن الرحيم . قال ابن عباس ﴿ بسم الله ﴾ يقول له جبريل يا محمد اقرأ بذكر الله ربك وقم واقعد بذكر الله وهذا التأويل من ابن عباس ينبىء عن صحة ما قلنا من أنه يراد بقول القائل مفتتحا قراءته (بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ بتسمية الله وذكره وأفتتح القراءة بتسمية الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى ، ويوضح فساد قول من زعم ذلك من قائلة : بالله الرحمن الرحيم أول كل شيء مع أن العباد إنما أمروا أن يبتدأوا عند فواتح أمورهم بتسمية الله لا بالخبر عن عظمته وصفاته

كالذي أمروا به من التسمية على الذبائح والصيد وعند المطعم والمشرب وسائر أفعالهم فكذلك الذي أمروا به من تسمية عند افتتاح تلاوة تنزيل الله وصدور رسائلهم وكتبهم[1] .

قال الطبري رحمه الله ما ذهب إليه إلى أن القائل لو قال عند الذبح بالله ولم يقل بسم الله لكان تاركا ما من له ثم قال : وليس هذا الموضع من مواضع الإكثار في الإبانة عن الاسم أهو المسمى أم غيره أم هو صفة له فنطيل الكتاب به وانما هذا موضع من مواضع الإبانة عن الاسم المضاف الى الله أهو اسم أم مصدر بمعنى التسمية ، فإن قال قائل فما أنت قائل في بيت لبيد بن ربيعة :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

فقد تأوله مقدم في العلم بلغة العرب أنه معنى به ثم السلام عليكم وأن اسم السلام هو السلام . قيل له : لو جاز ذلك أو صح تأويله فيه على ما تؤول لجاز أن يقال : رأيت اسم زيد وأكلت اسم الطعام وشربت اسم الشراب ، وفي اجماع جميع العرب على إحالة ذلك ما ينبىء عن فساد تأويل من تأول قول لبيد : ثم اسم السلام عليكما أنه أراد ثم السلام عليكما وادعائه أن إدخال الاسم في ذلك واضافته إلى السلام إنما جاز اذ كان اسم المسمى هو المسمى بعينه .

ويسأل القائلون قول من حكينا قوله هذا فيقال له : أتستجيزون في العربية أن يقال : أكلت اسم العسل ، يعني بذلك أكلت العسل كما جاز عندكم اسم السلام عليك وأنتم تريدون السلام عليك ؟ فإن قالوا : نعم خرجوا من لسان العرب وأجازوا في لغتها ما تخطئه جميع العرب

---

1) الطبري جـ 1 116 - 118

في لغتها وإن قالوا لا ، سئلوا الفرق بينهما فلن يقولوا في أحدهما قولا إلا ألزموا في الآخر مثله ، فإن قال لنا قائل فما معنى قول لبيد هذا عندك ؟

قيل له : يحتمل ذلك وجهين كلاهما غير الذي قال من حكينا قوله ، أحدهما أن السلام اسم من أسماء الله فجائز أن يكون لبيد عني بقوله : ثم اسم السلام عليكما ، ثم ألزما اسم الله وذكره بعد ذلك ، ودعا ذكرى والبكاء على علي وجه الإغراء ، فرفع الاسم إذا أخر الحرف الذي يأتي بمعنى الإغراء وقد تفعل العرب ذلك اذا أخرجت الإغراء وقدمت المغرى به ، وان كانت قد تنصب به وهو مؤخر ومن ذلك قول الشاعر :

يـأيها المـائـح دلـوي دونكـا إني رأيت النـاس يحمـدونكـا

فأعزى دونك وهي مؤخرة وانما معناه دونك دلوي فكذلك قول لبيد : إلى الحوالي ثم اسم السلام عليكما يعني عليكم اسم السلام أي الزما ذكر الله ودعا ذكرى والوجد بي ، لأن من بكى حولا على امرىء ميت فقد اعتذر فهذا أحد وجهيه والوجه الآخر منهما ثم تسميتى الله عليكما ، كما يقول القائل للشيء يراه ويعجبه : (اسم الله عليك) يعوزه بذلك من السوء مكانه قال ثم اسم الله عليكما من السوء وكأن الرجه الأول أشبه المعنيين بقول لبيد .

إن النحويين ينظرون إلى التركيب متكـاملا يـنظرون الى لفظ (اسم) في البسملة المتعلقة بالفعل المحذوف (اقرأ) أمعناه المصدر التسمية أم الاسمية ويورد المفسرون الأساليب العربية تمثيلا وتنظيرا للمعاني التي يقصدونها ويرجحون المعنى الذي تقوى أدلته وأسانيده

وليس الأمر أمر تعلق بالفعل أو اضافة دون تعمق في فهم المعنى المقصود المراد من التركيب .

11) قال تعالى في سورة البقرة : (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة[1] قال العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي [2] : قد اتفق القراء على الوقف على سمعهم [3] وظاهره دليل على أنه لا تعلق له بما بعده فهو معطوف على قلوبهم وهذا أولى من كونه هو وما عطف عليه خبرا مقدما لغشاوة أو عاملان فيه على التنازع وان احتملته الآية لتعين نظيره في قوله تعالى : (وختم على سمعه وقلبه) والقرآن يفسر بعضه بعضا ، ولأن السمع كالقلب يدرك ما يدركه من جميع الجهات فناسب أن يقرن معه الختم الذي يمنع من جميعها وان اختص وقوعه بجانب إلا أنه لا يتعين ولما كان إدراك البصر لا يكون عادة إلا بالمحاذاة والمقابلة جعل المانع ما يمنع منها وهو الغشاوة لأنها في الغالب كذلك كغاشية السرج ومثل هذا يكفي في النكات المانع ما يمنع منها وهو الغشاوة لأنها في الغالب كذلك كغاشية السرج ومثل هذا يكفي في النكات ولا يضره ستره لجميع الجوانب كالأزرار وما في الكشف من أن الوجه أن الغشاوة مشهورة في أمراض العين فهي أنسب بالبصر من غير حاجة لما تكلفوه يكشف عن حالة النظر في المعنى اللغوي ممن لا غشاوة على بصره ، ولعل سبب تقديم السمع على البصر مشاركته للقلب في التصرف في الجهات

1) البقرة آية 7

2) روح المعاني تحقيق الدكتور طه محمد الزيني طبع دار الزيني .

3) فيكون وعلى أبصارهم غشاوة كلاما مستأنفا ولا تعلق للختم بالأبصار وانما هو خاص بالقلوب والسمع

الست مثله دون البصر ومن هنا قيل أنه أفضل منه والحق أن كلا من الحواس ضروري في موضعه ومن فقد حسا فقد علما وتفضيل البعض على البعض تطويل من غير طائل :

ثم قال رحمه الله : والجمهور على أن على أبصارهم خبر مقدم لغشاوة والتقديم مصحح لجواز الابتداء بالنكرة مع أن فيه مطابقة الجملة قبله ، لأنه تقدم الجزء المحكوم به فيها وهذا كذلك ففي الآية جملتان خبريتان فعلية دالة على التجدد واسمية دالة على الثبوت حتى كأن الغشاورة جليةمنهم ، وكون الجملتين دعائيتين ليس بشيء وفي تقديم الفعلية إشارة الى أن ذلك قد وقع وفرغ منه ، ونصب المفضل وأبو حيوة واسماعيل بن مسلم غشاوة فقيل هو على تقدير جعل كما صرح به في قوله تعالى (وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة) وقيل أنه على حذف الجار ، وقال أبو حيان يحتمل أن يكون مصدرا من معنى فتح ، لأن معناه غشي وستر كأنه قيل تغشيه على سبيل التأكيد فيكون حينئذ قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوما عليها مغشاة ، وقيل يحتمل أن يكون مفعول فتح ، والظروف أحوال أي ختم غشاوة[1]كأنه على هذه الأمور لئلا يتصرف بها بالرفع والإزالة وفي كل ما لا يخفي فقراءة الرفع أولى . وقد أيدها العلامة أبو جعفر الطبري [2]قال رحمه الله (وعلى أبصارهم غشاوة) خبر مبتدأ بعد تمام الخبر عما ختم الله جل ثناؤه عليه من جوارح الكفار التي مضت قصصهم وذلك أن غشاوة مرفوعة بقوله (وعلى أبصارهم) فذا دليل على أنه خبر مبتدأ وأن قوله (ختم الله على

1) يكون معنى ختم حينئذ (جعل) أو غشى : والفع هو الظاهر الذي لا يحتاج الى تأويل وعليه تكون كل جملة منصرفة الى ما هي له .

2) ص 264 جـ 1 الطبري

قلوبهم) قد تناهى عند قوله (وعلى سمعهم) وذلك هو القراءة الصحيحة لمعنيين :

أحدهما : اتفاق الحجة من القراء والعلماء على الشهادة بتصحيحها وانفراد المخالف لهم في ذلك وشذوذه عما هم على تخطئته مجمعون وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهدا على خطئها .

والثاني : أن الختم غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله ولا في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا موجود في لغة أحد من العرب ، وقد قال تبارك وتعالى في سورة أخرى : ﴿وختم على سمعه وقلبه﴾[1] ثم قال : ﴿ وجعل على بصره غشاوة ﴾ فلم يدخل البصر في معنى الختم وذلك هو المعروف في كلام العرب فلم يجز لنا ولا لأحد من الناس القراءة بنصب الغشاوة لما وصفت من العلتين اللتين ذكرت وإن كان لنصبها مخرج معروف في العربية .

12) القول في تأويل قوله تعالى : (غير المغضوب عليهم) قال أبو جعفر : والقراءة مجمعة على قراءة (غير) بجر الراء منها والخفض يأتيها من وجهين : أحدهما : أن يكون (غير) صفة (الذين) نعتا للذين والذين : معرفة وغير نكرة ؛ لأن الذين ليست بالمعرفة الموقتة كالأسماء التي هي أمارات بين الناس مثل زيد وعمرو وما أشبه ذلك ، وإنما هي كالنكرات المجهولات مثل الرجل والبعير وما أشبه ذلك فلما كان (الذين) كذلك ، كذلك صفتها وكانت غير مضافة الى مجهول من الأسماء ونظير (الذين) في أنه معرفة غير موقتة كما (الذين) معرفة غير

1) سورة الجاثية 23

موقتة[1] جاز من أجل ذلك أن يكون (غير المغضوب عليهم) نعتا «الذين أنعمت عليهم) كما يقال ألا أجلست إلا الى العالم غير الجاهل ، يراد لا أجلس إلا إلى من يعلم لا إلى من يجهل ، ولو كان الذين أنعمت عليهم معرفة موقتة كان غير جائز أن يكون غير المغضوب عليهم نعتا وذلك أنه خطأ في كلام العرب ، إذا وصفت معرفة موقتة بنكرة أن تلزم نعتها النكرة إعراب المعرفة المنعوت بها إلا على نية تكرير ما أعرب المنعوت بها .

خطأ في كلامهم أن يقال مررت بعبد الله غير العالم فتخفض غير إلا على نية تكرر الباء التي أعربت عبد الله فكان معنى ذلك لو قيل كذلك : مررت بعبد الله مررت بغير العالم فهذا أحد وجهي الخفض في (غير المغضوب عليهم) .

والوجه الآخر من وجهي الخفض فيها : أن يكون الذي بمعنى المعرفة المؤقتة إذا وجه إلى ذلك كانت غير مخفوضة بنية تكرير (الصراط) الذي خفض الذين عليها فكأنك قلت صراط الذين أنعمت عليهم صراط غير المغضوب عليهم وإن اختلفا في اختلاف معربيهما فإنهما يتقارب معناهما من أجل أن من أنعم الله عليه فهداه لدينه الحق فقد سلم من غضب ربه ونجا من الضلال في دينه فسواء إذا كان سامع قوله (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم بالهداية للصراط غير غاضب ربه عليهم مع النعمة التي قد عظمت منته بها عليهم في دينهم ولا أن يكونوا أضلالا وقد هداهم الحق ربهم إذ كان مستحيلا في نظرهم اجتماع

---

1) يعني بالمعرفة الموقتة المعرفة المحددة وهو العلم الشخصي الذي يعين مسماه تعيينا مطلقا غير مقيد فقولك زيد يعين مسماه تعيينا مطلقا أو محددا . والمعرف بالألف واللام انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ، وانظر معاني الفراء 1 - 7

الرضى من الله جل ثناؤ ه عن شخص والغضب عليه في حال واحدة ، واجتماع الهدي والضلال له في وقت سواء أوصف القوم مع وصف الله إياهم بما وصفهم به من توفيقه اياهم وهدايته لهم وإنعامه عليهم بما أنعم الله به عليهم في دينهم بأنهم غير مغضوب عليهم ولا هم ضالون . أم لم يوصفوا بذلك ، لأن الصفة الظاهرة التي وصفوا بها قد أنبأت عنهم أنهم كذلك وإن لم يصرح وصفهم به . هذا إذا وجهنا (غير) إلى أنها مخفوضة على نية تكرير الصراط الخافض (الذين) ولم نجعل غير المغضوب عليهم ولا الضالين من صفة (الذين أنعمت عليهم) فلا حاجة بسماعه الى الاستدلال إذ كان الصريح من معناه قد أغنى عن الدليل .

وقد يجوز نصب (غير) في غير المغضوب عليهم وان كنت للقراءة بها كارها لشذوذها عن قراءة القـراء وإن ما شذ من القراءة عما جاءت به الأمة نقلا ظاهرا مستفيضا فرأى للحق مخالف وعن سبيل الله وسبيل رسوله صلى الله عليه وسلم وسبيل المسلمين متجانـف وان كان له ـ لو كان جائزا القراءة به ، في الصواب مخرج وتأويل وجه صوابه اذا نصب أن يوجه الى أن يكون صفة للهاء والميم اللتين في (عليهم) العائدة على (الذين) لأنها وإن كانت مخفوضة لـ (على) فهي في محل نصب بقوله (أنعمت) فكان تأويل الكلام اذا نصبت (غير) التي مع المغضوب عليهم ـ صراط الذين هديتهم انعاما منك عليهم غير مغضوب عليهم أي لا مغضوبا عليهم ولا ضالين فيكون النصب في ذلك حينئذ كالنصب في (غير) في قولك مررت بعبد الله غير الكريم ولا الرشيد ، فتقطع (غير الكريم) من عبد الله اذ كان (عبد الله) معرفة موقتة وغير الكريم نكرة مجهولة .

ثم قال أبو جعفر جرير الطبري رضي الله عنه بعد ذكر آراء بعض

النحويين من البصريين ونحوي الكوفيين وأن الأولين يجعلونها للاستثناء والآخرون يجعلونها بمعنى الجحد .

فهذه أوجه تأويل (غير المغضوب عليهم) باختلاف أوجه إعراب ذلك ، وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه . وان كان قصدنا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل أي القرآن لما في اختلاف وجوه اعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله فاضطرتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه لتنكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويله وقراءته والصواب من القول في تأويله وقراءته عندنا القول الأول (غير المغضوب عليهم) بخفض الراء من «غير» بتأويل أنها صفة لـ (الذين أنعمت عليهم) ونعت لهم لما قدمنا من البيان إن شئت وان شئت ، فيتأول تكرير (صراط) كل ذلك صواب حسن [1]

13) قرأ جماعة من البصريين وكثير من أهل مكة منهم عبد الله بن كثير وأبو عمرو بن العلاء قوله تعالى : ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض منهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ برفع الرفث والفسوق وتنوينهما وفتح الجدال بغير تنوين ، وذكر أبو جعفر الطبري بأن العرب قد تتبع بعض الكلام بعضا بإعراب مع اختلاف المعاني ولكن تعيين ذلك بشيء خارجي فإذا خالفنا بين إعراب المعطوفين كان ذلك إعلاما باختلاف معنيهما مستشهدا بالحديث الشريف : من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كهيئته يوم ولدته أمه فهو دلالة واضحة على أن قوله : ولا جدال في الحج بمعنى النفي عن الحج بأن يكون في وقته جدال ومراء دون النهي عن جدال الناس بينهم فيما يعنيهم من الأمور أو

---

1) ص 184

لا يعنيهم .

وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أنه من حج فلم يرفث ولم يفسق استحق من الله الكرامة ما وصف بأنه استحقه بحجة تاركا للرفث والفسوق اللذين نهى الله الحاج منهما في حجة من غير أن يضم اليهما الجدال ، فلو كان الجدال الذي ذكره الله في قوله : ولا جدال في الحج فما نهاه الله عنه بهذه الآية على نحو الذي تأول ذلك من تأوله من أنه المراد الخصومات أو السباب وما أشبه ذلك لما كان صلى الله عليه وسلم ليخص باستحقاق الكرامة التي ذكر أنه يستحقها الحاج الذي وصف أمره باجتناب خلتين مما نهاه الله عنه في حجة دون الثانية التي هي مقرونة بهما ، ولكن لما كان معنى الثالثة مخالفا معنى صاحبتيهما في أنها خبر على المعنى الذي وصفنا ، وأن الآخرين بمعنى النهي الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجتنبهما في حجة مستوجب ما وصف من إكرام الله إياه مما اخبر أنه مكرم به إذ كانتا بمعنى النهي وكان المنتهي عنهما مطيعا بانتهائه عنهما ، ترك ذكر الثالثة : اذ لم تكن في معناهما وكانت مخالفة سبيلها سبيلهما ، لذلك كانت القراءة المخالفة في الإعراب أولى القراءات[1] .

وتعليق أبي جعفر عن كل تعليق إذ إن الاعراب هو الذي يوجه المعنى .

14) قال تعالى :يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا [2] ولم يقل وعشره وإذا كان التنزيل كذلك أفبا لليالي تعتد المتوفي عنها العشر أم

---

1) تفصيل ذلك مستوعبا في معاني القرآن للفراء 120 - 122

2) سورة البقرة آية 218

بالأيام ؟ قيل بل تعتد الأيام بلياليها ، فان قال : فإذا كان ذلك كذلك فكيف قيل (وعشرا ولم يقل وعشرة) والعشر بغير (الهاء) من عدد الليالي دون الأيام وغير جائز مثله في عدد بني آدم من الرجال والنساء وذلك أن العرب في الأيام والليالي خاصة اذا أبهمت العدد غلبت فيه الليالي حتى انهم فيما روى عنهم ليقولون : صمنا عشرا من شهر رمضان ، لتغليبهم الليالي على الأيام وذلك أن العدد عندهم قد جرى بالليالي دون الأيام فإذا أظهروا مع العدد مفسره أسقطوا من عدد المؤنث (الهاء) وأثبتوها في عدد المذكر كما قال تعالى (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما [1] فأسقط الهاء من سبع وأثبتها في الثمانية .

وأما بنو آدم فان من شأن العرب إذا اجتمعت الرجال والنساء ثم أنهجت عددها أن تخرجه على عدد الذكران دون الإناث وذلك أن الذكران من بني آدم موسوم واحدهم وجمعه بغير سمة إناثهم وليس كذلك سائر الأشياء غيرهم وذلك ان الذكور من غيرهم ربما وسم بسمة الأنثى كما قيل للذكر والانثى (شاه) وقيل للذكور والإناث من البقر (بقر) وليس كذلك في بني آدم[2]

فالمعنى مراعى حتى في العدد . وان الحفاظ على المعنى هو ما جعل العلماء يوجبون على المفسر البداءة بالعلوم اللفظية :

الأول : اعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث إنها مؤدية أصل المعنى وهو ما دل عليه المركب بحسب الوضع وذلك

---

1) سورة الحاقة 7

6 البقرة 197

2) انظر معاني القرآن للفراء (1) - 151 - 152 فهذا كلام بغير لفظه

متعلق بعلم النحو .

الثاني : اعتبار كيفية التركيب من جهة إفادته معنى المعنى أعني لازم أصل المعنى الذي يختلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب البلغاء وهو الذي يتكفل بإبراز محاسنة علم المعاني

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة ومراتبها باعتبار الحقيقة والمجاز والاستعارة والكتابة وهو ما يتعلق بعلم البيان .

الرابع : باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله وهو ما يتعلق بعلم البديع

الفصل الثاني :

المصدر الثاني لتقعيد القواعد : الحديث الشريف

والحديث عندنا هو قول الرسول العربي محمد صلى الله عليه وسلم ، وإنما يهتم النحويون بالقول ، لأنه موضوع النحو ومنبع استدلالهم ومرجع أحكامهم ، ولما كان صلى الله عليه وسلم هو المصطفى لأداء الرسالة والمخصص بمعجز الكتاب والقائم بمنصب البيان ، نشّأة الله النشأة التي تهيئه لذلك ، ، وأتاه كمال الفطرة ، وأكسبه حسن المنطق وزخر اللغة من جمال الطبيعة وخير البيئة ، فأنبته في البلد الحرام حيث يتوافد العرب من كل فج عميق فيكون قومه ملتقى القبائل ويكون لسانهم مجتبى الألسنة ولقريش وجهة أخرى إلى العرب يخالطونهم ويسمعون منطقهم في أرضهم وذلك في إيلافهم رحلة الشتاء والصيف وقد كان مولده صلى الله عليه وسلم في بني هاشم وخئولته في بني زهرة ورضاعة في بني سعد وتزوجه في بنـي أسـد وهجرته الى بني حارثة فما أخلص عربيته[1]

وقد وصف الجاحظ حديثه صلى الله عليه وسلم في البيان والتبيين قال : هو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه وجل عن الصنعة ونزه عن التكلف وكان كما قال الله تبارك وتعالى قل يا محمد : وما أنا من

1) الدكتور محمد رفعت أصول النحو السماعية ص 48

المتكلفين ، فكيف وقد عاب التشديق والمقصور في موضع القصر وهجر الغريب الوحشي ورغب عن الهجين وقد حث بالعصمة وشد بالتأييد ويسر بالتوفيق ، ولا ريب ألا تتقاعس القوانين المستنبطة من كلام العرب عن كلام أفصح العرب وأن تكون للحديث منزلة في العربية ، تسمو سمو صاحبه في العرب أن يذكر حديث رسول الله بعد كلام الله في أدلة العربية ، كما فعل ذلك ابن الأنباري وابن خروف وأبو ذر الخشني وغيرهم ، ولقد كانت المحافظة على الحديث كالقرآن والخشية من انغلاقهما على المفهوم من أكبر الأسباب الداعية الى استخراج النحو :

قال ابن خلدون في مقدمته : لما جاء الاسلام وفارق العرب الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول وخالطوا العجم تغيرت الملكة التي في ألسنتهم بما ألقي إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين والسمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها اليه باعتياد السمع وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه[1] .

ونحن الآن بسبيل الاحتجاج بالحديث في النحو ، وهذه سبيل اضطرب فيها العلماء واصطفقت آراؤ هم فمنهم من يحتج به ومنهم من لا يحتج به ومنهم من يتوسط منحرفا ولسوف أفصل الآراء مبينا رأيي :

---

1) ابن خلدون في مقدمته ص 454

يرى بعض العلماء الاحتجاج بالحديث واشتهر بذلك ابن مالك لإكثاره منه في شرح التسهيل وشرح الكافية وغيرهما ولتوسعة النحوي في تخريج أحاديث البخاري كما رأينا ذلك في كتابه : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ففيه يتوضح مذهبه في الاحتجاج بالحديث ونحن نقدم جملا مقتطفة منه ثم نقدم مثالا كاملا ليتصور منحاه يقول : قلت تضمن الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لا معنى ، والنحويون يستضعفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ، ويقول : « وأكثر النحويين يخالفون في ترجيحهم السماع من قبل أن الاتصال للضمير الثاني بكان ثابت في أفصح الكلام المنثور كقول صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه : إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله ، ويقول « والنحويون لا يعرفون مثل هذا الحذف في غير الشعر أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية او طلبية وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين فبطل تخصيصه بالشعر ، لكن الشعر به أولى ويقول : « وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم بتحقيق عدم التضييق وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعنية من النثر مقصر في فتواه وعاجز عن نصرة دعواه ، ثم هو يقول قول عمر رضي الله عنه : ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب » وقول أنس رضي الله عنه : فما كدنا أن نصل إلى منازلنا . وقول بعض الصحابة : والبرمة بين الأثاني قد كادت أن تنضج ، وقول جبير بن مطعم : كاد قلبي أن يطير . قلت تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقرونا بأن وهو مما خفي على أكثر النحويين ، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه ، لا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا

بأن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن نحو ﴿ وما كادوا يفعلون ﴾[1] و ﴿ ولا يكادون يفقهون حديثا ﴾[2] ﴿ وكاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾[3] ﴿ لقد كدت تركن إليهم ﴾[4] ﴿ أكاد أخفيها ﴾[5] ﴿ يكادون يسطون ﴾[6] ﴿ يكاد سنا برقة يذهب بالأبصار ﴾ ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقرونا بأن من استعماله قياسا لو لم يرد سماع ، لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقارنة هو دلالة النقل على الشروع كطعن وجعل ، فإن (أن) تقتضي الاستقبال (وفعل الشروع) يقتضي الحال فتنافيا ، وما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب وكاد ، فمقتضاه مستقبل ، فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه ، فانها تقتضي الاستقبال وذلك مطلوب فمانعه مقلوب فإذا انظم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل وقد اجتمع الوجهان في قول عمر رضي الله عنه فيما رويته بالسند المفصل : كاد الحسد يغلب القدر وكاد الفقر أن يكون كفرا ، ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر :

أبيتم قبول السلم منا فكدتم   لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول :

---

1) البقرة 71

2) النساء 72

3) التوبة 117

4) الاسراء 74

5) طه 20

6) الحج 72

7) النور 44

أبيتم قبول السلم منا فكـدتم   لدى الحرب تفنون السيوف عن السل

وأنشد سيبويه :

فلم أر مثلهـا خبـاشـة واحـد   ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

وقال أردت بعد ما كدت أن أفعله فحذف أن وأبقى عملها[1]

وفي هذا اشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ، لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته .

فهذا مثال واضح لما يراه ابن مالك وقد اخترناه ، لأن ابن الأنباري يخالفه وذلك لنضع أمام الناظر الكفتين المتقابلتين ، وقد قال السيوطي في بغية الدعاة :

وكان ابن مالك أمة في الاطلاع على الحديث فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن فان لم يكن فيه شاهد عدل الى الحديث فإن لم يكن شاهد عدل إلى أشعار العرب[2] .

الفصل الثالث

وقال البغدادي في خزانة الأدب[?] وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد جوزه ابن مالك وتبعه الشارع المحقق في ذلك وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم وقد تبع ابن مالك أيضا ابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم . وقال البدر الدماميني

1) عبارة سيبويه في الكتاب جـ 1 ص   كدت أفعله حمله على أن ، لأن الشعراء قد يستعملون أن هنا مضطرين كثيرا ، وهذه العبارة في اللسان أيضا والبيت لعامر ونسبه لامرىء القيس غير صحيحة .

2) ص 55 الطبعة الأولى 132هـ على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه .

3) جـ 1 ص 55

في شرح التسهيل[1] : قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية وشنع عليه أبو حيان وقال : ان ما استند اليه من ذلك لم يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم الحجة ، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فضرب رأي ابن مالك فيما يفعله بناء على اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وانما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فانما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيض ، فلذلك يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها وجوها فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها ، ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما مادون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم ، قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى : ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظا آخر ، وتدوين الأحاديث والأخبار بل كثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ

---

1) جـ 1 ص 4

تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به . فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فتبقى حجة في بابه ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر والله أعلم بالصواب .

هذا هو قول التاريخ تدوين جزء من الأحاديث في الصدر الأول بل قالوا : إنه وقع في عهد النبي (ص) وكان ممن يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ولهذا كان أكثر جمعا للحديث . من أبي هريرة أما تدوينه في كتاب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة 601 ومن المروي في الحديث أنه كتب الى أهل الآفاق أن انظروا ما كان حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه فاجمعوه أو اكتبوه وأول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة 124 والمعروف أنه كان يروي عن الصحابة قبل عبد الله ابن عمر ، أنس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي وقيل أن أول من دون الحديث الربيع ابن ضبيح المتوفي سنة 160 وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة 126 .

وقد شاع التدوين في الطبقة التي تلي الزهري كمالك بن أنس الى أن جاء أصحاب الكتب الستة وهكذا واذا رأينا مثل البخاري يقول : حدثنا فلان فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونا في كتاب . وهذه النظرة التاريخية تدلنا على أن ابتداء تدوين الحديث كان في أوائل القرن الثاني وأنه لم يمضي القرن الثاني حتى قيد معظم الأحاديث بالكتابة ، من هذا ننظر إلى حال اللغة من جهة ما دخلها من اللحن وما يكون له من أثر في الحديث والفساد دخل اللغة منذ وصلت الفتوح الاسلامية العرب بالعجم وظهر اللحن بجلاء في أواخر الدولة الأموية وكان انقراضها سنة

132 فأسرع اللحن في هذا العهد الى ألسنة طائفتين من أبناء العرب أو الناشئين في بيئتهم : طائفة كانت أمهاتهم من الأعاجم وطائفة العامة التي تسكن الأمصار ، وبقي بجانب هاتين الطائفتين فريقان : سكان الجزيرة البعيدة عن مخالطة الأعاجم وأبناء الخاصة من سكان الأمصار ، أما سكان الجزيرة فانهم ما برحوا على الفصاحة الى أواسط القرن الرابع ، وأما الخاصة من سكان المدن فبقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل الدولةالعباسية .

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمائة بقليل ، والذين نشئوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها الفساد انتشارا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني كالامام الشافعي عربية محضة ومن عجمة المولدين مصونة .

كما أن التدوين وقع أيضا بعد فساد اللغة قطعا ولكن من المدونين من يحتج بأقوالهم ، لأنه نشأ في بيئة غير عربية أو عربية انتشر فيها الفساد وصارت العربية الفصحى فيها إنما تدرك بالتعلم ، فدعوى أن الأحاديث دونت قبل فساد اللغة وأن كلام المبدلين على تقدير تبديلهم يصح الاحتجاج به غير مطابقة للتاريخ من كل وجه ولكن الذي نعرفه أن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيرا من الرواة كانوا ايكتبون الأحاديث عند سماعها وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ويضاف إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم في الرواية ليحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه .

وإذا قال المـانعـون أنه وقع اللحن في كثير من الأحاديث فيجاب عنه بأن كثيرا مما يروى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة واذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فان الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف وهي حجة من غير خلاف .

قال محمد بن سلام وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا أهله .

وأبو أحمد العسكري الذي ألف كتابا في تصحيف رواة الحديث قد ألف كتابا فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف .

ولا يسع الدارس الا الاطمئنان الى سلامة ما وصل اليه ابن مالك ومن شايعه في اعتبار الأحاديث مصدرا لغويا نحويا هاما .

ومع أن أبا حيان قد عاب ابن مالك في استشهاده بالحديث مطلقا فقد استشهد بأحاديث كثيرة في كتبه النحوية ، وقد ذكر الكثير منها لمجرد الاستدلال ، بعد أن يذكر القاعدة ويؤيدها بآية من القرآن أو ببيت من الشعر ثم يذكر الحديث ، وقد رأيت كثيرا من الأحاديث ذكرها على إثبات حكم نحوي وقاعدة لم يذكر لها الشاهد سوى الحديث كقول الرسول صلى الله عليه وسلم : أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد[1] ليدل على مجيء (بيد) للاستثناء ، وحديث ثم أتبعه بست من شوال ليدل على جواز تذكير العدد إذا حذف المعدود ، واستشهد في باب الصفة المشبهة بالحديث الذي يصف الدجال فيه أعور عينه اليمنى[2] ليدل على جواز اتباع معمول الصفة

1) الارتشاف ص 201 جـ 1

2) الارتشاف ص 377 جـ 1 تحقيق دكتور مصطفى النماس

المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفة فانه لم يسمع من كلامهم كما زعمه الزجاج استعمال جمعاء بمعنى مجتمعة .

أجاز ابن حيان وابن مالك أن تجيء جمعاء بمعنى مجتمعة وهنا نجد أبا حيان[1] يذكر الحديث مؤيدا هذه القاعدة فيقول كما في الحديث : كما نتائج الابل من بهيمة جمعاء

وفي أفعال المقاربة زاد أبو اسحاق البهاري بعض أفعال من أفعال المقاربة المشهورة منها : (ألم) وعند التمثيل (لألم) نجد أبا حيان يأتي بالحديث يقول : وأما ألم فجاء في الحديث : (لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره)[2]

وما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعو المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث يرده النظر في كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم فكلها مملوءة بالأحاديث وقد استدل بالحديث الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وابن الحاج في شرح المغرب وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصغارفي في شرحهما لكتاب سيبويه وقال ابن الطيب بل ذكرنا قليل الاستدلال بالحديث في كلام ابن حيان نفسه .

2) ويرى بعض العلماء ترك الاحتجاج بالحديث واشتهر بذلك أبو حيان وأطنب في ذلك ورد على ابن مالك وقد نقل عنه السيوطي في

---

1) الارتشاف ص 300

2) سيبويه والكتاب ص 35

الاقتراح[1] والبغدادي في الخزانة ، وقد عاب أبو حيان على ابن مالك استشهاده بالأحاديث على إثبات القواعد الكلية نافيا فعل السابقين واضعي النحو الأول من مختلف المدارس فعله وقال : وإنما ترك ذلك العلماء لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية ، وإنما ذلك لأمرين :

أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنجد قصة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي في قوله : زوجتكما بما معك من القرآن وملكتكما بما معك من القرآن ، وخذها بما معك من القرآن فالرسول صلى الله عليه وسلم قد قال لفظا واحدا مرادفا لهذه الألفاظ فأتى الرواة بالمرادف إذ المعنى هو المطلوب ، ولا سيما مع تقادم السماع والضابط منهم من ضبط المعنى وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال .

ثانيها : عدم تعاطي علماء العربية رواية الحديث في العهد الأول ، ثم ان دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ولم يتناولها علماءالعربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم وإنما اشتهرت دواوين منه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم بعد ، فان سلمنا عدم استشهادهم بالحديث فلقدم انتشاره بينهم لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به[2] .

على أن كتب الأقدمين في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على

1) جـ 1 ص 284

2) سيبويه والكتاب ص 95

إثبات الكلمات بألفاظ الحديث وهنا ما يمكن أن يعتذر به عنه ولهذا خلا كتاب سيبويه من الاستدلال بالأحاديث ، والظاهر أن ما حدث من سيبويه مع حماد في رواية : ليس أبا الدرداء . ورواها سيبويه : ليس أبو الدرداء خطأ زهدته في الاحتجاج به ، لأنه رأى أن من روى الحديث في عصره بعض الأعاجم ولا يؤمن عثارهم كما لم يأمن من نفسه فطرد الباب كله دفعا للريبة وبخاصة أن معظم الأحاديث قصد بها معانيها لا ألفاظها بخلاف القرآن العظيم ونوعي الكلام العربي .

ونحن نتفق مع القدماء في أن الحديث النبوي قد وقع اللحن كثيرا في روايته وأنه أو أن أكثره روي بالمعنى ، ولكن من المعروف أنه لم يكد ينتهي القرن الثالث الهجري حتى تألفت مجموعات قيمة من الأحاديث النبوية أهمها صحيح البخاري وصحيح مسلم وقد حرص العلماء على أن يجمعوا الناس على طائفة معتمدة من الحديث النبوي كما أراد عثمان بن عفان واللجنة العثمانية من قبل أن تجمع الناس على مصحفَ واحد وتوخى الجامعون لهذه الأحاديث دقة يشكرون عليها واخلاصا يستحقون من أجله الاعجاب ، ومهما يكن في هذه المجموعات من هنات ومهما يؤخذ على عملهم من النقد فهي بغير شك أصح ما استطاع العلماء الوصول إليه بعد أن عملوا زمانا طويلا على (غربلة) الأحاديث وتنقيتها وتمييز الضعيف من القوى منها ، وفي هذين الصحيحين مادة غنية وثروة قيمة لعالم اللغة فما ورد فيها من الحديث وان كان ربما لا يمثل حرفية النصوص التي نطق بها النبي عليه السلام فانه يتألف من ألفاظ وتركيبات عربية تفيد مؤرخ اللغة فائدة عظمى لأنها على الأقل نصوص قد دونت منذ أكثر من عشرة قرون ، ومهما يكن رواة هذه الأحاديث فقد وفقهم القدماء ووصفوهم بالضبط

والعدالة والاتقان ، فلماذا لا نعتمد لغتهم ولا نستشهد بها ألأنهم ولأن كثيرا منهم كما زعموا كانوا غير عرب بالطبع تعلموا لسان العرب فصناعة النحو ، هذه النظرة انما نشأت من فكرة قديمة شائعة وهي أن اللغة ترتبط بالجنس ارتباطا وثيقا ، فالعرب كما وصفهم الدكتور ابراهيم أنيس : (ينكرون على الفارسي أو اليوناني إمكان اتقان هذه اللغة كما يتقنها أهلوها من العرب ، ومهما بذلوا في تعلمها وثابروا في المران عليها سيظلون في رأيهم أجانب من اللغة كما هم أجانب عن الجنس العربي ، فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمرا سويا يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالهم وخيامهم وهو سر السليقة العربية يورثه العرب لأطفالهم وترضعه الأمهات لأطفالهن في الألبان ، ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ عن صبيان العرب والرواية فيهم ولذا لم يروا في شعر أبي تمام والمتنبي ما يؤهلهما لتلك السليقة اللغوية التي قصروها على قوم معينين وقصروها على بيئة معينة فنشأ في مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان . والبحوث العلمية الجديدة ترفض هذه النظرية القديمة ولا تجد فرقا جوهريا بين الأجنبي عن اللغة وابن اللغة الذي تربى في كنفها وأنه ليس هنالك روابط فردية بين اللغة والجنس ، فاللغة ملك من يتعلمها ولا أثر للوراثة أو الجنس فيها ، فالطفل الذي يولد من أبوين مصريين وينشأ بعيدا عن أهله لا يتكلم العربية بالسليقة) .

ومع ذلك فقد رأى بعض العلماء ترك الاحتجاج بالحديث واشتهر بذلك أبو حيان وأطنب في ذلك ورد على ابن مالك وقد نقل عنه ذلك السيوطي في الاقتراح[1] والبغدادي في الخزانة[2] .

1) جزء 1 ص 4   2) جزء 1

واعتمد المانعون الاستشهاد على القرآن وصريح النقل عن العرب . ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي (ص) لأنه أفصح العرب ، وابن خروف ويستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه الاستظهار والتبرك فحسن ، وان كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما يرى .

3) وقد حاول أبو اسحاق الشاطبي التوسط بين الرأيين فخطا خطوة قصيرة ثم وقف منحرفا فقد ذكر في شرحه الألفية أنه لم يجد أحدا استشهد بحديث رسول الله (ص) مع استشهاده بكلام أجلاف العرب معللا بذلك أن الأحاديث تروى بالمعنى بخلاف كلام العرب . وذكر أن الحديث على قسمين : قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية .

وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه وبنى الكلام على الحديث مطلقا وقال : انه لم يعرف له سلفا إلا ابن خروف فانه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها أو هي لمجرد التمثيل ، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قول ضعيف .

وخير الأمور الوسط

أ ـ فابن مالك قد بالغ في الاحتجاج بالحديث حتى ترك المحجة الواضحة فلا يصح أن نطلق الاستدلال بالحديث ، لأن كل ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس بلفظه والدليل على ذلك ما سقناه من رواية الحديث الواحد بألفاظ مترادفة ، حتى أن إبن مالك أجهد نفسه في شواهد التوضيح والتصحيح إذ تأثر باختلاف نسخ البخاري وكم تكلف من احتمال أثقل به كاهل النحو لتأويل ما سقط في بعض النسخ ليعلل لجواز النصب في رؤ يا عبد الله بن عمر التي رأى فيها أهل النار ولقي ملكا يقول له : لن تراع وفي نسخة لم ترع ، قال : في لم ترع اشكال ظاهر إذ وردت بصورة المجزوم والوجه فيه أن يكون سكون عين تراع للموقف ثم شبه بسكون المجزوم بحذف الألف قبله ، كما تحدث مثل سكون المجزوم شم أجرى الوصل مجرى الوقف ، ويجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي .

ب ـ ورأى ابن حيان حاد عن السبيل ايضا اذ ترك الاحتجاج بالحديث كله خوفا من لحن راوٍ أعجمي ، رحمهم الله لقد كادوا يقتلون اصلا من اصول العربية بابعاد قواعدها عن لسان النبي عليه الصلوات والتسليمات وتابعين من خيرة الفصحاء وهم الذين هزوا الجزيرة العربية في أصقاع الأرض وألجاوا الناس الى تعلمها وتطلب قواعدها . وشغل الأفواه حين دوى في الجزيرة العربية كلها فاستمع له شمالها وجنوبها وشرقها وغربها واقتحمت رسله وكتبه على العرب ديارهم واستطاع ان يخاطب كل قبيلة بلغتها حتى تعجب أبو بكر رضي الله عنه من ذلك وقال له : من أدبك يا رسول الله فيقول : أدبني ربي فأحسن تأديبي . فليست

الرواية بالمعنى مجوزة بهذا الرفض لأن هناك رواة حافظوا على اللفظ اشد الحفاظ كما اظهر ذلك ابن حزم في الأحكام[1] فضلا عن ان الذين يجوزون الرواية بالمعنى يرون الرواية باللفظ أولى ويراقبون عربية الحديث ولا يجوزون اللحن فيه بل يعدونه من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يلحن ، ووراء الكذب مقعد النار وكيف يرفض هؤلاء الاستشهاد بالحديث وهم يعلمون ان علم الحديث وأصوله حافل بالأسانيد للآن بالتصحيح والتشريع والنقد والنقض والربط والضبط ، وكل ذلك يمهد سبيل الاطمئنان الى بعض الأحاديث ويشير الى عدم الاطمئنان الى بعض في الوقت الذي يستشهدون فيه باللفظ من الأشعار لا يدرى أبوه ، وبالغريب لا يعلم راويه ، وبالموضوع قد عرف انتحاله ، وكان واجبهم ان يبحثوا عن بواعث الاطمئنان ليحتجوا به لا ان يطلقوا القول بالرفض ، ويتذرع رادو الاحتجاج بالحديث من المتأخرين برد المتقدمين قائلين : قد ترك ائمة النحو كسيبويه وغيره الاستشهاد على اللغة بالحديث فهل رأوا سيبويه وجمهور المتقدمين يردون الاحتجاج بالحديث كما يفعلون ، كيف ؟

وقد نشأن النحو في أحضان رواة الحديث كأبي الأسود ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي عمر الشيباني ،

لقد استشهد سيبويه بالحديث في الكتاب (ما من أيام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)[2] بل ان سبب طلب سيبويه

---

1) جـ 2 ص 86

2) 271 طبعة بيروت وذلك في (باب ما يكون من الأسماء صفة مفردة وليس بفاعل ولا صفة تشبه الفاعل كالحسن وأشباهه) .

النحو حديث رسول الله (ص) فقد كان سيبويه يستملي على حماد فقال حماد : قال رسول الله (ص) : ما من أحد من أصحابي الا من لو شئت لأخذت عدليه ليس ابا الدرداء) فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فقال حماد : (لحنت يا سيبويه ، ليس أبا الدرداء .) فقال : لا جرم لأطلبن علم لا تلحنني فيه أبدا) فطلب النحو ولزم الخليل بن احمد .

وقد جوز العلماء النقل بالمعنى بشرط ان يكون غارقا بالألفاظ ومقاصدها خبيرا بما يخل بمعانيها كما قال ابن الصلاح في مقدته .

والرأي السديد الذي ذكره الدكتور محمد رفعت اشتراط شرطين للاستشهاد بالحديث : بحثه والاطمئنان الى الكلام المستشهد به . ثم اورد جملة من الأحاديث استشهد بها النحاة مع أنها عند البحث لا تضع الباحث موضع الاطمئنان ولذلك نجدها مخالفة للقواعد المشهورة اذ الاستشهاد يكون بها على تقعيد القواعد الضعيفة وذلك بسبب تصرف الراوي في الحديث . وما دامت القواعد العربية جارية حول الكلام العربي كان جديرا بنا ان نلحق بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يكون في كتب الحديث من أقوال الصحابة وسائر من يحتج به اذ الطريق واحدة ، وهذه الأقوال تجري مع الحديث في شوط الكلام العربي .

الحديث في كتاب سيبويه :

1) اني عبد الله آكلاكما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد[1] .

1) حقق الاحاديث (احمد راتب النفاح) فهرس شواهد سيبويه (دار الارشاد ، دار الامانة بيروت . وبحث مواضع الاستشهاد والتنظير في الكتاب صاحب هذه الرسالة انظر جـ 1 ص 257 الطبعة المصورة ص 299 ط. ب

لم أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب السنن والآثار ، ويظهر أن هذه رواية الأدباء وأصحاب العربية فيه فقد حكاه الجاحظ في البيان والتبيين 2 : 30 بقريب مما هنا موصولا بكلام آخر وفيه : انما أنا عبد آكل . . . وأشرب ، والمعروف في كتب السنن : (آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد ، أخرجه بهذا اللفظ ابن سعد في طبقاته 1 : 381 ط (بيروت) عن عائشة وأخرجه فيه 1 : 371 عن يحيى بن أبي كثير مرسلا وزاد في آخره (فانما أنا عبد) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ونسبه الى ابن سعد وأبي يعلى وابن حيان ، وزاد الناوي أن الحاكم أخرجه في تاريخه أيضا ، وأفاد أن البيهقي أخرجه عن يحيى بن أبي كثير مرسلا وزاد فانما أنا عبد أي كما هو عند ابن سعد في أحد الموضعين ثم قال : ورواه هنا وعن عمرو بن مرة ، وزاد : فوالذي نفسي بيده لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة فأسقي منها كافرا كأسا[1] ا هـ فهرس ذكر سيبويه هذا الحديث الشريف في (باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة) ثم ذكر بعض أسماء الاشارة وبعض الضمائر وعطف على عنوان الباب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة .

ومثل للنوع الأول بقوله : هذا عبد الله منطلقا وذاك عبد الله ذاهبا ، وذكر أن هذا اسم مبتدأ ليبني عليه ما بعده أو معروفا ، ولم يكن هذا كلاما حتى يبني عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند اليه ، وقد عمل هذا فيما بعده ، كما يفعل الجار والفعل فيما بعده . والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا ، لا تريد أن

---

1) انظر فيض القدير 1 : 55 وقد أخرجه عن عائشة أيضا الذهبي في سير النبلاء 2 : 137 ونعته بأنه حديث حسن غريب .

تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت : أنظر اليه منطلقا ، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله ، وحال عبد الله بين منطلق وهذا كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكبا ، صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالا .

وفرق سيبويه بين هذا وذاك بأن ذاك تنبيه لشيء منزاح ، وأما هو فعلامة يضمر وهو مبتدأ ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا ، ومثال ذلك هو زيد معروفا فصار المعروف حالا وذلك أنك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله فكأنك قلت : انتبه أو الزم معروفا ، فصار المعروف حالا ، كما كان المنطلق حالا في البناء على اسم الاشارة ، والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفا ، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع ـ أي البناء على الضمير الا ما أشبه المعروف لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده ومعنى قوله معروفا لا شك وليس ذا في منطلق ، ثم أورد الشاهد :

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي   وهل بدارة يا للناس من عار

قال الأعلم الشنتمري : الشاهد في قوله معروفا ونصبه على الحال المؤكد له ، لأنه اذا قال أنا ابن دارة فقد عرف بهذا النسب ثم قال معروفا بها نسبي توكيدا .

وفرق سيبويه بين هو وهذا بأن هذا ليس علامة للمضمر ولكنها لتعريف شيء بالحضرة وقد يعرف المضمر ثم يفسر الحال كأن تقول هو عبد الله وإني عبد الله فاخرا أو موعدا أي أعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول :

أنا عبد الله كريما جوادا وهو عبد الله شجاعا بطلا ثم أورد الحديث الشريف تنظيرا لما ذكره قائلا .

ويقول اني عبد الله مصغرا نفســه لربه ثم يفسر حال العبيد فيقول آكلا كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد .

وخص سيبويه الاضمار : عند الاخبار عن عمل أو صفة غير عمل بإرادة التعريف بأنه زيد أو عمرو ، أو الوعيد أو الفخر أو التصغير ، لأن هذه الأحوال تعرف ما جهل ، أو ينزل المخاطب منها منزلة من يجهل فخرا أو تهددا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك اياه باسمه .

ثم نسب الفضل لأستاذه الخليل قائلا : وانما ذكر الخليل هذا التعريف ما يحال منه وما يحسن معللا ذلك بأن النحويين يتهاونون بالخلف اذا عرفوا الاعراب ، وذكر أن المقصود من الخبر هو الحال لا الاسم ، والاضمار لا يكون الا اذا علمت من يعني ، فاذا أراد رجل من إخوانك ومعرفتك أن يخبرك عن نفسه فقال أنا عبد الله منطلقا ، كان محالا ، لأن المفهوم من المثال في كلام العرب هو الاخبار عن الانطلاق ، ولم يقل : أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ، بخلاف ما اذا كان رجل خلف حائط أو في موضع تجهله فقلت من أنت فقال : أنا زيد منطلقا ، كان حسنا وأما ما ينتصب لأنه خبر لمبني على اسم غير مبهم مثل : أخوك عبد الله معروفا ، فهذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو واخوانها .

لله در صيرفي الكلام سيبويه ، انه يختار الجيد والحسن من الكلام لا لغو فيه ولا تأثيم لأن المعنى يتطلبه وعبد الله في الجميع خبر في اللفظ وفي الصناعة ولكنه في بنائه على الاسم أو المضمر الذي

جعله سيبويه مسنداً بمعنى انظر تفسير للمضمر فقط والخبر الحقيقي هو الحال المنصوب الذي جعله سيبويه مسنداً إليه بما استقر فيه من ضمير وفرق بين أن يكون المبتدأ ضميرا معروفا ما بعده او اسم اشارة فلا يلزم ان يكون ما بعده معروفا اكتفاء بالاشارة اليه وتقتصر معرفة ما بعد الضمير اذا كان المتكلم مختبئا مثلا أو في موضع مجهول كما يلحق بالضمير في نصب الخبر بعده دون أن يكون ما بعد المبتدأ معروفا اذا كان الاسم المنصوب الحال خبرا في المعنى لمبني على اسم غير مبهم مثل أخوك عبد الله لأن الخبر هنا ليس للأخ ولكنه لعبد الله

2) سبوحا قدوسا رب الملائكة والروح 1 : 164

الطبعة المصورة

سبوح قدوس رب الملائكة والروح 1 : 165

طبعة بيروت 1 : 193

هو من أدعية الركوع ، أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الصلاة) باب ما يقال في الركوع والسجود ، 2 : 51 ط دار الخلافة وأبو داود في كتاب الصلاة وسننه 1 : 325 من عون المعبود النسائي (كتاب التطبيق باب الذكر في الركوع 1 : 160 - 161 ط مصر 1312 هـ وأحمد في المسند 6 : 23 ، 94 ، 115 ، 148 ، 149 ، 176 ، 193 ، 200 ، 244 ، 266 كلهم عن عائشة ، وفي رواية مسلم وأبو داود وبعض روايات أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ركوعه وسجوده وروايتهم جميعا ، سبوح قدوس بالرفع ، الا أن صاحب عون المعبود ، نقل عن القاضي عياض أنه قيل فيه : سبوحا قدوسا ، على تقدير أسبح سبوحا أو أفكر أو أعظم أو أجد .

الشـاهـد فيـه :[1]

ذكره سيبويه في الجزء الأول (باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك) إظهاره ص 191 وما بعدها أول ط بيروت وقال انها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام وذلك قولك سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله الا فعلت ، كأنه حيث قال سبحان الله قال تسبيحا ، وحيث قال وريحانه قال : واسترزاقا لأن معنى الريحان الرزق فنصب هذا على أسبح الله تسبيحا ، واسترزق الله استرزاقا ، فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه وحذف الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقوله أسبحك ونظير سبحان في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى غفران ، ثم قال : وقد جاء سبحان منونا مفردا في الشعر قال الشاعر وهو أمية بن أبي الصلت سبحان ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبح الجودي والجمد قال علم شاهد 269

الشاهد فيه قوله سبحانا وتنكيره وتنوينه ضرورة ، والمعروف فيه أن يضاف الى ما بعده أو يجعل مفردا معرفة ووجه تنكيره وتنوينه أن يشبه ببراءة لأنه في معناها (يشير الأعلم الى ما ذكره سيبويه قبل ذلك في قوله تعالى ﴿ ويقولون حجرا محجورا ﴾ أي حراما محرما يريد البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمرا فكأنه قال أحرم ذلك حراما محرما) ثم قال سيبويه[1] وأما سبوحا قدوسا رب الملائكة والروح فليس منزلة سبحان الله لأن السبوح والقدوس اسم ولكنه على قوله أذكر سبوحا أو قدوسا

---

1) أي في موضعه فقد ذكرنا في صفحة 39 أن سيبويه لا يستشهد بالحديث وإن كان موضع اهتمامه حسب كلية النحو حديث ليس أبا الدرداء .

2) ص193 ط بيروت للتنظير .

وذاك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال سبوحا أي ذكرت سبوحا متابعا لها فيما ذكرت وخطر على بالها ، وخزلوا الفعل ، لأن هذا الكلام صار بدلا من سبحت ، كما كان مرحبا بدلا من رحبت بلادك وأهلت .

ومن العرب من يرفع فيقول سبوح قدوس رب الملائكة والروح كما قال أهل ذاك وصادق والله على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا ، فالنصب على اضمار فعل والرفع على اضمار اسم .

3) كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه 1 : 396 مصورة 1 : 463 ط بيروت .

أخرجه من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة تختلف عن لفظ سيبويه البخاري في الصحيح (كتاب الجنائز باب اذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه 95:2 ،وباب ما قيل في أولاد المشركين2 :100، وكتاب التفسير سورة القبر 8:52-54 ط دار الخلافة وأبو داود في سننه (كتاب السنة ـ باب القبر ، 366 من عون المعبود ، والترمزي في جامعة كتاب القدر 3 : 197 من تحفة الأخوذي ، ومالك في الموطأ (كتاب الخبائر ص 241 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وأحمد في السنن : 233 ، 275 ، 410 ، 481 وأخرجه أحمد من حديث جابر بن عبد الله أيضا 3 : 353 وانظر فيض القدير 5 : 33

ذكره سيبويه في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا[1] في معرض أنها تحسن أن تكون فصلا حين يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفةمما طال ولم تدخله الألف واللام فضارع زيدا

1) انظر تفصيل هذا الباب في هذه الرسالة في ضمير الفصل ص 254 .

وعمرا نحو خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة أو ما ضارعها كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة أو ما ضارعها لو قلت كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام وأما قوله عز وجل ﴿ إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا ﴾ فقد تكون أنا فصلا وصفة وكذلك ﴿ وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا ﴾ وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب اسما مبتدأ وما بعده مبني عليه فكأنه يقول : أظن زيدا أبوه خير منه ووجدت عمرا أخوه خير منه فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب يقولون ما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ، وقال الشاعر وهو قيس بن زرع :

تبكي على لبنى وأنت تركتها   وكنت عليها بالملا أنت أقدر[1]

وكان أبو عمرو يقول : ان كان لهوا لعاقل ، ثم أورد الحديث الشريف ذاكرا الأوجه الثلاثة الجائزة فيه : الرفع من وجهين والنصب من وجه واحد ، فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرا في يكون ، والوالدان مبتدآن وما بعدها مبني عليهما حتى كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه الذان يهودانه وأورد الشاهد خمسمائة وثلاثة وتسعين تنظيرا على ذلك .

1) الشاهد 592 في ابتداء أنت ورفع أقدر على الخبر ولو كانت القوافي منصوبة لمنصب أقدر وجعل أنت فصلا كما تقدم في الباب ووصف تتبع نفسه للشي بعد أن طلقها والملا ما اتسع من الأرض اي كنت أقدر عليها وأنت مقيم بالملا معها قبل تطليقها فعنف نفسه على ما عمل .

اذا ما المرء كـان أبوه عيسى   فحسبك ما تريد من الكلام[1]

والوجه الآخر من وجهي الرفع أن تعمل يكون في الأبوين ويكون هما مبتدأ وما بعده خبرا له والنصب على أن تجعل هما فصلا ثم يورد بعد ذلك ما امتاز به سيبويه من وجوه الكلام وتركيبه واستشفاف المعنى منه ، اذا قلت كان زيد أنت خير منه أو كنت يومئذ أنا خير منك فليس الا الرفع لأنك انما تفصل للذي تعني به الأول اذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره ولا يكون الفصل بما تعني به غيرك ، ألا ترى أنك لو أخرجت أنت لاستحال الكلام وتغير المعنى واذا أخرجت هو من قولك كان زيد هو خيرا منك لم يتغير المعنى ، لأن ما بعد الفصل ليس راجعا الى زيد في المعنى ، أما اذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت هذا عبد الله هو خير منك وضربت عبد الله هو قائم وما شأن عبد الله هو خير منك .

أورد ثلاثة أمثلة للرفع والنصب والجر ، يكون الخبر مبنيا على الضمير ، لأن الجملة الحالية عائدة الى عبد الله فلا تكون هو وأخواتها فصلا منها وفي أشباهها هنا ، لأن ما بعد الاسم ههنا ليس بمنزلة ما يبني على المبتدأ ولا يفسد تركه في الكلام .

4) ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة :

قال صاحب فهرس شواهد سيبويه : أحمد راتب النفاح ، لم أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب السنن والذي فيها حديثان أولهما عن

---

1) نسب الفصاحة والبلاغة الى عيسى والمعنى فحسبك ما تريد من الشرف الى الكلام اي مع الكلام والشاهد فيه اضمار اسم كان قبلها والجملة خبرها ولولا ذلك لنصب أحد الاسمين بعده .

أبي هريرة عن النبي (ص) ما من أيام أحب الى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة تعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر ، أخرجه الترمذي في جامعة 2 : 59/58 من تحفة الأحوذي ، قال عقبة ، هذا حديث غريب لا يعرفه الا من حديث مسعود ابن واصل عن النهاس وسألت محمدا (يعني البخاري) عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه . وقال وقد روي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن النبي (ص) مرسل هيء من هذا 12 هـ وعن طريق ابن مسعود بن واصل عن النهاس أيضا أخرجه ابن ماجة (1 : 550 برقم 1727 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) وهو ضعيف من أجل المذكورين : مسعود لين الحديث والنهاس ضعيف وجه غير واحد وانظر فيض القدير 474 - 475 وميزان الاعتدال 4 : 100 والحديث الآخر عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب الى الله من هذه الأيام العشر وقالوا : يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء ، أخرجه الترمذي في جامعة 2 : 58 من تحفة الأحوذي وقال بعده وفي الباب عن ابن عمرو وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وجابر ثم قال أيضا حديث ابن عباس حديث حسن غريب صحيح وقال الحبار كفوري في شرحه : قوله (وفي الباب عن ابن عمرو أخرجه أبو عوامة في صحيحه وأبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجة يعني الحديث السابق) وعبد الله بن عمر ولم أقف على من أخرجه وجابر أخرجه أبي عوامة وابن حيان في صحيحهما قوله (حديث ابن عباس حسن غريب صحيح) وأخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه 1 هـ

قلت وحديث ابن عباس أخرجه أيضا أحمد في المسند وهو فيه برقم 1968 و 3139 و 3228 بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله

وانظر فيه الحديث رقم 1969 أيضا وهو فيه وبنحوه عن ابن عمر أيضا برقم 5446 وعن عبد الله بن عمر برقم 6505 و 6559 و 560 وقد مات الباركغوري ذلك كله .

الشاهد فيه :

ذكر سيبويه هذا الحديث الشريف في باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه[1] ومثل لذلك بقوله : مررت بحية ذراع طولها ، ومررت بثوب سبع طوله ومررت برجل مائة أبله ذاكرا أن هذه صفات كما كانت خير منك صفة ، ومثل لمعنى الصفة بقول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان ابلا مائة فجعلوا وصفا ثم استشهد للمعنى بقول الأعشى (الشاهد ثلاثمائة واثنان واربعون :

لئن كنت في جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم

والشاهد فيه كما قال الأعلم جرى الثمانين على الجب نعتا لأنها تنوب مناب طويل وعميق ونحوه ، والمعنى لا ينجيك مني بعدك وضرب رقية في السماء وهوية تحت الأرض مثلا ، واختار سيبويه الرفع وذكر أن بعض العرب يجره لكنه قليل مثل مررت برجل أسد أبوه اذا كنت تريد أن تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه اذا كنت تشبهه .

ويفرق سيبويه بين الامثلة كاشفا عن المعنى الذي يريده القائل بحركات اعرابه من غير أن يكون في الكلام ما يستشف منه من المعنى المراد سوى هذه الرموز فيقول : فان قلت مررت بدابة أسد أبوها فهو

---

1) انظر ص 269 ط بيروت والشاهد ص 271

رفع لأنك انما تخبر أن أباها هو السبع وبعد عدة أمثلة من هذا القبيل يتبين فيها المعنى المراد من الوصف تحدث عن الصفة المشبهة باسم الفاعل ذاكرا أن الوجه فيها الرفع الا أنه أبعد مثل مررت برجل حسن أبوه وأورد مثالا آخر وصفت فيه الصفة المشبهة بصفة أخرى مثل مررت برجل حسن ظريف أبوه ضعفه سيبويه للفصل بين العامل حسن وأبوه المعمول فقد جعل حاله كحال الاسماء ابتدأ به ثم وصفه وان قلت مررت برجل شديد رجل أبوه فهو وان كان صفة اسما بمنزلة أبي عشرة يقبح فيه ما يقبح في أبي عشرة ثم تحدث عن الصفة المشبهة اذا أضيفت وقارن بينها وبين الاسم المضاف أبي عشرة مثل مررت بالرجل الحسن الوجه أبوه فهو بمنزلة حسن وليس هذا بمنزلة أبي عشرة وخير منك لأننا لا نقول مررت بخير من أبوه ولا نقول بأبي عشرة أبوه لأن الصفة المشبهة انما كانت وصفا للممرور به وفرع على ذلك المثال : مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى نقول هو والعدم لأن في سواء اسما مضمرا مرفوعا كما تقول مررت بقوم عرب أجمعون فارتفع أجمعون على مضمر في عرب بالنية فهي ههنا معطوفة على المضمر وليس بمنزلة أبي عشرة فان تكلمت به على قبحه رفعت العدم وان جعلته مبتدأ رفعت سواء .

ثم أورد اسم التفضيل مقارنا بينه وبين مررت برجل خير منه أبوه لأن الأب مفضل على الاسم صاحب الضمير في منه وأما قولنا ما رأيت رجلا أبغض اليه الشر فيه وما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه في عينيه ، فنحن لا نريد أن نفضل الكحل على الاسم الذي في منه ولكنا نفضل الكحل على نفسه باعتبارين كما هو مشهور في رفع اسم التفضيل الظاهر ، وأورد سيبويه هذا الحديث الشريف مستشهدا ذاكرا أن الوجه في الوصف هنا النصب فالكلام هنا ليس على الابتداء ولنورد هنا عبارة

سيبويه الذي يتضح منها المعنى في بيان ليس للبيان بعدها بيان : (وأنت في قولك أحسن في عينيه الكحل منه في عينيه) لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في من ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له في غيره من المواضع فكأنك قلت ما رأيت رجلا عاملا في عينيه الكحل كعمله في عين زيد وما رأيت رجلا متقضا اليه الشر كما ينقض الى زيد ، وبذلك على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي الكحل والشر كما أن الاضمار الذي في عمله ويفض هو الكحل والشر ، ومما يدلك على أنه على أوله ينبغي أن يكون الابتداء فيه محال أنك لو قلت أبغض اليه منه الشر لم يضر ولو قلت خير منه أبوه جاز ، ومن ذلك ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وان شئت قلت ما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه وما رأيت رجلا أبغض اليه الشر منه وما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة ، انما المعنى الأول الا ان الهاء ههنا الاسم الاول ولا تخبر انك فضلت الكحل عليه ولا انك فضلت الصوم على الأيام ولكنك فضلت بعض الأيام على بعض (يقصد في الصوم) والهاء في الاول هو الكحل وانما فضلته في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع ولم ترد أن تجعله خيرا من نفسه البتة .

هذا وقد بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة في موضوع الاحتجاج بالحديث وشرح بعض أعضائه الأفاضل اصوله ثم أصدر المجمع القرار الآتي :

1) قرار الاحتجاج بالحديث الشريف[1] :

---

1) مجلة مجمع فؤاد الأول باللغة العربية جـ 4 ص 7

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الاعاجم في الأعاجم.

وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي :

1 ـ لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المعروفة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

2) يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

أ ـ الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب ـ الاحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

جـ ـ الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د ـ كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

هـ ـ الأحاديث المروية ببيان أنه صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم .

و ـ الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز ـ الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

ح ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

الفصل الثالث :

المصدر الثالث : قول العرب

قول العرب هو اللفظ الدال على معنى ينطق به من يوثق بعربية لغته ، والنحويون يؤصلون قول العرب تأصيلا لأنهم يعلمون أنهم بنسبتهم الى النحو منتصبون للاستنباط مما يقول العرب ووضع الأحكام له حتى غلب على علم النحو أنه علم العربية فهم يهتمون باللفظ الدال على معنى لأن علمهم لساني لا يعتمد على غير اللفظ كالخط والرمز ولا يتعلق بالمهمل ، لأن العرب لا يعدونه من لغتهم وهم ينظرون الى من يوثق بعربية لغته ولو كان عبدا غمرته البيئة العربية كسحيم [1] لأنهم بسبيل وضع الأحكام العربية ووثاقة الأحكام تقتضي الوثوق بمصادرها فهم لا يحتجون بمن يوثق بعربية لغته ولو كان عربي النسب ولكن غمرته البيئة الأعجمية كالبحتري .

فالنحويون اذ يحصنون بيت النحو يلزمهم أن يبنوه على أساس من العربية قوي التأليف ويتحسبوا مدارج البناء الرصيف فهم يتطلبون ما سمع من الأعراب في بواديها ومن خطباء الحلل في نواديها ، وما قرضه الشعراء وتقارضوه لا يحبسهم امرؤ القيس اذا ركب والأعشى اذا طرب

---

1) سحيمٌ عبد بني الحسحاس تجد ترجمته في الأغاني

أشعار عبد بني الحسحاس قمن له ... عند الفخار مقام الأصل والورق

ان كنت عبدا فنفسي حرة كرما ... أو أسود اللون اني أبيض الخلق

والنابغة اذا رهب وزهير اذا رغب وعنترة اذا انتصر والجعدي اذا افتخر وحسان اذا أيد والحطيئة اذا أرعد ، وبنو غدرة اذا تهاووا وأصحاب النقائض اذا تهاجوا والأمهات اذا رقصن والثكالى اذا بكين وهكذا لا يثنيهم حائل عن قائل ولا تقف بهم الا طلبة النحو يتصيدون لها من قول العرب غذاءها ولو كان من الأساطير ، وللموضوع جانبان : أحدهما من يستشهد به والثاني ما يستشهد به ، فأما من يستشهد بقوله من العرب فهذا بيان العلماء له .

وهنا بحث لطيف وهو أن الاستشهاد بكلام المولدين وغيرهم من المتأخرين ليس فيه نقص لأن البديع أحد علوم العرب الستة واذا تحقق فإن لكل زمان بديعا يمتع بلذة الجديد .

قال بهي الدين في حجة في خزانة الأدب وغاية الأرب[2] علوم العرب ستة وذلك أنك اذا نظرت في الكلام العربي فإما أن تبحث عن المعنى الذي وضع له اللفظ وهو علم اللغة وإما أن تبحث عن ذات اللفظ بحسب ما يعتريه وهو علم التصريف واما أن تبحث عن المعنى الذي يفهم من الكلام المركب بحسب اختلاف أواخر الكلم وهو علم العربية واما ان تبحث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال بحسب الوضع اللغوي وهو علم المعاني واما ان تبحث عن طرق دلالة الكلام ايضاحا وخفاء بحسب الدلالة العقلية وهو علم البيان واما ان تبحث عن وجوه تحسين الكلام وهو علم البديع فالعلوم الثلاثة الأولى يستشهد عليها بكلام العرب نظما ونثرا ، لأن المعتبر فيها ضبط ألفاظهم والعلوم الثلاثة الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم ، لأنها راجعة الى المعاني

ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم اذا كان الرجوع الى العقل .

وقال أبو الفتح عثمان بن جني : المولدون يستشهد بهم في المعاني كما يستشهد بالقدماء في الالفاظ .

قال ابن رشيق في العمدة : الذي ذكره أبو الفتح صحيح بين I هـ كلام ابن حجة .

ولعل ابن حجة أخذ ذلك من قول أبي جعفر الاندلسي [1] في شرح بديعية رفيقه أبي عبد الله بن جابر .

وقد نقله البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والثلاثة الأول لا يستشهد عليها الا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة فانه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين لأنها راجعة الى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم اذ هو أمر راجع الى العقل ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرا . ثم قال البغدادي وأقول الكلام الذي يستشهد به نوعان : شعر وغيره فقائل الأول قد قسم العلماء على طبقات أربع : الشعراء الجاهليون قبل الاسلام كامرىء القيس والأعشي ، والثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كلبيد وحسان ، والثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الاسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفرزدق والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم الى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس ،

---

1) ص 5 ، 6 تحقيق عبد السلام هارون ط الفكر سنة 1967

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهم اجماعا وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وأما الرابعة فالصحيح لا يستشهد بكلامها مطلقا وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري[1] .

ثم ذكر البغدادي من يستشهد بشره من العرب فقال انه أحد الطبقات الثلاث الأول من طبقات الشعراء التي قدمناها وقد علق أستاذنا الدكتور محمد رفعت على هذا قائلا : ونحن نقول هذا كلام حسن غير أن في نواحيه ما تتقاضانا دراستنا للنحو وأصوله أن نبينه من تفصيل وتعليل وتكميل وتذييل مع بيان رأينا فيما نسوقه :

1) عقد ابن جني في الخصائص[2] بابا لاختلاف اللغات ، وقال كلها حجة وقد انتهى فيه الى أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء وان كان ما جاء به خيرا منه .

هذا اذا أريد به قانون النحو وقياسه كما هو ظاهر كلام ابن جني مبالغة وافراط ، لأن من لغات العرب ما عده رجال العربية منفصلا عن هذا اللسان الذي جعل النحو له .

وقد روي ابن سلام في طبقات الشعراء عن أبي عمرو بن العلاء قوله « وما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا ومن لغات العرب ما هجرته أطوار وأمشاج لم يصح القياس عليها مع غموضة المعالم وفقدان المقومات والشرائط . وها هو ذا ابن جني يحدثنا في هذا الباب عن لغة الحجازيين في اعمال ما ولغة التميميين في ترك اعمالها فيقول : هذا حكم اللغتين اذا كانتا في الاستعمال متدانيتين

---

1) الخصائص حـ 2 ص 10

2) توفي ابن حجة سنة 837 هـ وتوفي الأندلسي سنة 780 هـ .

متراسلتين أو كالمتراسلتين ، ثم يحدثنا عن اللغات المهجورة فيقول : فأما أن تقل أحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا ، ألا تراك لا تقول مررت بك ولا المال لك ، قياسا على قول قضاعة المال له ومررت به ، ولا تقول أكرمتكن قياسا على لغة من قال مررت بكن وعجبت منكن .

فجدير بالنحويين تهذيب النحو من اللغات المهجورة ، لأنه قوانين تحتذي وجدير بهذه اللغات أن تجد مكانها في علوم أخر كتاريخ اللغة أو فقه اللغة فأما وضع هذه اللغات في قوانين النحو فمما يطوح الناس في مهجور من العربية ، كما نشاهد من يصححون بهذه اللغات ما يقع في نسخ الكتب وما يقعون فيه من التحريف ، وقد رأينا رجال العربية القدامى يلحنون كثيرا من الكلام الذي يمكن تخريجه على هذه اللغات وقد أخذ اللسان العربي عن قريش أفصح العرب وقيس وتميم أسد وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتعريف ثم هزيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم كلخم وجذام فمن حق النحو على أصحابه أن يكونوا أثباتا يتوثقون في نقل العربية عمن يصادفونهم من الأعراب ويستوثقون منهم فقد ساير تدوين العربية معركة اللحن والإعراب ولم يكن كل عربي صادفه العلماء قد سلمت له لغته فمنهم من انتقل لسانه ومنهم من لم ينتقل ولا شك أن السبيل الى متانة الحكم النحوي وإحكامه هو وثاقة النقل العربي واثباته ويقول ابن جني في الخصائص : (ينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد الا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته)[1] . وقد كان بعض النحويين لا يتحرى الدقة

---

1) جـ 2 ص 9

فحشد لمسائل النحو ما سمعه ممن صادفه فصيحا وغير فصيح فأغرب في الإعراب وأسرف في التخريج مما جعل العربية تشكو البطنة منه وترجو الحمـيـة وهذا ما فتح الباب للشكوى قال أبو محمد اليزيدي :

كنـا نقيس النحو فيمـا مضى   عـلى لســـان الـعــرب الأول
فـجــاء أقــوام يـقـيـســونــه   على لغى أشيــاخ قـطر بــل
فكلهم يعمــل في نقض مــا   بـه يصـاب بـالحق لا يـأتلي
ان الـكـســائي وأصـحــابــه   يـرقون في النحـو الى أسفل

ذكر ياقوت في معجم الأدباء والسيوطي في المزهر قول أبي الطيب اللغوي :

وأهل الكوفة يأخذون من أهل البصرة ، وأهل البصرة يمتنعون من الأخذ عن أهل الكوفة لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة .

وقد وجد اللحن غريبا زريا في بعض هذه الطبقات وأقعدته المزارة فلم يستطع توغلا ولا فشيا فقد كان يشار الى اللاحنين بأصابع المهزوة فيودون أن تخسف بهم الأرض وقد ضاقت دائرة الاستشهاد بالطبقات الثلاث بعدهم فقد امتلأ بطن الكتاب بما سمعه سيبويه من عرب العصر العباسي .

سأل الكسائي الخليل : من أين أخذت علمك هذا فقال الخليل من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج الكسائي ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ، بل ان النحاة كانوا يعرضون نحوهم على العرب ليقروه .

وانا لنحس العرض والتقرير من كتاب سيبويه اذ يذكر قول بعض

أشياخه ثم يذكر أنه سأل العرب فوجدهم يوافقونه أو رأى انه لا يقوله أحد من العرب وهذا مثل منه ، ذكر : زعم الخليل من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل ومن دبر أنهن نكرات اذا لم يضفن الى معرفة كقول أبي النجم :

يأتي لها من أيمن وأشمل

ثم قال سيبويه : وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه ، والمسألة الزنبورية مشهورة من حيث مطالبة الكسائي بالرجوع الى العرب . فهذه ناحية من نواحي العربية قد قصدها العلماء ما وجدوا اليها سبيلا ، لأنهم رأوا فيها النماذج الحية للألسنة العربية ، ولأنهم استمدوا منها ما يساعدهم على دعم القواعد وتسويرها وهو أيسر من الاستقراء اذ يشعرون بالمحادثة ما تقوله العرب وما تأباه ، والعلماء الذين رفضوا شعر المحدثين رفضا تاما أسرفوا في هذا الرفض ، ولكن حرصهم على سلامة القواعد هو الذي دعاهم الى ذلك ، وقد انبرى القاضي الجرجاني يدافع عن شعر المحدثين ذاكرا أنه لا يوجد جواد لم تخنه الحوافر ولماذا يقتصر على شعر الجاهليين والاسلاميين وهي لم تسلم من الخطأ .

كما دافع عنهم (يوهان فنك) في العربية قائلا : نسي القدماء أمورا هامة لم أجدها في العربية وينظر رأي في بعض الأصول اللغوية .

أ ـ نسوا أن هذه الشواهد التي حصروها في الطبقتين الأوليين قد تكفي لافهامنا لغة القوم في فترة أو فترات معينة ولكنها ليست بكافية في فهم مسألة هامة : تطور اللغة العربية بأصواتها وصيغها وتراكيبها ، تلك المسألة التي لها صلة وثيقة بقواعد اللغة بل التي لولا هي لما كان في

الامكان أن تعرف هذه القواعد معرفة صحيحة لذلك ترى الدراسة الحديثة أن تضع الى جانب هذه الشواهد شواهد أخرى ان لم تكن أهم من هذه فهي لا تقل عنها أهمية ، شواهد تستمدها من اللغات السامية بل من تلك اللهجات العربية التي يحتقرها اخواننا القدماء ، لأنها لهجات متأخرة من ناحية ولأنها لهجات السوقة والعامة من ناحية أخرى وسنرى أن في لهجات السوقة هذه شواهد أكثر اسهاما في خدمة اللغة العربية واعانة على فهمها من شواهد العربية الفصحى .

ب ـ ونسوا أن اعتمادهم على شعر الجاهلية وصدر الاسلام دون شعر الباقين قد يؤدي الى جعل اللغة التي ضخموها بأبحاث لا طائل تحتها فقيرة في قواعدها الأساسية لأنها قواعد تقوم على شعر طبقات معينة كان أكثرها من البدو ، ونحن لا ننكر ما في لغة البدو وشعرهم من فائدة كبيرة ولكن شعر هؤلاء لا يمثل أحوال الأقوام المستحدثين وحاجاتهم وخصوصا أفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية ، وان شاعرا كالمتنبي أو المعري أو حتى الشعراء المحدثين المعاصرين لجدير بأن تستفاد منهم شواهد اللغة كما استفيد من آداب القدماء سواء بسواء . فلهؤلاء أفكار وتعبيرات تفيدنا في تطور اللغة وتكمل بعض مواطن النقص في قواعدها .

جـ ـ ونسوا أن من الممكن أن يكون في شعر الشواهد شعر الطبقات الثلاث الأولى أبيات مصنوعة وضعها بعض الرواة ونسبوها الى شاعر جاهلي او اسلامي من شعراء هذه الطبقات لم يستشهدوا بأبيات من لامية العرب للشنفري (أقيموا بني أمي صدور مطيكم) .

وقد قال الثقات انها مصنوعة ألم يشك القدماء في قصيدة :

ان الشعب سر ان الشعب الذي دون سلع

تلك التي نسبت الى تأبط شرا وظنوا أن يكون خلف الأحمر واضعها .

ألم يشر ابن سلام في كتابه : طبقات الشعراء الى انتحال الشعر وحذر منه ،

لعل قائلا يقول : ان الذين وضعوا هذا الشعر وانتحلوه كانوا يتكلمون العربية ويجيدونها ويجيدون صناعة الانتحال واتقان لغات الشعراء الذين كانوا ينتحلونهم القصائد الرائعة ، هذا حق ولكن واضعي هذا الشعر من رواة وغيرهم عاشوا في عصور يعدها النحاة عصور فساد للغة هي عصور الطبقة الرابعة ، هذا من ناحية ، ثم إن كثيرا من الذين وضعوا الشعر للاستشهاد ولم يضعوه بالسليقة ولكن وضعوه لاثبات قاعدة أو فكرة من الأفكار التي جرتها عليهم نظرياتهم النحوية .

د ـ ثم نسوا أن تقديسهم للأسلاف ربما غلب عليهم في تحري دقة الأمانة العلمية فان من مبادئهم أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون ذلك الكلام لشاعر محدث أو لشخص لا يوثق بكلامه ، فحاولوا جهد استطاعتهم أن يستشهدوا بالشعر المنسوب الى ذويه ، ويرد البصريون على الكوفيين اجازتهم دخول اللام على خبر لكن واستشهادهم بهذا الشطر : ولكنني من حبها لعميد ، لأن هذا البيت لا يعرف قائله ولا يعرف الشطر الأول منه ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ولا عزى الى مشهور بالضبط والاتقان .

هذا حسن ولكن النحاة لم يجروا على هذه القاعدة دائما فقد استثنوا من هذه القاعدة خمسين بيتا ذكرها سيبويه هي من أصح الشواهد ، اعتمد فيها خلف عن سلف وسيبويه راويها رواية ثقة .

اذا كان سيبويه راوية ثقة أفطمأنوا الى أن سيبويه قد أخذ عن ثقات كذلك ألم يأخذ عن رواة عصره ولا يخلو منهم الوضاع والكذاب .

ولم نذهب بعيدا أليس القدماء أنفسهم قد أشاروا الى أن بعض الرواة قد دسوا على سيبويه بعض أبيات انتحلها له ، قال اللاحقي : سألني سيبويه هل تحفظ العرب شاهدا على اعمال فعل قال فوضعت له هذا البيت :

حــذر أمـورا لا تضيــر وآمن ما ليس منجيـه من الأقــدار

ومع ذلك فقارىء كتب النحو يعثر على البيت شاهدا على اعمال فعل ينقله خلف عن سلف مع الاشارة في الحاشية او الهامش الى انه منتحل وضعه اللاحقي لسيبويه .

واذا فرضنا صحة هذه الأبيات أي أنها صحيحة بالنسبة الى شعراء من العرب أو الأعراب ، وليست لأحد من الرواة ومزيفي الشعر فالى أي حد تفيدنا هذه الأبيات في تطور اللغة ، لا شيء ، لذلك كان الباحثون في تطور اللغة يعدون البحث في هذه الأبيات وأمثالها عبثا لا طائل تحته ، ولا ننسى مالمعرفة صاحب الشعر وزمانه ومكانه ، والبيئة التي عاش فيها والجنس الذي ينتمي اليه من أهمية كبرى في معرفة تاريخ أصوات اللغة ومفرداتها وتراكيبها .

وكما ذهبنا في الحديث مذهبا وسطا ، نقول : ان الشعر علم من علوم العرب يشترك فيه الطبع والرواية والذكاء ثم تكون الدربة مادة له وقوة ولكل واحد من أسبابه فمن اجتمعت له هذه الخصال فهو المحسن المبرز الا ان شعر القدامى روي محفوظا بالسمع ، ولا نحب الافراط والتفريط ولكننا لا نرى الاحتجاج بشعر المحدثين على اطلاقه فقد سطا

على عصرهم لين الحضارة وأفواه العجمة ولعلنا اذا نظرنا الى قول أبي نواس :

غيـر مـأسـوف على زمن ينقضي بـالهم والحـزن

رأينا أسلوبا عربيا جديدا غير مأبى ، ولكن كثيرا من النحويين رغبة منهم في الضبط يعدونه مثالا لا شاهدا فهم يلحقونه بمضاربة زيد وعمرو ولا يقصدونه مقعد الحجيجة ، وهذا ما يؤكد لنا سلامة القواعد التي توصلوا اليها .

أما ما يستشهد به من قول العرب فهو الشعر والنثر جميعا ، والشعر أعلق بالنفس وأجرى في الحفظ وتلحق به الأمثال لما تكون عليه من وجازة التعبير وما تشعر به من روعة الاستعمال وقد تعلق بالذهن أصناف من النثر كالسجع والقلب والازدواج .

الفصل الرابع :

مع ابن الانباري في (لمع الأدلة)[1]

يقول الاستاذ احمد أمين في ضحى الاسلام [2] : نعم ان الأصوليين اختلفوا هل تثبت اللغة بالقياس أو لا تثبت ؟ وانقسموا قسمين ، ولكن مهما كان اختلافهم فقد وقع القياس فعلاً وأثر في اللغة ، والنحو أثرا كبيرا كما رأيت وكان شأنهم في ذلك شأن الفقهاء ، حارب كثير منهم القياس وشنع على قائليه واستخدمه فعلا كأداة للتشريع قال ابن الانباري : « اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس فمن انكر القياس فقد أنكر النحو ولا يعلم أحد من العلماء أنكره ، وينسب الى الكسائي أنه قال :

إنمـــا النحـــو قيـــاس يتبـــع   وبـــه في كـــل أمـــر ينتفـــع

وتحدث الأستاذ بعد ذلك عن أثر القياس الكبير في اللغة العربية ، ذاكرا ان اللغة لا تخضع لقياس مطرد ضاربا الأمثلة ، فاللغة تقول : أكرم ويكرم وأحسن ويحسن ولكن بجانب ذلك تقول أحزن ويحزن ، وفي القرآن الكريم : ﴿ فلا يحزنك قولهم ﴾ وفي اللغة أكرم

---

1) لمع الأدلة في اصول النحو 10689 هـ دار الكتب

2) جـ 2 ص 281 طبعة خامسة مكتبة النهضة .

فهو مكرم ، ولكن بجانب ذلك : أحب فهو محبوب ، وتوصل الى أن النحويين بقياسهم قد أهدروا كثيرا من الاستعمالات في نظير وضع قواعدهم الكلية وشددوا في احترامها وخضع الناس لها ، لأنهم كانوا المسيطرين على التعليم وسموا ما خرج عن قواعدهم شذوذا أو أولوه تأويلا بعيدا ليتفق ومذهبهم ، وذكر أن اللغة كما حكيت عن العرب لا تخضع دائما للقياس ولا تسير دائما على قواعد . وهذا ما جعلني بعد تقديم الأدلة السماعية أعرج على القياس واقف مع أبي البركات الانباري في كتابه لمع الأدلة فنقول وبالله التوفيق .

علم أصول النحو علم حاول الانباري به أن يضع للغة العربية أصولا وقواعد تماثل تلك الأصول والقواعد التي وضعها الفقهاء للفقه وأن يحدد القوانين التي يجب ان يراعيها ويسير عليها النحويون حينما يحاولون ان يعالجوا أمرا من أمور اللغة العربية بالدراسة والتأليف ، فهو مدين للفقهاء بالاسم كما انه مدين لهم بالمنهج بل ان تعريفه لأصول النحو يطابق تعريف الفقهاء لأصول الفقه ولهذا فانه لمن الطبيعي ان نلاحظ في سهولة ويسر الأثر الكبير الذي لعبه الفقهاء في كتاب الانباري ، كما يمكن تحديد الطريق الذي سلكه مؤلفه وكان من الطبيعي أيضا أن يعرف أبو البركات أصول النحو بأنها أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله ، وهذا الاعلان هو مفتاح فهم هذا الكتاب كما أنه في نفس الوقت سر الضعف والتهافت فيه ، اما أنه مفتاح فهم الكتاب فذلك لأن الانباري يتبع الفقهاء وأصول الفقه خطوة خطوة .

وقسم أصوله للنحو تقسيما يشابه تماما ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه ، كما أنه نقل الى أصول النحو جميع

الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح القارىء لأصول الانباري كأنه يقرأ كتابا من كتب الفقه وأنه أمام فقيه حاذق لا أمام نحوي أو لغوي مدقق وأما أنه سر الضعف والتهافت فيه فلأن الانباري قد فرض على اللغة منهاجا غريبا عنها مضادا لطبيعتها ، لأن اللغة شيء والفقه شيء آخر وما يمكن أن يساير الفقه لا يمكن أن يلفق مع طبيعة اللغة والمنهاج الذي ترتضيه اللغة يجب أن ينبع من طبيعة اللغة نفسها لا أن ينقل نقلا من علم آخر . . !

الانباري على كل حال مولع بتقليد الفقهاء وليست هذه أول مرة يقلدهم وانما يعلن هو نفسه في مقدمة كتابه الانصاف في مسائل الخلاف أن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة وهو نص صريح يفضح ولع الانباري بتقليد الفقهاء ويكشف عن غرامه بطريقتهم لقد تحدث عن النقل وأقسامه وعن الاستحسان واستصحاب الحال وهي أمور تحدث عنها الفقهاء في أصولهم وقتلوها بحثا وتدقيقا ، فالمشابهة واضحة والتقليد بين ، ولذلك فان الأنباري لم يحاول اخفاء كل هذا أو انكاره ، ومهما يكن من شيء فان الأنباري ليس هو الوحيد الذي تأثر بالفقهاء وطبق على النحو منهاج الفقه وألفاظه فالسيوطي يعلن في وضوح تام في كتابه عن أصول النحو ان أصول النحو بالنسبة الى النحو كأصول الفقه بالنسبة الى الفقه[1] ثم يضيف هو نفسه قائلا : ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول وليس من شك في أن السيوطي متأثر بفهم الأنباري وبالفهم العام الذي كان

---

1) الاقتراح جـ 2

سائدا بين الكثير من العلماء ، ونحن نعلم أن الدراسات اللغوية العربية في تاريخها الطويل قد تأثرت بالدراسات الدينية الاسلامية تأثرا كبيرا ، وأن الدين الاسلامي قد لعب دورا واضحا في هذا الشأن ، فليس من شك في أن كثيرا من المشتغلين بالدراسات اللغوية ، قد كرس جزءا كبيرا من وقته لدراسة القرآن والسنة بل ان منهم وهم كثيرون من فهم اللغة العربية على انها ليست سوى وسيلة لفهم الدين الاسلامي وأداة لشرح القرآن والسنة ، والأنباري نفسه يعلن أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يلغ رتبة الاجتهاد ، إن لم تكن كلها التي تحدثت عن نشأة النحو العربي .

وقد أظهر بوضوح الاطار الديني الذي نشأ فيه ، ثم ان كثيرا من النحويين كانوا في نفس الوقت من المفسرين او القراء او المحدثين او الفقهاء ولهذا كان من الطبيعي أن تطغى تلك الدراسات أو بعضها على البعض ويؤثر البعض في البعض الآخر تأثيرا كبيرا .

والأنباري نفسه مثل واضح لهذا النوع من العلماء فهو قد ألف في أصول الفقه عدة كتب ، وكتب الكثير من فقه الشافعية ، بل لقد اعتبر من زعماء هذا المذهب .

والدراسات النحوية واللغوية إذن ليست دراسات قائمة بذاتها يمكن أن يكرس العالم حياته لها بغية خدمة اللغة نفسها وإنما هي كما فهم الأنباري وغيره وسيلة لخدمة الدين وأداة لتفهم القرآن والسنة وشرط في رتبة الاجتهاد ، اما ذلك الفهم الذي يرى أن اللغة ظاهرة اجتماعية مهمتها نقل الأفكار بين أفراد المجتمع وتسهل التفاهم بينهم ذلك الفهم كان بعيدا كل البعد عن ادراك الأنباري ومن شاكله من العلماء ، وانه لمن الانصاف الا نطالب الأنباري بمثل هذا الفهم لطبيعة اللغة

ومهمتها ، لأنه عالم خضع لتيارات عصره وتبع المفاهيم السائدة في تلك الحقبة التي عاش فيها وليس من العدل مطالبة بمثل هذا الفهم الحديث للغة ، وبخاصة وهو عالم شديد التدين مبالغ في التحفظ مؤمن بمذهب اهل السنة شافعي المذهب ، كما تأثر ابن الأنباري أيضا في (لمع الأدلة في أصول النحو) بالمنطق الذي لعب دوره الكبير في التأثير على الفقه والفقهاء وعلى الأصوليين ولم يؤثر فيه المناطقة مباشرة ، لأن ثقافته الفقهية والأصولية ضخمة ومؤلفاته في الفقه والأصول معروفة ، أما ثقافته المنطقية والفلسفية فمحدودة وكتاباته عن الفلسفة والمنطق تكاد تكون معدومة ، وقد كتب في أصول النحو ابن السراج قال ابن خلجان في كتابته عنه : (له التصانيف المشهورة في النحو منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه)[1]

كما كتب ابن برهان في أصول النحو كما ذكر السيوطي[2]
كما يذكر حاجي خليفة أنه الف كتابا في أصول اللغة[3]

قال أبو عبد الله المرزباني[4] صنف يعني ابن السراج كتابا في النحو سماه الأصول انتزعه من أبواب كتاب سيبويه وجعل اصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا الفلسفيون وانما ادخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه الا أنه عدل فيه على مسائل الأخفش ومذهب الكوفيين وخالف أصول

---

1) وفيات الأعيان جزء 3 ص 462
2) زهرا 125 ، 214
3) كشف الظنون 1 - 114
4) الفهرست ص 122

البصريين في أبواب كثيرة لتركه النظر في النحو واقباله على الموسيقى . فالمرزباني يؤكد أثر المنطقيين في ابن السراج واعجاب الفلسفيين بطريقته وانه خالف الطريقة المعروفة لدى النحويين ، كما يعلن ابن الأنباري أن ابن السراج أخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب ومعنى هذا أن ابن السراج صاحب طريقة جديدة في النحو وتقسيم أبوابه تخالف منهاج سيبويه ومدرسة البصرة .

ولقد أعجب بها السيوطي لأن ابن السراج في أصوله اعتمد على المنطق وحكم العقل في مسائل النحو واللغة وابتعد عن أسلوب النحاة والفقهاء ، كما أن منطقة واضح وأسلوبه يدل على ذكاء وفهم وذوق لغوي متقدم ، والأمر كذلك عند ابن الرماني لأنه تلميذ ابن السراج ، لذلك فنحن لا نوافق ابن الأنباري في دعواه أنه ابتكر هذه الأصول .

وهذه هي اصول النحو كما ذكرها ابن الانباري بعبارته .

اعلم ان أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله ، كما ان معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويل في اثبات النحو على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد الى يفاع الاطلاع على الدليل فان المخلد الى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب وأن تلتبس عليه لوامع السراب بمناهل الشراب وهذه حالة لا يرضى عنها أولو الألباب .

الفصل الثاني في أقسام أدلة النحو :

اعلم أن اقسام أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ولهذه الأقسام الثلاثة مراتب الأولى لدليل النقل والثانية لدليل القياس

والثالثة لدليل استصحاب الحال وعلى هذا الترتيب فصلناها في فصولها مسودة بفروعها وأصولها والدليل هو المرشد الى المطلوب ، وقيل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه الى معرفة علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارا والدلالة والدال بمعنى الدليل فعلى هنا يكون الدال فاعلا بمعنى فعيل كعالم بمعنى عليم وقادر بمعنى قدير وأصله دالل فاستثقل اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فسكن الأول وأدغم في الثاني فصار دالا وقيل الدلالة فعل الدليل والدال ناصب الدليل والأكثر في الاستعمال هو الأول .

الفصل الثالث في النقل :

اعلم ان النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام العرب المولدين وغيرهم وما جاء شاذا ثم اخذ يضرب الأمثلة لذلك .

وتحدث في الفصل الرابع عن انقسام النقل وانه تواتر وآحاد ، فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم ، وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض اهل اللغة وهو دليل مأخوذ منه[1] .

وتعليقا على ذلك نقول : ذكر السيوطي في المزهر : قال الامام فخر الدين الرازي في المحصول وأتباعه : الطريق الى معرفة اللغة إما النقل المحض كأكثر اللغة او استنباط العقل من النقل قال والنقل المحض اما تواتر وآحاد ولم يذكر الحاجب في مختصره ولا الآمدي في

1) لمع الأدلة في أصول النحو هـ 10689 تحقيق الدكتور عطية عامر .

الأحكام سوى الطريق الأول وهو النقل المحض إما تواترا وهو ما لا يقبل التشكيك كالسماء والأرض والحر والبرد ونحوها وإما آحادا كالقرد ونحوه من الألفاظ العربية ، وقال الامام فخر الدين والآمدي وأكثر ألفاظ القرآن الكريم من الأول أي من المتواتر ، وتحدث ابن الأنباري في شرط نقل المتواتر والآحاد في قبول نقل أهل الأهواء وأنه جائز الا اذا كانوا ممن يتدينون بالكذب وفي قبول المرسل والمجهول وفي جواز الاجازة ككتب الرسول صلى الله عليه وسلم الى الملوك التي أخبر بها الناس .

ثم تحدث في الفصل العاشر عن القياس قائلا : اعلم ان القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا أي قدرته ومنه المقياس اي المقدار وقيس رمح اي قدر رمح وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي اجراء حكم الأصل على الفرع وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل اليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل فالأصل هو الفاعل والفرع ما لم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الاسناد والحكم هو الرفع والأصل في الرفع ان يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو .

ورد على من أنكر القياس قائلا : اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حده : النحو علم

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا يعلم احد من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة والاجماع حجة قاطعة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع والا لما كانت رتبة الاتهام متوقعة عليه لا تتم الا به ثم لم تزل الأمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرر الأعصار في جميع الأمصار يدعون اليه ويحثون عليه ولهذا المعنى سموه أدبا .

وقد أورد السيوطي كثيرا من آراء العلماء في هذا الشأن فقال قال ابن جني في الخصائص من قال : إن اللغة لا تعرف الا نقلا فقد أخطأ فانها تعلم بالقرائن أيضا[1]

فهذا رأي المؤيدين القياس وسبق أن نقلنا رأي (يوهان فنك) في العربية ذلك الرأي الذي ينكر القياس في اللغة ، ويقول الدكتور احمد امين في ضحى الاسلام :[2] معلقا على ما جاء في المزهر ، ويعجبني في ذلك قول عبد اللطيف البغدادي : « اعلم ان اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه وأما النحوي فشأنه إن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ثم أن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله

1) مزهر 1 ص 59

2) جـ 2 ص 277

ويقيس عليه الأمثال والأشباه »[1] .

وبعد أن تحدث عن أقوال العلماء في القياس وشروطه وما يحلق به تحدث عن استصحاب الحال قائلا :[2] اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد استصحاب حال الأصل مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الاعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الاعراب فما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو الذي وتضمن معنى الحرف في نحو كيف وما يوجب الاعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو يذهب ويكتب وما أشبه ذلك ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الاعراب وانما يبني منها ما اشبه الحرف او تضمن معناه وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولم يتضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل ان تقول في فعل الأمر الأصل في الأفعال البناء وانما يعرب منها ما يشابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيا على أصله في البناء .

واستصحاب الحال من اضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في اعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعة الاسم

---

1) مزهر 1 ص 30

2) لمع الأدلة ص 86

وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو .

يقول الأستاذ عباس حسن في كتابه (رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية)[1] عرفنا ما كان من أمر القياس والسماع واختلاف الآراء فيهما وأثر ذلك في المسائل النحوية وبقيت مسألة تتصل بالقياس او تتفرع منه وهي التعليل فالنحاة لا يرضون عن القاعدة بل يتساءلون لم رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ ويجيبون عن كل اعتراض باجابته ولقد أصاب ابن سنان الخفاجي حين يقول : « إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه » ، فأما طريقة التعليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه الا الفذ الفرد بل لا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب فهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك ، وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم انما ذكروهاوأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ويقوي بتأملها المبتدىء فأما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليم الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل .

ولو أن الأمر اقتصر على المعارك الجدلية المجردة التي لا يمت أثرها الى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى بغير حق لقلنا خطب يسير ولكنه تعداها الى صميم اللغة وأصولها وأساليبها اذ اتخذوا من تلك العلل المعلولة قيودا جديدة أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل كما أخضعوا لها كلام المحدثين ، فاذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه شاذ أو قليل أو مؤ ول أو ما الى ذلك من أسماء تفيد ضعفه وبطلان القياس عليه واذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد وان كان موافقا

---

1) 6391 ، 6392 هـ دار الكتب

للكلام العربي الأصيل فالعلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم وكأنها الأصل وهو الفرع ، اذا انحرف عنها تناولته عصاها فالنصوص عندهم خاضعة للعلل وليست العلل هي الخاضعة للنصوص ، ومن هنا استهدف الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ولاقى الشعراء والكتاب وغيرهم عنتا في إرضائهم وإنقاذ الألفاظ والأساليب من تجريحهم فلم يكن الأمر اذا مجرد تعليل أجوف بل امتد أثره الى النواحي العملية الواقعية ، وكان من ثماره المرة التحكم القاسي في صحة الألفاظ والأساليب وعدم صحتها وتضييق مجال التعبير ، ولم يقصروا سلطانهم على كلام العرب والمستعربين بل امتدت بهم الجراءة الى القرآن الكريم نفسه وقد سبقت الأمثلة وطبقوا حكمهم عليه وتناولوه عائبا دلوا به غيره وبهذا لم يفلت منهم كلام قديم أو حديث قرآن أو غير قرآن وتلك غاية الافساد .

واستدل على ذلك بالمسألة المائة والعشرين في اختلاف الكوفيين والبصريين في جواز تقديم التمييز اذا كان العامل فيه فعلا متصرفا نحو : تصبب زيد عرقا ، واحتج الكوفيون بالنقل والقياس ، أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم قال الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

وأما القياس فلأنه فعل متصرف وهذه الأفعال تقدم معمولاتها عليها كما في الحال عند البصريين : راكبا جاء زيد .

ثم دفعوا جدلا متوقعا من البصريين وهو اعتراضهم على الكوفيين بأن تقديم الحال لا يجوز عندهم فكيف يستشهدون به فقالوا : انما لم يجز ذلك عندنا لما يؤدي اليه من تقديم المضمر على المظهر ، لأن في

(راكبا) ضمير يعود على زيد وجاز الاستدلال به ، لأنكم أيها البصريون تقولون به فصلح ان يكون الزاما عليكم .

وقد رد البصريون قائلين : انه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه الفاعل في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت : تصبب زيد عرقا وتفقأ الكبش شحما ، أن المتصبب هو العرق والمتفقىء هو الشحم ، وكذلك لو قلت حسن زيد غلاما ودابة لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا ، قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو (راكبا جاء زيد) فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ، لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك اذا قلت : جاء زيدا راكبا ، فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، واذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبا بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه فجاز تقديمه كالمفعول نحوه (عمرا ضرب زيد) بخلاف التميز فانك اذا قلت : تصبب زيد عرقا وتفقأ الكبش شحما وحسن زيد غلاما ، لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الحال . وكذلك قولهم (امتلأ الاناء ماء) فانه وان لم يكن مثل (تصبب زيد عرقا) لأنه لا يمكن أن تقول : امتلأ ماء الاناء ، كما يمكن أن تقول : تصبب عرق زيد ، الا أنه لما كان يملأ الاناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : فما استدلوا به من قول الشاعر :

وما كان نفسا بالفراق تطيب ، فان الرواية الصحيحة (وما كان نفسي بالفراق تطيب) وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رويتموه فنقول : نصب (نفسا) بفعل مقدر كأنه قال أعني نفسا ، لا على التمييز ولو قدرنا ما ذكرتموه فانما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم : انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة الى آخر ما قرروه قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك ، لأن المنصوب في (ضرب زيد عمرا) منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب في نحو (تصبب زيد عرقا) فانه وان لم يكن فاعلا لفظا فانه فاعل معنى فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ، لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز ان يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ قولهم (كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها الا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه وهو ما يؤدي اليه من تقديم المضمر على المظهر ، قلنا وكذلك نقول هاهنا : كان القياس يقتضي أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، الا انه لم يجز عندنا لدليل دل عليه وهو ان التمييز في المعنى هو الفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، واذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن تركه ها هنا لدليل على أنا قد بينا فساد ما ذهبتم اليه وصحة ما ذهبنا اليه والله اعلم[1]

وقد ضاق أحد الباحثين المحدثين وهو الأستاذ عباس حسن ذرعا

---

(1) الانصاف ص 493 وما بعدها المسألة العشرون بعد المائة .

بهذه العلل قائلا : فهل رأيت مثل هذه الحرب الكلامية العنيفة وما فيها من كر وفر وعنف وشدة أكل هذا من أجل إباحته تقديم التمييز أو عدم إباحته ، مع وروده مقدما في المسموع .

إن العقل الراجح يحتكم في هذا الى الكلام العربي وحده غير ملتفت الى علل النحو المصنوعة وتأويلاتهم المتكلفة ومنطقهم الكادح المرهق في المثال السابق وعشرات غيره تشابهه او تفوقه عنفا ولجاجا وافراطا في الثرثرة والسفسطة .

اذا كان هذا البحاثة صاحب النحو الوافي الذي اعتمد فيه على آراء النحويين لم ترضه هذه العلل فها هوذا زميل له هو الاستاذ عبد الحميد حسن يقول عن علل النحو وفلسفته[1]

(يتعرض النحاة في خلال شرحهم للقواعد النحوية لناحية نظرية وهي البحث في الأسباب التي جعلت الناطقين باللغة العربية يلتزمون خصائصها وما فيها من وجوه الاعراب وهل لهذه الخصائص أساس منطقي وان الباحث المستقل في هذه الشعبة يفسح المجال للتمحيص والترجيح ولوزن هذه التعليلات النحوية ، وهذه العوامل التي ينسب لها وجوه الاعراب بميزان صحيح ولابداء الرأي فيها في ضوء البحوث الحديثة في علم اللغة وفلسفتها لاسيما والأول قد طلب بتوحيد القواعد في ضوء القرآن الكريم على أن تكون هذه العلل التخصصية وأن يجرد النحو منها في تعليم الناشئة .

كما أنه يعترض على النحاة في تخطئتهم قولنا (اذهب الى الحقل

---

1) القواعد النحوية مادتها وطريقتها جـ 1 1953 مكتبة الانجلو المصرية تاليف عبد الحميد حسن .

جريا)[1] قائلا : (إن النحاة لا يرضون عنه زاعمين أن الحال لا تكون الا مشتقة خضوعا لعلة وضعوها ككلمة (جريا) ليست مشتقة ولا تنطبق عليها العلة فهي في موضعها ، هذا خطأ عندهم فان قلت ان لها نظائر في كلام العرب الأوائل ، أجابوا بأن تلك النظائر على كثرتها لا يقاس عليها وأنها مؤولة فما ورد من مثل جاء على ركضا مؤولة بالمشتق أي راكضا أو بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف والجملة هي الحال أي يركض ركضا أو بتقدير مصدر مضاف محذوف أي جاء مجيء ركض أو بتقدير مضاف محذوف ليس مصدرا أي ذا ركض أو على تأويل معنى الفعل في الجملة بمعنى المصدر الذي فيها فيكون جاء على ركضا أي يركض على ركضا .

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحدا منها ليكون جواز مرور لتلك الكلمة المسموعة هي أو نظائرها عن العرب أنفسهم والتي لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

واذا كان القياس عليها غير جائز ففيم التأويل لنصحح به كلام العرب أما كلامنا فان كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد ذلك مضمرين في أنفسنا التأويل أيضا لنستبيح ما لا تبيحه القواعد الا بالنية القلبية تلك النية التي لا يمتد أثرها الى ظاهر الكلمة الجامدة ولا الى جملتها ولا تدخل على أحدهما تغييرا ملحوظا ، أليس من الغدر في القول بأن كلمة ركضا وأمثالها لا تصلح حالا الا بالنية فكأن التحريم

---

1) الأئمة الأوائل من النحويين كسيبويه يجيزون هذا التعبير قال أبو حيان في ارتشاف الضرب مجيء المصدر موضع الحال مذهب سيبويه وجمهور البصريين يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ ثم ادعهم يأتينك سعيا ﴾ ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية ﴾ ﴿ وادعوه خوفا وطمعا ﴾ ﴿ ثم إني دعوتهم جهارا ﴾

والحل أمران وهميان موقوفان على مجرد النية ومن غير أن يكون لهذا أثره في المعنى والأسلوب وكأن المعنى لا يختلف باختلاف هذه التأويلات إلا أن لكل منها موضعه من الجملة ودلالته الخاصة التي تباين دلالة الآخر .

والواقع انهم يدافعون عن العرب ويذكرون كلمة نادرة لم تكثر في استعمالاتهم فأولها النحاة المتأخرون على أن تحفظ ولا يقاس عليها اطرادا للقواعد ، ولقد كان النحاة ينزعون الى جانب المعنى حتى التي اختلف فيها النحاة فكلام البصريين في مثال عدم جواز تقديم التمييز على الفعل ، لأنه فاعل في المعنى اذ انه محول عنه معقول .

ونحن حينما ندافع إنما ندافع عن الأئمة الأولين الذين لم يسرفوا في التأويلات والذين كانوا يستطيعون أن يركنوا الى اعراب ما نتفق مع صناعتهم ، ولكن الذي حملهم على التزام رأي بعينه مراعاة جانب المعنى كما سنرى ذلك في كتاب سيبويه .

وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، سواء للقواعد المطردة وللأمثلة الشاذة ، يقول في فواتح كتابه : وليس شيء يضطرون (يعني العرب) اليه إلا وهم يحاولون به وجها ، فهو لا يعلم فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة ، ونحن لا نكاد نمضي في قراءته حتى نجده يعلل لعدم جزم الاسماء ، يقول : « وليس في الأسماء جزم » لتمكنها وللحاق التنوين فاذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة .

وواضح أنه لا يعلل لواقع الاسم فحسب بل يعلل أيضا لما يجري

في واقعه مما جرى في الأفعال من بعض وجوه الاعراب وبذلك وسع التعليل فشمل ما هو واقع وما لم يقع في الأسماء وفي الأفعال جميعا ، اذ لا يلبث ان يقف عند إعراب المضارع وأنه يرفع وينصب مع أدوات النصب ويجزم مع أدوات الجزم . ويلاحظ انه لا يجر ويحاول التعليل لذلك فيقول وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الاسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف اليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال ، ونراه يعلل لاعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه يضارع ويشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه فانك تقول : إن عبد الله ليفعل ، كما تقول : ان عبد الله لفاعل فيما تريد من المعنى وأيضا فانك تلحق به لام الابتداء كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين وهي لا تدخل الا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية .

وبهذا كله يستحق المضارع أن يعرف وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم ونحس كأنه يستشعر منه كأن الواجب إن يكون آخر الماضي ساكنا وكأن الأصل في الأفعال ان تكون ساكنة الآخر ولا يلبث أن يعلل لفتح آخره بأن فيه بعض المضارعة ولذلك كان يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعا اذ تقول: (هذا رجل ضرب محمدا) كما تقول : هذا رجل ضارب محمدا ، وتقول ان فعل فعلت ، كما تقول ان يفعل أفعل ، ولذلك فارق الماضي السكون الى الفتح ولم يعرب اعرابا كاملا مثل المضارع ، لأن مضارعته ناقصة اذ لا تدخل عليه لام الابتداء ومعنى ذلك ان الأفعال ثلاثة أقسام ، قسم منها ضارع الاسم مضارعة تامة فأعرب وهو الفعل المضارع وقسم ضارعها او شابهها مشابهة ناقصة فبنى على الفتح وهو الماضي وقسم ثالث بقي على أصله من السكون وهو فعل الأمر .

ثم يتحدث سيبويه عن أن النون في الأسماء المثناة والمجموعة ليست علم الإعراب بل علمه حروف اللين قبلها وأما نحو : يفعلان ويفعلون وتفعلين فإن الألف والواو والياء فضمائر وليست علما للاعراب ، ويمضي في تعليل دخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة فضلا عن غيرها من الأفعال بسبب خفته وثقلها .

وكل هذه التعليلات في الصفحات الأولى من الكتاب اذ لم نتجاوز حتى الآن الصفحة السابعة فيه ، وبذلك ثبت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما ، فليس هناك شيء لا يعلل بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه وتنتشر هذه التعليلات في أكثر صفحات الكتاب ويكفي أن نذكر منها أطرافا فمن ذلك تعليله لاختصاص الاستفهام بالافعال وأن الأصل فيها ان تدخل عليها لا على الاسماء لمشابهتها حرف الجزاء او الشرط ولأن جوابها يجزم أحيانا كما يجزم الأمر وأدوات الشرط إنما يليها دائما الأفعال .

وطبعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها وهو يعتمد عنده في تكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد في النعت على حذف العائد في الصلة متمثلا بقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد   وما شيء حميت بمستباح

يريد الهاء (أي حميته) وقول الحارث بن كلده :

فـمـا أدري أغيــرهـم تـنــاء وطول العهد أم مـال أصابـوا

يريد : أصابوه[1]

والخليل أستاذ سيبويه هو أول من بسط القول في العلل النحوية بسطا لفت بعض معاصريه وقد سئل أأخذ هذه العلل عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه ؟ فأجاب بأن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها وقال : إننا نمثل بما رأى أنه علة لما علله فان سنح لغيره علة لما علله من النحو هي أليق مما ذكره بالمعلول فليأت بها .

فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في داخل الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وسبب كذا السبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز ان يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة الا ان ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي اليق مما ذكرته بمعلول فليأت بها وهذا كلام مستقيم وانصاف من الخليل رحمه الله [2]

وبذلك انفتح باب العلل واسعا أمام النحاة وأخذ كل حاذق منهم

---

1) الدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية بتصرف من ص 82 : 92

2) الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي المتوفي 337 تحقيق مازن المبارك طه دار العروبة .

يجلب اليه كل ما يستطيع من غرائض ونوادر ، لم يقفوا بها عند أحكام الاعراب الظاهرة بل أداروها في واقع الكلام الاعرابي ولا واقعه ، وتجادلوا فيها طويلا ، وقد أفرد ابن جني للعلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف في كتابه (الخصائص)[1] وجمع الزجاجي في كتابه (الايضاح العلل النحوية التي عرفت حتى عصره سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الاعراب وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية ونثر في تضاعيف ذلك بعض آرائه غير متحيف لآراء من سبقوه من البصريين والكوفيين والبغداديين فهو يعرض آرائهم ومللهم في دقة وتحر شديد وقد يتدخل ورائده الانصاف فيؤثر رأيا على رأي أو علة على علة وقد يترك ذلك للقارىء ما دامت لم تستبن له الحجة الصحيحة التي يحكم على أساسها بين الطرفين المتعارضين . وجهد نفسه أشد الجهد في معرفة تطور كثير من العلل فبدأ بأطراف منها منذ الخليل وسيبويه وسار بها مع الزمن لا يغادر علة لمعتل وهو جانب مهم في الكتاب ، لأنه يرينا تطور العلل النحوية وكيف أخذت تنمو وتتعقد بمضى الوقت على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق أو من الفلسفة او من الفقه أو من علم الكلام .

ولعل من الطريف أن الزجاجي تنبه الى طبيعة هذه العلل وما فيها من تكلف وتحمل فقسمها الى تعليمية وقياسية وجدلية ، فالتعليمية هي العلل الأولى التي تفيدنا الأحكام الاعرابية كأن نقول : العلة في نصب لفظه (زيدا) في قولنا : إن زيدا مسافر هي مجيء إن قبلها ، والقياسية هي العلل الثانية التي تأتي وراء العلل الأولى كأن يسأل سائل عن العلة في أن تنصب (إن) لفظة (زيداً) فيجيب النحاة بأنها هي وأخواتها

---

1) جـ 1 ص 48 ، ص 144 ، ص 237

أشبهت الفعل المتعدي الى مفعول به واحد ، فعملت عمله وتلاها منصوب كأنه مفعول به مقدم ومرفوع كأنه فاعل مؤخر فأما العلل الجدلية فعلل ثوالث تأتي وراء العلل الثواني كأن يسأل سائل : بأي الأفعال تشبه إن وأخواتها ؟ أبا لماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال ؟ او يسأل سائل ثان لم لم تجر إن وأخواتها على سياق الفعل فيتقدم معها مرفوعها على منصوبها كما يتقدم الفاعل على المفعول او يسأل سائل ثالث لماذا لم يجز في أن وأخواتها إن يتقدم مرفوعها على منصوبها كما يحدث ذلك في الفعل ؟ فكل ما يعتل به النحاة جوابا عن هذه الأسئلة وما يماثلها يدخل في العلل الجدلية .

وواضح أن العلل التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلم النحو، أما العلل القياسية والجدلية او العلل الثواني والثوالث فتزيد لا جدوى فيه الا شغل العقل بالتأمل والنظر ، ولكننا نؤمن بأن يعني المتخصصون في دراسة النحو بدراسته في صورته القديمة وكل ما داخلها من فلسفة العلة حتى يتبينوا تطوره وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تم لهذا العلم على أيدي أسلافنا من نضج واكتمال يحق للعرب أن يفخروا به .

---

1) ورد هذا النص في ص 202 من الجزء الأول من مجلة المجمع

« الباب الثاني »

« طريقة استدلال أئمة النحو على القواعد بهذه الأصول
وهل كانوا ينزعـون الى جانب المعنى أو الإعراب »

إننا لنذكر بالخير تلك الطلائع العلمية من رجـالات اللغة والنحو ونسجل بالاكبار وعظيم التقدير فضلهم على اللغة وفروعها ولا سيما تأسيس النحو ، ونشيد بذكر طائفـة ـ كانت في مقـدمة العـاملين المخلصين هي : علي بن أبي طالب وأبو الأسود الدؤلي ، وعبد الله بن اسحاق وأبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه امام النحاة البصريين ومؤلف الكتاب مرجعهم الأول والأكبر ، أما طريقتهم في جمع اللغة فكانت وقفا على السماع من أفواه العرب الخلص يذهبون اليهم في البوادي العربية ويحتملون أقسى المتاعب في ذلك كي يلتقطوا من أفواههم كلمة أو يسمعوا عنهم لفظاً أو يتلقوا منهم شفها طرائق النطق والقاء الكلام وقد يتلقون ذلك من عربي سكن إحدى الحواضر العربية إذا ثبت لهم أن سليقته ما تزال سليمة وأن لغته لم تنخرق عن أصلها الصحيح وأن لسانه عربي خالص فلما صح لهم ما أرادوا وجمعوا منه ما استطاعوا عكفوا عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى ويهيئون انفسهم لعمل جديد يختلف عما فعلوه فلقد كانت مهمتهم الأولى محصورة في جمع ألفاظ اللغة من أفواه أهلها وحفظ ما يحملون ثم تدوينه حين جاء وقت التدوين ، أما مهمتهم الثانية فكانت الوقوف أمام ما جمع من اللغة

ومفرداتها ومركباتها ومراقبته مراقبة وثيقة تكشف عما يلحقه من تغير في المواقف المختلفة والحالات الكلامية المتباينة ويحصر ذلك التغير في حدود مضبوطة لا يند منها شيء .

وفي سبيل هذه الغاية وتحقيقها أطالوا الوقوف والمراجعة والموازنة واحتملوا من العناء والمشقة ما لا يحتمله الا المجاهدون الصابرون ووصلوا من هذا كله الى استنباط قواعد مختلفة لغوية ونحوية وصرفية وبلاغية ولكل منها آثاره ومزاياه في صحة القول وسلامة الكلام وكان من مزايا النحو ارشادنا الى ضبط أواخر الكلمات ضبطا صحيحا مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى أو وضع كلمات وضعها السليم من جملتها وما يتصل بهذا مما يوضحه النحو ويفصله ، راقبوا آخر الكلمة العربية في مئات الأمثلة فعرفوا أنها قد تكون مرفوعة الآخر أو منصوبة أو مجرورته أو مجزومته أو مبنيته .

ثم اتجهوا الى المرفوعة في مئات الأمثلة أيضا وجهدوا في استقصاء أحوالها وتتبع أوصافها حتى استطاعوا أن يحصروا حالات الرفع وحدها وكشفوا خصائص كل حالة وظواهرها وانبروا يسجلون تلك الخصائص والظواهر ويطلقون على كل حالة منها اسما منفردا به ولا يصدق على غيرها فهذه مبتدأ وتلك خبر وثالثة فاعل ورابعة اسم كان ، ومثل ذلك فعلوا في الكلمات المنصوبة الآخر أو المجرورة أو غيرها ودونوا أوصافهم هذه أو قواعدهم في علم خاص سموه (علم النحو) ونصحوا أن نتعلم النحو لنأمن من الزلل في الضبط أو نسلك مسلك العرب في ضبط أواخر الكلمات وما يتصل بها غير خاطئين .

ورحم الله هارون الرشيد إذ يقول : النحو يستفرغني لأنني أستدل به على القرآن والشعر .

ولقد كان الطريق شاقاً أمام النحاة الأوائل إذ إن تقعيد القواعد بناء على المصادر السماعية الثلاثية السابقة وبخاصة المصدر الثالث الأخير كان يقتضيهم :

(أ) معرفة العرب الذين يحاكونهم وبيان العربي الذي يقتدون به دون سواه .

(ب) معرفة اللغة التي يقاس عليها ومبلغ صلاحها لذلك أتتساوى لغات العرب ولهجاتهم جميعا أمام القياس ولا يقع بينها تفاوت أم تختلف واذا تفاوتت فبأي اللغات يأخذون وعلى أيها يقيسون وما سبب الإيثار .

وشيء آخر أيتساوى أفراد القبيلة الواحدة في سلامة اللغة وصحة البيان أم تتفاوت كذلك وإذا تفاوتت فمن نحاكيه ومن نتركه وعلى هذين الأمرين تقوم أهم المباحث العربية أصولا وفروعا .

لقد سبق أن قدمنا الطبقتين اللتين اعتمد عليهما العرب في الاستشهاد وهما الطبقتان الأوليان : الجاهلية وصدر الاسلام ، وذكرنا رأي المعارضين لهذا التجديد ، وهذا هو مجمع اللغة العربية يتخذ قرارا وهو : ان العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار الى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب الى آخر القرن الرابع[1] وقد ضاق المعاصرون بهذا التحديد اذ رفض المجمع الاستشهاد بزعماء البيان في العصور المختلفة بعد فترة التحديد كأبي تمام والبحتري والمتنبي وشوقي والجاحظ وابن خلدون والمويلحي ومحمد عبده وغيرهم من رجالات اللغة والعلم والأدب ، ولا يضير

---

1) ورد هذا النص في صـ 202 من الجزء الأول من مجلة المجمع

هؤلاء وأمثالهم تضييق عصور الاستشهاد ، لأن الغرض من ذلك صيانة اللغة من الخطأ وإبعاد العجمة عنها ، ولسنا نرى تضييقا ولا اعناتا للمشتغلين بالأدب واللغة كما يدعي المدعون فعندهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق أمامهم ويبيح لهم التحرر من غير اباحية ولا جمود ، أما فهم التصرف في الأساليب واختيارها والتفنن في ابتكار تنسيقها وتجديدها وتوشيتها بضروب الجمال البلاغي المحمود على وجه لا تقييد فيه الا بالأسس العامة والقواعد الكلية التي لا تكون اللغة لغة الا بها ، واتباع أحكامها ، أما ما عداها فالحرية فيه مطلقة والاباحة عامة .

لقد عرفنا من البحث السالف أن الكلام الذي يقاس عليه ويحتج به هو كلام العرب الخلص في عصور محدودة وان غيره كلام غير وثيق والآن نسأل : أتتساوى القبائل العربية كلها في هذا بحيث يجوز الاقتداء بواحدة ما فيكون الاقتداء بها صحيحا قويا لا يلام صاحبه عليه أن انها تتفاوت وتتفاضل بحيث يجب الاقتداء بواحدة دون أخرى واذا وقع التفاوت والتفاضل بين القبائل المختلفة أو بين أفراد القبيلة الواحدة فبأيها نقتدي ؟ تلك أمثلة تتعرض لصميم الموضوعات اللغوية وأصول مسائلها ومنها تتفرع بحوث وفي الاجابة عنها توضيح لتلك الموضوعات فتساوي القبائل في صحة القول نتيجة طبعية للتدرج التاريخي ولا يصح تفضيل لهجة على أختها حتى وان كانت أخف وقعا على اللسان والآذان لخلوها من بعض الخصائص الاقليمية أو الموضعية كالكشكشة أو العنعنة أو العجعجة ، ولكن هذا ونحوه لا يقدح في أنها عربية أصيلة ، قال أبو حيان في شرح التسهيل : (كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه[1] ،

---

1) المزهر جـ 1 ص 153

وقال السيوطي في المزهر (أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون[1] .

وقال ابن جني في كتابه الخصائص بعد الكلام على عمل اللغويين والنحاة وأخذهم عن بعض العرب .

باب اختلاف اللغات وكلها حجة :

أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تخطره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال ما يقبلها القياس ولغة الحجازيين في أعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد الى مثله ، وليس لك أن ترد احدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير احداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين ، أمثل لها وأشد أنسابها وأما رد احداهما بالأخرى فلا ، ألا ترى الى قول النبي ﷺ (نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف) هذا حكم اللغتين اذا كانتا في الاستعمال متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين فأما أن تقل احداهما جدا أو تكثر الأخرى جدا فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا ، ولا تراك لا تقول مررت بك ولا المال لك قياسا على قول فاننا لا نسير على قول قضاعة المال له ، ولا مررت به ، ثم قال : يجب تخير الأقوى الا اذا احتاج الى غيره في شعر أو سجع . فإما ان احتاج الى ذلك من شعر أو سجع فانه مقبول معه غير متفق عليه .

جـ 2 : 12 .

---

1) جـ 1 ص 410

من جميع ما تقدم مستخلص النتائج الآتية :

1) أن لغة القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة وكل واحدة منها يصح الأخذ بها والقياس عليها .

2) أن بعضها وقد يكون أكثر شيوعا وأوسع نفوذا وأجمل وقعا فلا يحول هذا دون الاستشهاد بغيره والاحتجاج به في السعة .

3) أن العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته أو ألفاظاً غير ألفاظها ويستغني بها عن لغته أو لا يستغني .

4) أنه قد ينفرد بالابتكار والتحديد وقد يكون ما تفرد به راجعا الى لغة قديمة وصلت اليه أو لم يصل وعلى ضوء هذه الحقائق نعرض لما يسميه النحاة القياس السماعي .

القياس اللغوي حمل كلمة على نظيرها في حكم لسبب يجمع بينهما ولا يحمل على .هذا النظير الا اذا لم يوجد ما يعارضه البتة . فيقاس على هذا النظير ولو كان فذا أو وجد المعارض له ولكنه قليل نادر . والآخر فيقاس على الكثير ويسمى الذي حمل على الكثير مقيسا أو قياسا ويحفظ ما سمع من القليل ولا يقيسون عليه ويسمونه شاذا ، وقد يوصف بالسماعي أيضا ويقال للقياس الأصل والمطرد والكثير والأكثر والغالب وأشباهها مما يفيد الكثرة والتوه كما يقال للشاذ والقليل والأقل والنادر وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضا ولم يذكروا واحدا لقلة ، أو لكثرة ولا وضعوا واحدا منها وضعا يزيل عنه الابهام . أهذه الكثرة والقلة حسابية يعول فيها على الأرقام وزيادة العدد من غير اعتبار للناطقين ومنزلة قبائلهم أم ذاتية ينظر منها الى تاريخ الكلمة ومنزلة القبيلة الناطقة وعدد القبائل ! كل ما نعرفه كما جاء في كتاب سيبويه وخزانة الأدب الكبرى أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوها عمدوا الى أخذ اكثرها من القبائل الضاربة في وسط

شبه الجزيرة العربية كتميم وقيس غيلان وهذيل وهوازن وقريش وأخذوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة الأخرى القريبة من تلك . ولغة القرآن فيها لغات شتى أكثرها من قلب الجزيرة ، وبعضها مما أحاط بالقلب ولغات هؤلاء جميعا تختلف في قليل أو كثير .

ولكن كيف توفق بين ما ورد في الحديث الشريف : نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف وبين ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام نزل القرآن بلغة قريش .؟

لقد كان النبي ﷺ بعد نزول الوحي اليه وحفظه الآية أو السورة يبلغها الناس ويقرىء أصحابه اياها فيحفظونها ويكتبونها في العسب واللخاف وقطع الأديم وغير ذلك وكان يطلق عليها الصحف ، وبعد الحفظ والاتقان كان كل حافظ ينشر ما حفظه ويعلمه غيره فمن لم يشهدوا النزول ساعة الوحي من أهل مكة والمدينة ومن حولهم من الناس فلا يمضي يوم أو يومان الا وما نزل محفوظ في صدور كثير من الصحابة وكان الحفظة والقراء يعرضون على النبي ﷺ ما يحفظون من القرآن وكانت قراءاتهم على اختلافها تطابق ما أوحى اليه ﷺ ، وكان بعضهم في أول الأمر ينكر ما يسمعه من غيره مخالفا لما تلقى عن النبي ﷺ ثم يحتكمون اليه ﷺ فيرشدهم .

فقد أورد ابن الجزري في كتاب النشر في رواية لأبي كعب قال : « دخلت المسجد أصلي فدخل رجل فافتتح سورة النحل فقرأ فخالفني في القراءة ، فلما انفتل قلت : من أقرأك قال : رسول الله ﷺ : ثم جاء رجل فقام يصلي فقرأ وافتتح النحل فخالفني وخالف صاحبي فلما انفتل قلت من أقرأك قال : رسول الله ﷺ قال : فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما

الى النبي ﷺ فقلت : استقرىء هذين فاستقرأ أحدهما قال : أحسنت فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ثم استقرأ الآخر فقال : أحسنت فدخل صدري من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية فضرب رسول الله ﷺ صدري بيده وقال : أعيذك أعيذك يا أبي من الشك ثم قال : إن جبريل عليه السلام أتاني فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت : اللهم خفف عن أمتي ثم عاد فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين فقلت اللهم خفف عن أمتي ثم عاد فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكل ردة مسألة[1].

والأحرف السبعة هي أوجه القراءة تتجلى فيها خصائص اللغة العربية ولهجات العرب وأساليبهم في النطق وفي الأداء ، قال ابن الجزري إنه تتبع القراءات فوجد أن اختلافها يرجع الى سبعة أوجه :

(1) في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة مثل : البخل بأربعة أوجه ويحسب بوجهين .

(2) في المعنى فقط : « فتلقى آدم من ربه كلمات برفع آدم ونصبه » .

(3) في الحروف بتغيير المعنى : ننجيك ببدنك وننحيك .

(4) عكس ذلك بصطة وبسطه .

(5) بتغييرهما : يأتل ويتأل .

(6) في التقديم والتأخير فيقتلون ويقتلون بضم أول المضارع أو فتحه .

---

1) كتاب النشر في القراءات العشر جـ 6 ص 20

(7) في الزيادة والنقصان نحو : وما عملت أيديهم وما عملته أيديهم .

وكل هذه الحروف كلام الله تعالى : نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ ، فاختلاف الأحرف السبعة هو اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض . وليس معنى نزول القرآن على سبعة أحرف أن كل آية أو كلمة تقرأ على سبعة أوجه بل المقصود أن هذه الأوجه السبعة متفرقة في نواحيه وفي القراءات المختلفة فالقراءات وإن لم تكن هي الأحرف السبعة فهي مشتملة عليها .

لقد صادف الاسلام حين ظهوره لغة مثالية مصطفاة جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لاعامتهم فزاد من شمول تلك الوحدة وقوى من أثرها بنزول قرآنه بلسان عربي مبين ، هو ذلك اللسان المثالي المصطفى بيد أن هذه الوحدة اللغوية التي صادفها الاسلام ، بل من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا اذا عادوا الى أقاليمهم يتحدثون بتلك اللغة المثالية الموحدة وانما يعبرون بلهجاتهم الخاصة وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم وخصائص ألحانهم[1] .

قال ابن هشام : وكانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات .

وبازاء هذه الظاهرة التي لا يمكن دفعها اكتفى القرآن بتحدي خاصة العرب وبلغاتهم أن يأتوا بمثله أو بآية من مثله تثبيتا للوحدة

---

1) دراسات في فقه اللغة 50

اللغوية ، بينما لجأ الى التوسعة في القراءات ومراعاة اللهجات في أحرفه القرآنية السبعة التي خفف بها على العامة ولم يكلفهم النطق بغير اللهجة التي تجري بها ألستهم في يسر وسهولة .

وذلك ما لاحظه ابن الجزري حين قال « وأما سبب وروده على سبعة أحرف للتخفيف واجابة لقصد بينها أفضل الخلق وحبيب الحق . ويفسر ذلك بقوله : وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون على قومهم الخاصين والنبي ﷺ بعث الى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم عربيهم وعجميهم .

وكان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها أو من حرف الى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج[1] .

وأهمية هذا الوجه أعني اختلاف اللهجات جعلت بعض العلماء يحصرون الأحرف السبعة في أنواع اللهجات ونحن حين نقول : الأوجه السبعة التي استقرأناها نستقصي كل اختلاف في أداء القرآن ولا نعني وجوب التزام هذه الأوجه السبعة في الكلمة الواحدة فقد يكون في كل كلمة على حدة وجهان أو أكثر وقد يكون فيها وجه واحد فقط وانما نقصد أن هذه الأوجه السبعة ترد الاختلافات الى أحد وجوهها المناسبة حين يتحقق وجود اختلاف واذا كنا قد استطعنا حصر أوجه الاختلاف في

---

1) مناهل العرفان للزرقاني جـ 1 ص 154 وهي منسوبة لابن الجزري في مكان آخر راجع ص 109

2) نقله على البرهان جـ 1 ص 223 الدكتور صبحي الصالح استاذ الاسلاميات وفقه اللغة في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية في كتابه (مباحث علوم القرآن) المطبوع بدار العلم للملايين وبقية المبحث من كلامه .

سبع فقد وقع لنا ذلك اتفاقا بعد أن جمعنا آراء الأقدمين ووفقنا بينها ، أما الصحابة الكرام الذين نزل القرآن بأحرفه السبعة ورسول الله ﷺ بين أظهرهم يقرؤهم بها وينبههم اليها فكانوا أكثر يومئذ من أميين ، لا يقرؤون ولا يكتبون وما كان يتاح لهم أن يحددوا المراد من الأحرف السبعة ، وانما كانوا يعرفون ان أوجه الخلاف لا تخرج عن سبعة في جميع مفردات القرآن ، وقد اجتمعت عمليا في مختلف قراءاتهم التي أقرهم عليها رسول الله ﷺ وانتهى العلم بها الينا والتي لم نعرفها نحن الا بطريق الاستنباط والأستقراء[1] .

وجاء النحاة فجروا في حلبة اللغويين الذين استهلوا مرحلة النقد اللغوي بالنظر والتأمل والمراجعة ، ومن ثم أمكن التعرف الى الخصائص والقواعد والحدود لضغط اللغة وقياسها وتنقية ما جمع منها مما شابه من اخلاط وفهم ما جاء من ألفاظها عن طريق الشرح ووضع المعاجم لتحديد المدلول وقد تطورت هذه من معاجم جزئية في أبواب معينة تدور كلماتها في موضوعات متقاربة محدودة الى معاجم شاملة ، وكانت هذه المرحلة ضرورية لاستقرار الدراسات اللغوية وخطوة اولى لوضع منهج يسير عليه اللغويون حتى لا يخلطوا بين اللهجات الفصيحة وغيرها من الأعجمي والوحشي وغير الفصيح، يقول ابن خلدون : لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المنشأة عند أهل النحو الاعراب واستنبطت القوانين المسماة لحفظها فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه عندهم ميلا من هجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية ، فاحتيج الى حفظ الموضوعات

1) انظر من ص 101 الى 116 مباحث علوم القرآن .

اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث فشمر كثير من أئمة اللغة الدواوين واللسان لذلك وأملوا فيه[1] .

وهكذا كان القرآن دافعا لكثير من العلماء الى التبحر في اللغة وتحمل المشاق في سبيل جمعها وتخليصها . أكد ذلك ابن خلدون وسبق للفارابي أيضا تأكيده في خطبة ديوان الأدب[2] اذ يقول (القرآن وتنزيله فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم مما يأتون ويذرون ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه الا بالتبحر في علم اللغة) .

جاء النحاة إذن فانتزعوا القواعد مما جمعه اللغويون فكان لا بد أن يوجد فيها الاضطراب لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة ، ومن بعض القبائل دون بعض وصدموا بأمثلة كثيرة تخالف أحكامهم فلم يجدوا بدا أن يتأولوها ويصفوها بالعلة او الشذوذ او السماع او نحو ذلك بأسماء تدل في عرفهم على أنها ما لا يصح القياس عليه .

يقول البغدادي : « اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه » ، أما النحوي شأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه ومثالهما المحدث والفقيه فشأن المحدث نقل الحديث برمته ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه[3] .

ويعلق على قول عبد اللطيف البغدادي الأستاذ أحمد أمين

---

1) مقدمة ابن خلدون 50 484 تحت عنوان (علم اللغة) المطبعة الأزهرية 1930

2) مخطوط بدار الكتب .

3) مزهر / 30

قائلا : وفي الواقع جاء علماء النحو وكانوا أيضا علماء لغة وأدب ، لأن هذه الفروع لم تنفصل وتحدد ويتميز كل عالم بعلم منها الا بعد العصر الأول ، فأرادوا أن يضعوا للجزئيات كليات فقد رأوا جاء محمد وذهب علي وحسن منظره ، فأرادوا أن يسموا الضمة على دال محمد وياء علي وراء منظره رفعا وأن يسموا هذه الكلمات فاعلا وأن يضعوا القاعدة العامة (الفاعل مرفوع) وكذلك فعلوا في قواعد الصرف وبذلوا في ذلك جهدا غريبا في تتبع النصوص واعمال الفكر واستخراج القاعدة وليس يدري أحد مقدار الجهود الذي بذل في تعرف قاعدة فعرفها أطفال المدارس الابتدائية اليوم[1] .

(واننا لنجد الكثرة المستفيضة التي تبلغ عشرات النظائر ومئاتها هينة ميسورة في حركات الاعراب) من رفع الفاعل ونصب المفعول وجزم المضارع بأداة الجزم وسائر ضبط الحروف والكلمات ففي كلام العرب من هذا ما يفوق الحصر ومهمة من يطلبه مهله قريبة ، لكن المشاق تصادفه وتقهره حين يحاول أن يحكم على جمع من جموع التكسير أو مصدر من مصادر الثلاثي أو صيغة من صيغ الصفة المشبهة او امثال هذا أنه قياسي أو سماعي وأين يجد النظائر المستفيضة التي تعينه على صحة الحكم ، وما السبيل الى معرفة عددها وقد اختلفت الأراء في تقديرها وكيف يقع الخلاف بعد الذي عرفناه قريبا من أن لغة كل قبيلة وكل عربي حجة لا دخل للقلة والكثرة والقوة والضعف في هذا ومن أجله كان الكوفيون أقرب الى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع ، وحين يعتبرون اللفظ الشاذ فيقيسون عليه

---

1) ضحى الاسلام 27782 مكتبة النهضة طبعة خامسة .

ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر الى مقاصد العرب ولا اعتبار بما كثر أو قل[1] .

وهذا رأي للغوي النحوي الكبير أبو زيد الأنصاري شيخ سيبويه ومعلمه فقد كان يجعل الفصيح والشاذ سواء[2] وكان البصريون ومن مالأهم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة واعتصموا بها من غير تبيان لحدودها ومداها ولقد منعوا جمع مفعول على مفاعيل جمعا قياسيا بحجة ان ما ورد منه قليل لا يسوغ للقياس بعد ان أحصى بعض النحاة القدامى ما ورد منه فاذا هو قرابة عشرة ألفاظ ومعنى هذا أن العشرة ليست كثيرة عند البصريين وأشياعهم ومن ثم لا تصلح للقياس عليها وهذا تحكم مرفوض وتزمت لا سند له وليست آراؤهم أحق بالاتباع وأولى بالتقدمة من رأي الكوفيين فكلاهما ينتزع أحكامه من لغة العرب الخلص الضاربين حول مدينة (الكوفة أو البصرة) وليس الكوفيون بأهون شأنا ولا أقل عددا ولا أضعف مصادر من البصريين (وان ناحرت هؤلاء السياسة والحزبية والأهواء الدينية ، وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين كما يقول المحققون وهناك من رجح مذهب البصريين ، رجحه أستاذنا الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله لأنه نشأ كما يقول على ملاحظة أمور لا يراها الكوفيون .

1) أنهم يؤثرون السماع على القياس فلا يصيرون اليه الا اذا أعوزتهم الحاجة . فكانوا لا يجيزون رأيا الا اذا أيدوه بالشاهد واحتجوا له بكلام العرب حملهم على ذلك سهولة اتصالهم بجمهرة العرب

1) محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول ص 363
2) كتاب القياس .

ولكثرتهم حولهم قد تعصبوا الى رواياتهم فلا يحملونها الا عن موثوق بفطرته أما الكوفيون فعلى عكسهم فضلوا القياس على السماع في كثير من مسائلهم لبعدهم عن العرب الخلص ولذا تساهلوا في رواياتهم فتلقوها عن أعراب لا يرى البصريون سلامتهم فحين وجد البصريون شاهدا لكل مسألة من مسائل العلم لجأة الكوفيون الى القياس .

2) أنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يدونوها الا بعد توافر أسباب الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين تخلصوا من قيودهم ولذلك يقول السيوطي في الاقتراح اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون الى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ .

3) أنهم لا يعولون على القياس النظري عند انعدام الشاهد الا فيما ندر جدا أما الكوفيون فطالما احتجوا اليه[1] .

(وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت الى اليوم راسخة في النحو العربي ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهبا نحويا جديدا له طوابعه وله أسسه ومبادؤ ه)[2] .

وكذلك لا منافاة بين قولهم : إن البصريين أهل سماع وقولهم انهم يحترمون القياس وكذلك لا تضارب بين القول بأن الكوفيين أهل قياس وقولهم انهم يعولون على السماع أكثر من البصريين ، لأنه لما

---

1) نشأة النحو ص 132 طبعة ثالثة سنة 1947 .

2) الدكتور شوقي ضيف ص 158 المدارس النحوية .

قلت أقيسة البصريين بالنسبة للكوفيين لعدم قبولهم كل مسموع وعدم تعويلهم على القياس النظري اعتبروا أهل سماع ، ولما كانوا يحترمون القياس ويهدرون ما خالفه اعتبروا اهل قياس .

والكوفيون لما كثرت أقيستهم ، اذ قاسوا على كل ما سمع وعولوا على القياس النظري سموا أهل قياس ولقبولهم كل مسموع واحتجاجهم به ولو لم يعلم قائله ولم تتأكد سلامة ملكته سموا أهل سماع ايضا[1] .

فكان السماع والقياس في قبض وبسط بين المدرستين ، فالفراء وهو امام مدرسة الكوفة ، كان يتوسع في السماع الى أقصى حد أمكنه ملتمسا منه القياس وخاصة اذا اتفق ذلك مع بعض آى الذكر الحكيم وبعض قراءاته وقد يمد القياس الى أحكام لم ترد في القرآن ولا على السنة العرب ونضرب بعض الأمثلة لما بسط فيه القياس معتمدا على القرآن وقراءاته وأشعار الشعراء .

فمن ذلك أنه جوز اذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم إن يكون الجواب للشرط ، والبصريون يوجبون أن يكون الجواب للأول ويتضح الخلاف في مثل : لئن قمت أقوم معك ، فالبصريون يحتمون أن تكون اقوم جوابا للقسم لوجود اللام الموطئة المؤذنة به وبذلك تكون مرفوعة ويجب تأكيدها ويجوز الفراء أن تكون جوابا للشرط فيقال : « لئن قمت أقم معك » يجزم المضارع في الجواب واحتج لذلك بقول الأعشي :

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا من دماء القوم ننتفل[2]

والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن الكلام زائدة وقد وقف بإزاء الآية الكريمة : « حتى اذا فشلتم وتنازعتم في الأمر » . وقال : ان الواو معناها

---

1) دراسات تطبيقية للمرحوم الاستاذ عبد السميع شبانه .

2) منيت : بليت . عن غب : بعد عاقبة . ننتفل : ننتصل .

السقوط أي زائدة في جواب اذا متابعا في ذلك الأخفش ومثل لسقوطها في الجواب بآية الصفات . « فلما أسلما وتله للجبين ، (وناديناه) فان ناديناه هي الجواب في رأيه وكذلك بقوله تعالى في سورة الزمر : ﴿ حتى اذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ مستدلا بآية مماثلة في نفس السورة اذ حذفت فيها من نفس العبارة الواو ، وتمثل بقول بعض الشعراء :

حتى اذا قبلت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا[2]
وقلبت ظهر المجن لنا ان اللئيم العاجز الخب[3]

فإن قلبتم ، وهي الجواب زادت في أولها الواو . والبصريون يؤولون مثل ذلك . بأن الجواب محذوف والواو عاطفة الجملة المذكورة معها عليه[4] وجوز في الآية الكريةالكريمة ﴿ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه﴾ . ان يكون كل من الحرفين : اللام ومن وضع مكان صاحبه على طريقة القلب المكاني :

وقال : ان ذلك طريقة معروفة للعرب في تعبيرهم واستشهد له بقول بعض الشعراء :

ان سراجا لكريم مفخرة تحلى به العين اذا ما نجهره

قائلا : « العين لا تحلى إنمايحلى بها سراج لأنك تقول حليت بعيني ولا تقول : حليت عيني بك الا في الشعر[5] ووقف بازاء قراءة

---

1) قبلت : كثرت . بطونكم : عشائركم .
2) الجن : الترس وقلب ظهر ال
3) المجن : الترس وقلب ظهر المجن كناية عن المعاداة . والخب الغادر .
4) معاني القرآن 238/1 والمغني ص 400
5) معاني القرآن للفراء / 1 ص 111

الآية :فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف فيها دركا ولا تخشى ، ملاحظا أن الفعل الأخير في هذه القراءة (ولا تخشى) معطوف على فعل مجزوم وأثبت فيه الياء ، ووجه ذلك بأنه قد يكون مستأنفا وقد يكون في موضع جزم وان كانت فيه الياء واحتج بأن العرب قد تصنع ذلك وردا قول بعض بني عبس :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد[1]

فأثبت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم ، وأورد في ذلك أيضا قول بعض الشعراء :

هجوت زيان ثم جئت معتذرا من سب زيان لم تهجو ولم تدع

اذ أثبت الواو في (تهجو) مع وجود لم الجازمة ، وكان البصريون لا يجيزون أن تقع اللام المؤكدة في خبر لكن على نحو ما تقع في خبر إن ، وجوز ذلك الفراء محتجا بقول بعض الشعراء (ولكنني من حبها لكميد) واحتج البصريون بأن ذلك شاذ لا يعول عليه واشترط البصريون لمجيء كان زائدة ان تكون بلفظ الماضي وان تتوسط بين مسند ومسند اليه مثل : (ما كان أجل هذا المنظر) وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع لقول بعض الشعراء (أنت تكون ماجد نبيل) وجوز أيضا زيادتها في آخر الكلام قياسا على الغاء ظن آخره ، فنقول : « زيد مسافر كان » كما تقول زيد مسافر ظننت ومنع ذلك البصريون لعدم وروده في السماع[2] وكان الكسائي يعمل ان النافية عمل ليس لسماع ذلك عن العرب ولقراءة سعيد بن جبير ﴿ ان الذين تدعون من دون الله عبادا

---

1) اللبون : الناقة غزيرة اللبن .

2) الهمع للسيوطي .

أمثالكم ﴾ بتخفيف النون في ان ، ونصب عبادا ، ومنع ذلك الفراء محتجا بأنها من الحروف التي لا تختص فالقياس فيها أن لا تعمل وكأنه بذلك قدم القياس على السماع .

وعلى نحو ما نرى في المثالين الآنفين ، كان تارة يبسط ظل القياس وتارة يقبضه غير ملتفت الى السماع ومما بسطه فيه دون شاهد يسنده ، اضافة اسم الفاعل المحلى بالألف واللام الى العلم قياسا على جواز اضافته الى المعرف بالألف واللام فتقول : الضارب زيد كما تقول : الضارب الرجل[1] ومما قبضه فيه مع عدم أخذه بالسماع مجيء مرفوعين بعد كان وجوز ذلك الجمهور على أن في كان ضمير شأن محذوف هو اسمها والجملة خبرها لمجيء ذلك كثيرا على لسان الشعراء كقول بعضهم :

اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وقد يقف لينص على أن العرب قد يغلطون بقول تعليقا على قراءة الحسن البصري آية يونس ﴿ ولا أدر أتكم به ﴾ في كان القراءة المشهورة ﴿ ولا أدراكم به ﴾ بعد أن صحح قراءته (ربا غلطت العرب في الحرف اذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير الهموز ، سمعت امرأة من طيء تقول : رثأت (أي رثيت زوجي بأبيات) ، ويقولون : لبأت (أي لبيت) الحج ، وحلأت أي (حليت) السويق فيغلطون ، لأن حلأت قد يقال في دفع العطاش من الابل ، ولبأت ذهب الى اللبأ (اللبن عقب الولادة) الذي يؤكل ، ورثأت زوجي ذهبت الى رثيئة

1) الرضي على الكافية .

اللبن وذلك اذا حلبت الحليب على الرائب[1] .

فالفراء قد يخطىء العرب وقد يرد بعض ما سمعه منهم مؤمنا بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طرده في العربية واذن فما يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كانت تخطيء العرب بينما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة قاعدة غير صحيحة ، وهي حقا قد تتوسع في القياس على نحو ما رأينا عند الفراء أحيانا من بنائه قاعدة دخول اللام على خبر كأن لشاهد واحد سمعه ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد ، بل كانت تتكاثر الشواهد أحيانا ، وترفض القاعدة والقياس على نحو ما رفض الفراء إمامها الحقيقي اعمال ان النافية . وأدخل من ذلك في الغلط على الكوفة ونحاتها مما تحدثنا عنه في الفصل السابق من أن الكوفة كانت تعتد بالقراءات ، بينما كانت البصرة كثيرا ما تعدل عن هذا الاعتداد ، والواقع أن سيبويه والخليل جميعا لم يردا قراءة على قياس النحو البصري وقد كان الكسائي يرد بعض القراءات ولا يجوزها وأن البصريين الذين خطئوا القراء فيها قد سبقهم الى تخطئة جمهورها الأكبر فهو الذي فتح لهم هذا الباب على مصاريعه وانا لموردون بعض الأمثلة : من معاني القرآن خطأ فيها الفراء القراء ، وأول ما يلقانا في الجزءين المطبوعين من كتابه انه سقطت في بعض المصاحف ألف الوصل والقطع من كلمة (الأيكه) فكتبوها (ليكة) يقول : والقراء يقرءونها على التمام (الأيكة)[2] وكأنه بذلك ينكر قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر (ليكة) بفتح اللام وسكون الياء وفتح التاء في آية الشعراء (كذب أصحاب ليكة

---

1) معاني القرآن / 1 ص 459

2) معاني القرآن 1 ص 88 و2 ص 91

المرسلين) وهم من أصحاب القراءات السبع المتواترة ولا يلبث ان يقف عند قراءة حمزة بن حبيب الزيات أستاذ الكسائي واحد أصحاب هذه القراءات للآية الكريمة : ﴿ الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ﴾ فقد قرأها (يخافا) بالبناء للمجهول ، وأثبت ذلك الفراء قائلا : ولا يعجبني ذلك واستشكل عليه بأنه يترتب على قراءته أن يكون الخوف قد وقع على ضمير الاثنين وعلى ﴿ أن لا يقيما حدود الله ﴾ وكأن الفعل ليس له نائب فاعل واحد بل له نائبان والنحويون يوجهون ذلك بأن عبارة ﴿ أن لا يقيما ﴾ بدل اشتمال من ألف الاثنين ، ووقف بازاء قراءة عاصم . وهو من أصحاب القراءات السبع المتواترة لكلمة (يؤده) بمكون الهاء في قوله تعالى : ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك ﴾ وقال : اذا كان قد ظن هو ومن شاكله من القراء أن الجزم في الهاء وانما هو فيما قبل الهاء فهذا وإن كان توهما خطأ وكان حريا به أن لا يذكر هذا التوهم والخطأ لأنه عاد فقال موجها للقراءة بأن من العرب من يجزم الهاء او بعبارة أخرى يسكنها إذا تحرك ما اقبلها فيقول ضربته ضربا شديدا وكان ينبغي ان يحمل القراءة على هذه اللغة مباشرة دون تشكيك فيمن قرءوا بها وانهم ربما توهموا خطأ ان الجزم على الهاء لا على ما قبلها[1] .

وقرأ الفراء ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ برفع ثمود ونصبها ، ووجه سيبويه النصب على أن أما أشبهت الفعل فثمود منصوبة بها ، أما الرفع فعلى أنها مبتدأ ورد الفراء قراءة النصب قائلا : وجه الكلام في ثمود الرفع لأن أما تحسن في الاسم ولا تكون في الفعل[2] وكان حسبه ان

---

1) معاني القرآن 243 a 1

2) معاني القرآن 241 a 1

يقول قراءة الرفع أفصح . ووقف بازاء الآية الكريمة : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ ، وقال نصب الأرحام يريد واتقوا الأرحام ان تقطعوها ، بدون اعادة الجار وقال : في ذلك قبح لأن العرب لا ترد (لا تعطف) مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه (أي أضمر كالهاء في به) وانما يجوز هذا في الشعر لضيقه[1] وقد حمل صاحب الانصاف البصريين مسئولية تضعيف هذه القراءة[2] مع أن الفراء كما رأينا هو أول من ضعفها وتبعه في ذلك المبرد[3] فحمل ذلك النحاة على البصريين عامة ، وكان الأخفش يصحح هذه القراءة مستمدا منها الحكم بجواز العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخفض ، هذه المسألة التي يقول فيها ابن مالك :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

وعرض الفراء لقراءة (وعبد الطاغوت) بضم الباء ، وقال : ان تكن فيه لغة مثل : حذر بكسر الدال وحذر بضمها فهو وجه والا فانه أراد قول الشاعر :

أبني لبيني ان امكم أمة وان أباكم عبد

وهذا (أي تحريك الحرف المتوسط بالضم) في الشعر يجوز لضرورة القوافي ، فأما في القراءة فلا[4] وأنكر قراءة ابن عامر مقرىء

---

1) معاني القرآن 1 ص 252
2) الانصاف المسألة رقم 65
3) ابن يعيش 3 ص 78
4) معاني القرآن 314/1

أهل الشام للآية الكريمة (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بالفصل بين قتل وشركائهم بكلمة - أولادهم أو بعبارة أخرى بالفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به ، والنحاة لا يجوزون هذا الفصل بينهما الا بالظرف والجار والمجرور ومن هنا استشكل الفراء على القراءة وحاول أن يجد لجر شركائهم وجها فقال وفي بعض صاحب أهل الشام شركائهم بالياء فان تكون مثبتة عن (الفراء) الأولين) فينبغي أن يقرأ (زين) وتكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم في النسب والميراث ، يريد بذلك أن تقرأ كلمة (أولادهم) بالجر مضافة الى قتل ، وبذلك تكون كلمة شركائهم بدلا منها أو صفة ، وكان الأخفش يصحح هذه القراءة ويحتج لها بقول بعضهم فاصلا بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول :

فزججتها بزجة زج القلوصي أبي مزادة

فقال رادا عليه في عنف : (وليس قول من قال إنما ارادوا مثل قول الشاعر البيت وهذا ما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية[3] وقال في موضع آخر : الصواب في البيت :

فزججتها متمكنا زج القلوصي أبو مزادة

ووهم أبو البركات الانباري صاحب الانصاف في مسائل الخلاف فحمل البصريين مسئولية رفض هذه القراءة[2] ولا نعلم بصريا معاصرا للفراء ولا سابقا له رفضها ، بل لقد صححها الأخفش البصري معاصره كما قدمنا واحتج لها من الشعر وهناك قراءات أخرى كثيرة ردها صاحب معاني القرآن لا مجال لسردها هنا وكان المازني والمبرد وأضرابهما ممن

---

1) معاني القرآن 357/1

2) المسألة رقم 60 الانصاف

توقفوا بازاء بعض القراءات متابعين له معتدين به . وبذلك يسقط جل ما نسبه صاحب الانصاف الى البصريين دون الكوفيين من انكار بعض القراءات .

(وينبغي أن نعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون الى الطعن على القراء من حيث هو وانما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حين يعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب وقد تمسكوا تمسكا شديدا بصورة كتابة المصحف ولم يدلوا برأي يخالفها بوجه من الوجوه ونرى الفراء نفسه يتوقف بازاء الآية ﴿ فما أتان الله ﴾[1] ويقول انه لم يثبت الياء في ﴿ أتاني ﴾ لأنها محذوفة من الكتاب . ويذكر أن بعض القراء كان يستجيز زيادة الياء والواو المحذوفتين في مثل الآية السابقة ومثل ﴿ ويدع الانسان بالشر ﴾[2] فيثبت الياء في (أتاني) والواو في (يدعو) وليست في المصحف ، ويقول انه لا يأخذ بذلك بل يتقيد بالمصحف وكتابته المأثورة ما دام لذلك وجه من كلام العرب وما دام هو الذي قرأ به القراء ولا يلبث أن يقول : كان أبو عمرو يقرأ : ﴿ إن هذين لساحران ﴾ أي بدلا من القراءة العامة ﴿ ان هذان لساحران ﴾[3] ولست أجترىء على ذلك وقرأ (فأصدق وأكون) أي بدلا من القراءة العامة (وأكن) فزاد واوا في الكتاب ولست أستحب ذلك[4] ولعل في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو حروفا

1) سورة النمل 36
2) سورة الاسراء 11
3) سورة طه 63
4) معاني القرآن 293/2

معدودة لم يكن دافعهم الى ذلك الطعن والتنقص انما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت[1] وما قدمنا للفراء أن اتباع السماع أو القياس انما كان قائما على رعاية المعنى فليس من هدفهم الاغراق في متاهات تنوء بالأسلوب ولكن الذي حملهم على ركوب الركب الصعب انما هو صحة المعنى . ولقد تشعبت في القياس والسماع أنظار النحويين وطغت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من جراء هذا الخلاف ، لقد كان مما فننوه وقعدوه ، هذا الأصل : إنما يقاس على الكثير لا على القليل ثم نرى منهم في مواطن عديدة الخروج على هذا الأصل يتخطون حدوده فكم من كثير اختلفوا في القياس عليه كما قدمنا وكم من قليل جعلوه أصلا يحتذي وقياسا يتبع وهذه أمثلة تثبت ذلك :

1) قال الرضى : فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس معتبرا ، شرح الكافية[2] .

2) وقال أيضا عن تفعال المصدر هو مع كثرته ليس بقياس مطرد الشافية[3] .

3) وقال أيضا : واعلم انه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت الى هذا الباب لهذا المعنى قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزعته أنزعه ،

---

1) الدكتور شوقي ضيف المدارس النحوية ص 223

2) 35/2

3) 167/1

استغنى عنه بكليته وكذا غيره بل تقول : هذا الباب مسموع كثير . شافية[1] .

4) وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان اكثر وقوعه نعتا ، ونجد النحويين يعملون القياس من غير أن يستندوا في ذلك الى سماع[2] .

أ) قال أبو حيان : (ونجد النحويين يجيزون ترخيم المركب المزجي ، دون سماع والقياس يمنع ذلك) .

وقال السيوطي في المزهر : جمع فعل على أفعلة في المعتل : أجازه النحويون قياسا ولم يسمع عن العرب الا نحو ندى وأندية وقفا وأقفية[3] ونرى منهم القياس على الشاذ والقليل نسمع الأخفش جمع هدية هوادي فيجعلها أصلا نقليس عليه ولم ترد سوى هذه اللفظة (الشافية)[4] .

ب) يقيس سيبويه على شنئي في النسب الى شنوءة (شافية)[5] .

جـ) يقيس يونس على قروى في النسب الى قرية (شافية)[6] .

د) يقيس المبرد على تغلبي في النسب الى تغلب .

هـ) والفراء على عدوى في النسب الى عدة (شافية[7] .

---

1) 71/1

2) الهمع 182

3) 212/2

4) 182/3 + 61/3

5) 23/2

6) 28/2

7) 63/2

و) الجر على الجوار مقيس عند سيبويه (الكتاب)[1] .

وقد راع هذا التصرف أبا حيان فقال (وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين لقد كان مما طعن به المذهب الكوفي أنه مذهب يعيش على الشاذ) .

قال الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه وجعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين ، وقد كان من أهل البصرة من شارك الكوفيين في هذا النوع من القياس لا تراهم أجمعوا على جواز تصغير أفعل في التعجب .

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا   من هؤليائكن الضال والسمر

وهو فعل والتصغير من خصائص الأسماء .

على أننا لا نريد أن نسلم زمام العقل لهؤلاء أو هؤلاء أو سواهم من غير تبصير وطول تفكير فما الذي يقضي به العقل : إن غاية البصرى والكوفي وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هي صيانة اللغة والمحافظة عليهامن عوامل الضعف والفساد (ولكل وسيلته الى غايته) لكن الوسائل تتفاوت يسرا ومشقة ولينا واعناتا وخيرها مالا مشقة فيه ، ولا إعنات او ما كان نصيبه منهما ضئيلا محتملا وهذا ينطبق على المذهب الكوفي دون غيره فبحسبه أن يبيح القياس على العقل من غير سعي وراء الكثير نصادفه أولا لا نصادفه في عصر تحول صروفه وكثرة الشواغل فيه وقلة المحصول اللغوي دون السعي المرهق الكادح . وفي هذا التيسير فوق ما فيه من راحة وترغيب وتنمية موارد اللغة وتمكين

1) ص 253

الانتفاع بها واقدارها على مسايرة العصور المتجددة من غير أن ينالها أذى أو يتسرب اليها ضعف وهذا هو الدستور الأقوم الذي يجب أن نحرص عليه في كل شأن من شئونها وكل جديد نقدم عليه أمرها فننظر أمفيد هو فنقدم غير مبالين بل فرحين مسارعين ، أم ضار فنحجم غير مترددين ولا متوانين . تشدد البصريون وضيقوا واعتقدوا أن سلامة اللغة والدين في هذا وما لأتهم عوامل مختلفة أضفت على مذهبهم قوة وأنسبته شهرة جعلت الناس أمامهم ويعدهم ينقادون لهم بغير مفاضلة تامة نزيهة بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة .

وكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم فماذا يفعلون ؟ لجئوا الى التأويل المصنوع والتكلف المفسد والوصف بالقلة ونحوها ولم يتورعوا أن يطبقوا هذا على آيات كثيرة من القرآن الكريم وهذه بعض الأمثلة :

1) يقولون ان الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور بحرف جر فيصدمون بمثل قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك الا كافة للناس ﴾[1] فماذا يفعلون ؟ يتأولون قائلين : ان كافة اصلها كافا اي مانعا عن مخالفة الدين فهي حال من الكاف في أرسلناك والتاء في كافة للمبالغة او كافة صفة لمصدر محذوف والتقدير ارساله كافة للناس وكل تأويل من هذا يثير اشكالا جديدا يترقب حلا جديدا[2] .

2) ويقولون ندر تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما نحو سعيد مستقرا عندك او في هجر ، وما ورد مخالفا لذلك

---

1) سورة سبأ 28

2) حاشية الصبان في باب الحال .

يحفظ ولا يقاس عليه ثم يواجهون بقراءة من قرأ بالنصب والسموات مطويات بيمينه[1] وقوله تعالى : ﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ﴾[2] فيجيبون هذه قراءة شاذة[3] .

ان سلامة المنطق ورجاحة العقل كانت تقتضيهم التثبت أولا من أن كل ما ورد في القرآن فصيح يحاكي من غير تأويل ويقعدون عليه القواعد لا أن يحكموا على قراءة ما بأنها شاذة مع اجماعهم على الاستشهاد بالقرآن لأنهم بنوا قواعدهم أولا على ما سمع من غير القرآن ثم يكون دفاع الدكتور شوقي ضيف عنهم بأن دافعهم على ذلك التثبت .

إحدى إثنتين : إما الثبات على دعوانا فصاحة القرآن التي لا تدانيها فصاحة فتكون محاكاته فخرا ومحمدة ولا تجرؤ القواعد البصرية عن أن تمتد اليه بالتأويل والتمحل واما أن ننزل عن تلك الدعوى لنخضع لسلطان القواعد ونعلن ولاءنا ولو خالف القرآن وفصيح الكلام العربي .

لقد أكثر النحويون بصريين وكوفيين من التأويل وكان الواجب أن نأخذ بقول هؤلاء العلماء :

أ) قال ابن خالوية في شرح الفصيح : قد أجمع الناس على أن اللغة اذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك .

ب) وقال صاحب الاتقان (كل ما ورد أن القرآن قرىء به جاز

---

1) الزمر 67
2) الأنعام 139
3) حاشية الصبان .

الاحتجاج به سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا .

جـ) وقال البغدادي في خزانة الأدب (كلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بتواتره وشاذه كما بينه ابن جني) .

د) وقال الزجاج : (القرآن الكريم محكم لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب أجود منه في الاعراب) .

لعل السبب في امتداد الجدل الى القرآن وغيره من فصيح الكلام القديم بل السبب في كثرة الآراء النحوية المختلفة ما تباين منها او تقارب أمران :

أحدهما : الغموض الذي غشى القياس والشاذ ولم يكتشفه رأي صائب وضاح يبين حقيقته ويجتمع الباحثون عنده في كل مسألة تعرض عليهم فلا يأخذ فريق بالقياس وآخر بالسماع وثالث بالأمرين معا .

وثانيهما : ما أشرنا اليه قبلا من أن اللغويين الأوائل على سابغ فضلهم وكريم صنعهم عولوا في جمع المادة اللغوية على القبائل الضاربة وسط شبه الجزيرة العربية ونقلوا عنها أكثر ما نقلوا وأخذوا غيره من بقية القبائل الأخرى ثم خلطوا ما نقلوا وأرسلوا بعضه في بعض ، وهذه القبائل وتلك يقع الخلاف بينهما في كثير من الظواهر اللغوية بالرغم من ان لغتهما العربية ، فلما جاء النحاة واستنبطوا قواعدهم ما جمع اللغويون مختلطا لم يكن بد أن يصادفوا ذلك التباين والاختلاف ويكون له أثره في أحكامهم فتجيء مطبوعة بطابعه موسومه بسمته ينتزعون الحكم من الألفاظ الشائعة في زعمهم وعلى حسب اجتهادهم عند قبائل وسط الجزيرة او عند واحدة مشهورة منها كقريش ولا يلبثون أن يقعوا على ما يخالفه فيحكموا على المخالف بالشذوذ أو القلة أو ما

شاءوا من أسماء تفيد الضعف وتمنع القياس ومن هنا نشأ التناقض والتضارب في أكثر الأحكام فقل أن تجد حكما لا خلف فيه ولا تعارض بينه وبين أمثلة من صميم الكلام العربي الفصيح .

لقد كان واجب النحويين الاحتياط في جمع المادة اللغوية وان يضعوا لكل قبيلة نحوا خاصا يساير لهجتها ثم اختيار مثل بلاغي اسمى ليكون المرجع الذي تستنبط منه القواعد النحوية الموحدة لأن كل قبيلة سوف تختلط بغيرها .

واذا كانت لغة القرآن هي التي اجتمع الرأي قديما وحديثا على أنها أسمى الصور العربية البليغة فلن نجد من أحد اعتراضا على اختيارها فلا يغضب تميمي ولا قيسي من ذلك بوضع النحو واستنباط قواعده فمهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك النحو ازاء القرآن وعرضه عليه فما جاء موافقا لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه والا أهملناه من غير أن نعمل فيه تأويلا أو نرضى بما يسمونه القليل أو الشاذ في كتاب الله او نحو ذلك من أسماء ابتدعوها فان تفقدنا القواعد فلم نجد لها شواهد في القرآن ولم نجد فيه ما يخالفها رجعنا قبل اقرارها الى كلام عربي نال من الشهرة والذيوع ما جعله مشاعا من القبائل كالمعلقات مثلا ، فان رأينا من ظواهر القراءة القرآنية الموحدة ما يصلح لاستنباط حكمين مختلفين أخذنا بهما ولم يكن أحدها أحق بالمحاكاة من الآخر منعا للترجيع بلا مرجح كما يقولون .

إن النهج اللغوي السليم لتقعيد القواعد هو :

1) الفصل بين الشعر والنثر فلكل منهما خصائصه وذلك لم يفعله القدماء .

2) الاستقراء التام لجميع لهجات العرب قبل البدء في التقعيد .

3) الفصل بين كل لهجة وأخرى واستنباط قواعدها الخاصة بها دون خلطها بسائر اللغات فان الخلط شيء والمقارنة شيء آخر .

4) قبل البدء في وضع قاعدة يجب أن تسبق بدراسة مقارنة تفسر لنا الظواهر اللغوية تفسيرا علميا .

5) اذا حالت الحوائل دون التقعيد لكل لغة على حدة لكثرة اللغات ، يكتفي بوضع القواعد للغة النموذجية التي يلتزمها الناس في المجال الجدي من القول وفي الآثار الأدبية من النثر الفني .

تلك هي الخطوط الرئيسية للمنهج اللغوي السليم في تقعيد القواعد ، ولئن حالت الحوائل قد حالت بين أسلافنا الأوائل وبين تحقيق هذا النهج السليم فان ذلك لا يثنينا عن شكرهم وتقدير جهودهم التي بذلوها مخلصين في خدمة اللغة العربية ابتغاء خدمة القرآن الكريم وينبغي ألا ننسى فارق الزمن وماجد بعدهم من معارف ومناهج[1] .

من الواجب اذن أن نعتمد على القرآن والنص القديم في محض الحركات الاعرابية وما يتصل بها ، أما في متن الكلمات وفي الجموع والمصادر والمشتقات وأمثالهما مما يتعلق بصيغة الألفاظ وبناء هياكلها ومادتها الأصيلة وتقديمها وتأخيرها وذكرها وحذفها فلا نقتصر فيه على القرآن بل نرجع فيه الى القياس بمعناهالعام الذي يبيح لنا محاكاة الكلام العربي الأصيل ، لا نخص به قبيلة معينة ولا فردا بذاته ، فالتطبيق في القياس العربي وقصره على القرآن وما ألحق به يفيد في دفع التوخي

1) ابو زكريا الفراء للدكتور مكي الأنصاري .

ويقضي على المذاهب النحوية المتناقضة التي لا يعدم الخطأ معها تصويبا وذلك في متن الكلمات أما الاطلاق في متن الألفاظ وعدم قصره على القرآن فذلك يفيد في توسعة اللغة وإناالموردون هنا طائفة من الآراء النحوية لأشهر النحاة تثبت أنهم في استدلالهم بهذه الأصول كانوا ينزعون الى جانب المعنى .

الفصل الأول :

أولاً : القرآن الكريم

نبدأ باستشهاد عبد الله بن اسحاق الذي تولى رعاية النحو العربي بعد عنبسة الفيل الذي أخذ عن أبي الأسود فقد كان أول من بعج النحو من القياس وشرح العلل[1] :

1) قال ابن جني في المحتسب : ومن ذلك قراءة أبي اسحاق من قبلُ ومن دبرُ ، بثلاث ضمات من غير تنوين .

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكونا غايتين كقول الله سبحانه ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾[2] كأنه يريد : وقدت قميصه من دبر وإن كان قميصه قد من قبله ، فلما حذف المضاف اليه أعني الهاء وهي مرادة ، صار المضاف في نفسه بعد ما كان المضاف اليه غاية له .

وهذا حديث مفهوم في قول الله سبحانه : ﴿ من قبل ومن بعد ﴾ فبنى هنا كما بنى هنالك على الضم ووكد البناء ان ﴿ قبل ودبر ﴾ يكونان ظرفين ، ألا ترى الى قول الفرزدق

يطاعن قبل الخيل وهو أمامها   ويطعن عن أدبارها ان تولت

---

1) الفهرست لابن النديم ص 68 طبعة الاستقامة .

2) الروم 4

وقال الله سبحانه : ﴿ ومن الليل فسبحه وأدبار السجود ﴾[1] فنصبه على الظرف وهو جمع دبر ، فالغاية ونية المعنى والظرفية كلها تتصل بالمعنى .

2) ومعاصر أبي اسحاق هو أبو عمرو بن العلاء وكان يقرأ فأصدق وأكون من الصالحين[2] عطفا على (فأصدق) و(فأصدق) منصوب على جواب التمني في قوله : (لولا أخرتني) كما كان يقرأ : يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين .

يقرأ بالرفع : ونكذب ونكون ، معطوفا على (نرد) فيدخلان في التمني دخول (نرد) فيه أي وليتنا لا نكذب . وقد قال بعد : وأنهم لكاذبون ، ولا شك أن هذا الاعراب مترتب على المعنى .

وأخذ عنه العلم أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي ، ومن منهجه الاعتماد على كلام العرب والهرب من التأويلات والتعليلات .

3) ﴿ فدعا ربه أني مغلوب فانتصر ﴾

قال سيبويه في الكتاب : (هذا باب من أبواب أن تقول : قال عمرو ان زينا خير الناس وذلك لأنك اردت ان تحكي قوله ، ولا يجوز ان تعمل قال في (أن) كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه اذا قلت : قال عمرو : زيد خير الناس ، فان لا تعمل فيها قال كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه (ان) لأن ان تجعل الكلام شأنا ثم قال سيبويه وكان

---

1) ق آية 40

2) المنافقون آية 10

عيسى يقرأ هذا الحرف ﴿ فدعا ربه إني مغلوب فانتصر ﴾[1] ، وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقما كما تقول زعم الشأن متفاقما فهذه الأشياء بعد قال حكاية .

أراد أن يحكي كما قال عز وجل ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم ﴾[2] كأنه قال والله أعلم : قالوا : ما نعبدهم ، ألا ترى معي أن كسر الهمزة هنا مترتب على الحكاية والدعوة في معنى القول والاستئناس بآية الزمر للدلالة على أن جملة (ما نعبدهم) من قول الكفار ، وأخذ عن أبي عمرو يونس بن حبيب ولبراعته في النحو واللغة روي عنه سيبويه ومن آرائه .

4) أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم[3]

قال العكبري : الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على جواب الشرط تقديره : أتنقلبون على أعقابكم ان مات ، لأن الغرض للتنبيه او التوبيخ على هذا الفعل الشروط[4] وينتصر العكبري لسيبويه ويبين ان مذهبه هو الحق فيقول: مذهب سيبويه الحق لوجهين أحدهما: أنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه ، اذ لا يصح أن تقول : أتزورني فان زرتك ، والثاني أن (الهمزة) لها صدر الكلام ، و(ان) لها صدر الكلام وقد وقعتا في موضعهما والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب لأنهما كالشيء الواحد .

---

1) القمر آية 10

2) سورة الزمر آية 3

3) سورة آل عمران آية 144

4) املاء مامن به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات ص 50 جـ 1 تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري المتوفي 616 طبعة أولى الحلبي .

فكل من يونس وسيبويه قد نظر الى صحة المعنى عند إعرابه سواء أكانت الهمزة داخلة على الجواب كما يرى يونس أو على الشرط لأن لها الصدارة والشرط والجواب كالشيء الواحد كما يرى سيبويه والخليل بن أحمد الذي كان عربيا معتزا بعروبته ، مع أن أساتذتَ الذين تلقى عنهم مباشرة أبو بواسطة أعاجم وها هو ذا رأيه في الآية الكريمة :

5) وقالوا لن تمسنا النار الا أياما معدودة[1] .

قال أبو على في (الاغفال) قال الزجاج : تمسنا نصب بلن وقد اختلف النحويون في تفسير علة النصب بلن . فروى عن الخليل فيها قولان : أحدهما أنها تنصب كما تنصب أن وليس ما بعدها بصلة لها ، لأن لن يفعل نفي سيفعل ، فيقدم ما بعدها عليها نحو قولك : زيدا لن أضرب ، وقد روي سيبويه أن ذلك ليس بجيد ، ولو كان كذلك لم يجز زيدا لن أضرب .

وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل انه قال : الأصل في لن لا أن ولكن الحذف وقع استخفافا .

وزعم سيبويه أن ذلك ليس بجيد ولو كان كذلك لم يجز زيدا لن أضرب ولم يسكت أبو علي في وطن الدفاع عن الخليل بل أراد أن يصد عنه هجمات الزجاج مبينا أنه يجني عليه .

قال ابو علي : فأما هذا الموضع ففيه غلط في الحكاية . وهو ما ذكر في لن من انه روي عن الخليل ففيه قولان ، ولم يرد عنه الا قول واحد وهو ما رواه سيبويه . قال سيبويه في (لن) أما الخليل فزعم

---

1) سورة البقرة آية 80

أنها : لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم فهذا ما روي عن الخليل في لن ولم يرد عنه فيها غيره ولم يرد عنه أنها تنصب كما تنصب أن ، وما ذكره ايضا من قوله : روي سيبويه عن بعض أصحاب الخليل إنما حكى هو نفسه عن الخليل . والروايتان عن الخليل انما هما في (اذا) وليس في (لن) فتوهمها أبو اسحاق في لن[1] .

فاستبعاد سيبويه ما روي عن الخليل من أنها محمولة في النصب على أن او حكمه عليه بعدم الجودة وتعليل ذلك بعدم جواز تقديم ما بعدها عليها مع جواز تقديمه اذا كان نفيا للمستقبل كل هذا متصل بالمعنى تمام الاتصال ولذلك يجزم أبو علي بأن ما روي عن الخليل إنما هو قول واحد لا يتعارض مع المعنى ونكتفي بهذا القدر اليسير من الأمثلة التي تدل على ذلك المجهود الجبار الذي قام به أعلام هذه الفترة في خدمة النحو وتطوره وفي ضوء أساليبه التي لم تخرج عن سنن العربية وقد اكثر سيبويه من الاستشهاد وعلى أحكام الكتاب بالآيات القرآنية سواء في ذلك القراءات المتواترة والشاذة حتى بلغ ما تضمنه الكتاب من ذلك ثلاثمائة وكذا آية كما قال المازني : والاحتجاج بالقرآن الكريم وبخاصة على انه ما ساقه سيبويه من الآيات القرآنية لم يتحض كله للاحتجاج والتدليل بل منه ما أورده لأن ظاهره يرد حكما من أحكامه فيأتي به ليخرجه التخريج الذي يساير مذهبه قال في قوله تعالى : 6) ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[2] ، ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾[3] .

---

1) الاغفال لأبي علي الفارسي ص 19 مخطوط رقم 699 تفسير (دار الكتب) .

2) سورة المائدة (38)

3) سورة النور آية 2

فسيبويه لا يرى اقتران الخبر بالفاء ما لم يكن فيه معنى المجازاة وظاهر الآيتين : اقتران الخبر بالفاء ثم قال بعد فيها كذا وكذا فانما وضع المثل للحديث الذي بعده وذكر بعد أخبار وأحاديث فكأنه على قوله : ومن القصص مثل الجنة فهو محمول على هذا الاضمار ، وكذلك الزانية والزاني أنه قال : سورة أنزلناها وفرضناها قال في الفرائض الزانية والزاني او الزانية والزاني في الفرائض ثم قال : فاجلدوا فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر وكذلك السارق والسارقة فيما فرض عليكم فانما جاءت هذه الأشياء بعد قصص وأحاديث وجمل لمن نحو من هذا .

7) قوله تعالى ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾[1] فهو قد اختار النصب في مثل قولك : رأيت زيدا وعمرا كلمته . قال وإنما اختير النصب هنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل فكأن بناء الآخر على الفعل أحق عندهم أن كان لا ينقص المعنى ويبنيه على الفعل وهذا أولى ان يحمل عليه ما قرب جواره منه إذا كانوا يقولون ضربوني وضربت قومك ، لأنه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد اذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بني عليه الأول أقرب في المأخذ ، ومثل ذلك : يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا اليما .[2] وقوله عز وجل ؛ ﴿ وعادا وثمودا وأصحاب الرس وقرونا بين ذلك كثيرا ﴾ وكلا ضربنا له الأمثال[3] .

حرص سيبويه بعد هذا من الآيات الكريمة ما ظاهره يخالف ما

---

1) سورة آل عمران آية 145

2) آخر سورة الدهر 31

3) سورة الفرقان آية 38

رجحه وما كان القرآن الا على أقوى الوجوه العربية وذلك قوله تعالى ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ فنرى أن طائفة الثانية مرفوعة وهي في ظاهرها على مثال ضربت محمدا وعمرا كلمته مما اختير في مثله النصب . فيأتي سيبويه بها ليبين وجهها وأنها خارجة من هذا الباب فيقول : وأما قوله عز وجل يغشى طائفة فانماوجهوه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحالة فانما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها واو عطف وانما هي واو الابتداء[1] يريد واو الحال ومن هذا القبيل كثير .

وعلى أي الأحوال فسيبويه قد ملأ كتابه بالقرآن في معارض مختلفة وأكثرها لتقوية الأحكام والاستدلال عليها ، قال سيبيوه : وقد يكون عملت بمنزلة عرفت لا تريد ، الا علم الأول .

8) فمن ذلك قوله تعالى ﴿ ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت ﴾[2] وقال سبحانه وآخرين منهم لا تعلمونهم الله يعلمهم[3] فهي هنا بنمزلة عرفت كما كان رأيت على وجهين .

وسيبويه على ما أورده من الآيات شاهدا على حكم او تنظيراً لمثال أورده كما قال ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى غفران ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ ويقولون حجرا محجورا﴾[4] أي حراما ومحرما يريد البراءة من الأمر .

1) ص 61 جـ 1 طبعة بيروت .
2) سورة البقرة آية 66
3) سورة الانفال آية 60 وص 28 من كتاب سيبويه طبعة بيروت .
4) سورة الفرقان ص 193 من الكتاب والآية 22

ولقد لفت في مواضع من كتابه الى القراءات الشاذة والقليلة ، وان القراءة لا تخالف لأنها السنة ، بل زاد على ذلك وأشار في مواضع من كتابه الى القراءات الشاذة والقليلة وان القراءة لا تخالف لأنها السنة بل زاد على ذلك وأشار في مواضع من كتابه الى أن آيات يجب أن تحمل على معنى خاص لمكان نزولها فقد فسر قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾[1] ببراءة منك وتسلما لا خير بيننا ولا شر على المفعول المطلق لا على المفعول به لأن الآية مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين .

إن سيبويه لم يكن يذكر حكما الا قرله بشاهده او نظيره من القرآن الكريم كتاب البشرية الأكبر .

أثر القرآن الكريم في اتجاهات المدارس النحوية

1) في مدرسة البصرة :

لقد ظل القرآن الكريم مشعلا ينير الطريق لدراسات النحو حتى تعددت مسائله وتفرعت أصوله ، وقد سبق أن أخذنا على البصريين أقيستهم ازاء المسائل النحوية التي كان من الممكن أن تقوم على القرآن وحده وكان من الأحرى بهم أن يحطموا هذه المقاييس ليأخذو بالقرآن الكريم ولكن غيرهم من النحويين اعتمدوا على القرآن وهذا هو الدليل .

ا) تقديم خبر ليس عليها :

---

1) سورة الفرقان آية 63

جمهور البصريين يمنعون أن يتقدم خبر ليس عليها قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود [1] مع أنه كان يجب أن يترك القياس في هذا الموضع مع وجود الآية القرآنية التي تنطق بالجواز ، ومن هنا أجاز قدماء البصريين والفراء وابن برهان الزمخشري والتلوبين وابن عصفور من المتأخرين جواز تقديم الخبر عليها بنحو قوله تعالى : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ [2][3] .

2) في تقديم معمول اسم الفعل عليه .

ذهب الكوفيون الى أن عليك ودونك في الأغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا عندك وبكرا دونك ، واحتج الكوفيون بالنقل من القرآن الكريم فقد قال الله تعالى (كتاب الله عليكم) [4] فدل على جواز تقديمه. أما البصريون فقد نقضوا هذا النقل القرآني بالقياس فقالوا الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل فرع في العمل لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي أن لا تتصرف تصرفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول في الحال اذا كان العامل فيها غير فعل فانه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك ها هنا ، إذ لو قلنا انه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك الى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز ، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول [5] .

---

1) شرح التصريح جـ 1 ط الحلبي .

2 ، 3) سورة هود 8 ـ شرح التصريح جـ 1 ص 188 والنص

4) الانصاف لابن الانباري جـ 1 ص 140

5) المسألة 27 الطبعة الثانية مطبعة حجازي بتصرف .

3) عامل الجزم في جواب الشرط .

ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار . وأحتجوا بأن قالوا إنما قلنا بأنه مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوما على الجوار والحمل على الجوار كثير قال الله تعالى ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين[1]وجه الدليل أنه قال المشركين﴾ بالخفض على الجوار وان كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع ، لأنه لم يكن ، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط . [2]

واذا كان للقياس البصري في هذا الشأن حتى في مجال الدراسة القرآنية فهل يسبق هذا القياس الذي صنعوه من مادة مضطربة ولغات متباينة على الآيات القرآنية ليتحتم فيها ويفرض سلطانه عليها ، الحق أن القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصرة ولا لأقيسة الكوفة لأنه مصدر القياس والأصل الذي يجب أن يقاس عليه فكيف ينقلب الأصل فرعا والمصدر تابعا .

وقد عرف النحاة هذا المعنى وبينوا أن القرآن الكريم لا يخضع لقياس العربية وهذا هو الدليل .

1) قال أبو جعفر النحاس عند اعرابه لقوله تعالى : (يوم هم على

---

1) سورة البينة آية (1)

2) الانصاف في مسائل الخلاف ابن الانباري جـ 2 ص 353. المسألة 84

النار يفتنون) اختلف في نصب يوم فقال أبو اسحاق : موضعه نصب والمعنى يقع الجزاء يوم هم على النار والنحويون غيره يقولون : يوم في موضع رفع على البدل من قوله تعالى (أيان يوم الدين) ثم قال أبو جعفر لا نعلم أحدارفعه ولا خفضه والقياس يوجب أجازة هذين [1].

2) وقال ابن خالويه عند اعرابه لقوله تعالى : مالك يوم الدين[2] يجوز في النحو مالك يوم الدين بالرفع على معنى هو مالك ولا يقرأ به ، لأن القراءة سنة ولا تحمل على قياس العربية (على أن البصريين لم يلتزموا القياس في كل مسائلهم لأنهم حطموا هذا القياس ، أمام جملة سمعت من العرب أو حكاية حكيت عنهم ، وعجيب من هذا المنهج المضطرب ، كيف لا يأخذون بالآيات القرآنية التي عرفتها فيما سبق ويلجئون ازاءها الى التأويل والتخريج على حين يقفون مكتوفي الأيدي أمام كلمة أو جملة سمعت عن العرب لم تخضع لمقاييسهم ولا يملكون في مجالها الا أن يحنوا رءوسهم اجلالا أنا لا أنكر أن القياس في اللغة له مكانته إذا استعمل استعمالا صحيحا أغنى اللغة وأثراها ، ولكن يجب ازاء هذا القياس أن نحترم السماع فاللغة رواية ونقل لا منطق ولا عقل [3] ورحم الله أبا علي الذي يقول (ان الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونتبعه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعدل عن

---

1) اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس جـ 2 ص 84 مخطوط رقم 178 تفسير تيمور دار الكتب سورة الذاريات 13 ، 21 .

2) سورة الفاتحة 4

3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم دار المعارف ص 106

القياس الى السماع[1] .

وقد قال سيبويه في هذا المعنى قبل أن يقول أبو علي (ذكر نص الزمخشري فقال : النسب بغير يائه ما دل عليه بالصنيعة نحو عواج ونبات ودارع ولابن ثم قال : فان قلت : أهو قياس كالنسب بالعلامة أم يقصر على السماع؟ قلت بل يقصر على السماع وقال سيبويه وليس في كل شيء قيل هذا ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر برار ولصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعر شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق .[2]

لقد أخذ على البصريين تحكيمهم المنطق في مجموعة من الأساليب مع عدم علمهم بكل ما قاله العرب وهذا مثال يدل على مخالفة البصريين مقاييسهم . والأمثلة عديدة . ازاء حكاية أو جملة سمعت من العرب . نقل ابن جنى عن سيبويه زعيم مدرسة البصرة ان أيا من اياك في قوله تعالى «اياك نعبد»[4]اسم مضمر مضاف الى الكاف لحكاية شاذة سمعها من بعض الأعراب شيخه الخليل • اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشراب .

وكما عز على البصريين أن يتناسوا مقاييسهم أمام نصوص القرآن الصريحة عز عليهم أن يتناسوا أصولهم التي ترتكز على الفلسفة والمنطلق أمام هذه الأصول وهاك مثالها : في العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر .

ذهب الكوفيين الى أنه يجوز العطف على موضع (ان) قبل تمام

---

1) المنصف لابن جني جـ 1 ص 279 ط الحلبي أولى سنة 1954 .

2) همع الهوامع جـ 1 ص 172 مطبعة السعادة .

3) سورة الفاتحة آية 5

الخبر ، واحتج الكوفيون بقوله تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)[1] وجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع (ان) قبل تمام الخبر وهو (من) من بالله واليوم الآخر ، وأما البصريون فاحتجوا بان قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك اذا قلت : انك وزيدا قائمان ، وجب أن يكون زيدا مرفوعا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون ان عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد فلو قلنا انه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك الى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال[2] والأمثلة كثيرة .

على أن البصريين معترفون بأن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد غير أنهم صعب عليهم ان يحطموا بما بنوه من مقاييس وأن يهدموا ما شيدوه من أصول وفي الوقت نفسه عز عليهم ألا يغترفوا من معين القرآن الكريم في تقعيد القاعدة وبناء الحكم فلجئوا الى التأويل والتخريج وبالتأويلات والتخريجات تزاحمت مسائل النحو ففي كل مسأة قولان بل أقوال وفي كل مشكلة رأيان بل آراء ، واهتزت القواعد من هذا الاضطراب الذي تورط فيه البصريون وسار على دربهم في هذا المضمار النحاة المتأخرون .

هذا ولم يضق بهذه التأويلات المتعلمون فحسب بل شاركتهم في ذلك الخلفاء والأمراء ذلك لان اللغة يجب أن تبتعد عن ميادين التأويلات والتخريجات حتى لا تضطرب المعاني وتختلط الافكار والاعراب فرع المعنى كما يقولون : حدث أحمد بن يحيى بن ثعلب قال : كان ابن قادم مع اسحاق بن ابراهيم المصعبي فكتب كاتبه ميمون

---

1) سورة المائدة 69

2) الانصاف جـ 1 ص 185 المسألة 23 بتصرف .

بن ابراهيم كتابا الى المأمون فيه وهذا المال مالا يجب على فلان . فخط المأمون على (مالا) وقع بخطه لي حاشية الكتاب أتكاتبني بلحن إسحاق . فاشتد ذلك عليه قال فحدثني ابن قادم قال : أتاني ميمون فقال : الله الله في احتل لي فحضرت فسألني إسحاق عن الحرف فقلت : الوجه وهذا المال مال ، ولا يجوز على تأويل[1] لأخلص الكاتب فقال اسحاق لكاتبه : قد عفوت عنك فدعني من يجوز والزم صحيح الأعراب .

وكان الواجب تقديسا للقرآن أن ألا يكون موضعا للتأويلات ومسرحا للتخريجات ما لم تكن هناك ضرورة ولكن شاء القدر أن يلتزم البصريون منهج التأويل والتخريج والتأمل في كتاب الله تعالى من غير أن تكون هناك ضرورة ملحة ، أما الأدلة التي اعتمدوا فيها على كتاب الله فعديدة ، نكتفي فيها بما يأتي :

1) القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النصب :

ذهب الكوفيون الى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض وذهب البصريون الى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها ، قال البصريون كان القياس يقتضي ألا تعمل ، وذهب البصريون الى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها قال البصريون : كان القياس يقتضي ألا تعمل الا أنه وجد بينها وبين (ليس) مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى ﴿ما هذا بشرا﴾[2]وقال تعالى ﴿ما هن أمهاتهم﴾[3]و[4] .

2) القول في تقديم خبر ليس عليها .

---

1) ادب الكاتب ص 129 — 2) سورة يوسف آية 31

3) و4) سورة المجادلة آية 2 ـ الانصاف جـ 1 ص 165

ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذهب البصريون الى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها واحتج البصريون بقوله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾[1] وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس فان قوله ﴿يوم يأتيهم﴾ يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل .[2]

3) في تقديم الحال على عاملها . قال السيوطي في تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها : المنع مطلقا وعليه الجرمى وتشبيها بالتمييز .

والثاني : الجواز مطلقا وهو الأصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به وقد ورد به السماع قال الله تعالى : خاشعة أبصارهم يخرجون [3,4] .

4) مجيء المصدر موضع الحال .

قال ابو حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب : مجيء المصدر موضع الحال مذهب سيبويه وجمهور البصريين يدل على ذلك قوله تعالى : ثم ادعهن يأتينك سعيا [5] ﴿الذين ينفقون أموالهم بالليل

1) سورة هود آية 8
2) الانصاف جـ 1 ص 161 و 162 و 163
3 ، 4) سورة القلم 43 ـ الهمع جـ 1 ص 241
5) سورة البقرة آية 260

والنهار سرا وعلانية)[1] ثم اني دعوتهم جهارا [2, 3]

5) دخول اللام على حرف التنفيس

منع الكوفيون دخول اللام على حرف التنفيس وغلطهم البصريون لوروده في قوله تعالى ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ [4, 5]

هذا وحاول البصريون زيادة على ما سبق أن يستخدموا الشواهد القرآنية لتأييد مقاييسهم وأصولهم النحوية في مسائل عديدة نذكر منها هذا المثال :

القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه [6] .

ذهب الكوفيون الى أن عليك ودونك وعندك في الاغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا عندك وبكرا دونك وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها واليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿كتاب الله عليكم﴾ والتقدير فيه عليكم كتاب الله أي الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بعليكم يدل على جواز تقديمه ، واحتجوا أيضا بالأبيات المشهورة .

---

1) سورة البقرة 274

2 ، 3) سورة نوح (ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان مخطوط رقم 1106 نحو دار الكتب ص 233 حققه دكتور مصطفى النماس .

4 ، 5) سورة الضحى آية 5 الهمع جـ 1 ص 140

6) الانصاف المسألة 27 ص 140

يـأيهـا المـائـح دلـوى دونكـا   إني رأيت النـاس يحمـدونكـا

والتقدير فيه دونك دلوى : فدلوى في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديمه وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ألا ترى أنك اذا قلت : عليك زيدا ، أي الزم زيدا ، واذا قلت : عندك عمرا أن تناول عمرا وإذا قلت دونك بكرا ، أي خذ بكرا ولو قلت زيدا الزم وعمرا تناول وبكرا خذ ، فقدمت المفعول لكان جائزا فكذلك ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها : أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، لأنها انما عملت على عمله لقيامها مقامه فينبغي أن لا تتصرف تصرفه ، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول في الحال . اذا كان العامل فيها غير فعل فانه لا يجوز تقديمها عليه ، لعدم تصرفه فكذلك ها هنا اذ لو قلنا انه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك الى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز ، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿كتاب الله عليكم﴾ فليس لهم فيه حجة لأن ﴿كتاب الله﴾ ليس منصوبا بعليكم وانما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاب الله عليكم ، وانما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم كما قال الشاعر :

ماإن يمس الأرض الا منكب   منه وحرف الساق طي المحمل

فقوله : طيء المحمل ، منصوبة ، لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل

مقدر ، والتقدير فيه : وطوى طي المحمل وانما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من قوله «ما ان يمس الأرض الا منكب منه ، فكذلك ها هنا : قدر ذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله : ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكن وعماتكن وخالاتكم ، فان فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه : كتابا عليكم ، ثم أضيف المصدر الى الفاعل كقوله : وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله ، فنصب : صنع الله وعلى المصدر بفعل مقدر وانما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالته على ما تقدم عليه من الكلام والتقدير فيه صنع صنعا الله وحذف الفعل وأضيف المصدر الى الفاعل ، لأنه يضاف الى الفاعل كما يضاف الى المفعول قال الراعي :

دأبت الى أن ينبت الظل بعدما تقاصر حتى كاد في الآل يمصح
وجيف المطايا ثم قلت لصحبتي ولم ينزلوا : أبردتم فتروحوا

فنصب وجيف على المصدر بفعل مقدر على ما تقدم وأضاف المصدر الى الفاعل ، وقال لبيد :

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم

كأنه قال طلبا المعقب حقه ، ثم أضاف المصدر الى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال (المظلوم) بالرفع حملا للوصف على الموضع ، واضافة المصدر الى الفاعل أكثر من أن يحصى قال الله تعالى «ولولا دفع الله الناس﴾ فأضاف المصدر الى اسم الله تعالى ، وهو الفاعل ونحوه قولهم وضربي زيدا قائما ، وأكثر شربي السويق ملتوتا﴾ ، وقال الشاعر :

فلا تكثرا لومي فان أخاكما بذكراه ليلى العامرية مولع

فأضاف المصدر الى الضمير في ذكراه وهو فاعل وقال الآخر :

أفمتي تلادي وما جمعت من نشب قـرع القواقيـز أفـواه الأبـاريق

فأضاف المصدر الى (القواقيز) وهو فاعل منمين روى (أفواه) منصوبا ومن روى (أفواه) بالرفع جعله مضافا الى المفعول والشواهد على هذا النحو كثيرة جدا .

وأما البيت الذي انشدوه :

يأيها المائح دلوى دونكا

فلا حجة لهم فيه من وجهين :أحدهما أن قوله (دلوى) ليس هو في موضع نصب وانما هو في موضع رفع ، لأنه خبر مبتدأ مقدر والتقدير فيه هذا دلوى دونكا ، والثاني : أنا نسلم أنه في موضع نصب ولكنه لا يكون منصوبا بدونك وانما هو منصوب بتقدير فعل فكأنه قال : خذ دلوى دونك ودونك مفسر لذلك الفعل المقدر ، وأما قولهم : (انها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل : قلنا هذا فاسد وذلك لأن الفعل الذي قامت هذه الألفاظ يستحق في الأصل أن يعمل النصب وهو متصرف في نفسه متصرف عمله واما هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصول أن تحمل النصب وانما أعملت لقيامها مقام الفعل وهي غير متصرفة في نفسها فلا ينبغي أن لا يتصرف عملها فوجب ألا يجوز تقديم معمولها عليها .

فنحن نرى من هذا الخلاف أن البصرين بعد فلسفتهم النحوية وأن الفرع لا يقوم مقام الأصل من جميع الوجوه قد استخدموا الشواهد القرآنية في استدلالهم على أن كتاب الله عليكم مفعول مطلق قد استأنسوا في ذلك بقوله تعالى : صنع الله ، وفي اضافة المصدر الى الفاعل بقوله سبحانه : ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض .

(2) أثر القرآن الكريم في نحو مدرسة الكوفة :

سبق أن ذكرت أن النحويين جميعا لم يحدث بينهم كبير خلاف في أن يكون القرآن الكريم مصدر البناء القواعد . غير أن هناك طائفة من الأساليب القرآنية لم تخضع لأقيسة البصريين، فرفضوا الأخذ بها وحاولوا تأويلها وتخريجها لتتفق مع مقاييسهم ومع هذا لم يثنوا صدورهم عن طائفة من الأساليب القرآنية التي اتفقت مع الأصول في كثير من الأحايين أو لم تتفق معها في أحايين أخرى قليلة .

أما الكوفيون فكانوا أسع أفقا في مجال القرآن والاستشهاد به من البصريين فقبلوا كل ما جاء من القرآن الكريم مؤثرين في أحايين كثيرة عدم التأويل والتخريج والأخذ بظواهر الآيات .

وكان هذا المنهج سليما لو أنهم ساروا على نهجه وسلكوا في دربه في كل ما أوردوه من مسائل أو حرفوه من قضايا . ولكنهم مع الأسف لم يحكموا هذا المنهج في كل ما ورد من الأيات القرآنية وذلك لأنهم راعتهم الأقيسة البصرية فنسجوا على منوالها واغترفوا من معينها وخضعوا لسلطانها في موضوعات عدة من المسائل النحوية التي كان يجب أن تسكت فيها هذه المقاييس لتنطلق الشواهد القرآنية لتكون الفيصل في هذه الموضوعات .

وإذا عرفنا أن مصدر الدراسة النحوية للكوفيين هو المذهب البصري الذي احتواه كتاب سيبويه ، والمذهب البصري يقوم على المنطق والقياس في أكثر مسائله فاننا لا بد مدركون ان هذا المذهب قد ترك رواسبه في المذهب الكوفي ، لأنه منه نشأ وعنه صدر وبخاصة في مجال القياس والعلة ، وقد خدم الكسائي أبا عمرو بن العلاء نحوا من سبع

عشرة سنة واحتاج الى قراءة كتاب سيبويه لاختلاطه بأعراب (الأبله)[1] وأما الفراء تلميذه النابة فقد انتفع بكتاب قراءة كتاب سيبويه انتفاعا كبيرا ولا أدل على ذلك من كلمة ثعلب في هذا المقام فقد قال : (مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه) فلا غرابة اذن أن تتسرب هذه المقاييس البصرية الى نحوهم فتؤثر فيه وتؤثر فيهم فيغرمون بالقياس في مواضع عديدة من نحوهم وإن كان لقياسهم صبغة تختلف عن صبغة القياس أما الأمثلة التي توضح انتفاعهم بالقرآن الكريم في تقعيد قواعدهم فها هي ذي :

1) من تستعمل في الزمان كما تسعمل في المكان عند الكوفيين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ فأدخل من على (أول يوم) وهو ظرف زمان

2) جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (كتاب الله عليكم)[4]

3) اضافة الصفة الى جنسها أو الى موصوفها من غير تأويل اذا اختلف اللفظان .

الكوفيون يجوزون من غير تأويل كقولهم : جرد قطيفة وسحق عمامة واحتجوا بقوله تعالى ﴿ حق اليقين ﴾[5] والدار الأخرة[6] (بجانب الغربي)[7، 8] .

---

1) الافتراح ص 101 بتصرف ص 85 سوريا   2) سورة التوبة 108

3) اسرار العربية لابن الانباري ص 272 ، 273   4) سورة النساء آية 24

5) سورة الواقعة آية 95   6) سورة يوسف آية 109

7) سورة القصص آية 44   8) شرح التصريح

4) اذا عند الكوفيين تختص بالجملة الفعلية ويقع شرطها وجوابها ماضيين (واذا أنعمنا على الانسان أعرض) [1] ومضارعين نحو (اذا يتلى عليهم يخرون)[2] ومختلفين نحو (واذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم)[3، 4].

5) نداء اسم الاشارة يذهب الكوفيين الى جواز ذلك محتجين بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) أي يا هؤلاء .

6) في العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر واحتجوا بقوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى) ووجه الدليل أنه عطف الصابئون على موضع إن قبل تمام الخبر قوله من آمن بالله واليوم الآخر .

أما ما اعتمد فيه الكوفيون على القياس والأصول فهو :

عمل ما النافية في الخبر قالوا إنها لا تعمل لأن القياس في ما ألا تكون عاملة البتة لأن الحرف انما كون عاملا اذا كان مختصا كحرف الخفض وما ظرف غير مختص فوجب ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ، لأنه تارة يدخل على الاسم نحو ما زيد قائم وتارة يدخل على الفعل نحو ما يقوم زيد فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجبا ألا تعمل وهكذا كانت مهملة في لغة بني تميم وهو القياس .

---

1) الاسراء آية 83

2) الاسراء آية 107

3، 4) المائدة آية 83 شرح التصريح جـ 2 ص 40

ولكن البصريين أوجدوا مشابهة بينها وبين ليس وقالوا هذا هو القياس واستدلوا في تأييد مقاييسهم بقوله تعالى في سورة يوسف (ما هذا بشرا) وفي سورة المجادلة (بقوله تعالى) : (ما هن أمهاتهم) .

وكذلك استبعد الكوفيون تقديم خبر ليس عليها لأنها جامدة فلا تأخذ حكم المتصرف وما دام غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله فشقلوا بالقياس العقلي مخالفين منهجهم مع وجود الآيةالقرآنية التي اعتمد عليها البصريون في تقديم خبر ليس عليها وهي قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) والشاهد تقديم معمولها وهو انصراف المتعلق بمصروف وذلك لا يجوز الا اذا صح تقديم العامل ، لأن المعمول لاقع الا حيث يقع العامل .

(3) أثر القرآن في مدرسة بغداد :

أخذ البغداديون عن البصريين والكوفيين وقاموا بالموزانة والترجيح وظلوا كذلك حتى تسلم زعامة هذه المدرسة أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جنى فتطور المذهب على يديها وأصبح هناك مذهب بغدادي لا يتعصب لهؤلاء ولا ينحاز الى هؤلاء ما دام لهذا المذهب دليل يبعث فيه الحياة ويكتب له الخلود وحظى النحو البغدادي برجلين اشتهرا بالدراسات النحوية هما ابن الشجري هبة الله بن علي الذي كان أوحد زمانه وفرد أوانه في علم العربية ومعرفة اللغة وابن الأنباري الذي تتلمذ على ابن الشجري والذي صار معيدا في المدرسة النظامية ، ولم تكن هذه المدرسة بمعزل عن تأثير القرآن فيها الا أن المسائل العامة التي نسب اليها وأثر فيها القرآن فيها الا أن المسائل العامة التي نسبت اليها وأثر فيها والقرآن الكريم قليلة بالنسبة للمسائل العامة عند سلفي هذه المدرسة

ومما نسب الى المذهب البغدادي في إطار من القرآن الكريم ما يأتي :

1) اسم لا النافية للجنس .

قال السيوطي : الجمهور على أن الاسم الواقع بعد (لا) اذا كان عاملا فيما بعده يلتزم تنوينه واعرابه مطلقا ، وذهب البغداديون الى جواز بنائه اذا كان عاملا في ظرف أو مبرر (الشبه مضاف) نحو : ولا جدال في الحج [1][2].

2) تعريب الحال .

قال السيوطي يجب في الحال التنكير ، لأنها خبر في المعنى لئلا يتوهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو اخفاء اعرابها ، هذا مذهب الجمهور ، وجوز يونى والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيد الراكب على الخبر وعلى ما سمع من ذلك يقصدون قراءة (ليخرجن الأعز منها الأذل)[3][4].

ولرجال هذه المدرسة آراء في النحو على هدى من القرآن الكريم وفي ضوء من نور لا يستطيع حصرها .

(4) أثر القرآن الكريم في مدرسة الأندلس :

مدرسة الأندلس كغيرها من مدارس النحو تأثرت بالقرآن الكريم فتناولت آياته باحثة مدققة لتحرير رأي أو تقوية مذهب أو تأييد وجهة ،

---

1 ، 2) سورة البقرة آية 197 (همع الهوامع جـ 1 ص 147

3 ، 4) سورة المنافقون آية 8 الهمع جـ 1 ص 239

وقد تمثلت آراؤها في زاويتين :

زاوية محافظة اعتمدت على كتاب سيبويه .

زاوية تنعي على النحاة تمسكهم بالماضي ويمثلها ابن مضاء .

1 ـ من آراء ابن عصفور أن (ما) تقع صفة للتعظيم مستدلا بقوله تعالى ﴿ فغشيهم من اليم ما غشيهم ﴾[1] ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾[3,2] ويستدل بالقرآن الكريم ليقوى رأيه ويدعم حجته فيقول فيما نقله ابن الضائع في تذكرته وملخصه ما يأتي :

تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة (الذاريات) : ﴿ فتول عنهم فما أنت بملوم ، وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين ﴾[4] .

ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول : أن المعنى قول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك وارفع التذكير فان الذكرى تنفع المؤمنين .

الثاني : أن المعنى قول عن الكفار وأعرض عنهم وذكر المؤمنين فان الذكرى تنفع المؤمنين .

قال : وعلى القول الثاني : يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع ، فاعترض على هذا أن شرط باب التنازع امكان تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه واذا تحرر هذا فالآية لا يمكن أن

---

1) سورة طه آية 78

2 ، 3) الحاقة 1 ، 2 ـ الهمع جـ 1 ص 92

4) الذاريات آية 54 و55

تحمل على التنازع لأن (ذكَر) لا يمكنه العمل في (المؤمنين) من جهة الحيلولة بينهما بالفاء وإن وكل منهما له صدر الكلام وما له صدر الكرم لا يعمل ما قبله فيما بعده .

وقد نقل عن ابن عصفور جواز ذلك وقال : إن المعربين اتفقوا على تعلق (يوم) من قوله (إن عذاب ربك لواقع ، ما له من دافع ، يوم تمور السماء مورا)[1] بواقع مع أن مالها صدر الكلام[2] .

أما ابن مضاء فقد ذكر الدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتاب (الرد على النحاة) الذي قام بتحقيقه أن الذي دفعه الى دعوته الجديدة هو القرآن الكريم حينما أخذ النحويون يطبقون أقيسته في مجاله وعللهم في محيطه ويدل على ذلك قوله : أما بعد فانه حملني على هذا المكتوب قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) (ومن قال في كتاب الله برأيه وأصاب فقد أخطأ ، وقوله : من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار) وقوله (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه) .

وقد أحس ابن مضاء بأنه سيتعرض للنقد ، لأنه ثائر على مألوف فتمثل من يتمثل بقول جرير :

خل الطريق لمن يبني المنار به   وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

وكان يدعو الى الغاء القياس ، لأن المنهج السليم في نظره هو السماع يدل على هذا قوله : والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء

---

1) سورة الطور آيات 7 و 8 و 9 .

2) الأشباه والنظائر جـ 3 ص 117 و 118 بتصرف .

وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع[1] .

طائفة من آرائه :

ثار على المحذوفات في القرآن الكريم وتقديرها قال (واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام :

1) محذوف لا يتم الكرم الا به ، وحذف لعلم المخاطب به كقولك لمن رأيته يعطي الناس زيدا أي أعط زيدا ، فقد حذفه وهو مراد وان أظهر فهم الكلام به ومنه قوله تعالى : ﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ﴾[2] وقوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾[3] على قراءة من نصبه وكذلك من رفعه ، وقوله عز وجل ﴿ ناقة الله وسقياها ﴾[4] والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا وهي اذا ظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ .

2) وبعد أن ذكر القسم الثاني وهو المحذوف الذي يتم الكلام دونه وان ظهر كان عيبا .

أخذ يتكلم عن القسم الثالث وهو المضمر الذي اذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل اظهاره كقولك يا عبد الله . ثم استبعد الزيادة والنقصان في القرآن وحرم ادعاء ذلك مستندا الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ومقتضى هذا الخبر النهي . وليس المجال هنا مجال الرد على ابن مضاء وأن القرآن الكريم جاء على لغة العرب مطابقا لمقتضى الحال وأن البلاغيين حينما يقولون في آية النمل : اذهب بكتابي هذا فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر

---

1) الرد على النحاة ص 97

2) النحل آية 10

3) البقرة آية 219

4) الشمس آية 13

ماذا يرجعون ، قالت يأيها الملأ ان قولها ليس مترتبا على أمر سليمان الهدهد ، انما هو مترتب على ذهاب الهدهد وتسليمها الكتاب وقراءته - ليسوا بمخطئين . وكذلك حينما يقولون ذلك في قوله تعالى في سورة البقرة : وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا . ان الأنفجار ليس مترتبا على الأمر بالضرب وانما هو مترتب على الضرب نفسه ليسوا بمخطئين . وانما أوردنا آراءه لندلل على أن المدرسة المحافظة كانت تبحث في تعقيد القواعد والبناء التركيبي على المعنى .

(5) أثر القرآن الكريم في مدرسة مصر والشام :

كان لها اتجاهان : اتجاه يعتمد على النحو البصري واتجاه لا تنكر النحو البصري ولا تنكر النحو الكوفي لكنها مع ذلك لا تنكر نفسها لأن لها رأيا ويمثل هذه الوجهة ابن مالك وابن هشام[1] .

طائفة من آراء هذه المدرسة :

يستشهد بالقرآن الكريم في أن اللام الجارة بمعنى عن .

قال ابن الحاجب في الكافية : اللام الجارة تقع بمعنى عن مع القول مستشهدا بقوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا أي عنهم ، وليس المعنى أنهم خاطبوا به المؤمنين والا لقال ما سبقتمونا اليه [2] .

ويعتمد على القرآن الكريم في تحرير رأيه أن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره والمقصود بالأمتناع عنده أي الشرط الثاني لامتناع

---

1) الاقتراح ص 102
2) الهمع جـ 2 ص 32

الجواب وجهه بأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثم أسباب أخر .

قال ويدل على هذا قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ولأنه لا يلزم من تعدد انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يمكن تعدد في الآلهة ، لأن المراد به فساد نظام هذا العالم عن حالته وذلك جائز أن يفعله الاله الواحد سبحانه .

ويرد أبو حيان على ابن مالك في جعله (هل) بمعنى قد ، وينقد منهجه في هذه القاعدة ، قال أبو حيان (وما ذكر هذا المصنف وغيره من أن (هل) ترادف (قد) لم يقم على ذلك دليل واضح . انما هو شيء قاله المفسرون في قوله تعالى ﴿ هل أتى على الانسان ﴾[1] أن معناه قد أتى وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى أئمة النحو واللغة لا الى المفسرين[2] .

ومنهج ابن مالك كما بينه المقري (كان أكثر ما يستشهد بالقرآن فان لم يكن فيه شاهد عدل الى الحديث وان لم يكن فيه عدل الى أشعار العرب[3] .

ومن آرائه : أن اذا تدخل على الجمل الأسمية وتضاف اليها . وألزم النحاة اضافة اذا الظرفية الى جمل الأفعال مثل : ﴿ إذا جاء نصر

---

1) سورة الانسان آية (1)

2) تمهيد القواعد ناظر الجيش جـ 5 ص 92 مخطوط رقم 349 نحو دار الكتب .

3) الفتح الطيب جـ 2 ص 422 تحقيق محمد محيي الدين .

الله) فاذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور واما نحو (اذا السماء انشقت) فمثل (وان أحد من المشركين استجارك) . وقوله :

اذا بـاهلي تحته حنـظليـة   له ولد منها فذاك المـذرع[1]

فعلى اضمار كان الشأنية كما أضمرت هي واسمها في ضمير الشأن في قوله :

فهلا نفس ليلى شفيعها[2]

هذا مذهب سيبويه وأجاز الأخفش اضافتها الى الجمل تمسكا بظاهر ما سبق واختاره ابن مالك في شرح التسهيل .

وابن هشام خاتمة المجتهدين الذين جعلوا من النحو فنا يقوم على الدقة والبحث والمناقشة والأستنباط مما دعا ابن خلدون المغربي أن يقول عنه (ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه[3] يتأثر بالقرآن الكريم فيستدل على أن الإسناد الى الاسم أنفع العلامات التي يتميز بهاقال وهذه العلامة (الاسناد اليه) هي أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية (ما) في قوله تعالى ﴿ قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ، ما عندكم ينفد وما عند الله باق ﴾ ألا ترى أنها قد أسند اليها الأخيرية في الآية الأولى والنفاد في الآية الثانية ، والبقاء في الثالثة فلهذا حكم بأنها منهن اسم موصول بمعنى الذي [4] .

---

1) للفرزدق والمذرع من أمه أشرف من ابيه .

2) صدره : ونبئت ليلى ارسلت بشفيعها .

3) مقدمة ابن خلدون ص 532 مطبعة مصطفى محمد

4) شرح شذور الذهب تحقيق محمد محي الدين

2) اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل ، يستشهد على ذلك بالقرآن الكريم قال الله تعالى﴿ قالتا أتينا طائعين ﴾ في الآية شاهد على اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل اذا نسب اليه ما ينسب الى العقلاء أو ترى أن طائعا قد جمع بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول[1] .

ويؤيد ابن هشام سيبويه في المسألة الزنبورية لان القرآن الكريم ورد بذلك يقول : وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه . وهو فاذا هو هي : هذا هو وجه الكلام مثل : (فاذا هي بيضاء) (فاذا هي حية) وأما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم بعض العرب به [2] .

لقد كان القرآن الكريم منارة متلألئة اهتدى بها العاملون لارساء قواعد اللغة وابقائها في سلامة وصحة ولولا القرآن الكريم لكان من المشكوك فيه كثيرا أن يتوافر العلماء على وضع علم النحو وعلوم البلاغة واستقصاء المفردات وتحري مصادر الفصيح والدخيل .

---

1) المرجع السابق ص 23

2) المغني جـ 1 ص 83

الفصل الثاني :

ثانيا : الحديث الشريف

سبق أن ذكرت أن الرأي الذي يطمئن اليه بالنسبة للحديث الشريف كأصل من أصول النحو السماعية هو الاستشهاد به بشرط بحثه لأطمئنان الى الكلام المستشهد به وهأنذا مورد طائفة من الأحاديث الشريفة تتبعتها في (المعنى) الذي هو موسوعة كبرى لعرض ابن هشام رحمه الله آراء النحاة السابقين له في مختلف الأصقاع العربية وهو ليس عرضا فقط بل هو مناقشة واسعة لتلك الآراء وتبين الصحيح منها والفاسد ، مع كثرة الاستنباطات مع اشتقاق الآراء المبتكرة غير المسبوقة ، وأهم من الآراء المبتكرة وضعه للضوابط النحوية على نحو ما يتجلى في الأبواب الثاني والثالث والرابع والخامس من كتابه المغنى وقد بلغت حدا رائعا من الدقة والسداد ولا تقل عنها أهمية القواعد النحوية الكلية التي ضمنها الباب الثامن من هذا الكتاب وهي مقتبسة في جملتها من قواعد علم الأصول ، كقاعدة أن الشيء قد يعطي حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما . وقد عرضها في أربع وعشرين صورة جزئية[1] ولعل في ذلك كله ما يصور من بعض الوجوه نشاط ابن

---

1) المغنى ص 751 تحقيق مازن المبارك مراجع معين الأفغاني ، ص 188 جـ 2 الحلبي

هشام النحوي ومدى استيعابه لآراء النحاة السالفين ومدى فطنته في استخلاص الآراء واستنباطها والحوار فيها كأدق ما يكون الحوار مع النفوذ الى القوانين النحوية الكلية العامة ولا يحرص ابن هشام على شيء حرصه على أن يكون الاعراب على أساس المعنى بيد أن ما نقل من استشهاده بالأحاديث أورده ملخصا .

1) استشهد ابن هشام بالحديث الشريف : فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله في معرض الحديث من أن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف وما ورد والعامل فيه صفة (فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير) إذ عمل عسير وهي صفة ليوم فيما قبله وهو اذا مؤ ول . قال ولا يصح الا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة التاء في خبر المبتدأ ، لأن عسر اليوم ليس سببا عن النقر والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسر ، وأما قول أبي البقاء ، أن يكون مدلولا عليه بذلك لأية اشارة الى النقر أي على حذف في الخبر فاذا نقر في الناقور نقر فيه ، وفيه اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم فانه مؤ ول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أي فقد استحق الثواب العظيم المستحق للمهاجرين[1] .

2) واستشهد بالحديث الشريف على أن (ان) تنصب كلا من المبتدأ والخبر (ان قعر جهنم سبعين عاما ـ قال الأمير في حاشيته تعليقا على (المغنى) ويروى سبعون وهو ظاهر أي مسافة (سبعون) .

وقال ابن هشام : وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير

---

1) انظر ص 91 من المغنى جـ 1

شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام : ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والأصل أنه أي الشأن .

3) من معاني الباء السببية كما قال الجميع : لن يدخل أحدكم الجنة بعمله ولا تعارض بينها وبين الآية الكريمة : ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ، التي هي باء المقابلة لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب[1] .

4) استشهد ابن هشام على أن الفاعل قد يكون مقدرا عائدا على مفهوم من الكلام مثل : أودى بنعلي وسربالية أودى هو : أي مود أي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي ولا يشربها هو أي الشارب ، اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني وذلك في التحديث عن معاني الباء تلا قول ابن الحاجب : انها هنا أودى بنعلي للتعددية[2] .

5) وعند التحدث في المغني عن حرف الجواب (بلى) قال انها يجاب بها الاستفهام المنفي ولا يجاب بها عن الايجاب باتفاق مستدركا على أنه قد أجيب بها عن الإيجاب في الحديث الشريف في صحيح البخاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه : أترضون أن تكونوا مع أهل الجنة قالوا بلى ، وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا : اذن وقال : ان ذلك قليل فلا ينزل عليه التنزيل بادعاء أن الأستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى في

---

1) انظر ص 35 جـ 1

2) انظر ص 97 جـ 1

سورة الزخرف : أفلا تبصرون أم أنا خير ، لأنها لا تقع بعد الإيجاب[1]

6) بيد تقع بمعنى من أجل ومنه الحديث : أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر .

7) أجرى ابن مالك ثم مجرى فاء السببية وواو المعية بعد الطلب مستشهدا بالحديث الشريف : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه مع جواز وجهين آخرين : الرفع بتقدير هو يغتسل ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي .

8) حاشا تكون فعلا متعديا متصرفا تقول : حاشيته بمعنى استثنيه ومنه الحديث الشريف أنه عليه الصلاة والسلام قال : أسامة أحب الناس الي ما حاشا فاطمة والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة . قال ابن هشام : وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الأستثنائية بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام فاستدل به على أنه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا

ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها فهي هنا بمعنى لا استثني وأجيب بأن لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف وليس معطوفا على فاطمة والمعنى لا أستثني غيرها والفعل مسند للمتكلم وهو من حديث النبوة[3] .

---

1) انظر ص 100 جـ 1
2) انظر ص 104 مغني جـ 1
3) انظر ص 109 جـ 1

9) وترد رب للتكثير في الحديث الشريف : يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة[1] .

10) ان وقع النفي في حيز كل أي تقدمت عليه أقتضى ذلك عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين : أنسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن بخلاف ما اذا وقعت كل في حيز النفي بأن تقدم النفي عليها فانها تقتضي سلب العموم . ما كل ما يتمنى المرء يدركه[2] .

11) من معاني اللام موافقة (بعد) كما جاء في الحديث الشريف : صوموا لرؤ يته[3].

12) دخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله علي عليه الصلاة والسلام : قوموا فلأصل لكم أو معه غيره كقوله تعالى : وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم[4] وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة : فبذلك فلتفرحوا[5]وفي الحديث لتأخذوا مصافكم[6] .

13) اذا دخلت لا النافية للجنس على فعل ماض لفظا او تقديرا أهملت ووجب تكرارها ومثال دخولها على فعل تقدير اما جاء في

1) ص 119 جـ 1
2) ص 171 مغنى جـ 1
3) ص 178 مغنى 1
4) سورة العنكبوت آية 12
5) سورة يونس آية 58
6) جـ 1 ص 186

الحديث الشريف : فان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى ، لأن المفعول به رتبته التأخر عن الفعل فهي داخلة على الفعل تقديرا[1].

14) المشهور أن لو حرف امتناع لامتناع وقد ورد حديث شريف نفهم منه عدم حل بنت أبي سلمة له لانتفاء عدم ربوبيتها له ومعلوم أن عدم الربوبية وحده لا يمنع من الزواج ، لذلك اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه وقد مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كلام الصديق رضي الله عنه (انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة فان عدم حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من جهتين كونها ربيبته في حجره وكونها ابنة أخيه من الرضاعة ، ونظيره نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ، فان معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة أو الإجلال[2] .

15) ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرنية وقد تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة الا نحو : أتوني ليس زيدا والصحيح أنها الناسخة وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب .

16) وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه للنحو وذلك أنه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم : ليس أصحابي أحد ـ الا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحنت يا سيبويه انما

---

1) ص 197

2) ص 178 جـ 1 مغنى .

هذا استثناء فقال سيبويه : لأطلبن علما لا يلحنني معه أحد ثم مضى ولزم الخليل وغيره[1] .

17) وقوع هل بعد العاطف لا قبله : وهل ترك لنا عقيل من رباع .

18) محل الجملة الحالية نصب مثاله قوله عليه الصلاة والسلام : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .

19) في الجمل التي لها محل من الأعراب . ليس من باب الاسناد قوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة على اضمار قولك فهي معمولة للقول في محل نصب .

20) واعتبر بعض النحاة الجملة المستثناة من الجمل التي لها محل من الأعراب نحو : لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر[2] . قال ابن خروف : من مبتدأ ويعذب الله الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع . قال الأمير : وقيل الأستثناء متصل والمعنى الا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد وقيل استثناء من مذكر أي الا من تولى بحيث لا طمع في ايمانه .

ثم اورد ابن هشام قول ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح : حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعلى : انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في

---

1) ص 227 جـ 1 المغنى

2) الآيات من 22 الى 25 سورة الغاشية .

هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالأبتداء . ثابت الخبر ومحذوفه فمن الأول قول أبي قتادة : أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ، وقوله عليه الصلاة والسلام : ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المطهرون من الخنا .

ومن الثاني قوله تعالى عليه الصلاة والسلام : ولا تدري نفس بأي أرض تموت الا الله أي لكن الله يعلم ، وقوله صلى الله عله وسلم : كل أمتي معافى الا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعفون .

الفصل الثالث :

ثالثا : قول العرب

لم يكن للعرب في حياتهم الأولى وسائل كتابية لتسجيل آثارهم اللسانية وتداول ثقافتهم العقلية الأدبية كانوا لأميتهم يعتمدون على حافظتهم وعلى اللسان والسمع .

ولهذا كان للرواية شأن في حياتهم العقلية فكان مرجعهم في أخبارهم وأنسابهم وآثارهم الأدبية والذي ساعدهم على قوة الحافظة وسهولة التذكر شيئان :

1) مقدرتهم البيانية ووفرة ذخائرهم في أساليب التعبير .
2) ميلهم الى الأهتمام بالمعنى وجعله أساسا .

وبهذا يكون الحفظ هينا وكذلك التذكر فان المعروف في علم النفس أن تنظيم المعنى والاعتماد عليه خير عون على الحفظ والتذكر .

وفوق هذا كان لاعتماد العرب على عقولهم وحافظتهم دون التجاء الى قلم أو قرطاس أثر في نشاطهم من هذه الناحية ، فلا غرابة اذا بلغ حفاظهم ورواتهم درجة عظيمة من ثبات الحفظ وسرعته ، وبهذا استطاعوا الاحتفاظ بآثارهم الأدبية من شعر ونثر وحرصوا على أن ينقلها بعضهم من بعض وراعوا في ذلك ما استطاعوا من الدقة والتحري ، وقد

اهتموا بصحة الرواية وسندها وروايتها في العلوم الشرعية ، وسلكوا في الأدب والأخبار والسير وغير ذلك من علومهم التي كانت لهم قبل الاسلام وكذا ما اشتغلوا به بعد الاسلام من علوم شرعية ولغوية ، ولضمان التحري في العلوم الشرعية وضع العلماء ورواة الأحاديث النبوية أصولا وقواعد في علم مصطلح الحديث ، ووضعوا كذلك كتبا مختلفة في طبقات رجال الحديث وغيرهم كل هذا لحرصهم على الدقة وقصدهم الى الأمانة العلمية هذا هو المنهج الذي سلكه العلماء في بحوثهم وهو نهج له أثره وجدواه وقد أثر ثمارا طيبة في تمحيص الحقائق وتدوين كثير من النواحي العلمية في الثقافة العربية والشرعية .

ولكننا لا ننسى العوامل التي تعترض هذا أو التي يتحتم أن تعترضه وهي :

أ) ما أشرت اليه من أن العرب أميل الى المعنى يجعلونه أساسا ولهذا نجدهم في نقل الآثار قد يضعون لفظا مكان آخر ، وقد يروون الأثر بالمعنى وقد ساروا على ذلك في طائفة من ذخائرهم الأدبية ولكنهم في رواية القرآن الكريم لم يحيدوا عن الدقة التامة لا في رواية الألفاظ بنصها فحسب بل حرصوا أيضاً على طرق الأداء الى حد المحافظة على الروم والأشمام[1] .

وقد يروي الراوي قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها أو يرويها

1) الروم هو الاتيان عند النطق ببعض الحركة في حالة الوقف ويسمعه القريب المصغي دون البعيد ولا يكون في الفتح ولا في النصب وسمي بذلك لأنك تروم الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية (راجع شرح الشافية للرضي ، والاشمام هو ضم الشفتين بعد الاسكان اشارة الى الضم وهو يختص بادراك العين دون الاذن والغرض منه بيان الفرق بين ما هو متحرك في الوصل فسكنة الوقف وبين ما هو ساكن في كل حال .

طبقا للهجته وطبيعته التي درج عليها في النطق والأداء وهذا أيضا من أسباب الاختلاف في رواية الشواهد .

واذا كان هذا هو الشأن في بعض نواحي الرواية من قبول الرواية بالمعنى فان علماء اللغة لا يقتنعون بهذا بل يتمسكون في صدد الاحتجاج اللغوي بصحة الالفاظ وجريان الأساليب على المنهج الصحيح وهم لهذا لا يرتضون الرواية الا اذا صحت عندهم ألفاظها .

ولكن هذا لم يتوافر لهم في جميع الأحوال فان رواية اللغة لم يوضع لها النظام الذي وضع لرواية الأحاديث النبوية من البحث في تاريخ الرواة والتحقق من دقتهم والثقة بهم وتدوين تاريخهم الشخصي لتعرف درجتهم من الصدق والتحري ولهذا ظهرت في القواعد آراء متباينة كان مبعثها الخلاف في الألفاظ التي روي بها الشاهد الذي هو مناط الاحتجاج .

ب) الوضع والصنعة في الشعر .

كان الاعتماد في نقل الشعر على الرواية وقد عرفت طائفة من الرواة بنقل أشعار الشعراء ومن أشهرهم حماد الرواية[2] وكان لبعض الشعراء رواة يذيعون شعرهم وهؤلاء الرواة كانوا من البصيرين بالشعر وأساليبه ولهم في البيان العربي مقدرة ومنهم من يقول الشعر ويحفظ

---

2) سأله الوليد بن اليزيد الأموي يوما : كم تحفظ من الشعر قال كثير ولكني أنشدك على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون شعر الاسلام قال سأمتحنك : في هذا ثم أمره بالانشاد فأنشد حتى ضجر الوليد ثم وكل به من استحلفه أن يصدقه عنه ويستوفي عليه فأنشده ألفين وتسعمائة قصيدة للجاهلية وأخبر الوليد بذلك فأمر له بمائة الف درهم .

طائفة كبيرة منه بناء على هذا لا يبعد أن تند كلمة أو عبارة في قصيدة فيضع الراوي مكانها ما يناسب السياق ويتمم المعنى . بل ان بعضهم تجاوز هذا فكان يحاكي أساليب الشعراء بقصائد وينسبها إلى من شاء منهم ومنهم من كان ينسب الشعر لغير صاحبه .

جاء في المزهر للسيوطي[1] « قال أبو حاتم عن الأصمعي : كان خلف مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أعتقه وأعتق أبوه وكان أعلم الناس بالشعر وكان شاعرا ووضع على شعراء عبدالقيس شعرا موضوعا كثيرا وعلى غيرهم وأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة وكان يضرب به المثل في عمل الشعر وكان يحمل على ألسنة الناس فيشبه كل شعر يقوله بشعر الذي يضعه عليه ثم يشك فكان يختم القرآن كل يوم وليلة . وكان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الرواية وغيره وكانوا يصنعون الشعر ويتقنون المصنوع منه وينسبونه الى غير أهله . ولقد حدثني سعيد بن هريم الرجمي قال ممن أثق به أنه كان عند حماد حتى جاء أعرابي فأنشده قصيدة لم تعرف ولم يدر لمن هي « فقال حماد : اكتبوها فلما كتبوها وقام الأعرابي قال : لمن ترون أن نجعلها ؟ فقالوا أقوالا فقال حماد : اجعلوها لطرفة . وقال الجاحظ : ذكر الاصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال : اني لأعجب كيف أخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويضيف ويكذب » وقال ابن سلام في كتابه طبقات الشعراء[2] « لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقل بعض العشائر وشعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم وكان قوم قلت وقائعهم في أشعارهم وأرادوا ان يلحقوا بمن

---

1) جـ 2 ص 251

2) ص 23

له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسن شعرائهم ، ثم كانت الرواة فزادوا في الأشعار . وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون وانما عضل بهم أن يقول الرجل من أهل بادية ممن ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض الإشكال ثم قال :

أخبرنا أبو خليفة أخبرنا ابن سلام قال : أخبرني أبو عبيدة أن ابن دؤاد متمم بن نويرة قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوي في الجلب والميرة فنزل النحيت فأتيته أنا وابن نوح فسألناه عن شعر أبيه متمم . وقمنا بحاجته وكفيناه ضيعته . فلما نقد شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا واذا كلام دون كلام متمم واذا هو يحتذي على كلامه فيتذكر المواضع التي ذكرها متمم والوقائع التي شهدها فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله وقال :

كان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية وكان غير موثوق به كان ينحل شعر الرجل غيره ويزيد في الأشعار كما أخبرني أبو عبيدة عن يونس قال : قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة فقال : ما أطوفتني شيئا فعاد اليه فأنشده القصيدة التي في شعر الحطيئة في مديح أبي موسى[1] فقال : ويحك : يمدح الحطيئة أبا موسى ولا أعلم به وأنا أروي للحطيئة ولكن دعها تذهب في الناس ، هذا ما دونه التاريخ بصدد افتعال الرواة .

---

1) القصيدة في مدح أبي موسى الأشعري ومطلعها :

هل تعرف الدار منذ عامين أو عام   دار الهند بجزع الخرج فالدام

والحزم والدام موضعان وقد وردت القصيدة في ديوان الحطيئة ص 35 واشير فيه الى انها لحما والرواية وانه نحلها الحطيئة وان المدائني صحح انها للحطيئة .

وعلى أن الافتعال في الشعر ونسبته الى غير قائله قديكون هين الخطب من الناحية اللغوية ومن جهة الاستشهاد به على الأساليب والتراكيب والكلمات اذا كان هؤلاء الرواة في العصور التي يحتج فيها العلماء بالكلام العربي فاذا كان الشعر الذي انتحلوه وصنعوه هو من كلامهم كان في درجة لا تدعو الى رفض الأحتجاج به. ولكن الذي يخشاه العلماء هو أن يتطرق الانتحال ودس المصنوع من الشعر الى رجال من العصور التي لا يحتج بأقوال رجالها وأن يتسع هذا الميدان ويتسرب اليه الشك فتضيع معالم اللغة الصحيحة ويتغلب المولد وما ينبو عن العربية السليمة ولهذا حرص العلماء على التحري وانتهاج سبيل الدقة والتمحيص في الرواية والرواة .

ولكن هل وصلوا الى التغلب على الشعر الموضوع والمصنوع واقتلاعه ؟

وهل أجمعوا على طريقة يتخذونها أساسا لرفض بعض الشعر وقبول بعضه ؟ وهل كان العلماء أيام هذه الأشعار في درجة واحدة من الاقتناع بصحة نسبتها وسلامة اوضاعها وروايتها او الاطباق على رفضها والحكم ببعدها عن الصواب ؟

لا نستطيع أن نجزم بهذا بل ان الواقع لا يساعد على الجزم به فان الروايات المختلفة والأشعار المشكوك في نسبتها كانت مرجعا لبعض العلماء فقد وضع المولدون أشعارا ودسوها على الأئمة فاحتجوا بها وبنوا عليها نتائجهم ووصلوا على أساسها الى قواعد دونوها وعارضهم فيها من لم ير رأيهم وكان هذا من أسباب ما نرى بين النحاة من خلاف في الرأي .

من كل هذا يتضح ما صادف علماء القواعد من مختلف الشواهد ومتباين الأمثلة مما نجم عنه كثير من الخلاف والآراء المتشعبة . فالمثال أو الأمثلة قد تصح عند فريق فيجيزون رأيا من الآراء وينكرها آخرون فيرفضونه . وقد أثر ذلك فيما دون من القواعد وفي وجوه الخلاف بين العلماء[1] .

وقد مر شيء من هذا فيما أوردت من أمثلة للخلاف بين البصريين والكوفيين .

وقد سار العلماء يقطعون كل هذه العقبات في سبيل الوصول الى القواعد النحوية التي دونوها بعد الكد البحث وليس غريبا بعدما أوضحت أن تجيء هذه القواعد مشحونة بأوجه متعددة من الخلاف ولم يكن تشعب الآراء مقصورا على الخلاف في الأحكام النحوية بل كان الى جانب ذلك آراء مختلفة في تخريج العبارات وتأويل ضبطها وسرد متباين الأسباب لترجيح حالة على أخرى . ومرجع ذلك الى عاملين أساسيين .

أولهما : تلك الأسباب العامة التي ارتكز عليها الخلاف النحوي من اختلاف اللهجات وتعدد الروايات وتباين الشواهد قوة وضعفا .

وثانيهما : ميل اللغة العربية الى الأفتنان في التعبير وصوغ العبارات على أساليب مختلفة مما جعل النحاة يسايرون ذلك ويوجهون العبارات توجيهات مختلفة تحتمل كثيرا من وجوه التأويل والتخريج .

والمنبع الذي استمد منه العلماء هو كلام العرب وما نقلوه عنهم

---

1) القواعد النحوية مادتها وطريقتها ص 218 الطبعة الثانية سنة 1953 .

من شعر ونثر وقد نظروا في كل هذا ليتعرفوا خصائصه فوجدوا منه المطرد والغالب والكثير والقليل والنادر والشاذ والضعيف والضرورة فسجلوا كل هذا واستنبطوا منه ما دونوا من قواعد . ولم يتركوا من مظاهر كلام العرب مما ائتلف أو مما اختلف شيئا الا أثبتوه ونبهوا على ما فيه وهذا من الأسباب التي جعلت علم النحو أوسع النطاق فانه قد شمل تسجيلا وتعليلا لكل ما ظفر به العلماء مما نطق به العرب ، ولو أن هذه الخصائص مطردة اطرادا لا انحراف فيه ولا شذوذ لكان لصوغ التراكيب وضبط الكلمات وشكل أواخرها نظام ثابت ولكانت القواعد النحوية والصرفية مطردة خالية مما نراه فيها الآن من أوجه متعددة.

ولكن هذا الطابع الثابت في جميع نواحي اللغة ليس من شأن اللغات عامة ولا من شأن اللغة العربية خاصة وذلك لما يأتي :

1) ما كان للعرب من لهجات وأساليب في الأداء مما ظهر أثره في اللغة وفيما استخلصه العلماء من قواعد .

2) ان الالتزام قاعدة واحدة أو أسلوب واحد في التعبير ليس هو الأمر الطبيعي الواقعي فان الثابت أن الأنسان يميل في بعض الأحيان الى أن يفتن بعض الافتنان وينهج نهجا قد يكون فيه فذا بسبب ما يوحي به طبعه ومزاجه .

3) قد يتحكم الوزن او التوازن ويضطر المتكلم أن يخالف المألوف ومن هنا نشأ ما يسميه النحاة ضرورات الشعر .

والى جانب هذه العوامل سبب آخر جعل الخلاف النحوي كثيرا متشعبا ذلك ما أشرت اليه من أن علماء النحو لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة مما استطاعوا أن يصلوا اليه من كلام العرب الا سجلوه وأثبتوا له حكما

سواء في ذلك الجزئيات والكليات والمطرد والمنحرف وبذلك جاء علم النحو صورة دقيقة شاملة من البحث والدرس ملمة بجميع الدقائق في كلام العرب ، وقد قال العلامة : « دي بور في كتابه تاريخ الفلسفة في الإسلام ما يأتي[1] :

« علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة الملاحظة ومن نشاط في جميع ما تفرق وهو أثر يرغم الناظر فيه على التقدير له ويحق للعرب أن يفخروا به » .

لكل هذه الأسباب وللعوامل العامة التي تؤثر في اللغة كان لا بد أن تجرى الألسنة بأساليب وتراكيب وكلمات تخالف المطرد وتندرج في القلة الى حد النادر أو الشاذ ومن هنا نشأت آراء مختلفة واستثناءات في القواعد وتشعب في الخصائص النحوية ووجهة نظر النحاة .

وهنا عوامل أخرى اعترضت علماء النحو حين أرادوا وضع قواعد القياس النحوي وحين تتبعوا الأمثلة والشواهد ليصلوا الى القواعد النحوية أشير الى بعضها فيما يلي :

المسموع المفرد المخالف لما عليه الجمهور :

تعرض ابن جنى لهذا في كتابه الخصائص[2] ولخص آراءه السيوطي في كتاب الاقتراح[3] ومجمل القول أن المسموع المفرد له أحوال :

---

1) ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة ص 40

2) جـ 1 ص 191

3) ص 22 انظر الشافية جـ 2 ص 24 ، 25 مطبعة دار الكتب 52 ص 115

1) أن يكون فردا لا نظير له في المسموع مع اطباق العرب على النطق به فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجماعا كما قيس على قولهم في النسب إلى شنوءة شنئى مع أنه لم يسمع غيره ، ولذا يقال في ركوبة ركبى .

2) أن يكون فردا لا نظير له ولكنه يخالف ما عليه الجمهور .

أ) فان كان المنفرد به فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال الا من جهة ذلك المنفرد به ، فان الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده فقد يمكن أن يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها[1] .

ثم قال ابن جنى[2] وسألت أبا علي رحمه الله عن قوله :

أبيت أسـرى وتبيتي تـدلكي شعرك بالعنبر والمسك الذكي

لخصنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون في (تبيتين) كما حذف الحركة للضرورة في قول امرىء القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب اثـمـا من الـله ولا واغل

كذا وجهته معه فقال لي : فكيف تصنع بقوله (تدلكي) فقلت تجعله بدلا من (تبيتي) أو حالا فتحذف النون كما حذفها من الأول في الموضعين . فاطمأن الأمر على هذا وقد يجوز أن يكون (تبيتي) في

---

1) جـ 1 ص 22 الخصائص

2) جـ 1 ص 388 دار الكتب

موضع النصب باضمار (أن) في غير الجواب كما جاء بيت الأعشى :

لنا هضبة لا ينزل الذال وسطها ويأوي اليها المستجير فيعصما

فأما قول الآخر :

أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح

فيجوز أن تكون(أن) هي الناصبة للاسم مخففة غير أنه أولاها الفعل بلا فصل كما قال الآخر :

أن تحملا حاجة لي خف محملها فتستوجبا نقمة عندي بها ويدا
أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تعلما أحدا

سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال هي مخففة من الثقيلة .

ب) ولو جاء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته ولا سبقت الى الأنفس مشقته كان مردودا غير متقبل ، فان ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فانه لا يقنع في قبوله أن نسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة الا أن يكثر من ينطق به منهم فان كثر قائلوه الا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فان ذلك مجازه وجهان : أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم وأما أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته ولا أدفع أيضا مع هذا أن يسمع الفصيح لغة غيره ممن ليس فصيحا وقد طالت عليه وكثر لها استماعه فسرت في كلامه ثم تسمعها أنت منه قد قويت عندك في كل شيء من كلامه غيرها فصاحته فيستهويك ذلك الى تقبلها منه على فساد أصلها الذي وصل اليه منه ، وهذا موضع متعب مؤذ يشوب النفس ويشري اللبش الا أن هذا كأنه متعذر ولا يكاد يقع مثله وذلك أن

الأعرابي الفصيح اذا عذل به عن لغته الفصيحة الى أخرى سقيمة عافها ولم يأبه بها .

3) أن ينفرد به ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه والقول فيه أنه يجب قبوله اذا ثبتت فصاحته لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه وإما أن يكون ارتجله فان الأعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ، فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها[1] هذا هو رأي ابن جني وغيره فيما يسمع أو يروى عن العرب مما يند عن المألوف لجمهور العلماء .

وانا لنلمح في ثنايا هذا البحث مظاهر التحري والتفصيل الذي يدل على حرص العلماء على الوصول الى أوضح نهج وعلى صيانة اللغة العربية مما قد يصيبه الانحراف او يتطرق اليه الشك من كلام العرب حتى لا يتخذ هذا أساسا لاستنباط قواعد لا يكون لها حظ من القوة أو نصيب من المتانة القياسية .

ونلمح الى جانب هذا ايضا تحفظا من نسبة الخطأ الى ما انحرف من المألوف من كلام بعض الشعراء ودفاعا عما نطق به الشعراء مما ند عن النهج الذائع لما نطق به العرب ، بأن هذا يمكن ان يكون قد استقر في النفس أو في العقل الباطن من لغة قديمة أو بأنه يمكن تأويله ووزنه بمعايير القواعد النحوية التي تدخله في دائرة الصواب .

غير أن بعض العلماء سلكوا مسلكا آخر في الحكم على هذا

---

1) جـ 2 ص 25

القول المنحرف عن النهج العام ، وأصدروا الحكم واضحا على الشعراء ولم يبرئوهم من الخطأ قال ابن فارس في كتابه الصاحبي والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ويمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون ويومئون ويشيرون ويختلسون ويعيرون ويستعيرون . فأما لحن في اعراب أو ازالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ولا معنى لقول من قال :

ألم يـــأتيـــك والأنبيـــاء تنمي وقوله : قفا عند مما تعرفان ربوع

فكله خطأ وغلط ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ فما صح من شعرهم فمقبول. وما أبته العربية وأصولها فمردود .

بلى للشاعر اذا لم يطرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وابدالا بعد ان يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا .

وقال الجرجاني[1] في كتاب الوساطة[2] وأي عالم سمعت به ولم يزل ويغلط أو شاعر انتهى اليك ذكره لم يهف ولم يسقط ودونك هذه الدواوين الجاهلية والاسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو اكثر لا يمكن لعائب القدح فيه ، اما في لفظه ونظمه أو ترتيبه وتنسيقه أو معناه واعرابه ، ولولا أن الجاهلية جدوا بالتقدم واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة

---

1) هو القاضي أبو الحسن علي بن العزيز مؤلف كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه .
2) ص 12

مردودة منفية ، ولكن هذا الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم ونفى الظنة عنهم فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام » .

ثم سرد شواهد من أشعار الجاهليين والاسلاميين مما انحرف فيها الضبط عن المألوف المعروف وأشار الى « ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج اذا أمكن تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات ومرة بالاتباع والمجاورة، وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحلة وتغيير الرواية واذا ضاقت الحجة وتثبيت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة وارتكبوا لأجله من المراكب الصعبة التي يشهد القلب أن المحرك لها والباعث عليها شدة اعظام للتقدم والكلف بنصرة ما سبق اليه الاعتقاد وألفته النفس » .

وعقد السيوطي في كتابه المزهر فصلا من أغلاط العرب[1] اقتبس فيه كلام ابن جني وغيره والى جانب هذه الأنواع من الانحراف نجد نوعا آخر هو الشاذ الذي يقول العلماء انه يحفظ ولا يقاس عليه ومنه أمثلة كثيرة أوردها النحاة في مؤلفاتهم وهذا بعض منها (أمثلة للشاذ) .

1) من مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به ، فاذا صلح الحال لأن يكون خبرا فانه يتعين رفعه . وشذ قولهم « حكمك مسمطا » قيل هذا الرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه أي حكمك لك مثبتا أي نافذا والخبر محذوف وجوبا أي لك ومسمطا حال من الضمير

1) جـ 2 ص 308 مطبعة صبيح .

المستتر في الخبر .

ولا ندري ما قيمة الاحتفاظ بعبارة كهذه العبارة ، وماذا على النحاة لو أهملوها أو لو حكموا بخطئها وأراحوا أنفسهم من تأويلها واثقال القواعد النحوية بها .

2) تدخل لام الابتداء بعد أن المكسورة على أشياء منها الخبر بشروط منها كونه مثبتا وشذ قول أبي حرام العكلي :

وأعلم أن تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء

ويقول النحاة في سبب المنع أن اللام تدل على الثبوت والخبر منفي ، وقال ابن جنى انه شبه (لا) بغير فكأنه قال لغير متشابهين .

3) قد يحذف حرف الجر ويبقى الجر شذوذا كقول الفرزدق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

أي الى كليب .

4) أسماء المكان لا يصلح منها للنصب على الظرفية الا المبهم وما اتحدت مادته ومادة فعله أما قولهم (هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ إذ التقدير هو مني مستقر فعامله الاستقرار .

ومن الغريب أن النحاة يقبلون هذه الأمثلة ويخرجونها من نطاق الشذوذ اذا غيرنا التأويل فجعلنا العامل فعلا مقدرا وهو قعد وزجر وناط ، كأن الحكم بالقبول أو الشذوذ رهن لتأويلهم .

5) يجوز حذف المتعجب منه في أفعل به ان كان أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف وشذ قول عروة ابن الورد في

وصف صعلوك :

ولله صعلوك صحيفــة خــذه كضوء شهاب الحائس المتبور
فــذلـك ان يلق المنيـة يلقهـا حميدا وان يستغن يوما فأجدر

أي فأجدر به ، على أن العلامة الصبان لا يرى هذا شاذا فقد قال تعليقا على هذا المثال : (والأوجه عندي أنه ليس بشاذ وانه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف)[1] وهذا الرأي يبين تعسف النحاة في بعض شروطهم وتشبثهم بأن يكون الدليل على المحذوف هو ان يذكر مثل المحذوف مع المعطوف عليه لا أي دليل آخر .

6) لا يكثر حذف عائد الاسم الموصول في صلة غير (أي) الا اذا طالت الصلة ، وشذ قوله :

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن طريق المجد والكرم

وقوله تعالى : « تماما على الذي أحسن » برفع أحسن على أنه خبر .

وهذا هو رأي البصريين ، أما الكوفيون فلا يرون في ذلك شذوذا بل يجيزونه ويقيسون عليه . وهناك أمثلة أخرى كثيرة تجدها في ثنايا كتب النحو .

ولا يعنينا الآن أن نصل الى رأي قاطع في هذا الكلام الذي انحرف عن النهج العام فنحكم بأنه خطأ أو بأنه صواب قد يكون مرجعه

1)جـ 3 ص ١٦ حاشية الصبانة على الاشموني

ما استقر في ذهن الشاعر من لغة قديمة أو بأن العربي كان يتكلم بالسجية وله أن يتصرف ويرتجل ما لم يسبق به .

ولكن الذي نريد أن نعرض له هو الضرورة التي ألجأت العلماء الى حشد كل هذا المنحرف من القول في مواضعه من كتب القواعد .

قد يكون للنحاة وجهة نظر في تسطير كل هذا في كتبهم ، لأنهم كما قلنا حرصوا على تتبع كل ما نطق به العرب . واهتموا بتأويله من الوجهة النحوية وقد يكون لبعض هذا فائدة في تعرف الأوضاع المختلفة للكلام العربي ويكون تسجيله عوناً للباحثين في بعض نواحي اللغة وأصولها وتدرجها التاريخي .

غير أن أثقال كاهل القواعد النحوية بكل هذه الاستثناءات والأقوال الفردية ، وبهذه الجزئيات القليلة أو النادرة ، كل هذا مما يزيد أعباءها ويبعد بها عن القصد . هذا الى أن أغلب هذه الأقوال انما هي جزئيات بعضها مقرون بالشك في صحة نسبته أو في طريقة ضبطه فكان الأجدى ألا تتخذ أساسا لاستنباط قياس أو لزعزعة أركان القاعدة العامة التي يقصدها الدارسون لتحقيق الغاية من النحو وهي احتذاء الصواب وصيانة اللسان عن الخطأ بل تدون هذه الأمثلة في كتاب خاص على مثال كتاب الشواهد النحوية يشرح فيه غامضها ويوضح أوضاعها من جميع النواحي .

وبهذا لا يفوت العلماء ما أرادوا ويعبد طريق القواعد النحوية وتصفو مما شابهها من الشك ومتباين الآراء والأوجه التي لا حصر لها ولا طائل تحتها .

« الشعر أو النثر الذي لا يعرف قائله »

قال السيوطي [1] : انه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون من المولدين أو ممن لا يوثق بفصاحتهم ولأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة . والكوفيون يحتجون بأبيات لم يعرف قائلها ، فقد أجازوا اظهار (أن) بعد (كي) وأجازوا دخول اللام في خبر لكن ، وأجازوا مد المقصور واستدلوا لكل هذا بأبيات لم يعرف قائلوها وهذا مما يأخذه عليهم معارضهم .

ونقل صاحب المواهب الفتحية [2] أنه اذا صدر من ثقة يعتمد عليه قبل والا لا يقبل ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد مع أن فيها أبياتا جهل قائلوها فان فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين .

وسيبويه رحمه الله لم يعن بنسبة الشعر المذكور الى قائليه سواء ما استشهد به العلماء الحاكي عنهم وما استشهد به هو ، لأن بعض الشعر قد روي لشاعرين أو أكثر وبعضه قديم العهد لا يعرف قائله فاعتمد على شيوخه فيما استشهدوا به ونسب الانشاء اليهم وعلى نفسه فيما سمعه بأذنه ولم يتخذ أحد من العلماء اغفاله للنسبة سبيلا للطعن عليه على حين أنه أخرج للناس كتابه والناس كثير ، والعناية بهذا العلم وتهذيبه وكبده ، ولعل ذلك لأن العلماء في ذلك الحين كانوا على علم بها لقرب العهد فان العلماء بعد ئذ تطلعوا الى معرفة الشعراء وبحثوا عنهم . وقد

---

1) المزهر جـ 1 ص 85 تدقدف والاقتراح ص 27

2) جـ 10 ص 55

اهتدى البحاثة الشنقيطي الى اسم قائل واحد من الخمسين وهو :

أفبعد كندة قد حن قبيلا[1]

واستعان أستاذنا المرحوم الشيخ محمد الطنطاوي خزانة الأدب للبغدادي في الوصول الى الأبيات المجهولة فعلم أنها بالنص اثنان وثلاثون . وعلى هذا فالأبيات المجهولة في كتاب سيبويه تسعة وأربعون والأبيات المجهولة التي ذكرها الأستاذ الطنطاوي واحد وثلاثون ، وهذه بعض الأبيات التي استشهد بها سيبويه قول أبي داود :

أكــل امــرىء تحسبين امــرأ ونــار تـوقـد بــالليــل نــارا

استشهد به سيبويه على حذف المضاف وبقاء عمله وأثره كقولهم « ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، فبيضاء في موضع جر على تقدير اضمار كل ، فقد أراد وكل نار ، ومن هنا قال : ان لفظة نار مجرورة بكل أخرى مقدرة وليست معطوفة على امرىء حتى لا تكون الجملة الثانية في البيت والمثل السالف معطوفة على عاملين مختلفين فتكون شحمة معطوفة على (ثمرة) ونارا معطوفة على امرأ[2] .

واستشهد سيبويه على حذف خبر لا العاملة عمل ليس بقول الشاعر :

مــن صــد عــن نـيــرانهــا فــأنــا ابـن قيس لا بــراح[3]

وقد كان سيبويه في كتابه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب بل

---

1) قائلة مقنع الكتاب جـ 2 ص 158 : 175 وخزانة الأدب شاهد 943

2) الكتاب 46 a 1 لأبي داود

3) الكتاب 1 ص 39 ببيروت نسب لسعد بن مالك القيسي وورد من قصر

يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية . وعلى نحو ما نراه في هذه الفقرة التالية نجده يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيها بحسه الدقيق المرهف قال في باب فاء السببية التي ينصب بعدها المضارع [1].

(أعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على اضمار أن ، الا أن المعاني مختلفة كما أن (يعلم الله) يرتفع كما يرتفع يذهب زيد (وعلم الله) ينتصب كما ينتصب ذهب زيد وفيهما معنى اليمين ، تقول : ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثني أي لو أتيتني لحدثتني ، وأما الآخر فما تأتيني أبدا الا لم تحدثني ، أي منك اتيان كثير ولا حديث منك وان شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول ما تأتيني لتحدثني وبالرفع كأنك قلت ما تأتيني وما تحدثني ، ومثل النصب قوله عز وجل (لا يقضي عليهم فيموتوا) ومثل الرفع قوله عز وجل (هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون) وان شئت رفعت (تحدثني) على وجه آخر كأنك قلت فأنت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتنا بيقين   فنرجي ونكثر التأميلا

كأنه قال فنحن نرجي فهذا في موضع مبني على المبتدأ (المحذوف)

وذهب مع أستاذه الخليل الى أن كان قد تأتي زائدة أي ملغاة في مثل قول الشاعر :

---

1) الكتاب 490 a 1

فكيف اذا رأيت ديار قوم وجيران لنار كانوا كرام

فقد زاد تضمينا لمعنى المضي .

وعلى هذا النحو لا تزال سيول من التحليلات حتى للحركات والحروف تلقانا عند سيبويه وفي كل مكان نراه يتوقف ليوجه النصب والرفع في تعبير جاءت كلمة فيه على لسان العرب مرفوعة ومنصوبة أو جاءت مرفوعة فحسب أو منصوبة من غير أن يهمل جانب المعنى فالرفع انما كان لمعاني النفي أو الاخبار مثلا والنصب على معنى التعجب أو النفي كما ورد في عبارته .

واننا لا نجد قاعدة سجلها سيبويه عن أستاذه الخليل الا وقد اكثر فيها من النقول فأورد سيلا من عبارات العرب وأشعارهم بنقلها عن لسانه وكأننا بازاء منجم ضخم لا يزال يسيل بكلام العرب وأمثالهم وأبياتهم الشعرية ، وكل بيت ومثل وكلمة انما يراد به ان يكون دليلا على ما يستنبطه من أصول النحو وقواعده ، فكل حكم نحوي وكل أصل لا يلقى القاء وانما يلقي ومعه برهانه من كلام العرب الموثوقة وأشعارهم فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية وانما يستنبط من الأمثلة الكثيرة اذ لا بد لها من الاطراء على ألسنة العرب فان جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذا[1] ، سأله سيبويه عن قول الأعشي :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فـإنا معشر نزل[1]

لماذا رفع (أو تنزلون) وهي معطوفة على فعل مجزوم فقال كأنه

---

1) الشاهد رقم 638 ص 502

توهم أنه قال في أول البيت أتركبون فرفع بالضبط كما جاء عند زهير قوله :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا[1]

فقد عطب سابق بالجر على مدرك المنصوبة كأنه توهم أن مدرك مجرورة ، لأنه يكثر أن يأتي خبر ليس مجرورا بباء زائدة وحمل على هذا الباب وقوع الفعل المجزوم في الآية الكريمة : (لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق واكن من الصالحين) فان معنى لولا أخرتني فأصدق وان أخرتني فأصدق واحد[2] ولذلك عطف الفعل بالجزم وكأنما سبقته أداة جازمة .

وكان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه أستاذه والقواعد النحوية والصرفية المبثوثة في كتابه وهو خلاف بناه على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب وقراءات الذكر الحكيم وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية الى كثير من الأراء الطريفة حتى ليصبح امام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما وحتى ليعد في قوة الى ظهور لا المدرسة الكوفية وحدها بل جميع المدارس التالية .

كان سيبويه لا يجيز دخول الواو على خبر كان وأخواتها اذا كان جملة وكان الأخفش يجيز ذلك مثل كان محمد ولا حمق عنده وليس شيء الا وفيه نقص وكان ينشد منه قول الشاعر :

ليس شيء الا وفيه اذا ما قابلته عين البصير اعتبار

---

1) الشاهد رقم 129 انظر ص 103 طبعة بيروت ، ص 502 ، 529

2) انظر ص 529 كتاب سيبويه بيروت

وقول الآخر

ما كان من بشر الا وميتته   محتومة لكن الأجال تختلف

وأول الجمهور ذلك على حذف الخبر[1]

وكذا الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ، وسبق الحديث عنها وتبعه الكوفيون منشدا قول بعض الشعراء :

فزججتها بمزجة   زج القلوص أبي مزادة

وكان سيبويه يذهب الى أن كي المنصوب بعدها المضارع تنصبه بنفسها فهي بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وذهب الأخفش الى أنها حرف جر دائما وأن المضارع بعدها منصوب بأن مقدرة بدليل ظهورها بعدها في قول الشاعر :

فقلت أكل الناس أصبحت مانحا   لسانك كيما أن تغر وتخدعا[2]

وقد آن لنا أن نصل الى هذه النتائج حول الشواهد وقواعد الاحتجاج بها .

---

1) الهمع 1 : 116

2) المغنى ص 199 والهمع 2 : 5

نتائج

(أ)

1) ليست القواعد الا قوانين مستنبطة من كلام العرب الذين لم تفسد سلائقهم .

2) أعلى الكلام العربي من حيث صحة الاحتجاج به : القرآن الكريم بجميع قراءاته الصحيحة المسند الى العرب المحتج بهم ثم ما صح أنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد الرواة من الصحابة ، ثم نثر العرب وشعرها في جاهليتها بشرط الأطمئنان الى أنهم قالوه باللفظ المروي ويلي ذلك كلام الاسلاميين الذين لم يشوه لغتهم الاختلاط[1] .

3) جعلوا منتصف الثانية للهجرة حدا للذين يصح الاستشهاد بشعرهم من الحضريين فابراهيم بن هرمة المتوفى سنة (١٥٠ هـ) آخر من يصح الاستشهاد بشعرهم ، وبشار بن برد أول الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم على متن اللغةوقواعدهاوعلى هذا يؤتى بشعر المتأخرين من فحول الشعراء للاستئناس والتمثيل لا للاحتجاج أما في البادية فقد امتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين منها حتى منتصف المائه الرابعة من الهجرة .

(ب)

4)لا يحتج بكلام مجهول القائل .

---

1) اسقط بعض العلماء الاستشهاد بشعر عدي بن زيد العبادي مع أنه جاهلي لكثرة مخالطته الفرس بل ان بعضهم لا يحتج بشعر الأعشى نفسه لذلك .

من احتج بأنه يجوز اجتماع (كي) وأن على فعل واحد مستشهدا بقول القائل :

أردت لكيما أن تطير بقربتي   فتتركها شنا ببيداء بلقع

وقد زعم أن لام التوكيد تدخل في خبر (لكن) كما تدخل في خبر ان مستشهدا بقول القائل : ولكنني من حبها لعميد

فقوله مردود لا يبنى على قاعدة ، لأن الشاهد الأول مجهول القائل والشاهد الثاني لا يعرف له أول ولا قائل وما بنى عليها ساقط .

5) لا يحتج بما له روايتان احداهما مؤيدة لقاعدة تزعم والثانية لا علاقة لها بها لاحتمال أن الشاعر قال الثانية ، والدليل متى تطرق اليه الاحتمال سقط الاستدلال وقد ادعى البعض أن (الأرض) تذكر وتؤنث واستشهد بالتذكير بقول عامر بن جوين

الطائي في احدى الروايتين :   ولا أرض أبقل ابقالها
والرواية الثانية :   ولا أرض أبقلت أبقالها

فان لم يكن لتذكير (الأرض) غير هذا الشاهد فلا يحتج به ، لأن الأكثر أن الشاعر قال : (أبقلت) اللغة المشهورة المجمع عليها .

6) ترد الشواهد في كتب النحاة محرفة أحيانا ، ويكون موضع التحريف هو موضع الاستشهاد على قاعدة تزعم ولو حرر الشاهد ما كان للقاعدة مؤيد وعرفت أن الشاهد على اجتماع (كي) و (أن) مجهول القائل وبذلك هبطت القاعدة ، لكن بعضهم احتج بقول جميل العذري وهو من يحتج به :

فقالت آكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخذنا

وبرجوعنا الى الديوان نطلع على الرواية الصحيحة وهي :

لسانك هذا كي تغر وتخدعا[1] .

والرواية التي احتجوا بها محرفة في موضع الاستشهاد نفسه واذا لا صحة للقاعدة المزعو مة فالواجب تحرير الشاهد والتوثق من ضبطه في مظانه السليمة قبل البناء عليه .

7) كما يفيد جدا الرجوع الى الشاهد في ديوان صاحبه ان كان شاعرا ويفيد الرجوع الى مصادره الأولى ان كان نثرا لمعرفة ما قبله وما بعده فكثيرا ما يكون الشاهد الأبتر داعية الخطأ في المعنى والمبنى .

زعم بعضهم جواز مطابقة الفعل المتقدم لفاعله المتأخر في الأفراد والتثنيةوالجمع فأجاز قول (جاءوا الطلاب) واحتج بحديث في موطأ مالك « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة في النهار» ولا غبار على الأحتجاج بالحديث البتة ولكن حين رجعت الى موطأ مالك وجدت للحديث أولا وهو : ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل وملائكة في النهار . واذا لا شاهد صحيحا على هذه القاعدة المزعومة .

8) ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والأختيار ، فاذا اطمأنت النفس الى بناء القواعد على الصنف الثاني فقد جعل الضرورة الشعرية قانونا عاما للكلام نثره

---

1) مغنى اللبيب جـ 1 ص 199

ونظمه ، الخطأ كل الخطأ ادعى بعضهم جواز الرفع بعد (لم) مستشهدا بقول قيس بن زهير :

ألم يـأتيـك والأنبـاء تنـمي بمـا لاقت لبـون بني زيـاد

فاذافرضنا أن الشاعر قال (يأتيك) ولم يقل مثلا يبلغك يكون قد ارتكب ضرورة شعرية قبيحة ولا يجوز البتة أن تبنى قاعدة على الضرورات .

9)المعركة في امتحان أوجه الاعراب والترجيح بين أقوال النحاة على المعنى قبل كل شيء فهو الذي يجب أن يكون الحكم في كل مناقشة وموازنة وترجيح واذا دار الأمر بين مقتضيات المعنى ومقتضيات الصناعة النحوية التزمت الأولى دون الثانية .

في تعليق اذا والظروف الشرطية قولان : قول الجمهور بأن تعلق بفعل الشرط وقول غيرهم بتعليقها بجواب الشرط (اذا حضرت أكرمك) فالجمهور يجعل الظرف متعلقا بحضرت ، وغيرهم يعلقه (بأكرم) والمعنى ينص على أن الاكرام يقع عند الحضور لا ان الحضور يقع عند الاكرام واذا فقول الجمهور لا يؤيده المعنى ، والصحيح تعليقه بجواب الشرط .

10) يفصل في كل مقام فيه اعرابان : الاعراب الذي لا يجنح الى تقدير محذوف في جملة المدح (نعم القائل خالد) يجعل البصريون (خالدا) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أو (الممدوح) فيكون التركيب جملتين جملة نعم الرجل وجملة هو خالد .

أما الكوفيون فيجعلون (خالد) مبتدأ مؤخرا وجملة (نعم

الرجل) خبرا مقدما من غير تقدير محذوف[1] وهذا القول صواب لاغنائنا عن تقدير محذوف أولا ولأن العرب تقول : خالد نعم القائد ثانيا .

11) اذا الجأت أحكام الصناعة الى تقدير محذوف مثل هذا التقدير فالواجب أن يكون بشرطين .

1) ألا يلجأ الى الاخلال بالمعنى .

2)أن يسوغ التلفظ به دون ركة أو الخروج على الأسلوب العربي المشهور يجعلون لهمزة الاستفهام تمام الصدارة حتى على حروف العطف ، فلا تقول: وأذهبت كما تقول (وهل ذهبت ؟ وانما تقول : أو ذهبت ؟ لكن الزمخشري قال في مثل قوله تعالى : أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم[1] أن الفاء العاطفة في صدر جملتها وأن الهمزة داخلة على جملة محذوفة وأن التقدير أقعدوا فلم يسيروا [3] والطبع السليم يجد ركة في هذا التقدير وبعدا عن البلاغة ووجوب اهمال مثل هذا المذهب .

هذه أهم الأمور التي خرجت منها في دراستي ونقلي للشواهد وما بني عليها من قواعد وبالله التوفيق ،،،

---

1) الانصاف في مسائل الخلاف (المسألة)

2) سورة القتال محمد (10)

3) مغني اللبيب جـ 1 ص 8

((الباب الثالث))

دراسة موضوعية لشواهد الكتاب لسيبويه وبيان
ما كان يأخذ به نفسه من الحرص على المعنى وان جاء
تخريجه للشاهد على الشذوذ او الضرورة

لا يختلف اثنان في أن كتاب سيبويه أروع كتاب صنف قديما في النحو والصرف لا لأن سيبويه بناه على غير مثال سابق فحسب بل أيضا لأنه استوفى فيه قوانينها واستقصاها استقصاء قهر معاصريه ومن خلفوهم على مر العصور حتى أطلقوا عليه جميعا اسم الكتاب عنوانا يتفرد به دون غيره من الكتب التي عاصرته أو الفت بعده لما امتاز به من كمال في وضع أصول الصرف والنحو وضعا نهائيا بحيث لم يترك فيها للعصور التالية شيئا تضيفه الا بعض التفريعات والزوائد الطفيفة مما جعل صاعد بن أحمد الأندلسي يقول (لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب ، أحدثها كتاب بطليموس في علم هيئة الأفلاك والثاني كتاب أرسطاليس في علم المنطق والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي فان كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء الا ما لا خطر له)[1] .

ولم يصلنا كتاب مثله جمع هذه المادة جمعا وافيا وان أشار

---

1) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتور خديجة الحديث ص 11 تقديم الدكتور شوقي ضيف منشورات مكتبة النهضة ببغداد ط اولى بغداد 1965 م

المؤرخون الى بعض الكتب النحوية القديمة كتابي الإكمال أو الجامع لعيسى بن عمر اللذين يظن بعض العلماء أنهما كانا من مصادر كتاب سيبويه .

وقد شغل الناس بالكتاب منذ أن اطلعوا عليه فكانت المدارس تعقد لإقرائه وتدريسه وكان الناس يقدمونه هدية للأمراء والوزراء وانصرف الكثيرون في مختلف أنحاء العالم العربي الإسلامي إلى شرحه والتعليق عليه .

وما زال كتاب سيبويه المصدر الأول لجميع الدراسات النحوية والصرفية واللهجات العربية والقراءات والأصوات اللغوية كما كان مصدر هذه الدراسات منذ أن ظهر وتداوله الدارسون .

وقد رأينا ونحن ندرس النحو والصرف أن المؤلفين في مختلف عصورهم كانوا اذا أرادوا دعم رأي أو إسناد فكرة يلوذون بالكتاب يستوحونه ويستلهمون منه ما يؤيد فكرتهم وما يذهبون إليه فخامر الأذهان أن هذا الكتاب لا بد أن يكون عظيما ولا بد من أن يكون معينا لا ينضب ، فهو بحق دستور النحاة ودعامة علم الصرف وغيره من الدراسات .

وكان القدماء يسمون كتاب سيبويه (البحر) تشبيها له بالبحر لكثرة جواهره وصعوبة ركوبه ، وقد كان المبرد اذا أراد انسان أن يقرأه عليه يقول له هل ركبت البحر تعظيما له واستعظاما لما فيه وكان أبو عثمان المازني معجبا بالكتاب حتى كان من اعجابه واكباره له يقول : من أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحذ به .

وقد اهتم النحاة بهذا الكتاب وعني كثير منهم بشرحه وبالتعليق

عليه فشرحه أبو سعيد السيرافي وتوفي سنة 368 شرحا أعجب به المعاصرون له حتى صهره أبو علي الفارس لظهور مزاياه على تعليقه التي علقها عليه[1] .

وشرحه أيضا على بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر توفى سنة 315 هـ وكذلك أبو الحسن علي بن سليمان الرماني توفى سنة 384 وأبو عمرو عثمان بن حجر المعروف بابن الحاجب وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وغير هؤلاء وشرح شواهده أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وكذلك الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري سنة 476 هـ وعبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري سنة 616 هـ وغيرهم ، ومن المحدثين الدكتور احمد السيد غالي أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر حرسها الله معقلا لأدب العرب ولغة القرآن .

وقد تضمن كتاب سيبويه أبوابا متعددة عالجت جميع المسائل النحوية ففي الجزء الأول تعرض للموضوعات الآتية على الترتيب :

الكلم وأقسامه . اللازم والمتعدي ، ما ينصب مفعولين وأكثر . ضمير الشأن ، التنازع في العمل . الاشتغال البدل . عمل اسم الفاعل . عمل المصدر . الصفة المشبهة . المصدر . أسماء الأفعال . حذف العامل ، التحذير . المفعول معه . المفعول المطلق . المفعول لأجله . الحال . الظرف . الجر . التوابع . النعت السلبي . علم الجنس . المبتدأ . ان واخواتها . كم النداء . الندبة . الاختصاص . الترخيم . لا التي لنفي الجنس . الاستثناء . الضمير . أي . المضارع . النواصب والجوازم . إن وأن المشددتين أن وإن

1) كشف الظنون جـ 2 ص 282

المخففتين أم . أو .

وفي الجزء الثاني عالج الموضوعات الآتية :

ما ينصرف وما لا ينصرف الإضافة. وهو باب النسبة. التثنية . الجمع . الأضافة لياء المتكلم . التصغير . حروف القسم . حذف تنوين العلم اذا وصف بـابن . النون الثقيلة . والخفيفـة . الفعـل المضعف المقصور والممدود . العدد . بناء الأفعال ، صيغها . الامالة همزة الوصل . التقاء الساكنين . الوقف. حروف الـزوائد . الاعـلال والأبدال . الادغام .

والكتاب خال من المقدمة ومن الخاتمة وليس فيه تقسيم أو ترتيب كالذي نجده في كتب النحو التي جاءت بعده وليس فيه في أكثر الأحوال تلك الاصطلاحات النحوية التي نعرفها .

وهذه الأمثلة من عناوين أبوابه توضح بعض ما نشير اليه :

١) الفاعل الذي لم يتعد فعله الى مفعوله ، أي الفعل اللازم .

٢) المفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد اليه فعل فاعل اي المبني للمجهول .

٣) الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين فان شئت اقتصرت على المفعول الأول وان شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الأول أي المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر .

٤) الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر أي أصلهما المبتدأ والخبر .

٥) الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم

الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك مثل كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر أي النواسخ .

٦) باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك مثل ضربت وضربني زيد وضربت وضربني زيدا أي باب التنازع في ألف العمل .

٧) باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الأسم كما يجري أجمعون على الأسم وينصب بالفعل ، لأنه مفعول مثل ضرب عبد الله بطنه وظهره ، وضرب زيد الظهر والبطن بالرفع ومطرنا سهلنا وجبلنا بالرفع وان شئت ما كان على الاسم بمنزلة أجميعن توكيدا ، وان شئت نصبت ، أي باب البدل .

٨) باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث مثل رويد زيدا وحيهل الثريد أي أسماء الأفعال .

٩) ما ينصب من المصادر لأنه عذر مثل فعلت ذاك حذار الشر أي المفعول له .

١٠) ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان لشيء من سببه مثل مررت برجل حسن أبوه أي النعت السببي .

أما الطريقة التي يتبعها في عرض هذه الموضوعات فانها مقرونة بالأمثلة الايضاحية التي يبدأ بها في كثير من الأحوال ويسوق في خلال الشرح طائفة منها ويقرن ذلك بالشواهد في الكتاب أكثر من ألف شاهد من شعر الجاهليين والاسلاميين وقد أصبح كثير من شواهده وأمثلته شائعا بين النحاة فساقوه في كتبهم وأخذه اللاحق منهم عن السابق » فالبدل أن تقول ضرب عبد الله ظهره وبطنه وضرب زيد الظهر والبطن وقلب عمر

ظهره وبطنه ومطرنا سهلنا وجبلناومطرنا السهل والجبل وان شئت كان على الاسم بمنزلة اجمعين توكيدا وان شئت الغيث تقول ضرب زيد الظهر والبطن ومطرنا السهل والجبل .

انظر سيبويه ص 79

والكتاب مجهود علمي يدل على دقة سيبويه في الالمام بالقواعد النحوية وهو صورة لجهوده وجهود الطبقات التي سبقته وقد قام بجمعها وتنظيمها على الأسلوب الذي ارتآه .

ولسنا نرى محلا للتغالي في الشك فان سيبويه هو الذي صنفه ودون فيـه ما تلقاه عن أساتذته وما وصل اليه أئمة عصره ومن سبقوهم وجمع فيه متفرق الآراء ومختلف الشواهد وله على الأقل فضل التنظيم وحسن العرض والالمام بما عرف من المباحث بين الدارسين وتتمثل في الكتاب الأوضاع والبحوث منذ نشأتها الى عصره فان سلسلة التلقي منذ البدء الى سيبويه يسير كما يأتي :

1) كان أبو الأسود زعيم الطبقة الأولى من النحاة ومن أشهر من أخذوا عنه يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وعن يحيى بن يعمر أخذ عبد الله الحضرمي وعن الحضرمي أخذ عيسى بن عمر الثقفي وعن عيسى أخذ الخليل بن أحمد وعن الخليل أخذ سيبويه وقد أخذ سيبويه أيضا عن عيسى بن عمر .

2) وعن نصر بن عاصم أخذ أبوعمرو بن العلاء وكذلك عن عبد الله الحضرمي وعن أبي عمرو أخذ يونس بن حبيب وكذلك عيسى بن عمر وعن يونس أخذ سيبويه .

وكان كل من هؤلاء يأخذ عن أستاذه ثم يأخذ عن تلاميذه عنه ،

وكانت الحقائق العلمية تنال منهم عناية وتمحيصا ويرويها بعضهم عن بعض ولم يكن لتدوينها على هيئة كتاب نصيب كبير والا ما قيل من عيسى بن عمر أنه ألف كتابين وهما الاكمال والجامع ويقولون ان سيبويه قد أخذ ما فيهما وأضاف اليه ما تلقاه عن أستاذه الخليل واستعان بكل ذلك على تدوين كتابه ولو كانت آراء النحاة مثل سيبويه قد وصلت الينا جميعها مدونة لاستطعنا أن نتبين حقيقة ذلك وان نعرف ما ينسب منها الى سيبويه وحده ، وما كان لغيره ممن سبقوه .

الفصل الأول :

« شواهده النثرية »

في كتاب سيبويه كثير من الأمثلة النثرية نقلها عن العلماء الذين أخذ عنهم روايته عن العرب أو سمعها هو من العرب .

وثقة الناس بها تكاد تكون اجماعية فلم يعرض لها العلماء بالرد أو التخطىء أو التكذيب مثل ما عرضوا لأبيات الكتاب الا في النادر القليل .

والأمثلة العربية المنثورة هي ثروة اللغة وأساسها وعليها يقوم استنباط الأحكام العامة في أكثر أمرها وذلك لأنها أكثر تداولا وأوسع اجازة والمنطق المطرد في ألسنة العرب الذي لا تضيقه قافية ولا تحرجه ضرورة فهو يجري في مناطقهم جريان الماء في غير عسر ولا كلفة ولا تعمل لمعنى .

والشعر مهما كثر في اللسان العربي فمواطنه خاصة وموضوعاته محدودة يمكن حصرها في رثاء أو مديح أو مفاخرة أو مناظرة أو وصفة أو ما شابه ذلك ، ولكن النثر العربي قد استغرق كل هذا وانضاف اليه ما هو أوسع وأشمل من لغة القوم في مخاطباتهم ومعاملاتهم وقضاء حاجاتهم مع ما فيه من اليسر على كل عربي .

ولذلك كانت رحلات العلماء المستنبطين للقواعد الى البادية أهم عندهم من أن يسمعوا قصيدة في سوق أو شعرا في حفل ليظفروا منهم بالكلام المنثور ويخاطب الرجل به ابنه أو صاحبه أو غلامه ويجريه

المخاطب مجيبا أو سائلا أو رادا فيتهيأ لهم من الثروة اللغوية ما يحصلون به القواعد وقعوا منهم على الكلمة يقولها قوم بأعيانهم في أحيان قليلة وظفروا بالكلمة يسعملها كثير منهم في أغلب أحوالهم كما وقفوا على كلمات كثر في ألسنتهم استعمالها ولكنها خالفت الجمهور بأي نوع من أنواع المخالفة فوقفوا بما قل وبما كثر استعماله وشذ عن بابه حيث وقفت العرب وجاءوا لما كثر استعماله واطرد فناظروا به القواعد المتلثبة وقاسوا على ألفاظها تماثله في الوضع والتركيب وأجروا عليها الحكم الذي رأوه له فالتحقت به حتى جاز للعلماء أن يقولوا فيها ما قيس عليه كلام العرب فهو من كلام العرب وتبع هذا ان كل ما بأيدينا من أمثلة وتراكيب جاءت وفق ما نطقت به العرب تعتبر من كلامهم ومن أساليبهم وعلى هذا فالأمثلة المنثورة في كتاب سيبويه وهي كل كتابه في الجملة أمثلة غريبة ما دامت لم تخالف مناطقهم .

يورد سيبويه المثال العربي مثبتا لحكم أو دليلا عليه لأن ذلك من الأدلة القاطعة والحجج الدامغة حيث قد سنده السماع أو الرواية ممن يثق به سواء أكان ذلك الحكم الذي أجراه شاذا أو مطرداً .

والمثال المنثور في كتاب سيبويه اما أن يكون كل ما للحكم من حجة واما أن يكون بعض حججه وهو على أي حال ركن من أركان اللغة اعتمد عليه سيبويه اعتمادا كبيرا في التقعيد والاستنباط وتقوية الأحكام بالنظير الذي تضمنه المثال ، قال سيبويه ومثل قولهم : من كان أخاك قول العرب : ما جاءت حاجتك ، اذ صارت تقع على مؤنث كأنه قال ما صارت حاجتك لكنه أدخل التأنيث على ما حيث كانت الحاجة كما قال بعض العرب من كانت أمك ؟ حيث أوقع (من) على مؤنث قراءة بعض القراء ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا نح) فليس صريحا ، لأنه ليس فيه (ما) ولا (من) فهو تنظير لتأنيث المذكر بعلته .

وسمعنا من يوثق به من العرب يقول : اجتمعت أهل اليمامة[1]

فهذا مثال ما جاء به ضمن ما ذكره من الشواهد الكثيرة على صحة تأنيث المذكر اذا كان المذكر هذا قد أضيف الى المؤنث فقد أنشد في هذا أبياتا كثيرة وجاء بهذا المثال المنثور كدليل أيضاً فذكر قبله :

طول الليالي أسرعت في نقضي[2] .

مشين كما اهتزت رياح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم

لما أتى خبرا لزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع[3]

اذا بعض السنين تعرفتنا كفى الايتام فقد أبي اليتيم[4]

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم[5]

ويأتي سيبويه ببعض الأمثلة لأنها موضع الحكم ومنبعه دون تأييدها بشيء من القرآن أو الشعر وهذا كثير من كلامه ، فبعد ان قرر سيبويه أنه يجوز أن يعطف عمرو مثلا على الكاف من قولك ما شأنك وعمرا كما لا يجوز أن يرفع قال : فاذا أظهر الاسم : ما شأن عبد الله وأخيه (تشتمه) فليس الا الجر ، لأنه غير حسن أن يحمل الكلام على عبد الله ، لأن المظهر المجرور يحمل عليه (المجرور ، وسمعنا بعض العرب يقول : ما شأن عبد الله والعرب يسبها وسمعنا أيضاً من العرب من يوثق بعربيته يقول : ما شأن قيس والبرُّ تسرقه[6] .

نرى سيبويه قد استدل بهذين المثالين على ما أبرم وهو كل ما أتى به من حجج في الاستدلال فلم يأت بازائهما من نوعي الشواهد الأخرى : القرآن والشعر . ومثل ذلك في الاستدلال : قول سيبويه :

---

1) ص 39 س أول ط بيروت بتصرف

2) الشاهد 38 من الكتاب .

3) الشاهد 36 من الكتاب ص 36

4) الشاهد 25 من الكتاب .

5) الشاهد 34 من الكتاب .

6) ص 183 طبعة بيروت

وما ينتصب فيه المصدر على اضمار الفعل المتروك اظهاره ولكنه في معنى التعجب قوله : كرما وصلفا ، وسمعت أعرابيا وهو أبو وهب يقول : كرما وطول أنف أما أكرم بك وأطول بأنفك[1] .

وقد يضعف سيبويه المثال الوارد عند العرب ، لأن وجهه ضعيف ، قال سيبويه : وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبيد يجرونه مجرى المصدر وهو قليل خبيث ثم التمس له وجها مع ضعفه فقال وذلك انهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماع الغفير بالمصدر[2] .

ولنعش مع سيبويه في أحد أبوابه لنرى كثرة من الأمثلة جاء بها من بنات أفكاره يتبعها أحيانا بالشاهد العربي ويكتفي بها الحين الآخر وكل هدفه ارتباط المعاني بالرفع أو النصب (باب الاستفهام) .

باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبيه المخاطب ثم تستفهم بعد[3] أزيد أنت رجل تضر به وأكل يوم ثوب تلبسه الفعل هنا في موضع الصفة وليس بموضع إعمال فيجب رفع رجل وثوب ويحسن إعمال الفعل في ضميريهما ولا يصح أن يسلط الصفة على ما قبل الموصوف ولا ينصب أيضاً إذا جعلناه وصفا للمفعول في المعنى باعتبار الرجل هو زيد ، لأنه ليس بمبني على الفعل ولكن الفعل في موضع الوصف وكما لا يعمل فيه لا يكون تفسيرا لفعل مضمر في معناه ومن ذلك قول الشاعر :

أكـل عـام نـعم تـحـوونـه يلقحـه قـوم وتنتجـونـه[4]

فقد رفع نعم لأن قوله تحوونه في موضع وصفه فلا يعمل فيه ،

---

1) ص 194 2) ص 227

3) 81 a 1 و 82 و 84 و85 ملخص بتصرف 4) الشاهد 102

لأن النعت من تمام المنعوت فهو كالصلة من الموصول فكما لا يعمل فيه لا يكون تفسير الفعل مضمر في معناه .

ولكنا اذا قلنا : اكل يوم زيدا تضربه ، لم يكن الا نصبا لأنه ليس بوصف لأنه اذا كان وصفا فليس بمبني عليه الأول .

إن النصب والرفع مبني على المعنى : هل الفعل مسلط بالمفعولية فيكون النصب أو هو وصف فيجب الرفع ؟

فالنصب أولى اذا ولى الفعل ان كما في حروف الاستفهام ، لأن الفعل اذا ولى ان كان أبعد من الرفع لأنه لا يبني فيهاالاسم على مبتدأ وأجازوا تقديم الاسم في ان ، لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه فصار ذلك كما صار في ألف الاستفهام قال النمر بن تولب :

لا تجـزعي إن منفسا أهلكتـه   واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي (1)

فمنفسامنصوب على اضمار فعل وهو منصوب لأن حرف الشرط يقبل الفعل مظهرا أو مضمرا وإن اضطر شاعر الى المجازاة باذا اجراها في ذلك مجرى ان فقال : أزيد اذا تر . تضرب ان جعل تضرب جوابا ، والاسم مبتدأ عند الجزم مثل أيهم يأتك تضرب لأنه لا سبيل لتضرب في العمل في المبتدأ ، لأننا جئنابتضرببعد أن عمل الابتداء في أيهم اما اذا قلنا : ازيدا اذا ترى تضرب برفع الفعل ولم نجعل تضرب جوابا ، فان الفعل مع ما قبله صار بمنزلة حين وسائر الظروف فمعنى الكلام هنا تضرب زيدا اذا تراه . وقد تريد معنى آخر فترفع وهو زيد اذا يأتيني أضرب اي أضربه فالمعنى هنا على المجازاة وان لم يكن مجزوما مثل : أزيد حين يأتيك تضرب ، وإنما رفعنا الأول لأننا جعلنا تضرب جوابا فصار الظرف كأنه من صلة الجواب ولم ترجعه الى أول الكلام بمعنى أضرب زيدا وتضرب زيدا وإنما يرجع الى الأول على الجواب إن

---

1) الشاهد 104 / من أول السطر 13 .

تأتيني آتيك لكنه قبيح لأنه مرفوع ولا يجوز الا في الشعر .

ويجب الرفع في مثل : أزيد ان يأتيك تضربه ، لأن الفعل شغل بالضمير فضمير الاسم المتقدم مبني عليه ووجبت الخبرية . كما يجب النصب إذا قلت : زيدا لم أضرب أو لن أضرب لأننا لم نوقع بعد لم ولن شيئا يجوز أن يقدم قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما كما كان ذلك في الجزاء ، بل الفعل مع النفي مسلط على المتقدم كما يجب النصب في : كل رجل يأتيك فاضرب ، مثل كل رجل صالح اضرب . فليس هنا مجازاة بخلاف : أيهم جاءك فاضرب لأنه جعل جاءك في موضع الخبر وقوله فاضرب في موضع الجواب وأي من حروف المجازاة وكل رجل ليست من حروف المجازاة فالرفع حسن في أيهم ، ومثله : زيد ان أتاك فاضرب ما يحسن الرفع الا إن تريد أول الكلام بمعنى : زيدا إن يأتيك تضرب وأيهم يأتك تضرب فيصير بمنزلة الذي .

وتقول زيدا إذا أتاك فاضرب فان وضعته موضع زيد ان يأتك تضرب رفعت فالرفع اذا كانت تضرب جوابا ليأتك وكذلك حين .

والنصب في زيد أحسن إذا كانت الهاء يضعف تركها ويقبح فيسلط الفعل على زيد ما دام لم يعمل في اللفظ في ضميره ، لأن الفعل يقبح إذا لم يكن معه مفعول مضمر أو مظهر ويزول القبح بإعماله في الأول .

وحين واذا لا تكون واحدة منهما خبرا لزيد حتى نرفعه فلا نقول زيد حين يأتيني لأن حين لا تكون ظرفا لزيد فلا يصح أن نخبر بالزمان عن الجثة . زيد يوم الجمعة أضرب .

لا يصح في هذا المثال بالنصب ، لأن الزمان لا يكون ظرفا للجثث ولا يصح الرفع في قولنا : زيد يوم الجمعة فأنا أضربه وليس هنا مجاز . فلا يصح تسليط النصب على ضميره أيضا لأنه في معناه ولا

يصح الرفع الا على قوله : كله لم أصنع .

زيد اذا جاءني فأنا أضربه جيد ، فالرفع لا يجوز الا إذا كان المعنى يصح على البناء على الاسم والمجازاة وانما صح المثال الثاني ، لأنه على غير قوله : زيدا أضرب حين يأتيك[1] .

فانظر كيف فان الرفع على البناء على أول الكلام إذا كان هناك جواب أو مجازاة وكيف امتنع الرفع إذا لم يصلح الظرف خبرا عن الجثة ، كما لا يصح النصب اذا لم يصلح الزمان ظرفا للجثة ، والظرف يكون اذا أردنا أول الكلام ولا يصح اذا لم يصلح الزمان للجثة ويرجح اذا لم يعمل الفعل في ضمير المذكور ويضعف ترك الضمير في النثر .

هذه طائفة من أمثلة الكتاب النثرية التي نقلها سيبويه من اللسان العربي وهي كثيرة في كتابه ، والرسم الذي وضعناه لها ولموضوعها والحاجة اليها حقيق ان يعم غيره من الأئمة وانك لتجدها منقولة عنهم في ثنايا هذا البحث . فهو اما دليل واما تمثيل وتنظيروااما أمور للأحكام المستنبطة وقد تابعوه واستمدوا من اشعاعاته المنيرة واغترفوا من بحوره الزاخرة واقتطفوا من بساتينه الناضرة كل ما يسعد النفس ويثلج الفؤاد ولسان حالهم :

اطلبوا ناصية الشمس مكانا وخذوا القمة علما وبيانا
واطلبوا بالعبقريات المدى ليس كل الخيل يشهدن الرهانا

---

1) انظر ص 86 من كتاب سيبويه الطبعة الثانية سنة 1967 بيروت .

الفصل الثاني

شواهده الشعرية :

كان كتاب سيبويه جماع ثقافات لعلماء كثيرين مثقفين ومختلفين ، فسيبويه حين عرض أحكامه لم يقف بها عندما يراه المذهب والرأي دون أن يعرض على القارىء ما ذهب اليه غيره مقوى بالشاهد والدليل .

على أن تحرير مذهبه واستخلاصه من شوائب الخلاف لا بد له مما ساقه من شواهد لا تساير رأيه يأتي بها ليحاول بها وجها ولا ينقض ما أبرمه فيحملها اما على الضرورة واما على المشاركة واما ان يؤولها تأويلا يتفق ومذهبه فان عيّ بالحيلة حملها على الشذوذ أو الضرورة أو دمغها بالهون والضعف وأخيرا يوردها لأنها عميت عليه فيسأل عنها وعن تأويلها أحد شيوخه ومن الضرورات ما قاله خفاف بن ندبة السلمى :

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الأثمد

قال الأعلم : أصلها كنواحي ريش فحذف الياء في الاضافة ضرورة ، تشبيها لها في حال الافراد والتنوين وحال الوقف الخ وقد عقد الباب ليصله بالأبواب التي سبقته فيما يكون في اللفظ من الأعراض

فمثل لمذهب العرب في المنثور وأراد أن يبين هنا مذهبهم في المنظوم فقال هذا باب ما يحتمل الشعر من الكلام وما جاء به أثناء الأبواب التي ألفها في موضوع كتابه فلأنه يدفع به . . ما خالف ظاهره حكما من أحكامه وسيأتيك من أمثلتها الكثير وستحدث عن الضرورة في مذهبه ، لأنها متصلة بمنهجنا من حيث رعاية المعنى .

ومهما يكن من شيء فان ما تضمنه كتاب سيبويه انما هو خلاصة وافية ألمت بجميع مسائل النحو وقد وضعت بطريقة يتجلى فيها الأسلوب العلمي لعرض المسائل في تلك العصور وتدل على فضل سيبويه وعلى ظمئه وظمأ من سبقوه بالبحث وتتبع الخصائص التي اشتملت عليها لغة العرب ولذلك فهو القمة الذي نستدل برأيه في رعاية المعنى وان حمل الشاهد على الشذوذ أو الضرورة .

القاعدة المشهورة أنه يجوز حذف العائد المنصوب ولا يجوز حذف المرفوع الا ضرورة ومع أن الوزن لا يختل اذا جعلنا العائد منصوبا ولكن سيبويه يرجح حمل كل على الاسم فتكون مبتدأ وتكون مع خبرها صفة لما قبلها كذلك يكون النفي داخلا في خبرها فتفيد عموم السلب لا سلب العموم وهذا هو المعنى الذي أراده سيبويه وذلك في الشاهد الحادي والسبعين من شواهد كتابه[1] لأبي النجم العجيلي :

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... على ذنبا كله لم أصنع

على أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه

1) انظر ص 57 طبعة بيروت

قياسا عند الفراء إذا كان منصوبا مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ لكل ، فقال الصغار إنه مذهب الكسائي أيضا وقد نقل ابن مالك في التسهيل الاجماع على جواز ذلك وزاد على (كل) ما أشبهها في العموم والافتقار من موصول وغيره نحو : أيهم يسألني أعطي ، ونحو : رجل يدعو الى الخير أجيب ، أي أعطيه وأجيبه ، وقال شراح كلامه : لم نر هذا الاجماع بل منعه البصريون ، وأما ما نقله في شبه (كل) فقد قال أبو حيان : لا أعلم له سلفا في ذلك ، أقول : الصحيح جوازه بقلة لوروده في المتواتر ، قرأ ابن عامر في سورة الحديد فقط (وكل وعد الله الحسنى) وأما في سورة النساء فقد قرأ مثل الجماعة بالنصب ، وقال ابن جني في المحتسب : (لحذف هذا الضمير وجه من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة وهو الى الحال أقرب لأنها ضرب من الخبر وهو في الصفة أمثل يشبه الصفة بالصلة ، وفي حذفه من لم أصنع ما يقوم مقامه ويخلفه ، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه وهو حرف الاطلاق أعني الياء في : اصنعي ، فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنها حاضرة) .

ومفهوم قول الفراء أن المبتدأ إذا لم يكن كلا يمتنع حذف العائد عليه والصحيح فيه أيضا الجواز بقلة في الكلام والشعر ، أما الأول فقد قرأ يحيى وابراهيم والسلمى في الشواذ : أفحكم الجاهلية يبغون ، بالمثناة التحتية ، وأما الثاني فكثير منه قول الشاعر :

فخالد تحمد ساداتنا   أي يحمده ساداتنا

والشارح المحقق[1] أورد هذا الشاهد في باب الاشتغال أيضا ،

---

1) علم الاعلام ومولى الأنام يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري شارح الشواهد المسمى (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)

وقال يروي برفع كل ونصبه وكذلك رواهما سيبويه وقد أنكر عليه المبرد رواية الرفع وقال : الذي رواه الجرمي وغيره من الرواة النصب فقط ومنع هذه المسألة نظما ونثرا ، قال ابن ولاد : سيبويه أيضا رواه بالنصب وقال : ان النصب أكثر وأعرف فأغنى هذا عن الاحتجاج عليه بقول الجرمي : ألا ترى قوله : ان الرفع ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر ولا يخل به ترك اضمار الهاء كأنه قال كله غير مصنوع ، وقد روى أهل الكوفة والبصرة هذه الشواهد كما رواها سيبويه ، اهـ ، وظاهر كلام سيبويه أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه فسحة وتقدم الكلام عليها في أول شاهد من هذه الشواهد[1] .

قال البغدادي في خزانة الأدب[2] : مذهب الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وذهب ابن مالك الى انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فوصل (ال) بالمضارع وغيره عنده جائز اختياراً لكنه قليل وقد صرح به في شرح التسهيل فقال وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدع في قوله :

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا — الى ربنا صوت الحمار اليُجدَّع

وما من يرى للخل :

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى — له الخل أهلا أن يعد خليلا

---

1) جـ 1 ص 33 دار الكاتب العربي تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون عبارته (واعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة) هو المذهب الثاني وهو ما وقع في الشعر ومذهب الجمهور وذهب

2) يقول الجني القائل البغدادي جـ 1 خزانة 174

والمتقصع في قوله :

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة[1] اليتقصع

فإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك اشعار بالاختيار وعدم الاضطرار وقد أورد الشارح وابن هشام في مغني اللبيب البيت الأول على أن (أل) في اليجدع اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة ، وقال الأخفش أراد الذي يجدع كما تقول هو اليضربك تريد الذي يضربك وقال ابن السراج في كتاب الأصول لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح الضرورات قيل : لا ضرورة فيه فانه يمكن أن يقول (يجدع) بدون أل لاستقامة الوزن أن يقول : المتقصع .

قال البغدادي في الخزانة : أقول : هذا مبني على أن معنى الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو فاسد كما أتى بيانه والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أولا . قال شارح شواهد الألفية : ذاك مسلم في يجدع دون المتقصع فانه يلزمه الأقواء وهو عيب ، أقول : لا يلزمه الأقواء : فان اليربوع مرفوع والمتقصع وصفه كما يأتي بيانه وقيل (أل) فيه زائدة والجملة صفة الحمار أو حال منه ، لأن أل في الحمار جنسية وهذا لا

1) بالشيحة رواه أبو عمر الزاهد وعثره تبعا لابن الاعرابي اذى الشيحة او قال : لكل يربوع شيحة عند جحره والصحيح كما قال البغدادي ومن جحره بالشيخة، بالخاء المعجمة ، وقال : هي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة .

يتمشى في أخواته ، وقول الشارح المحقق : لمشابهته لاسم المفعول نحو اليجدع واليتقصع وقول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وإذا دخلت على مضارع مبني للفاعل إنما تدخل عليه لمشابهته لاسم الفاعل كقوله :

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلا أن يعد خليلا
ما كاليروح ويغدو لاهيا مرحا مشمر يستديم الحزم ذو رشد

وقوله : لا تبعثن الحرب اني لك الْيُنْذِرُ من نيرانها فاتق
وقوله : فذو المال يؤتى ماله دون عرضه لما نابه والطارق اليتحمل
وقوله : أحين أصطياني أن سكت وانني لفي شغل عن ذحلي اليتتبع

وقول أبي علي الفارسي في المسائل العسكرية : ان دخول (أل) على الفعل المضارع لم يوجد الا في اليجدع واليتقصع ، وأظن حرفا أو حرفين آخرين ليس كذلك كما ذكرنا وسكت عن دخولها على الظرف نحو :

من لا يزال شاكرا على ألمعه فهو حر بعيشة ذات سعة
وقوله : وغيرني ما غال قيسا ومالكا وعمرا وعمرا بالمشقر ألمعا

يريد اللذين معا ، وقال الكسائي أراد معا ، وأل زائدة وعن دخولها على الجملة الاسمية نحو :

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصى

لأنه لا يرد النقض بها وان كانت موصولة اسمية شاذة كشذوذها مع

الفعل والكل خاص بالشعر قال الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك وأما أل فمختصة بالأسماء على جميع وجوهها من كونها لتعريف العهد أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها[1] ، وما ذهب اليه ابن مالك باطل من وجوه :

(أحدهما) اجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى اهماله في النظر القياسي جملة ولو كان معتبرا لنبهوا عليه .

(الثاني) أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر اذا ما من ضرورة الا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ولا ينكر هذا الا جاحد لضرورة العقل فهذا واصل بن عطاء يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقة راء فكان احدى الأعاجيب حتى صار مثلا ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير واذا وصل الأمر الى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في شعر عربي وذلك خلاف الاجماع وانما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله الا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع الى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره الى أن يحتال في شيء يزيل الضرورة .

(الثالث) أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها ضرورة الا أنها مطابقة لمقتضى الحان ولا شك أنهم في هذه الحال

1) نص عبارات البغدادي بالصفحات 31 ، 32 ، 33 ثم ذكر المذاهب في الضرورة التي قدمتها ص 135 ثم رد على ابن مالك قائلا وما ذهب اليه باطل من وجوه وقد تصرفت في حديثه عن واصل بن عطاء إذ قال : هذه الراء في كلام العرب من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهل ولا تكاد تنطق بجملتين تعربان عنها وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغة فيها حتى كان يناظر الخصوم ، والباقي كلامه .

يرجعون الى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لاضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال .

(الرابع) أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك .

وقد بسط الرد عليه الشاطبي في شرح الألفية وهذا أنموذج منه ثم قال : وقد بينت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا في باب الضرائر من أصول العربية[1] وصريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو المذهب الثاني وهو ما وقع في الشعر وهو مذهب الجمهور .

وللدكتور غالي رأي في أن المذهب الثالث مذهب سيبويه وهو مراعاة المعنى أحياناً ، وزعم تقي الدين السبكي في رسالة (كل)وفي تفسيره أن رواية النصب تساوي رواية الرفع في المعنى وذلك أنه قال . لا فرق بين الرفع والنصب في قول سيبويه : ان المعنى كله غير مصنوع وهذا يقتضي أن النصب أيضا يفيد العموم وأنه لم يصنع شيئا منه لما تقرر من دلالة العموم وقد تأملت ذلك فوجدت قول سيبويه أصح من قول البيانيين وأن المعنى حضر وغاب عنهم ، لأنه ابتدأ في اللفظ بكل ومعناها كل فرد فكأن عاملها المتأخر في معنى الخبر ، لأن السامع اذا سمع المعمول تشوق الى عامله كما يتشوق سامع المبتدأ الى الخبر وبه يتم الكلام فكأنه كله لم أصنع لم أصنع مرفوعا ومنصوبا سواء في المعنى وان اختلفا في الاعراب ويبعد كل البعد أن يحمل كلام سيبويه على أن كله لم أصنع بالرفع ، والنصب معناه عدم صنع المجموع

1) انظر صفحتي 33 ، 34

فيكون قد صنع بعضه لأن معنى الحديث على خلافه في قوله : كل ذلك لم يكن الى آخر ما فكره .

ونقل الدماميني بعض هذا الكلام في الحاشية الهندية وقال وكأن ابن هشام لم يقف على كلام سيبويه فنقل تساوي المعنى في الرفع والنصب عن الشلوبين وابن مالك ولوقوف على كلام سيبويه لم ينقل عنهما وقد نقل الشيخ بهاء الدين كلام سيبويه في عروس الأفراح وبينه تابعا والده السبكي .

ورواية الرفع عند علماء البيان هي الجيدة فانها تفيد عموم السلب ، ورواية النصب ساقطة عند الاعتبار بل لا تصح فانها تفيد سلب العموم وهو خلاف المقصود وما ذكره السبكي لم يعرجوا عليه وهو مفصل في التلخيص وشروحه ورأيت للفاضل اليمني على هذا البيت كلاما أحببت ايراده وهو قوله : معنى هذا البيت : ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة ، ولم يقل ذنوبا بل قال ذنبا ، لأن المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم أصنع شيئا من ذلك الذنب ولم ينصب كله لأنه لو نصبه مع تقدمه على ناصبه لأفاد تخصيص النفي بالكل ويعود دليلا على أنه لعل بعض الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا منه بانه لم يصنع شيئا منه فقط بل كله بجميع أجزائه غير مصنوع . ثم قال (ولقائل ان يقول : لما كان الضمير كله عائدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لا بد أن يكون المضمر هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير به فلا يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب . لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المقصودة ودخول النفي عليها تقتضي

العموم فدخول النفي عليه يقتضي ذلك ، لأنا نقول : ان الفرق بين ظاهر بين قولنا لم أصنع ذنبا وبين قولنا لم أصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين في اقتضاء الأول العموم دون الثاني) .

وقوله (ولقائل أن يقول الخ ، فيه أنه قال أولا : إن ذنب الشيخوخة يستلزم ثبوت جميع الذنوب . وحينئذ نفيه يستلزم نفي جميع الذنوب وقوله (والنكرة لواحد غير معين) فيه أنه حمل الذنب سابقا على كبر السن المشتمل على كل عيب . فالمراد به معين وأما أن كلا حينئذ لاستغراق أجزاء هذا الذنب المعين ، فان رفع كل أفاد استغراق جميع أجزاء ذلك الذنب وان نصبت كل أفاد سلب العموم لجميع الأجزاء واقتضى ثبوت بعض الأجزاء بهذا البحث فهذا البحث غير وارد . وبهذا يسقط قوله بعد هذا ثم نقول : فتكون القضية حينئذ شخصية والتقدير : كل ذلك الذنب غير مصنوع لي ، وانما يكون ذلك إذا كان هنالك ذنب ذو أجزاء يمكن الاتصاف ببعض دون بعض وعلى هذا اما أن يكون المراد بالكل : الكل المجموعي وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول جميع الأجزاء أو يكون المراد كل واحد من الأجزاء . وان نصفها لا يلزم مع أن الاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل فانه لا يلزم صدق ما ذكره من تبرئة نفسه من جملة أجزاء ذلك الذنب الواحد انتهى ، وقال ابن خلف قوله : كله لم أصنع يحتمل أمرين : أحدهما : أنه أراد أنه لم يصنع جميعها ولا شيئا منها والوجه الآخر أنه صنع بعضها ولم يصنع جميعها كما نقول لمن يدعي عليك أشياء لم تفعل جميعها ما فعلت جميع ما ذكرت بل فعلت بعضها انتهى .

أقول : احتماله الوجهين غير صحيح فان كلا منهما مدلول رواية يعلم وجهها مما تقدم وقوله : أراد بقوله : ذنبا ذنوبا كأنه استعمل الواحد في موضع الجمع ليس كذلك كما علم من كلام القاضي اليمني[1] .

من كل ما تقدم تبين لنا صحة مذهب سيبويه في رواية الرفع التي اقتضاها المعنى وان ارتكب ضرورة حذف الضمير العائد على الاسم المرفوع ومثله : ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود[2] .

1) ذكره لما تقدم في البيت قبله وهو أنه حذف العائد على المبتدأ الذي هو كلهن من جملة الخبر حذفا قياسيا عند الفراء قال الأعلم :

واستشهد به سيبويه على رفع كل مع حذف الضمير من الفعل وجعله مثل زيد ضربت ولو نصب وقال كله لم أصنع كلهن قتلت لأجراه على ما ينبغي ولم يحتج الى الرفع مع حذف الضمير والقول عندي أن الرفع هنا أقوى من زيدا ضربت لأن (كلا) لا يحسن حملها على الفعل لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة كقولك ضربت القوم كلهم أو مبتدأ بعد كلام نحو : القوم كلهم ذاهب ، فان قلت : ضربت كل القوم وبنيتها على الفعل لخرجت عن الأصل فينبغي أن يكون الرفع أقوى من النصب وتكون الضرورة حذف الهاء لا رفع كل أ هـ .

وتبعه في هذا ابن الحاجب في شرح المفصل ونقله عنه السعد في المطول .

2) ونقل ابن الأنباري في الانصاف أن هذا البيت مما استدل به

---

1) نص كلام البغدادي في الخزانة بالصفحات 361 ، 363 خزانة حـ1

2) الشاهد 74 انظر صفحة 58 كتاب سيبويه ، ص 366 وما بعدها خزانة الأدب للبغدادي حـ 1

الكوفيون على جواز تأكيد النكرة قال : ولا حجة فيه لأنه محمول على أن بدل لا تأكيد ويجوز أن يكون ثلاث مبتدأ فكلهن مبتدأ ثان وقتلت خبر كلهن وجميعا خبر ثلاث ا هـ[1] .

3) وقال ابو جعفر النحاس ولا ينشد ثلاثا ينصبه بقتلت ، لأنه قوله : (كلهن قتلت جملة في موضع نعت لثلاث . ومن رفع قدره : لي ثلاث ويكون كلهن قتلت نعتا وانما لم يجز أن يروى ثلاثا لئلا يتقدم النعت على المنعوت ا هـ أي باعتبار ثلاثا معمولة لقتلت .

أقول [2] من رفع وجعل الجملة بعده نعتا قدر لي ونحوه خبرا للمبتدأ وقوله،وانما لم يجزأن يروي ثلاثا الخ مراده أنه اذا نصب ثلاث بقتلت كان ثلاثا منعوتا بجملة (كلهن قتلت) فيكون قتلت من أجزاء النعت لثلاثا ، لأنه بعض الجملة المنعوت بها ومع كونه من أجزاء النعت هو عامل في المنعوت المتقدم فيكون المنعوت متأخرا في الرتبة فيلزم تقديم النعت على المنعوت من حيث الرتبة . وهذا كلام مخالف للقواعد لا ينبغي تسطيره من مثله .

4) ونقل ابن خلف عن أبي علي ان (ثلاث) مبتدأ وكلهن قتلت خبر ، كأنه في تقدير زيد اخاه ضربته وفيه نظر فان الشاهد ليس من باب الاشتغال لعدم الضمير فتأمل .

واعلم أن الضمير المحذوف من الشاهد (قتلتها) لأن كلا

1) لم أجد كلام ابن الأنباري في المسألة 63 توكيد النكرة وكذلك لم يجده الاستاذ عبد السلام هارون محقق الخزانة الذي قال : لم أجد هذا الشاهد في كتاب الانصاف على كثرة التنقيب فيه فلعل نسخة البغدادي أتم من النسخ المطبوعة

2) كلام البغدادي .

المضافة الى المعرفة يكون عائدها مفردا قال تعالى (وكلهم آتيه) وفي الحديث كلكم جائع الا من أصعمته قال الشاعر :

وكلهم قد نال شبعا لبطنه   وشبع الفتى لؤم اذا جاع صاحبه

وقال آخر :

وكل القوم يسأل عن نفيل   كأن على للحبشان دينا

قال أبو حيان : ولا يكاد يوجد في لسان العرب : كلهم يقومون ولا كلهن قائمات ، وان كان موجودا في تمثيل كثير من النحاة ، قال السبكي في رسالة كل ، وقد طلبته فلم أجده .

وجوز ابن مالك وغيره أن يحمل على المعنى فيجمع وجعلوا منه : أنتم كلكم بينكم درهم قالوا يجوز كلكم بينه درهم على اللفظ وبينكم على المعنى وان جعل كلكم توكيدا جوز بعضهم أيضا ان يقول بينه والمشهور بينكم ا هـ .

وقدر الضمير هنا (بعضهم) (قتلتهن) وكأنه بناء على مذهب ابن مالك (المعنى) وقدره ابن خلف نقلا عن بعضهم قتلته أو قتلتهم ولا أعرف وجهه وقوله (فأخزى الله) هذه جملة دعائية يقال خزى الرجل خزيا من باب علم : ذل وهان ، وأخزاه الله : أذله وأهانه وتعود من العود وهو الرجوع . قال صاحب المصباح : عاد الى كذا وعادله أيضا عودا وعودة صار اليه فالصلة هنا محذوفة : أي تعود الى .

قال ابن خلف : يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة تزوجهن ويجوز أن يريد ثلاث نسوة هويته فقتلهن هواه ، أو يعني غير ذلك مما يحتمله المعنى وجعل مجيء الرابعة عودا وان لم تكن جاءت قبل لأنه

جعل فعل صواحبها الماضيات كأنه فعلها . ا هـ[1]

وهذا شاهد يدل على أن سيبويه يراعي في الضرورة جانب المعنى فقد كرر اسماظاهرامرتين من جملة واحدة وهذا قبيح الا انه جائز في الشعر ويمكن حمله على الاستئناف بلا ضرورة مع استقامة الوزن .

لعمـرك مـا معن تبـارك حقـه ولا منسيء معن ولا متيسر[2]

وقد استشهد به على أن وضع الظاهر مقام الضمير إن لم يكن في معرض التفخيم .

فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كهذا البيت وهو أول بيتين ثانيهما :

أتطلب يا عوران فضل نبيذهم وعنـدكا يـا عوران زق مـوكر

واللام لام الابتداء (والعمر) الحياة والمعنى أنه أقسم بحياة مخاطبه لعزته عليه والعمر فتحا وضما واحد غير أنه متى اتصل بلام الابتداء مقسما به وجب فتح عينه والا جاز الأمران وهو مبتدأ خبره محذوف تقديره قسمي وجملة ما معن الخ جواب القسم وما نافية تميمية زيدت الباء في خبرها ، ومعن قال أبو علي القالي في ذيل أماليه قال أبو محلّم هو رجل كان كلاء بالبادية يبيع بالكالىء أي بالنسيئة وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي قال سيار بن هيبة يعاتب خالدا وزيادا أخويه :

يؤذنني هــذا ويمنــع فضـله وهـذا كمعن أو أشد تقـاضيا

وقال شراح أبيات الكتاب : عني بالبيت معن بن زائدة الشيباني وهو أحد أجواد العرب وسمحائهم فوصفه ظلما بسوء الاقتضا وأخذ

---

1) انظر الصفحات من 366 الى 369 خزانة أول

2) سيبوية 1 ص 42 وخزانة الأدب للبغدادي حـ1 ص 375 وما بعدها .

الغريم على عسرة وأنه لا ينسئه بدينه وهذا غير صحيح فان معن بن زائدة متأخر عن الفرزدق فانه قد توفي الفرزدق في سنة عشر ومائة وتوفي معن بن زائدة في سنة ثمان وخمسين ومائة .

وقوله : ولا منسيء هو اسم فاعل من أنسأت الشيء : ، أخرته ويقال أيضا نسأته فعلت وأفعلت بمعنى فالمفعول محذوف أي حقه وقال الشارح : الرواية بجر منسيء وإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ ، أقول الجر يكون بالعطف عليٍّ بدخول الباء الزائدة ومعن فاعله أقيم مقام الضمير فيكون من تتمة الجملة الأولى وإذا رفع كان من جملة أخرى والرفع أنشده سيبويه قال الأعلم : استشهد به سيبويه على أن تكرير الاسم مظهرا من جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة فلو حمل البيت على أن التكرير من جملة واحدة لقال ولا منسيء معن ، عطفا على قوله : تبارك حقه ولكنه لما كرره مظهراً أمكنه أن يجعل الكلام جملتين استأنف الكلام فرفع الخبر[1] ، وقال [2] : اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج الى تكرير ذكره في جملة واحدة كان الاختيار أن يذكر ضميره ، لأن ذلك أخف وأنفى للشبهة واللبس كقولك : زيد ضربته ولو أعدت لفظه بعينه في موضع كنايته لجاز ولم يكن وجه الكلام كقولك زيد ضربت زيدا على معنى زيد ضربته واذا أعدت ذكره في غير تلك الجملة جاز إعادة ظاهره وحسن كقولك مررت بزيد وزيد رجل صالح قال تعالى « واذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله ، الله أعلم حيث يجعل رسالته فأعاد الظاهر لأن قوله : (الله أعلم)

---

1) هامش سيبوية 1 ص 42

2) وقال الأعلم صوابه كما قال محقق خزانة الأدب ليس للأعلم بل هو للسيرافي في شرحه لكتاب سيبوية انظر السيارفي 1 : 172 مخطوطة دار الكتب .

فسيبوية يختار الرفع ضرورة لأنه حمله على معنى الاستئناف .

ابتداء وخبر وقد مرت الجملة الأولى فاذا قلت ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد جاز الرفع والنصب فاذا نصبت فقلت ولا محسنا زيد ، جعلت زيدا هذا الظاهر بمنزلة كنايته فكأنك قلت : ما زيد ذاهبا ولا محسنا ، كما تقول ولا محسنا أبوه فتعطف محسنا على ذاهبا وترفع زيدا بفعله وهو محسن فاذا رفعت جعلت زيدا كالأجنبي ورفعته بالابتداء وجعلت محسنا خبرا مقدما . واختار سيبويه الرفع ، لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر الا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية ، وتكون الثانية مستأنفة كما قلنا في : رسل الله أعلم ، فاذا رفعته فهو مطابق لما ذكرنا وخرج عن باب العيب ، لأنك جعلته جملة مستأنفة واستشهد سيبويه لجواز النصب وجعل الظاهر بمنزله الضمير بقوله :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء

فأعاد الاظهار وذلك أن قوله : لا أرى الموت يسبق الموت شيء ، الموت الأول وهو المفعول الأول لا أرى ويسبق الموت شيء ، في موضع . المفعول الثاني وهما في جملة واحدة ، وكان ينبغي أن يقول يسبقه شيء فيضمره ، واستشهد لاختيار الرفع فيما اختاره فيه بقول الفرزدق :

لعمرك ما معن بتارك حقه البيت

ومعن الثاني هو الأول فهو بمنزلة قوله : ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد ، وللمعترض أن يقول الفرزدق تميمي وهو يرفع خبر ما على حال مكنيا كان أو ظاهرا ألا ترى أن الفرزدق من لغته أن يقول :

ما معن تارك حقه ولا منسيء معن .

فالظاهر والمكنى على لغته سواء ا هـ .

فسيبويه يختار الرفع ضرورة لأنه حمله على معنى الاستئناف .

الفصل الثالث

خلاف على طلب معنى بين عالمين من علماء البصرة
سيبويه والمبرد

موقع حقا من الاعراب في قولهم أحقا أنك منطلق .

ذهب سيبويه الى أن حقا منصوب على الظرفية المجازية كما هو مذهبه في كيف فيكون التقدير في هذا المثال أفي حق انطلاقك وهذا الظرف عند سيبويه اذا اعتمد على النفي او الاستفهام كان ما بعده من المصدر المؤول من أن وصلتها فاعلا ويجوز جعله مبتدأ وما قبله خبرا مقدما .

وذهب المبرد الى أن حقا مفعول مطلق جيء به بدلا من اللفظ بالفعل كقولهم سمعا وطاعة وأن وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد قوله تعالى (أو لم يكفهم أنا أنزلنا) وأسوق الى القارىء معنى سيبويه في هذا قال في الكتاب[1] (باب من أبواب أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها) وذلك قولك أحقا أنك ذاهب والحق أنك ذاهب . وكذلك إن أخبرت فقلت حقا أنك ذاهب والحق انك ذاهب وكذلك أأكبر ظنك أنك ذاهب وأجهد رأيك أنك ذاهب ، وكذلك

---

1) جـ ١ ص ٤٦ طبعة بيروت .

هما في الخبر وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا أحقا أنك منطلق على القلب كأنك قلت إنك ذاهب حقا وإنك ذاهب الحق وإنك منطلق حقا ، فقال ليس هذا من مواضع إن لأن إن لا يبتدأ بها في كل موضع ولو جاز هذ لجاز يوم الجمعة إنك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضا لا محالة إنك ذاهب تريد أنك لا محالة ذاهب فلما لم يجز ذلك حملوه على أفي حق أنت ذاهب وعلى أفي أكبر ظنك أنك ذاهب وصارت أن مبنية عليه كما يبنى الرحيل على غد إذا قلت غدا الرحيل والدليل على ذلك انشاء العرب هذا البيت كما أخبرتك زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر :

أحقا بنى أبناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس[1]

فزعم الخليل أن التهدد ها هنا بمنزلة الرحيل بعد غد وأن أن بمنزلته وموضعه كموضعه ونظير أحقا أنك ذاهب في أشعار العرب قول العبدي :

أحقا أن جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

وقال عمر بن أبي ربيعة :

أألحق أن دار الرباب تباعدت أو أنبت حبل أن قلبك طائر

وقال النابغة الجعدي :

ألا أبلغ بني خلف رسولا أحقا أن أخطلكم هجاني

فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا ، والرفع في جميع

1) الشاهد الرابع والستون ـ خزانة الأدب حـ 1 ص 401

ذاجيد قوي وذلك أنك إن شئت قلت أحق أنك ذاهب وأكبر ظنك أنك ذاهب تجعل الآخر هو الأول . ا هـ[1] .

هذا ما عثرت عليه في الكتاب لسيبويه ، وقد بحثت طويلا عن نص للمبرد في هذه المسألة في المقتضب والكامل فلم أعثر الا على كلمة قصيرة في أما بالفتح والتخفيف فيها اشارة الى صحة ما نسبه النحاة الى المبرد ومن مخالفته لسيبويه في هذه المسألة ، قال أبو العباس في المقتضب[2] .

(ولو قلت أما أنه منطلق جاز على معنى حقا أنه منطلق اذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك حقا لأنهم يضعونها موضعها فهذا قياس مطرد فيما ذكرت لك) (التحليل) .

يرى الناظر في عبارة سيبويه أن كلامه واضح كل الوضوح في جعل حقاً ظرفاً وأن ما بعدها في تأويل مصدر مبني على الظرف كما بني الرحيل على غد في قولهم : غدا الرحيل والمراد بالبناء الإرتباط الحاصل بينهما من حيث كون المصدر المؤول فاعلاً بالظرف أو مبتدأ خبره الظرف ووجه تشبيهه بقولهم : غدا الرحيل أن حقا ظرف كما أن غدا ظرف والرحيل مصدر كما أن أن وصلتها مصدر وأشار بقوله وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا الخ الى أن إن المكسورة الهمزة ومدخولها جملة مستقلة ولا يصح أن يتقدم عليها مابه يصير الكلام جملة كالظرف في هذه المسألة التي وقعت أن وصلتها بعده فاعلا به أو مبتدأ

---

1) انظر ص 57 من : ما خالف فيه المبرد سيبويه للدكتور عبد العاطي محمد مصطفى . رسائل كلية اللغة العربية . والمقتضب 192 : 2 صبح

2) ص 420

والفعل كما في قوله تعالى (قل أوحي الى أنه استمع نفر من الجن) والجار والمجرور كما في قوله تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) ونحو ذلك وقد صرح سيبويه في آخر هذا النص بأن النصب في هذه المذكورات ليس بلازم بل هو كثير والرفع جيد فعبارته تدور على محور أساسي هو جعل هذه المنصوبات ظروفا ولكنه لم يصرح لنا بأن ما بعدها فاعل ومبتدأ بل كل ما صرح به أن ما بعد هذه الظروف مبني عليها وقد اضطرب العلماء في النقل عن سيبويه فيما كانت فيه أن وصلتها بعد الظرف وشبهه فبعضهم ينقل عنه أنه يعرب أن وصلتها في مثل هذا التركيب فاعلا بالظرف وبعضهم ينقل عنه أن انه يعرب ان وصلتها مبتدأ مؤخراً قال في التصريح على التوضيح في باب المفعول فيه (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان أو المكان .

ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم (أحقاً أنك ذاهب) فأحقاً منصور على الظرفية متعلقة بالاستقرار على أنها خبر مقدم وأنك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد (ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) ا هـ[1] .

وقد فصل ابن هشام في المغني في مبحث الظرف والجار والمجرور مذاهب العلماء في الظرف والجار والمجرور قال (حكم المرفوع بعدها اذا وقع بعدها مرفوع ، فان تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو ما في الدار أحد وأفي الدار زيد الخ ففي المرفوع ثلاثة مذاهب :

---

1) ص 349 مطبعة محمد مصطفى 1312 هـ .

أحدها : ان الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا .

والثاني : أن الأرجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الأصل عدم التقديم والتأخير .

والثالث : أنه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عند الأكثرين ا هـ[1] .

فأنت تراه قد ذكر المذاهب ولم يعز منها الى سيبويه مذهبا ، وقد صرح الرضى في شرحه على القافية بأن القائلين بوجوب كون المرفوع بعد الظرف فاعلا الكوفيون ، قال في باب المبتدأ :

وعند الكوفيين والأخفش في أحد قولين هو فاعل بالظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد ، وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو : في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره ، وليس بشيء ، لأن حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد[2] .

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً إذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ الى أن قال وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان ا هـ باختصار .

وقال البغدادي في خزانة الأدب في شرح قول الشاعر :

أحقا بني أبناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس

---

1) المغنى جـ 2 ص 79 ط الحلبي 2) الكافية ص 84 جـ 1

ما نصه : وقال ابن الشجري في أماليه قالوا حقا أنك ذاهب وأكبر ظني ، أنك مقيم يريدون في حق وفي أكبر ظن ولك في ان مذهبان فمذهب سيبويه والأخفش والكوفيين رفع أن بالظرف ارتفاع الفاعل وقد مثل ذلك بقوله غداً الرحيل وأحقا أنك ذاهب ، وكل اسم حدث يتقدمه ظرف يرتفع عند سيبويه مخالف لما نقله عنه المصرح في شرح التوضيح ولا يبعد أن يكون سيبويه مجيزا للوجهين .

ثم قال البغدادي : والمذهب الآخر مذهب الخليل وذلك أنه يرفع اسم الحدث بالابتداء ويجيز عنه بالظرف المتقدم ، فالمصرح نقل عنه أحدهما وترك الآخر ، وابن الشجري نقل الوجه الذي تركه المصرح وترك ما ذكره قال الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب نقلا عن صاحب الضوء ما نصه : حكى صاحب الضوء عن سيبويه أنه يفصل في الإسم الواقع بعد الظرف بين أن يكون حدثا وأن يكون غيره فان كل حدثا فارتفاعه عنده بالفاعلية وإن لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأما مك الوقوف ، ومنه قوله تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرض) اذ التقدير ومن آياته رؤيتك الأرض) وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الأسماء عنده بالابتداء وهو الأقرب الى القياس ، هذا كلامه ولم أقف على نقل هذا التفصيل عند سيبويه في غيره وهو غريب ، اذ ظاهر قوله : فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية أنه لا يرتفع عنده بالابتداء ، ومن ذهب الى أن الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين أ هـ دماميني[2] .

---

1) خزانة حـ 1 ص401 ، 402

2) حاشية الدسوقي ص 135 1286 هـ السيد محمد عبد الرحيم

وأما ما أنشده سيبويه من قول الأسود بن يعفر : (أحقا بنى أبناء سلمى) البيت فأحقا نصب على الظرفية المجازية والتقدير أفي حق تهددكم إياي ، انما جاز وقوع حقا ظرفا وهو مصدر في الأصل لما بين الفعل والزمان من المضارعة ، وبنى منادي مضاف لما بعده ، وسلمى بفتح السين ، وقد روي وعيدكم بدل تهددكم ووسط بسكون السين ظرف بمعنى بين ، يقول هذا لقومه وهو أحد من توعده قومه بالهجاء وسلمى بن جندل رهط من نهشل بن دارم ومن قول العبدي (أحقا أن جيرتنا) فالشاهد فيه نصب حقا على الظرفية والتقدير أفي حق استقلال جيرتنا ومعنى استقلوا نهضوا وبجلق : بدمشق والنية الجهة التي ينوونها ، يصف افتراقهم عند انقطاع الموقع ورجوعهم الى محاضرهم ، والفريق يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ونظيره صديق وعدو ، وكذا قول عمر بن أبي ربيعة : الحق ان دار الرباب تباعدت . الشاهد فيه نصب الحق على الظرف والتقدير أفي الحق بعد دار الرباب وكني بطيران القلب عن ذهاب عقله حزنا لفراقهم ويجوز أن يريد شدة خفقانه جزعا للفراق فيجعله كالطيران ومعنى انبت : انقطع ، وأراد بالحبل : التواصل والاجتماع .

وقول النابغة الجعدي : ألا أبلغ بني خلف رسولا : البيت ،[1] .

الشاهد في نصب حقا على الظرفية وفتح أن بعدها كما في الأبيات قبله ، والتقدير أفي حق هجر أخطلكم لي ، وبنو خلف رهط الأخطل من بني تغلب ، وكانت بينه وبين النابغة مهاجاة والرسول هنا بمعنى الرسالة وهو مما جاء على فعول من المصادر كالوضوء والطهور

1) انظر ص 144

وهذا تحليل نص سيبويه ، وأما نص المبرد فيفيد أن ما التي بمعنى أحقا يجب فتح همزة أنَ بعدها كما وجب ذلك في أن الواقعة بعد حقا ، والقول المقصور في أما انها مركبة من همزة الاستفهام وما التي هي نكرة تامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو حـقا على ذلك يكون معنى أما أحقا لاحقا وعبارة أبي العباس هذه لا تعطي صراحة ما نسب اليه النحاة من أن حقا مفعول مطلق جيء به بدلا من اللفظ بالفعل وأن ما بعدها في تأويل مصدر فاعل بل فيها اشارة الى هذا لأن قوله اذا أردت لها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك حقا ، يومئذ يؤخذ منه أن حقا مفعول مطلق لأن افادتها التحقيق ينبني في ظاهر الأمر على جعلها مصدرا وقع مفعولا مطلقا وممن نص على مخالفة المبرد لسيبويه في هذه المسألة ابن هشام في المغني والصبان في حاشية الأشموني ، قال ابن هشام في المغني الجزء الأول الصفحة الثانية والخمسين في مبحث أما (بفتح الهمزة وتخفيف الميم وموضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله (أحقا أن جيرتنا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله (أفي الحق أني مغرم بك هائم ، فأدخل عليها في ، وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره ، وقال المبرد : حقا مصدر لحق محذوف وأن وصلتها فاعل ا هـ وقال الأشموني في المواضع التي يجوز في همر أن فيها الفتح والكسر . والثاني أن تقع بعد أما نحو (أما أنت واصل) فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب ومنه قوله (أحقا أن جيرتنا استقلوا) أي أفي حق هذا ا هـ[1] .

وقال العلامة الصبان في قوله بمعنى حقا : الذي صوبه في

1) الأشموني حـ 1 ص 221 هامش

المغنى أنها بمعنى أحقا وأنهما كلمتان همزة الاستفهام وما النافية بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا النصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الآتي [1] على قول سيبويه ، وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل ا هـ[2] .

وما ذكره النحاة كاف في اثبات مخالفة المبرد لسيبويه في هذه المسألة لم يجيء في المقتضب ولا في الكامل ما يعارضه .

احتجاج الفريقين :

احتج سيبويه ومن وافقه بأن الذي يدل على أن حقا في قولهم أحقا أنك ذاهب ظرف ما يأتي :

1) ظهور في قبلها في قول الشاعر : (أفي حق أني مغرم بك هائم ، ولا خفاء في أن معنى حقا في الشواهد التي ساقها سيبويه ومعناها في هذا البيت واحد ، واذا كان المعنيان متحدين تعين أن يكون الاعراب واحدا .

2) ما حكاه سيبويه من جواز الرفع في هذه المنصوبات ولا سيما على ما نقله صاحب التصريح من أن مذهب سيبويه في مثل أحقا أنك ذاهب أن الظرف خبر مقدم وأن وصلتها مبتدأ مؤخر فهذا يرشح أن الجملة مكونة من مبتدأ وخبر .

3) ما حكى سيبويه من قولهم : غير ذي شك أنه خارج وأكبرَ ظني أنك منطلق فنصب هذين دليل على أن حقا ظرف ، قال البغدادي

---

1) يشير الى البيت

2) حاشية الصبان على الأشموني ص 221 المكتبة التجارية سنة 1931

في خزانة الأدب ما نصه : قال أبو علي في التذكرة ، هذا ليس بالحسن ، على أن سيبويه قال : غير ذي شك أنه خارج وقولهم غير ذي شك فيه دلالة على جواز نصب حقا على الظرف ألا ترى أنه إنما أجاز تقديم حيث كان غير ذي شك بمنزلة حقا وفي معناه فلولا أن حقا في معنى الظرف عندهم لم يستعملوا تقديم ما كان في معناه اذ العامل اذا كان معنى لم يتقدم عليه معموله فلولا أن حقا بمنزلة الظرف لما تقدم على العامل فيه وهو معنى ويؤكد ذلك أيضا قولهم أكبرّ ظني أنك منطلق فاجراؤهم اياه مجرى الظرف يدل على أن حقا أيضا قد أجرى مجرى الظرف اذا كانا متقاربي المعنى ا هـ[1] .

واحتج للمبرد ومن وافقه بأن حقا مصدر حق الشيء يحق حقا بمعنى ثبت يثبت ثبوتا والأصل ابقاء اللفظ على أصله اذا أمكن استقامة المعنى مع اعراب حقا مفعولا مطلقا جيء به بدلا من اللفظ بالفعل وأن وصلتها فاعلا وأي داع لنا الى ارتكاب خلاف الأصل من جعل حقا ظرفاً مجازياً وجعل ما بعده فاعلا بالظرف أو مبتدأ مخبرا عنه بالظرف اذا كان المعنى مستقيما على ابقائه على ظاهره وهو المصدرية قال في خزانة الأدب قال النحاس : سمعت أبا الحسن يقول : نظرت في أحقا فلم أجد يصح فيه الا قول سيبويه على حذف في ا هـ[2] .

قال البغدادي أراد بهذا الرد على الجرمي فانه قال في هذا البيت أراد بالبيت : قول الشاعر : أحقا بني أبناء سلمى بن جندل الخ أو نحوه هو على التقديم والتأخير ولا يكون على ما قاله سيبويه من أنه ظرف ، لأن الظرف لم يجيء مصدرا في غير هذا) ا هـ . ورأى أن المعنى على

1) خزانة جـ 1 ص 403 2) جـ 1 ص 403

كلا المذهبين متقارب الا أن مذهب سيبويه أقوى من حيث اطراده وانطباقه على جميع الشواهد التي تدور حول معنى قولهم (أحقا أنك ذاهب) الا ترى أن مذهبه سائغ . في قولهم : حقا أنك ذاهب والحق ، أنك منطلق ، وجهد رأيي أنك محسن . وأكبر ظني أنك منطلق ، وغير ذي شـك أنك مسافر ونحو هذا بما يفيد التأكيد وتقرير النسبة عند المخاطب بخلاف مذهب المبرد فانه ليس متمشيا مع جميع هذه المثل الا بضرب من التكلف الذي ينبغي صون اللغة عنه والمذهب اذا كان مطردا سائغاً في القياس ومحيطا بجميع الجزئيات التي يجمعها سياج واحد كان أحق بالقبول والذي لا اطراد فيه ولا شمول لما انطوى تحته من أفراده المجتمعة في افادة معنى واحد ولا يندرج في هذا كونه لبعض المذكورات مصادر ، لأن الظرفية هنا مجازية لا حقيقية والخلاف هنا على كل ليس لفظياً والله أعلم[1] .

---

1) انظر شرح شواهد المغني للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ص 172 الجزء الأول بتحقيق الشيخ محمد محمود أمين التلاميذ التركزي الشنقيطي طبع دار مكتبة الفكر طرابلس ج ع ل .

الفصل الرابع

(سيبويه والمبرد في « الزانية والزاني فاجلدوا »)

لقد ثار الخلاف بين سيبويه والمبرد في قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا) مما ظاهره أن المبتدأ اسم موصول بصفة صريحة وأتى جملة طلبية ، فسيبويه يجعل هذا الكلام جملتين : الأولى مكونة من المبتدأ على حذف مضاف وهو الزانية وما عطف عليه ومن الخبر المحذوف الذي يقدره هنا في الفرائض ونحوه وتقدير الكلام في الفرائض حكم الزانية والزاني والجملة الثانية مكونة من فعل الطلب وفاعلة وهي مستأنفة بالفاء لبيان الحكم الذي تضمن الجملة بالأولى والمبرد يجعل هذا الكلام جملة واحدة مكونة من المبتدأ الذي هو الزانية وما عطف عليه والخبر الذي هو فاجلدوا فهما متفقان على جعل الزانية والزاني مبتدأ غير أن سيبويه يجعله مبتدأ على حذف مضاف كما تقدم والمبرد يجعله مبتدأ بدون تقدير شيء ومختلفان في الخبر ، فالمبرد يجعله جملة فاجلدوا وسيبويه محذوفا تقديره في الفرائض ونحوه وهاك نصهما في هذا قال سيبويه في الكتاب في باب الأمر والنهي[1] :

« وأما قوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة

---

1) ص 90 جـ 1 طبعة بيروت

جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا لم يبن على الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) ثم قال بعد فيها كذا وكذا فانما وضع المثل للحديث الذي بعده وذكر بعد أخبار وأحاديث ، فكأنه على قوله : ومن القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه والله أعلم ، وكذلك الزانية والزاني كأنه لما قال (سورة أنزلناها وفرضناها) قال في الفرائض الزانية والزاني أو الزانية والزاني في الفرائض ، ثم قال فاجلدوا فجاء بالفعل بعد أن أمضى فيها الرفع كما قال وقائله خولان فانكح فتاتهم فجاء الفعل بعد أن عمل فيه المضمر وكذلك والسارق والسارقة ، كأنه قال وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم فانما جاءت هذه الأشياء بعد قصص وأحاديث وحمل على نحو من هذا ، ومثل ذلك واللذان يأتيانها منكم فآذوهما وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحد اذا كانت تخبر بأشياء أو توصي ثم تقول زيد أي زيد فيمن أوصى به فأحسن اليه وأكرمه ، وقد قر أناس والسارق والسارقة والزانية والزاني وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة الا القراءة بالرفع وانما كان الوجه في الأمر والنهي والنصب لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب اذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام لأنهما لا يكونان الا بفعل » .

وقال المبرد في الكامل[2] في قول الأعشى :

هريرة ودعها وإن لام لائم   غداة غدٍ أم أنت للبين واجم

1) جـ 2 صفحة 396

قوله هريرة ودعها وان لام لائم منصوب بفعل مضمر لتفسيره ودعها كأنه قال ودع هريرة فلما اختزل الفعل أظهر ما يدل عليه وكان ذلك أجود من الا يضمر لأن الأمر لا يكون الا بفعل فأضمر الفعل اذ كان الأمر أحق به وكذلك زيدا أضر به وزيدا فأكرم وان لم يضمر ورفعت جاز وليس في حسن الأول ترفعه على الابتداء وتضمر الأمر في موضع خبره ، فأما قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وكذلك الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فليس على هذا والرفع الوجه لأن معناه الجزاء كقوله الزانية أي التي تزني فانما وجب القطع للسرق والجلد للزنا فهذا مجازاة ومن ثم جاز الذي يأتيني فله درهم فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالاتيان فان لم ترد هذا ا لمعنى قلت الذي يأتيني له درهم ولا يجوز زيد فله درهم عل هذا المعنى ولكن لو قلت زيد فله درهم على معنى هذا زيد فله درهم أو هذا زيد فحسن جميل جاز على أن زيدا خبر وليس ابتداء وللاشارة دخلت وفي القرآن : (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) ودخلت الفاء لأن الثواب دخل للانفاق ، وفي قراءة القراء : الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا بالنصب على وجه الأمر والوجه الرفع والنصب حسن في هاتين الأيتين وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه ا هـ .

التحليل :

أما نص سيبويه فقداستلهمه بمايفيد أن الرفع جائز قبل الطلب نحو زيد فاضربه وقد تكلم قبل على اختيار النصب مثل الطلب وعلل ذلك بأن الطلب لا يكون الا بالفعل وبأنه اذا كان النصب راجحا بعد أدوات

الاستفهام التي يغلب دخولها على الأفعال كان رجحانه قبل الطلب الذي لا يكون الا بالفعل أولى وأحق وأشار بقوله : فاذا قلت زيدا فاضربه لم يستقم الخ الى أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ العاري عن شبه الشرط ولو جاز هذا لجاز أن تقول زيد فمنطلق وهذا غير جائز عند سيبويه والجمهور وانما امتنع لأن أصل الفاء للعطف والخبر نفس المبتدأ في المعنى والشيء لا يعطف على نفسه ، وأراد بقوله وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه الخ .

أن الرفع ليس ممتنعا مطلقا بل المنع مقيد بجعل المرفوع مبتدأ مخبرا عنه بما بعد الفاء أما لو جعلته خبر ابتداء محذوف أو مذكور فلا يمتنع وذلك قولك بالطلب بعده ، فالكلام جملتان والثانية منهما مستأنفة لبيان ترتب الحكم على الوصف المأخوذ منه مضمون الجملة الأولى واستدل على حسن الفاء في مثل هذا بأنك لو قلت هذا زيد فحسن جميل كان كلاما جيدا ومما حذف فيه المبتدأ المبنى عليه المرفوع الواقع قبل الطلب قول الشاعر :

وقائله خولان فانكح فتاتهم : (البيت) ألا ترى أنه رفع خولان على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير هؤلاء خولان وخولان قبيلة من مذحج والأكرومة بوزان الأحدوثة اسم للكرم فوصف المرأة به على معنى ذات أكرومة ونسبها الى الحيين كأنه يريد حي أبيها وحي أمها والخلو التي لا زوج لها وقوله كما هي أي كما عهدت بكرا في أول حالتها وجملة فانكح فتاتهم مستأنفة لبيان ترتب الحكم على الوصف المأخوذ من مضمون الجملة الأولى قال السيرافي على ما نقل عنه العيني في الجمل كلها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء نحو زيد أبوك فقم اليه ، فان كونه أباه سبب وعلة للقيام وكذلك الفاء في فانكح قول على أن وجود

هذه القبيلة علة لأن يتزوج منهم ويتقرب اليهم لحسن نسائها وشرفها وفيه إشارة الى ترتيب الحكم على الوصف ونظيره قوله تعالى (ورب السماوات والأرض وما بينهما فاعبده على أحد الوجهين[1] ا هـ . وأشار بقوله وتقول اللذين يأتيانك الخ الى ان المبتدأ إذا أشبه الشرط في العموم والإبهام جاز دخول الفاء في خبره فكما تدخل الفاء في جواب الشرط تتضمن في خبر المبتدأ المشبه الشرط لافادة أن مضمون الخبر مسبب عن مضمون المبتدأ الذي هو اسم موصول بفعل أو ظرف أو جار ومجرور نحو الذي يأتيني أو في الدار أو عندك فله درهم وكذا الموصوف بذلك نحو كل رجل يأتيني فله درهم وكل رجل في الدار أو عندك فله درهمان وكذا المضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين على ما هو مفصل في أماكنه من كتاب النحو فكما أن مضمون جملة الشرط مسبب عن فعل الشرط يكون خبر المبتدأ المستعمل لهذه الشروط مسببا عن المبتدأ فيقترن بالفاء للدلالة على التسبب .

قال الرضي في شرحه للكافية : وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف تكملة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وأما الصلة والصفة فيعرفان كالشرط وكان حق الموصول على هذا أن يكون فيهما كأسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين ، وانما جاز ألا يكون منهما كما في قوله تعالى (إن الذين فتنوا المؤمنين) لأنه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ألا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ألا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفصل كالظرف والجار والمجرور وألا يكون مستقبل المعنى

1) من كلام البغدادي في الخزانة ص 455 بتصرف

كقوله تعالى (إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق) . وكذلك كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث أنه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصر السببية نحو الذي يأتيني له درهم[1] .

وأشار سيبويه بقوله : وأما قوله عز وجل : الزانية والزاني الخ الى أن الموصول بالصفة الصريحة ليس داخلا فيما يجوز فيه من الموصول والموصوف اقتران خبره بالفاء لأن المبتدأ هنا لا يشبه الشرط في العموم والاسهام اللذين لا يتحققان الا إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا تلي ما تقدم الا إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا تلي ما تقدم لأن الألف واللام لا توصل الا بصفة صريحة قال سيبويه في الكتاب[2] وسألته عن قوله [3] الذي يأتيني فله درهمان لم جاز دخول الفاء ههنا والذي يأتيني بمنزلة عبد الله وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهمان فقال انما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأول وجعل الأول به يجب له الدرهمان فدخلت الفاء ههنا كما دخلت في الجزاء إذا قال إن يأتيني فله درهمان وإن شاء قال الذي يأتيني له درهمان كما تقول عبد الله له درهمان غير أنه انما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الاتيان ؛ فاذا قال له درهمان فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالاتيان فاذا أدخل الفاء فانما تجعل الاتيان سبب ذلك فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه صلة ومثل ذلك قولهم : كل رجل يأتينا فله درهمان ولو قال كل رجل فله درهمان كان محالا لأنه لم يجيء بفعل ولا يعمل بكون له جواب ومثل

---

1) جـ1 ص 91

2) جـ 1 ص 529 ، 530 طبعة بيروت .

3) يقصد أستاذه الخليل .

ذلك الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) وقال جل من قائل (قل إن الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم) ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) ومثل ذلك (ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق) اهـ .

فهذا النص يفيد أن الموصول بالصفة الصريحة ليس ما يجوز في خبره الاقتران بالفاء لأنه ليس موصولا بفعل أو ما في معناه هذا تحليل نص سيبويه .

وأما نص المبرد فهو لا يخرج في معناه عن نص سيبويه الا في تقدير قوله تعالى « الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فسيبويه يجعل الكلام جملتين والمبرد يجعله جملة واحدة على ما سبق بيانه ليجعل السارق وما عطف عليه مبتدأ خبره فاقطعوا والزانية وما عطف عليه مبتدأ خبره جملة فاجلدوا وانما اقترن الخبر بالفاء لكون المبتدأ في قول الموصول بفعله فقوله (والسارق والسارقة) في قوة الذي سرق والتي سرقت ، والزانية والزاني في قوة التي زنت والذي زنى ومن المقرر عندهم أن الموصول بالفعل وشبهه يقترن خبره بالفاء لشبهه بالشرط وهذا الذي ذكرنا من قوله تعالى والسارق والسارقة والزانية والزاني في قوة ذلك الموصول فينبغي أن يقترن خبره بالفاء كما اقترن خبر ذلك الموصول وهذه الفاء تفيد ترتب الحكم المأخوذ من مضمون الجملة الداخلة عليها على الوصف الدال عليه المبتدأ فكأنه قال السرقة يترتب عليها القطع والزنا يترتب عليه الجلد وكلا الامامين صرح بأن النصب جائز في هاتين الآيتين ، وقد قرأ به بعض القراء وهذه القراءة

وان كانت شاذة حسنة في قياس العربية ومحل النزاع بينهما الموصول بالصفة الصريحة ، هل هو في حكم الموصول بالفعل ، أم لا ، فالمبرد يجعله مثل الموصول بالفعل وسيبويه يجعله مثل زيدا فاضربه ليس ملحقا بالموصول المذكور فهو عنده على حد قول الشاعر :

(وقائله خولان فانكح فتاتهم) .

احتجاج الامامين سيبويه والمبرد ومن وافقهما .

احتج سيبويه ومن وافقه بأن الموصول لا يقترن خبره بالفاء الا إذا أشبه الشرط في العموم والابهام وشبهه بالشرط في ذلك يتوقف على وصله بالفعل وما في معناه من الظرف والجار والمجرور وأل الموصولة لا توصل بما ذكر وانما توصل بالصفة الصريحة واذن تكون غير مشبهة للشرط واذا انتفى شبهها بالشرط امتنع في نحو هاتين الآيتين « الزانية والزاني والسارق والسارقة فاقطعوا» جعلها مبتدأ و ما بعدها من الجملة الطلبية المقرونة بالفاء بعده مستأنفة لبيان الحكم وتفصيله ولاخفاء في أن الاجمال ثم التفصيل أوقع في النفس وأدعى الى القبول ، لأن النفس تتشرف الى سماع تفصيل الشيء اذا ذكر مجملا فاذا ألقى اليها كان آنس اليها من القائه دفعة واحدة يدل على صحته ما ذهب اليه من جعل الموصول في هاتين الآيتين مبتدأ محذوف الخبر ان هذه المبتدآت محذوفة الأخبار لدلالة المقام عليها فقوله تعالى في سورة أنزلناها وفرضناها يدل على أن الخبر في قوله (الزانية والزاني فاجلدوا محذوف تقديره في الفرائض وقوله عز وجل : انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا يدل على أن الخبر في قوله (والسارق والسارقة محذوف تقديره فيما فرض الله عليكم) ولو

كان الموصول بالصفة الصريحة ويلحق بغيره من الموصولات التي لم يتوفر فيها الشروط واحتج المبرد ومن وافقه بأن المعول عليه في جواز اقتران الخبر بالفاء انما هو تحقيق العموم والابهام وانما اشترط النحاة هذه الشروط للتوصل الى هذه الغاية بدليل تسويتهم الموصوف في قولهم : كل رجل يأتيني فله درهم بالموصول على افادة المبتدأ العموم ولا شك في أن قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارق فاقطعوا المبتدأ فيهما دال على العموم كما لا يخفي وأما اشتراط النحاة في الموصول ما ذكر فانما هو بالنظر الى الكثير والغالب وليقربوا الى الأذهان مناط العموم والابهام ولو سلم هذا الاشتراط كما ادعوا فانه لا يخرج به الموصول بالصفة الصريحة لأنه لا فرق بينه وبين الموصول بالفعل فقولك الضارب بمنزلة قولك الذي ضرب أو يضرب والمضروب بمنزلة الذي ضرب أو يضرب وقوله تعالى (الزانية والزاني بمنزلة من زنا ومن زنت ، والسارق والسارقة بمنزلة من سرق ومن سرقت ، وانما منع من ظهور الفعل بعد أل كونها على صورة أل الحرفية ويدل على صحة ما ذهب اليه المبرد من كون صلة أل في قوة الفعل عمل اسم الفاعل والمفعول المقرونين بأل مطلقا سواء أكانا بمعنى الحال والاستقبال أو المضي فلولا أن صلتها في قوة الفعل لما عملا في المضي كما أن المجرد من أل لم يعمل في المضي قال الرضى في شرح الكافية[1] بعد أن ذكر مذاهب النحاة في أل الموصولية (تقول بناء على مذهب الجمهور أن أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب ، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل ، أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة

---

1) جـ 1 ص 36

فالحرفية مع ما تدخل عليه ، فصيروا الفعل في صورة الاسم ، الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول ، لأن المعنيين متقاربين ، اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد ضروب أي ضرب أو يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقية لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد من اللام ويؤكد ذلك أن الشاعر وصلها بالمضارع في الشعر وما الضرورة الا معاودة الأصول المهجورة كالشعر ولذا قال الشاعر : ما أنت بالحكم الترضي حكومته اهـ .

فمذهب المبرد في هذه المسألة أن صلة الألف واللام في قوة الفعل وأنها كان حقها أن تكون فعلا وانما صارت اسما للضرورة على ما سبق بيانه ، ومذهب المبرد أيضا ليس فيه حذف ولا تقدير مضاف قبل المبتدأ ولا استئناف ومذهب سيبويه يلزمه كل هذا وهذه الأشياء التي لزمت سيبويه جاءت على خلاف الأصل لا يصار اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة هنا تحوج الى ارتكاب هذا الا رعاية المعنى وكون الكلام مكونا من جملتين لا جملة واحدة والرفع عند سيبويه في الآيتين مرجوح وعند المبرد الأمر بالعكس .

فسيبويه قد عمم الحكم ولا يرد عليه أن الرفع مرجوح في مذهبه راجح عند المبرد بدليل اجماع السبعة على قراءة الرفع فسيبويه تناول الرفع ، وفي كلام المبرد تأويل أيضا في رجحان الرفع عنده بجعل الصلة الصريحة في قوة الفعل ، والقرآن قد جاء في كلام العرب وبعض الأوجه المرجوحة في أحكام النحويين ولكن سيبويه يجنح الى المرجوح رعاية للمعنى لعدم العموم والمجازاة ولم ينظر أحد العالمين البصريين

الى اللفظ والآخر الى المعنى ولكن كل واحد منهما راعى معنى من المعاني .

وهناك مذهب الفراء الكوفي الذي قيد جواز اقتران الخبر بالفاء بكون الخبر أمرا أو نهيا ولم يشترط في المبتدأ أن يكون مشبها للشرط في العموم والإبهام ومثله الأخفش وعلى مذهبهما تكون جملة الطلب في الآيتين الزانية والزاني والسارق والسارقة في محل رفع خبر المبتدأ والفراء لم يضيق تضييق الجمهور ولم يتوسع توسع الأخفش بل وقف موقفا وسطا فأجاز دخول الفاء في كل خبر هو أمر أو نهي نحو : زيد فاضربه ومثل لذلك بقوله عز وجل: هذا فليذوقوه حميم وغساق، في معاني القرآن[1] معلقاً : رفعت الحميم والغساق بهذا مقدما ومؤخرا والمعنى هذا حميم وغساق فليذوقوه وان شئت جعلته مستأنفا وجعلت الكلام فيه مكتفيا كأنك قلت هذا فليذوقوه ثم قلت منه حميم ومنه غساق .

واستدلال الفراء بهذه الآية على أن هذا مبتدأ فليذوقوه خبر وحميم خبر لمبتدأ محذوف أي هو حميم وقد تأول الجمهور رأي الفراء في جعل الخبر مقترنا بالفاء إذا كان أمرا بجعل هذا خبرا لمبتدأ محذوف أي العذاب هذا فليذوقوه وحميم خبر مبتدأ محذوف أي هو حميم ويصح أن يكون هذا مبتدأ وحميم خبرا وجملة فليذوقوه معترضة بين المبتدأ والخبر .

وإذا كان كل من مذهب الأخفش والفراء لا وجه له في القياس ولا

---

1) ص 639 معاني القرآن وانظر الفراء وأثره في النحو للدكتور ابراهيم عمر هندية ـ رسائل كلية اللغة العربية .

سند له من السماع فقد وجب أن يكون المعول عليه هو مذهب سيبويه والجمهور[1] وكان في استطاعة سيبويه ان يجعل الجملة المقترنة بالفاء خبرا من كلام واحد كالأخفش والفراء فما الذي جعله يجعل الكلام من جملتين ؟

إن الذي جعله يفعل ذلك أن المبتدأ ليس فيه إبهام ليتضمن الشرط وهذا معنى من المعاني .

حكمان على سيبويه دوى بهما التاريخ وتناقلتهما الكتب

1) يقول الفراء إن سيبويه لم يحسن حد التعجب .

2) ويقول الزجاج ما تبين لي أن سيبويه أخطأ الا في موضعين ثم ذكر واحدا منهما ولم يذكر الأخر ولا وقفنا عليه .

والذي ذكره تسليم سيبويه بأن أيا تعرب اذا أفردت وينكر عليه أن يكون مذهبه بناءها إذا أضيفت .

وعبارة الفراء محتملة لأمرين :

1) أنه فاتته فوائت في التعجب وأحكامه لم يقف عليها .

2) أو أنه ذهب فيه مذاهب أخطأ فيها في نظر الفراء ولم يصب فيها الجادة .

وقد رجعنا الى الكتاب فوجدنا سيبويه وفي أصوله جميعا على

---

1) انظر همع الهوامع ص 109 ـ 110 جـ 1 والأشموني ص 55 جـ 2 والتصريح ص 299 جـ 1

عادته في كل باب ذكر معنى (ما) واعرابها وحكم أفعل وجمود الصيغة وما تبنى منه وهذا كله في الجزء الأول من كتابه[1] .

فذهب الخليل الى أنه محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد .

وقال يونس هو الجملة وعلقت بنزع عن العمل كما في لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا[2] . وقال الكسائي والأخفش كل شيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب[3] . ويرد أقوالهم على التوزيع .

أنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وهذا دفع رأي الخليل وأن التعليق مختص بأفعال القلوب وهذا رد قول يونس وأنه لم يثبت زيادة من في الايجاب وهو رد على الكسائي والأخفش وأما الجواب عن كلمة الزجاج فانها اذا أفردت كانت اضافتها معنوية فوجب أن تكون معربة ، وأيا اذا أضيفت وحذف صدر صلتها فالمضاف اليه قائم مقام صدر الصفة فكأنها لم تضف لا لفظا ولا تقديرا أما لفظا فلأن المضاف اليه قائم مقام صدر الصلة وأما تقديرا فلأن ظاهر الاضافة تمنع من التقدير وتؤكد سماع قول الشاعر :

إذا لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

يروى بالضم فلا حجة للزجاج حينئذ في استدلاله على اعرابها برواية الجر وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول

---

1) ص 50 طبعة بيروت (باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه) .

2) سورة الكهف .

3) انظر مسألة (أي) بحث ماجستير بمكتبة كلية اللغة العربية (عبد العزيز أبو عبد الله) .

الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار ، وقد وضع أستاذنا الدكتور أحمد غالي هذين الرأيين والرد عليهما في رسالته القيمة سيبويه والكتاب فجاء الرد منيرا كالشمس زاخرا كالبحر وذلك في معرض ذكره هذين الحكمين اللذين دوي بها التاريخ وتناقلتهما الكتب[1] .

وبعد فقد كانت طريقة سيبويه هي الطريقة المثلى في التعليم . لأنها على أي حال أقرب ما يكون إلى الفطرة والسلامة من عقد المنطق ومقدمات الأقيسة ويبعد البعد كله عن القاء التعاريف في وجه المسألة والمجابهة بها ، وانما يبدؤها بأمثلتها ما يصح وما لا يصح ويدع القارىء يجمع ويعقد ويطلق ويقيد وهذه أحدث طريقة في التربية على ما نعرف .

وقد يسوقه هذا الى أن يدلل على نفي المسألة واثباتها بالمثال الذي لا يصح في رأيه وذوقه ولعل هذا راجع الى ما كان للعصر الذي ألقى فيه هذا الكتاب من معرفة بالأساليب العربية .

فهو اذا رد النفي الى مثال قد لا يظهر لنا قبحه لا بد أن يكون قد اشتهر بالقبح في عصره وكذا لورود الدليل في الاثبات الى مثال لا يظهر لنا حسنه ولا وجه صحته لا بد أن يكون في عصره متداولا معروفا . .

فكثيراً ما يجعل مثابته في الاستدلال المثال مع أن احساسنا بقبحه ان كان قبيحا ويحسنه إن كان حسنا . إحساس المقلد الذي لا يعرف منه أكثر من أنه صحيح لأن سيبويه حسنة وقبيح لأن سيبويه هجنه .

1) قال سيبويه : فاذا قلت : زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله

---

1) 1 ص 49

على الابتداء الا ترى أنك لو قلت زيد فمنطلق لم يستقم فهذا دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ فان شئت نصبته على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الإستفهام وإن شئت على عليك كأنك قلت عليك زيدا فأقلته .

وقد يحسن ويستقيم أن تقول عبد الله فأضربه اذا كان مبنيا على مبتدأ مظهـر ومضمر فأما في المظهر فقولك هذا زيد فاضربه وأما في المضمر فقولك وان شئت لم تظهر هذا ويعمل كعمله اذا كان مظهرا وذلك قولك الهلال والله فانظر اليه كأنك قلت هذا الهلال ثم جئت بالأمر ومما يدلك على حسن الفاء ههنا انك لو قلت هذا زيد فحسن جميل كان كلاما جيدا)[1] فتراه قد جعل الدليل في النفي المثال كما جعله كذلك في الإثبات .

ولولا ما نعرفه من ناحية الصناعة ولولا ما تحصل لنا في القواعد أن الفاء لا تقع في خبر المبتدأ ولو أنا خوطبنا بكلام سيبويه قبل أن يكون لنا قدر من المعرفة لما نقلنا كلامه الا على طريق التقليد والتلقين وذلك لأن ذوقنا في ادراك الأساليب العربية لم يصل الى عصره[2] .

2) والمشهور في القواعد النحوية أنه إذا اجتمع الشرط والقسم فاننا نجعل الجواب للسابق وجعل ابن مالك الجواب الشرط وان تأخر على التحتم مع الاكتفاء بجواب الشرط عن القسم ويكون جواب القسم محذوفا لدلالة جواب الشرط عليه هذا ان لم يتقدم ذو خبر فان تقدم ذو خبر (فالجواب لأداة الشرط دون القسم وسواء تقدم القسم على الشرط

---

1) باب الأمر والنهي ص 87

2) ص 17 و 18 من سيبويه والكتاب للدكتور احمد غالي .

أم تقدم الشرط على القسم ، مثال ذلك . زيد والله إن يزرنا نزره وزيد إن يزرنا والله نزره ، وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التعيين أو الجواز .

فقال ابن مالك هو على سبيل التحتم وقال غيره على سبيل الجواز فيجوز عند قائل هذا أن يقول : زيد والله إن قام يقم عمرو وزيد والله أن قام يقم عمرو وزيد والله إن قام ليقومن عمرو ، وأجاز بعضهم أن يحذف جواب الشرط والقسم ويكون ذلك الفعل مرفوعا خبراً عن المبتدأ فتقول زيد والله ان أكرمته يكرمك وزيد ان اكرمته والله يكرمك ، وفي كتاب سيبويه : أنا والله ان تأتني لا آتيك[1] لأن هذا الكلام مبني على أنا ، ألا ترى أنه حسن أن تقول أنا والله أن تأتني أتك فالقسم ها هنا لغو)[2] فاذا بدأت بالقسم لم يجز الا أن يكون عليه ألا ترى أنك تقول لئن أتيتني لا أفعل ذاك لأنها لام قسم أ فأن معنى الجواب هنا للقسم ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل ، لأن الجزاء ظاهر هنا والجواب له ولكن وضع مكانه جواب القسم الممتنع من التأكيد بسبب النفي لتقدم القسم على الشرط فالموضع في الصناعة له لا للجزم جوابا للشرط .
حدثني بربك هل كان العرب الأولون حينما كانوا يتكلمون بلغتهم المعبرة عن مختلف المشاعر والأحاسيس يدركون أن هذا فاعل وأن هذا مفعول الخ أو كانوا ينطقون على الطبيعة والسجية مقدمين أو مؤخرين معرفين أو منكرين رافعين أو ناصبين أو جارين أو جازمين وحينما نطقت ابنة أبي الأسود الدؤلي ما أحسن السماء بجر المضاف اليه قال لها نجومها ، لأن الأسلوب أسلوب استفهام فلما قالت له أردت التعجب

1) ص 52 باب الجزاء اذا كان القسم في أوله .
2) ص 759 من ارتشاف الضرب تحقيق د. مصطفى النماس .

قال لها قولي ما أحسن السماء وافتحي فاك .

وهذا المعلم القرآن حينما كان ينطق الناشيء الصغير أول سورة المسد ويقول : تبت يدا بدون ذكر المضاف اليه كان المتعلم الناشيء العربي ينطقها تبت يدان لطبيعة الكلام العربي لا تحذف النون الا عند ذكر المضاف اليه كما قال ابن مالك .

نونا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا .

وهذه صفحة رائعة من كتابه تبين لنا بجلاء نفاذ بصيرة سيبويه واحاطته بالأسرار العربية وانتهائه الى الأسلوب العربي والأسباب والدواعي في أن العرب أجازت أو قبحت قال في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى الاسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد باب كان وأخواتها[1] : « واعلم انه إذا وضع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به المعرفة لأنه حد الكلام لأنهما شيء واحد وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا لأنهما شيئان مختلفان وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق تبتديء بالأعرف ثم تذكر الخبر وذلك قولك كان زيد حليما ، وكان حليما زيد ، لا عليك أقدمت أم أخرت ، الا انه على ما وصفت لك في قولك ضرب زيدا عبد الله فإذا قلت كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر . فإذا قلت حليما فقد أعلمته مثل ما علمت . إذا قلت كان حليما فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ . فإن قلت كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور وليس هذا بالذي ينزل به

1) ص 32 ط بيروت

المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب لبس وقد تقول كان زيـد الطويل منطلقا إذا خفت التباس الزيدين ، وتقول أسقيها كان زيد أم حليما ، وأرجلا كان زيد أم صبيا تجعلها لزيد لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدوء به ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت : إنسان حليما أو كان رجل منطلقا ، كنت تلبس ؛ لأنه لا ينكر أن يكون في الدنيا انسان هكذا فكرهوا ان يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس .

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام . حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب ، وأنه قد يعلم اذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، قال حسان بن ثابت :

كأن سبئية من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء[1] وإذا كان معرفة فأنت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر كما فعلت قولك في ضرب . وذلك قولك ، كان أخوك زيدا وكان زيد صاحبك وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك .

وتقول : من كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول من ضرب اباك إذا جعلت من الفاعل ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك .

إن تعبير سيبويه واضح كالشمس لا لبس فيه ولا إبهام ولا ينكره الا

---

1) ديوان حسان 3 واللسان (سبأ) والخزانة 4 : 4 السبئية : الخمر . وفي رواية السيرافي والشنتمري : « كأن سلافة » وبيت رأس موضع بالشام وخبر كان في البيت بعده :

على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتناء

من قـزى بعينيه فهو يفرق بين الأساليب ويلاحظ المعنى ليجعل الاعراب فرعا له وتصيفك بأن المعلوم هو الذي يحكم عليه فيجب ان يكون المبتدأ معرفة لأنك اذا حكمت على نكرة فقلت كان انسان حليـماً كما ذكر لم تفد جديدا فإذا كان الاسم والخبر معرفتين فلترفع المحكوم عليه ولتقدمه اللهم الا إن كان فإذا كان الاسم والخبر معرفتين فلترفع المحكوم عليه ولتقدمه اللهم الا إنْ كان ضميرا مستترا فلتأت بالخبر : من كان أخاك أو تعذر التقديم مثل ما كان أخاك الا زيد اذا قصرت الخبر على المبتدأ .

الفصل الخامس :

عناية سيبويه بالمعنى قبل الإعراب[1]

(كان سيبويه رحمه الله يحرص الحرص كله على أن يصحح المعنى قبل أن يصحح الاعراب وعنايته به قبل عنايته باللفظ ولو أنه لو تعارض أقوى الرأيين اعرابا مع المعنى الذي يقتضيه الحال رجع الى الأقوى ما دام المعنى يأتلف به ويطرد معه .

فالمعنى عنده أولا والاعراب ثانيا فهو يتحسس المعنى الذي يساق له الكلام فان أفاد الاعراب الظاهر قبحه وهجنه ومضى يحتال لغيره وكم رد أمثلة وتراكيب يظهر في أول الأمر مسايرتها للقواعد العربية وانسجامها معها وذلك لأنها في اعتباره قد جفت المعنى وجانبته ونبت بالغرض الذي من أجله سيقت ، وكم نعي على النحويين حرصهم على الاعراب أولا وإن فسد به المعنى فلم يكن طبق الغرض الذي قصده المتكلم ومن أجل هذا يعرض الى ما أشكل معناه وانبهم موقعه بالتفسير والتحليل ، مصرحا بأن الحامل له على ذكر المعنى هو أن يظهره الاعراب وذلك كله من أجل قيام المعنى في ذهنه أولا .

ولعل ما يذخر به كتابه من حمل الإعراب على المعنى هو أثر هذا .

---

1) انظر ص 41 من رسالة الدكتور غالي .

وانطباع سيبويه بالأساليب العربية وعلمه التام بمقتضيات الأحوال جعله يصحح التراكيب على ضوء المعاني الثانوية ، فإذا لم يلتئم الإعراب مع هذه المعاني لم يصح عنده الكلام . وكان من أثر دقة حسه وحدة بصره بالمعاني أن أغفل كثيراً من الشروط والقيود والمصطلحات التي أغرم بها المتأخرون في كتبهم .

فالمعنى في مذهبه هو وحي الشرط والقاعدة وهو الذي يحكم الإعراب ويهيمن عليه ولهذا يعرض على القارىء الأمثلة في صور مختلفة مما يحسن وما قبح ، ما يصح ولا يصح ويعلل كلا بعلته ، ويقرن كلا بمعناه فيبطل من التراكيب ما لم يجيء طبق المعنى المقصود .

وكان للخليل في هذه الخاصة وتوجيه سيبويه اليها أثر أي أثر ، وقد ساق سيبويه في كتابه أمثلة نحا بها هذا النحو نقلها عن الخليل ، وكما قلت إنني لا أبعد إذا نسبت ما للخليل لسيبويه وما لسيبويه للخليل ما لم يظهر لأحدهما رأي مخالف وحينئذ ينسب كل رأي الى صاحبه وما أقل هذا[1] .

وهاك دليلنا على عناية سيبويه بالمعنى وتوجيه الاعراب وفق ما يقتضيه المعروف في قواعد النحو إعمال ما على لغة أهل الحجاز وقد نزل القرآن بلغاتهم قال سبحانه (ما هذا بشرا)[2] (ما هن أمهاتهم)[3] ولكن هذا الإعمال مشروط بألا يتقدم خبرها عن اسمها فان تقدم بطل إعمالها ؛ لأنها معملة حملا على الفعل وليس فيها اضمار فهي ضعيفة

---

1) اسلوب فضيلة الدكتور احمد السيد غالي في رسالته شواهد الكتاب .

2) سورة يوسف

3) سورة المجادلة

في العمل ، وقد ورد قول الفرزدق التميمي :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم　　إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[1]

بنصب مثلهم .

وهذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز وكان قد ولي المدينة وقبله :

ومـا أعبـد لهم حتى أتيتهم　　أزمان مروان إذ في وحشها غرر

يقول : وما أعبد لأهل المدينة ولمن بها من قريش أزمانا مثل أزمان مروان من الخصب والسعة حتى وليت أنت عنهم فعادوا مثل ما كانوا فيه من الخير حين كان مروان واليا عليهم فأصبحوا بولايتك عليهم قد أعاد الله نعمتهم وعلل ذلك بقوله : إذ هم قريش وإذا ما أحد يماثلهم .

لو راعينا القواعد لروينا البيت بالرفع لتقدم الخبر فلا تعمل على لغة الحجازيين فمن باب أولى لا يعملها التميميون الذين منهم الفرزدق ، وجاز أن يتوهم على الرفع أنه من باب ما مثلك أحد ، اذ نفيت عنه الانسانية والمروءة كما انه يحتمل نفي المثلية والبشرية فيحتمل المدح والذم ، وليس هذا مرادا للشاعر ، لأن غرضه المدح ، وإذا قال : ما مثلهم بالنصب لم يتوهم الذم وخلص المعنى للمدح ، وقد أغفل النحويون جانب المعنى وأولعوا بتصحيح البيت على القواعد المشهورة الرفع أو النصب على غير الخبرية على الحالية مثلا ؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا ويكون الخبر محذوفا كما سنشير ، لقد كان في إمكان سيبويه أن يتأوله على غير الخبرية فما الذي

---

1) الشاهد 42 من شواهد سيبويه (ص 40)

جعله يتمسك بجعل مثلهم خبرا ؟ إنه المعنى .

جعل سيبويه مثلهم خبرا منصوبا معلقا عليه بالقلة وبأن هذا لا يكاد يعرف ، وذلك في باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف (ما) قال سيبويه (وهـذا لا يكاد يعرف ، كما أن (لات حين مناص) لا يكاد يعرف ورب شيء هكـذا ، وهذا كقول بعضهم هذه ملحفة جديدة ، يريد سيبويه بهذا أن نصب مثلهم على تقديم خبر (ما) لا يكاد يعرف ؛ لأن فعيلا الذي بمعنى مفعول حكمه الا تلحقه هاء التأنيث كقولهم : امرأة قتيل وكف خضيب وملحفة جديدة ، بمعنى مقتولة ومخضوبة ومجدودة فلحاق الهاء لفعيل في هذا المثال قليل خارج عن نظائره ، لم يحاول سيبويه أن يخطىء الفرزدق مع أن بيت الفرزدق محتمل للتخطيء من كل جهاته ؛ لأنه تميمي ولغته لا تعمل (ما) لو تأخر خبرها فكيف إذا تقدم وانما قال : ورب شيء هكذا وهذا لا يكاد يعرف كقولهم هذه ملحفة جديدة ، ومعنى هذا : الحكم عليه بالقلة ، فلم يذكر أنه خطأ ولا أنه لا يصح ولم يحاول أن يؤ وله تأويلا يخرجه عن أن يكون خبرا لما ، بل كان همه محصورا في الحكم عليه بالقلة فهل قلته تبرر خـطأه عنده ؟

1) كان لا يعجز سيبويه أن يخرجه من وقع مثلهم خبرا مقدما ، فيقدر الخبر محذوفا ويكون مثلهم حالا من بشر وهي موغلة في الابهام فلم تكتسب التعريف باضافتها الى الضمير ـ فهي باقية على تنكيرها حيث إن الحال لا يكون الا نكرة ويكون التقدير إذ ما في الدنيا بشر حالة كونه مثلهم ، وكما قال المازني وتبعه المبرد على أن مثلهم كان صفة لبشر فلما قدم عليه صار حالا ، ، مثل لميـة موحشا طلل ، ويكون

أقرب الى القياس .

وان دخل عليه أن الحال فضلة يتم الكلام بدونها ، وههنا لا يتم الكلام بدون مثلهم وأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة ولكنه مع هذا الى القياس أقرب ويمكن احتمال هذا الوارد .

2) وكان لا يعجز سيبويه أن يقول فيه : إن مثلهم منتصب على الظرف كما يقول الكوفيون والتقدير مثل حالهم ومثل مكانهم في الرفعة ، كما يقول الكوفيون ، والتقدير مثل مكانهم في الرفعة ، والأصل : ما بشر في مكان مثل مكانهم ، ثم أنيبت الصفة عن الموصوف والمضاف اليه عن المضاف .

وإن اعترض عليه أن الصفة إنما تخلف الموصوف إذا اختصت بجنسه ، ولهذا جاء رأيت كاتبا وامتنع رأيت طويلا ولكنه مع هذا يكون أقرب الى القياس .

3) وكان لا يعجز سيبويه أن يقول : ان مثلهم خبر ما التميمة ، وبنيت (مثل) على الفتح لإضافته الى مبنى ، فإن المضاف إذا كان مبهما كغير ومثل وان وأضيف الى مبني كقوله تعالى (وانه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فيمن فتح مثل ، أو كقراءة بعضهم : أو يصيبكم مثل ما أصاب قوم نوح بالفتح ، وهذا أقرب الأقوال وإن شابه أن البناء لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات بتثنيتها وجمعها ولكنه مع هذا أقرب الى القياس .

نعم كان سيبويه يستطيع هذا ولا يعجزه ، فما السبب في أنه لم يلتفت الى هذا كله ولم يأبه به ووقف بالبيت عند التخريج الضعيف

النادر والنادر جدا ولا بد أن يكون وراء هذا ما هو أهم وأغنى في اعتباره وتقديره . .

فعناية سيبويه بالمعنى جعلته يصحح ما هو خارج على القياس وأكثر كلام العرب فأبقاه على اعرابه من وقوعه خبرا مع تقدمه ، لأن جميع التقديرات توهم هذا الايهام اذ لم تخرج جميعها على كونها جملة من مبتدأ وخبر ، بتسليط النفي فيها على القيد فقط أو المقيد فقط أو هما معا فاذا أعملنا ما اتجه النفي الى القيد فقط وهو الخبر ، قال الأعلم الشنتمري : والذي حمله عليه سيبويه أصح عندي وإن كان الفرزدق تميميا ، لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك فيه . فلا يحتمل إلا المدح فقط ينفي مثلية البشر لهم عنهم أما إذا رفعنا فيحتمل المعنى نفى المثلية فقط أو نفي البشرية ، أو نفي المثلية والبشرية ، فيحتمل المعنى المدح والذم . وأما ما قيل من أنه أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فغلط فهذا أيضا باطل ، لأن العربي لا يمكن أن يغلط لسانه الا اذا أريد على ذلك أو لقنه كما حدث في مجلس سيبويه مع الكسائي وانما الجائز غلطة في المعاني ، وهذا المعنى الذي فطن اليه سيبويه هو ما عاناه الفرزدق نفسه فتشنيع العلماء عليه بأنه من بني تميم لا يقع من رجل مسلم قرأ القرآن وقرأ ما فيه (ما هذا بشرا) وقرأ (ما هن أمهاتهن) ، فهو يعرف لغة من ينصب بشرطها من أمثلتها ، وقالوا إن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها بما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد . ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى وانما ذلك على حسب ما غيرته الرواة بلغاتها ، لأن لغة الراوي من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد اذا كانا فصيحين ، فمن ذلك ما أنشده سيبويه من

قول الشاعر :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

ورواه في موضع آخر ولا سابقا ، وكذلك قول الأعور الشني :

فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

برفع قاصر وجره وكثير غير هذا .

غير أن بيت الفرزدق ليس على لغة الحجاز ولا على لغة تميم ولا غيرها ، فكيف يكون من قبل لغة الراوي .

فالقول ما قال سيبويه .

وهو شاهد على أن سيبويه يحرص على المعنى أولا ، لا يصرف سيبويه عن المعنى أي صارف ولا تشغله الاعرابات المطردة عن الالتفات اليه التفاتا تتضاءل أمامه كل الوجوه الجائزة ما دامت لا توافق ما عليه الحال وهذا مما يزينه لا مما يشينه ويمدح به ولا يقدح فيه .

فالصناعة النحوية يجب أن تخضع للمعاني لا أن تخضع المعاني لها ، لأن مقصود المتكلم واحد لا يختلف وأما وجوه الاعراب فتحمل معاني متعددة وهو عمل النحوي ولا ينبغي أن نلزم القائل بأن يقصد ما يريده المعرب .

وما أحسن قول أستاذنا الدكتور أحمد غالي :

« أعتقد أن ولوع المتأخرين بالتقديرات وعرض المسألة بأعاريب لا تحصى فوت علينا الكثير من فقه التراكيب العربية ، والقصد الى ما يعنيه المتكلم فملأنا أذهاننا وحشوناها بهذه المغالطات وتلك الوجوه

حتى حاولنا أن نكره كل تركيب وكل أسلوب عليها من غير نظر الى المعنى الذي تحمله الكلمة وهل يمكن أن يجيء طبقه أولا »[1] .

وهاك أمثلة أخرى تثبت عناية سيبويه بالمعنى قبل الاعراب .

قال سيبويه : هذا باب يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام اذا حمل آخره على أوله[2] وذلك قولك مالك وزيدا وما شأنك وعمرا فانما حد الكلام ههنا ما شأنك وشأن عمرو فان حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح وان حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس يلتبس عبد الله إنما يلتبس الرجل المضمر في الشأن فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل فقالوا ما شأنك وزيدا أي ما شأنك وتناولك زيدا ، قال مسكين الدرامي :

فما لك ، والتلدد حول نجد   وقد غصت تهامة بالرجال

وقال :

وما لكم ، والفرط لا تقربونه   وقد خلته أدنى مرد لعاقل

ويدلك أينما على قبحه انما حمل على الشأن أنك لو قلت ما شأنك وما عبد الله لم يكن كحسن ما جرم وما ذاك السويق ؛ لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد ، وانما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق الى أفئدتهم .

فانتباه سيبويه الى أنه لا يصح أن يحمل عمرو من قولك ما شأنك وعمرا على الشأن ، لأن الشأن ليس يلتبس بعمرو وانما يلتبس به الرجل

---

(1) الرسالة ص 41 وما بعدها .
(2) ص 182 جـ 1 طبعة بيروت .

المضمر في الشأن ، ولهذا لم يجز فيه الرفع كما جاز في قولك ما أنت وزيد دليل على أن المعنى هو كل شيء في تصحيح الإعراب عنده فلو كان الاعراب هو الذي يعنيه فقط لجاز العطف على الشأن أو على الضمير المجرور ، وانما المعطوف منصوب باضمار الملابسة .

ومن أمثلة الاضمار أيضا إضمار الفعل والفعل من أهم أجزاء الجملة بل هو أهمها فهو لا يقتصر على الحدث فحسب ولكنه يحدثنا عما فعل الشخص أو الشيء وعما يفعلان وعما سيفعلان (كتب خالد ويكتب خالد ـ سيكتب خالد) (نزل المطر ـ ينزل المطر ـ سينزل المطر ، وهو بالاضافة الى ذلك يساعد على الاسناد) ويعبر عن سؤال وعن أمر وغيرهما في الجملة الفعلية وهي الجملة التي يكون فيها المسند فعلا ، أكثر الجمل شيوعا في الاستعمال بل تعد أساس التعبير في العربية تقتضي مناسبات القول أحيانا ، ذكر الفعل فيذكر ، وتدل هذه المناسبات وقرائن القول عليه أحيانا فلا يذكر ويكون سياق الكلام بما يحف به من ملابسات وما يدل عليه من قرائن كالبدل منه على حد تعبير الخليل وترك اظهار الفعل أو اضماره ظاهرة ملحوظة في العربية ففي كثير من التعبيرات يضمر لفظ الفعل ولا يراد الى ذكره ولا تكون بالمتكلم أو السامع حاجة الى تقديره لأنه من الوضوح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشوا لا جدوى منه .

فأنت حينما تقول لمن تراه يسدد سهما : القرطاس ، فكأنك تقول له : ارم القرطاس ولا تجد فرصة لتقول ارم ، لأن السهم يوشك أن ينطلق من قوسه ولا وقت يسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل بل لا ترى لزاما عليك أن تصرح بلفظ الفعل لأن كل شيء يكتنف الخطاب، يشعر به ويشير اليه وكذلك اذا قلت له مكانك مثلا ، لا ترى لزاما ، أن تظهر فعلا

كأن تقول له : اثبت مكانك مثلا ، لأن تهيؤ المخاطب للتحرك وما يحيط به ما يدل على الفعل ويشير اليه فلا حاجة به الى اظهاره بمثل هذا كان الخليل يعالج هذه الظاهرة أعني ظاهرة اضمار الفعل او ترك اظهاره ، وهؤلاء العلماء المتقدمون هم الذين بينوا لنا المعاني واضحة مفهومة فكان ينبغي لمن أخذوا عنهم أن يدركوا هذا ويتجنبوا كل من شأنه أن يفسد الكلام ويحيله الى ضرب من الحشو والتطويل من تقديرات لا نفع فيها ولا موجب لها الا لزوم ما لا يلزم .

لقد عرض الخليل لمثل قولهم : أتميميامرة وقيسيا أخرى ، انما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت : أتميميا مرة وقيسيا أخرى كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا لـه وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهم اياه ويخبره عنه ولكنه وبخه بذلك[1] .

فالخليل في هذا لم يخرج الكلام عن ظرفه الذي هو فيه ولم يبعد في تقدير محذوف بعينه ولم يلزم الدارسين بفعل يكون الناصب لتميمي وقيسي وكل ما قاله هو « كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى وليس ما قاله هنا الا توضيحا للمقام وتصويرا لما تشير اليه من دلالة . فانما نصب (تميميا) و (قيسيا) لأنك تريد الى حمله على شيء ولأن السياق الذي يكتنف الكلام انما هو سياق فعلي وكان هذا السياق مغنيا عن اللفظ بالفعل فاذا أريد الى اعرابه قيل تميميا وقيسيا نصبا حالين

1)الكتاب جـ1 ص 202(باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل .

على التوبيخ .

ومثل هذا تفسيره النصب في (خيرا) في قوله تعالى (انتهوا خيرا لكم) فانما نصب (خيرا) لأنك حين قلت له (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر وكأنك قلت انته وادخل فيما هو خير لك ، فنصبته لأنك قد عرفت أنك اذا قلت له : انته أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكرم ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال : انته فصار بدلا من قوله أنت خيرا لك وادخل فيما هو خير لك[1] .

والخليل في هذا لم ينسب نصب (خيرا) الى فعل ولكنه نسبه الى وقوعه في سياق فعل دلت عليه قرائن القول ومناسباتـه وقوله (كأنك قلت انته وادخل فيما هو خير لك لا يشعر بفعل ناصب ولا نصب فيه على فعل بعينه وانما يشير الى أن (خيرا) كان بعد أن تقدم الأمر الاول وهو (انتهوا) قد وقع في سياق أمر آخر لعلم المخاطب أنك تحمله على أمر آخر أي لعلم المخاطب أن السياق الذي وقع فيه (خيرا) أي هو سياق فعلي لا يناسبه الا النصب ويضمر الفعل أو يترك إظهاره في أبواب من المنصوبات الشائعة التي لا يمكن حملها على اسناد ولا على اضافة . وقد عولجت هذه المنصوبات في (الكتاب) معالجة لغوية حسنة وكان سيبويه قد اتخذ من أقوال الخليل المبثوثة في هذه الأبواب أساسا لتفسير النصب فلم تنصب هذه الموضوعات لأنها معمولات لأفعال محذوفة أو منصوبات بأفعال محذوفة كما تراءى ذلك للمتأخرين الذين لم يتبينوا وجهة نظر الخليل بل أنها وقعت في سياق فعلي غير محمول على

---

1) كتاب سيبويه ص 169 طبعة بيروت . (باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل .

اسناد ولا على اضافة وقد مر بنا الآن تفسير الخليل (خيرا) في قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ .

فقد لاحظنا أنه لم ينسب نصبه الى فعل بل لم يقدر فعلا بعينه ، واذا كان الخليل يقدر ما كان حذراً من الجزم بما يقدره فكان يقول كأنك قلت انته وادخل فيما هو خير لك .

والموضوعات التي تنصب بوقوعها في سياق فعلها أو على اضمار الفعل المتروك إظهاره كما يقول سيبويه عند مفتتح كل باب منها كثيرة .

1) المنصوبات التي تقع في سياق فعلي من نهي أو أمر كما مر من قوله تعالى انتهو خيرا لكم﴾ ونحو قولهم : وراءك أوسع لك .

2)المنصوبات التي تقع في سياق فعلي ليس نهيا ولا أمرا كقولهم أخذته بدرهم فصاعدا وقولهم مرحبا وأهلا . فقد نصب (صاعدا) لأنه لا يحمل على إسناد ولا على إضافة فقد أمنوا أن يكون على الباء[1] أي أمنوا أن يكون (فصاعدا) معطوفا على الفعل كأن قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا أوفذهب صاعدا ولا يجوز أن تقول : وصاعد ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدراهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك بدرهم وزيادة ولكنك أجزت بأدنى الثمن فجعلته أولا ، قم قررت شيئا بعد شيء لأثمان شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيئين أن يكون أحدهما بعد الآخر ألا ترى أنك إذ قلت : مررت بزيد وعمرو ، لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد . وصاعد بدل من زاد

1) ص 173 جـ 1 باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الأمر والنهي) .

ويزيد وثم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعدا ، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم .

3-ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك . يا عبد الله والنداء كله وأما يا زيد فله علة ستراها في باب النداء إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل لكثرة استعمال هذا في الكلام وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : يا أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها ، لأنك إذا قلت : يا فلان علم أنك تريده .ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب يا إياك انما قلت: يا إياك أعني ربهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأيْ بدلا من اللفظ بالفعل .

4- ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره فإنه قد علم أن زيد ليس خبرا ولا مبتدأ ولا مبنيا على مبتدأ فلا بد من أن يكون على الفعل كأنه قال : من أنت معرفا ذا الاسم ولم يحمل على من ولا أنت ولا يكون من أنت زيدا إلا جواباً ، كأنه لما قال: أنا زيد قال : فمن أنت ذاكرا زيدا[2] .

5- ومن ذلك قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت معك وأما زيد ذاهبا ذهبت معه وقال الشاعر وهو عباس بن مرداس :

---

1) تروت : تصدت ، قراه يقروه . وفي الأصل قررت .

2) ابن يعيش 2 : 28 « أصله أن رجلا غير معروف فضل شمس زيد ، وكان زيد مشهورا بالفضل والسخاء ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك فضل له : من أنت زيد اعلى جهة الانكار كأنه قال من أنت تذكر زيدا او ذكرا زيدا لكن لا يظهر رد كلامهم حتى صار مثلا » .

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فإنما هي « أن » ضمت إليها (ما) وهي ما التوكيد ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء .

6- ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا ، وإن تأتني فأهل الليل والنهار وزعم الخليل رحمه الله حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت القرطاس أي أصبت القرطاس ، أي قد استحق وقوعه بالقرطاس إنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان او طالبا أمرا فقلت : مرحبا واهلا ، أي أدركت ذلك وأصبت فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، وكأن صار بدلا من رحبت بلادك وأهلت كما كان الحذر بدلا من احذر.

7 ـ وهناك فعل مضمر مستعمل إظهاره نحو قولك زيد الرجل في ذكر ضرب زيد اضرب زيدا .

8- التحذير وذلك أن ترى رجلا يقدم عليه خطر ثم تريد الى أن تنبهه الى ما يواجهه وتحذره منه في أقصر لفظ وأوجز عبارة فلا ترى لزاما عليك أن تذكر فعلا بعينه بل لا تجد فرصة أن تذكر فعلا بعينه فيضمر الفعل اكتفاء بقرائن الخطاب والملابسات المحيطة بالقول . فالأسماء في مثل هذه المواضع منصوبة مع التحذير ، والتحذير أسلوب يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب ويكتفي فيه بذكر ما يراد الى التحذير منه فلا يذكر معه فعل .

9) والأغراء كالتحذير مثل :

أخاك أخاك إنَّ من لا أخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح

ان ذكر الفعل خرج من أسلوب الأغراء والتحذير الى اسلوب من

الطلب يختلف عنه فللحذف الواجب أثره الكبير في معنى هذه الأساليب .

10)الأسماء المنصوبة على التخصيص أو الأختصاص نحو قولهم : نحن العرب ، أقرى الناس للضيف ونحو قوله صلى الله عليه وسلم (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) .

11)الأسماء الجارية مجرى المشتقات منصوبة على التوبيخ كما ومن نحو قولهم : أتميميا مرة وقيسيا أخرى .

12) الصفات المنصوبة على الشتم نحو قوله تعالى ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ أو على الترحم كالذي ذهب اليه الخليل في تفسير نصب المسكين في قولهم : مررت به المسكين .

13) المصادر المنصوبة على الأمر كقوله تعالى ﴿ فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ﴾ .

وقول الشاعر وهو قطري بن الفجاءة :

فصبرا في مجال الموت صبرا فمـا نيـل الخلود بمستـطاع

وانما نصب هذا المصدر لأنه أرسل ارسال الأمر ولم يرد به أن يكون متحدثا عنه أو مسندا اليه فالصحيح أن المصدر قام مقام الفعل وأدى معناه وذلك أحسن مما قدره ابن الأثير في تفسير النصب في قوله تعالى ﴿ فضرب الرقاب ﴾ بقوله أصله فاضربوا الرقاب ضربا فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد المصدري)[1] .

1) المثل السائر جـ 2 ص 95

وهناك مواضع يضمر فيها الفعل في جواب الاستفهام مثل : وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا أي أنزل خيرا وأضمر أنزل في الجواب اكتفاء بوروده في السؤال ومنه ما نصب في الحوار الذي وقع بين النبي (ص) وجابر فقد ورد في الأخبار النبوية : أن جابرا تزوج فقال له رسول الله (ص) ما تزوجت فقال ثيبا فقال : فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك ، فقد جاءت ثيبا منصوبة لأنها مفعول لفعل لم يذكر في الجواب لذكره في السؤال وجاءت جارية منصوبة أيضا ، لأنها مفعول لفعل مضمر أيضا ترك اظهاره اختصارا واكتفاءا بذكره في السؤال . هذا هو النهج الذي سلكه الخليل وتلميذه سيبويه في تفسير المنصوبات :

1) وهي قسمان الطائفة الأولى التي ذكرناها تنصب لوقوعها في سياق معنى عبرت عنه قرائن القول ومناسباته ولم يسبق للفعل ذكر ولم يظهر للفعل في أثناء الكلام لفظ كنصب المصادر والصفات والأسماء التي عرضناها .

2) والطائفة الثانية تنتصب لوقوعها في سياق فعلي دل عليه ذكر الفعل في الكلام وقد ترك اظهاره اختصارا واكتفاء بذكره كالتي أشرنا اليها أخيرا .

إن العالمين الجليلين سيبويه والخليل لا يكتفيان باعراب المصدر أو الصفة . الاسم منصوبا بل يبينون الروابط بين الكلام وهل يجب أن يحذف الناصب أو يذكرون ما الفرق بين التعبيرين ولماذا اكتفى بالفعل الذي جاء في السؤال عن الفعل في الجواب رعاية للمعنى المراد من سياق الكلام . وهذا شاهد أبلغ شاهد على أن سيبيوه لا يعنيه عن صحة الاعراب شيء ما دام لا يصح به المعنى ومن أجل هذا نراه قد قبح

تراكيب لم يخطر ببال نحوي أنها قبيحة ، لأنها لم تتمش مع الغرض الذي من أجله سيق الكلام .

فقد نقل عن الخليل بحثا غاية في الدقة وحسن البيان وعقب عليه بما فسر إبهامه وكشف غامضه ومقصوده منه العناية بتحري المعنى .

قال : من باب[1] ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما قبله من الأسماء المبهمة . بقوله : وذلك قولك هو زيد معروفا ، فصار المعروف حالا ، وذلك أنك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله فكأنك قلت انتبه أو الزمه معروفا فصار المعروف حالا كما كان المنطلق حالا حين قلت هذا زيد منطلقا والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفا بعد هذا قال : ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف لانه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده ومعنى قولك معروفا « لا شك » وليس ذا في منطلق وكذلك هو الحق بينا ومعلوما ، لأن ذا ما يوضع ويؤكد به هذا الحق ، وكذلك هي وهما وهن وأنا ، قال ابن دارة :

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي   وهل بدارة يا للناس من عار

وقد يكون (هذا) وصواحبه بمنزلة هو يعرف به تقول : هذا عبد الله فاعرفه الا أن هذا ليس علامة للمضمر ولكنك أردت أن تعرف شيئاً بحضرتك وقد تقول : هو عبد الله وأنا عبد الله فاخرا أو موعدا أي اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني ثم تفسر الحال التي كان

---

1) ص 298 و 299 س أول .

يعلمه عليها أو تبلغه فيقول : أنا عبد الله كريما جوادا وهو عبد الله شجاعا بطلا ويقول : اني عبد الله مصغرا نفسه لربه ثم يفسر حال العبيد فيقول آكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد .

واذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة المضمر فانه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل ولا نريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو وكذلك اذا لم توعد أو تفخر أو تصغر نفسك لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المخاطب بمنزلة من يجهل فخرا أو تهددا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك اياه باسمه .

قال سيبويه : وانما ذكر الخليل هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن فان النحويين يتهاونون بالخلف إذا ظهر الاعراب .

فسيبويه قد وجه القارىء في كتابه الى أن المهم في الأسلوب هو صحة المعنى ويأتي تصحيح الألفاظ بعد ذلك وقد دفعه هذا الى أن يسم النحويين بسمة من كان همه التركيب اللفظي لا تعنيه المعاني في قليل ولا كثير ، وهم يتهاونون بالمحال اذا ظهر الاعراب ثم ماذا ؟

يقول سيبويه : وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة المضمر فانه محال أن يظهر بعدها الاسم اذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل لا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو أي لا تقول هو زيد منطلقا ولا هو زيد فاضلا وكذلك اذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المخاطب بمنزلة من يجهل فخرا أو تهديدا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك اياه باسمه .

انظر الى هذا فانه لا يخرج عن أوضاع خاصة بلاغية لقنها الخليل

سيبويه ويصره بها وراضه عليها وعلى غرارها وضع سيبويه باب الاستقامة من الكلام والاحالة وباب اللفظ للمعاني فنهج بالأسلوب العربي نهجا يطرد مع المعنى ويتألفه ولعل ما امتلأ به كتابه من تخريج الشواهد على المعنى هو نتيجة هذا الاهتمام وهذه العناية بالمعاني .

حدثني بربك أتجد أي نحوي عربي لهذه المعاني الدقيقة ففرق بين هو زيد منطلقا وهو زيد معروفا ، فأحال الأول وأجاز الآخر غير سيبويه والخليل وأي نحوي غيرهما لم يجز أنا مجدا اذا لم يوعد أو يهدد أو يصغر نفسه لن تجد الى ذلك سبيلا .

استمع الى سيبويه بعد أن وعلى كلام الخليل وامتلأ قلبه به وفقه ما فيه إذ يقول موضحا ممثلا وذلك أن رجلا من اخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو غيره بأمر فقال : أنا عبد الله منطلقا وهو زيد منطلقا كان محالا لأنه انما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت من التسمية لأن هو وأنا علامتان للمضمر وانما يضمر اذا علم أنك قد عرفت من يعني الا أن رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت فقال : أنا زيد منطلقا في حاجتك كان حسنا أ هـ .

فالحال المؤكدة تجيء إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وذا لا يكون الا بمعروف وما أشبهه وإما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر إما فخر كقولك : أنا محمد كريما وإما تهدد أو وعيد أو تصغير . . . الخ .

ولا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليه الحال .

لا يصرف سيبويه عن المعنى أي صارف ولا تشغله الإعرابات

المطردة عن الالتفات اليه التفاتا تتضاءل أمامه كل الوجوه الجائزة ما دامت لا توافق الحال المعبرة بصدق عن المقصود .

4) اعتبار سيبويه المعنى دفعة الى تخريج الشاهد على المعاني الثانوية متجاوزا بهذه المرحلة التي تعد من لوازم الدراسة النحوية وهي الدلالة على المعاني الأولية

كان هدف سيبويه من المسائل التذوقية التي أوردها في كتابه فقه المعنى ولذلك لم يسمها بأسمائها الاصطناعية ، وليس هذا بالعجب من رجل غذى القرآن وأساليب العرب وفهمها حق فهمها وتناولها بالتفسير والتحليل والاستنباط وهي حشد من هذه المعاني التي أشرنا اليها آنفا (والذي قبح هو زيد منطلقا ولم يجز وأنا محمد ما لم يفخر أو يهدد أو يصغر نفسه) ونفى على النحويين تصحيحهم لمثل هذا فقد فطن لأهم باب من أبواب البلاغة ، والفرق بين النظر النحوي والنظر البلاغي أن الأول يعتمد تصحيح العبارة والثاني له فوق صحة العبارة موافقتها لمقتضى الحال وسيبويه تخطى في كثير من المسائل صحة العبارة وترتيب أجزائها وموقعها الإعرابي الى هذه الأغراض البلاغية التي يقتضيها الحال فهو كثيرا ما يرمي بتعليلاته وتفسيراته الى هذه المعاني وكثيرا ما قبح لأنه لم يجيء طبق المعاني الثانوية ، وقد أشرنا فيما سبق الى الفارق بين المعنى والاعراب في نظر سيبويه سواء أكان معنى بلاغيا أو معنى أوليا .

وهنا سنعرض للأهداف البلاغية التي أشار اليها في كتاب[1]

فمما كتبه سيبويه ووجهه توجيها بيانيا قوله في باب الفعل يبدل فيه الآخر من الأول وتقول : مطر قومك الليل والنهار على الظرف وعلى الوجه الآخر وان شئت رفعت على سعة الكلام كما قيل صيد عليه الليل والنهار وكما قال نهاره صائم وليله نائم وكما قال جرير :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السري ونمت وما ليل المطي بنائم

فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم كما قال الشاعر :

أما النهار ففي قيد وسلسلة والليل في قعر منحوت من الساج

فكأنه جعل النهار في قيد والليل في جوف منحوت أو جعله الاسم أو بعضه .

ورد هذه الأمثلة الى البلاغة والمهم أن سيبويه أشار اليها بقوله على سعة الكلام وقوله فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم الخ فجعل الليل بعض الاسم هو الذي صحح الاسناد اليه وهو بعينه ما يقوله البيانيون ملابس الفعل وإسناد الفعل الى الملابس مجاز عقلي إذا كان غير الفاعل فيما بنى له وغير المفعول في المبنى للمفعول وذلك المكان والزمان والمصدر ، وفي الاسناد الى المكان والزمان الخ من هذه الملابسات ينزل فيه المسند اليه كأنه بعض الاسم اتساعا .

وكل ما أشار اليه سيبويه في هذا الباب من الاتساع ومن جعل الليل بعض الاسم يرد الى المجاز العقلي في الاصطلاح الأخير ،

---

1) ص 98 س أول .

فاسناد المطر الى الليل والنهار وكذا اسناد الصيد اليهما والاخبار عن النهار بكونه في سلسلة وعن الليل باستقراره في جوف منحوت من الساج كل ذلك خرجه على الاتساع وهو في اصطلاح البيانيين مجاز عقلي أو استعارة بالكناية على الخلاف ، وليس هذا موضوع تحقيقنا وانما هي أمثلة أوردناها استقى سيبويه منها هذه المعاني .

قال سيبويه : « هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعدى فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى[1] وذلك قولك : يا سارق الليلة أهل الدار فتجري الليلة وتقول على هذا الحد سرت الليلة أهل الدار على الفعل في سعة الكلام كما قال صيد عليه يوما ووله ستون عاما فاللفظ يجري على قوله هذا معطى زيدا درهما والمعنى انما هو الليلة وصيد عليه في اليومين غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام ، وكذلك لو قلت هذا مخرجه اليوم الدرهم وصائد اليوم الوحش ومثل ما أجرى مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل : بل مكر الليل والنهار ، فالليل والنهار لا يمكران ولكن المكر بينهما ، فإن نونت وقلت يا سارقا الليلة أهل الدار كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على (سارق) منصوبا وتكون الليلة ظرفا لان هذا موضع انفصال وان شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام قال الشماخ : ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور فإذا كان تنونا فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة .

رب ابن عم لسلمى مشمعل   طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

هذا على سارق الليلة أهل الدار وقال الأخطل :

---

1) ص 110

وكرار خلف المحجريين جواده   إذا لم يحام دون أنثى حليلها

قال : فإن قلت كـرار وطباخ صار بمنزلة طبخت وكررت تجربتها مجرى السارق حين نونت على سعة الكلام وقال رجل من بني عامر ، أي إذا لم يقصد الظرفية .

ويـوم شـهدنـاه سليما وعـامـرا   قليل سوى الطعن النهال نوافل

كما قال ثماني حجج حججتهن بيت الله :

أشار سيبويه بقوله : وان شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام ثم مثل بقول الشماخ طباخ ساعات . . . الخ ، يريد اضافة طباخ الى ساعات على تشبيه الساعات بالمفعول به لا على الظرف ولا تجوز الإضافة اليها وهي مقدرة على أصلها من الظرف لأن الظرف يقدر فيه حرف الوعاء وهو (في) والإضافة إلى الحرف غير جائزة وإنما يضاف الى الاسم ، ولما أضاف الطباخ الى الساعات اتساعا عداه على هذا التأويل الى الزاد ، لأنه المفعول به حقيقة ، وكذا القول في البيت بعده . فقد أضاف كرار الى خلف اتساعا ونصب بالنصب الأعلم 90:1 الجواد به الا أن الاضافة الى خلف أضعف لقلة تمكنها في الأسماء .

وفي قوله ويوم شهدناه . . . الخ نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا والمعنى شهدنا فيه وكذا نصب ضمير حجج بالفعل .

والاتساع الذي يخرج الظرف عن أصله فيجعله مفعولا به أو مضافا اليه فيكون اليوم مشهودا والساعات مطبوخة وليلة مسروقة تجوز

في الأساليب أشار اليه سيبويه وبينه أحسن بيان وان كان لم يعطه اسمه الاصطلاحي الذي عرف به أخيرا ، قال السيد : والاتساع في الظرف ألا يقدر معه (في) توسعا ، فينصب المفعول به كقولك : ويوم شهدناه ، أو يضاف اليه على وتيرته كقولك : يوم الدين وسارق الليل ، حيث جعل اليوم مملوكا والليلة مسروقة ، قال والاضافة على طريق الاتساع تستلزم فخامة في المعنى فكان عند أرباب البيان بالاعتبار أولى .

ومن قال : إن الاضافة على معنى (في) فقد نظر على تصحيح العبارة على ظاهرها قال : واضافة الوصف الى الظرف المذكور من قبيل المجاز اللغوي عند السيد ومن باب المجاز الحتمي عند التفتازاني ورده السيد بقوله : ومن قال : الاضافة في مالك يوم الدين مجاز حتمي ثم زعم أن المفعول به محذوف عام يشهد لعمومه الحذف بلا قرنية ورد عليه أن مثل هذا المحذوف مقدر في حكم الملفوظ فلا مجاز حكميا كما في : واسأل القرية ، اذا كان الأهل مقدرا ا هـ :

وأياما كان فهي تجوز بلاغي نسبة اليه سيبويه ووضحه في كتابه بأمثلة كثيرة ولا يهمنا ان كان هذا الاتساع الذي ذكره مجازا حتميا أو لغويا ، وتقول : ما أنت الا سير بالرفع فجعلت الأخر هو الأول فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادركت فـــانمـــا هي اقبـــال وادبـــار[1]

فجعلها الأقبال والادبار مجاز على سعة الكلام كقولك : نهارك

1) الشاهد 272 ص 198 كتاب سيبويه ط بيروت باب ما ينتصب فيه المظهر على اضمار الفعل .

صائم وليلك قائم ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم بن نويرة :

لعمري وما دهري بتأبين هالك   ولا جزع مما أصاب فأوجعا[1]

جعل دهره الجزع .

وفلاً هذا توجيهان آخران أحدهما أن المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه على معنى ما أنت الا سائر وإنما هي مقبلة مدبرة ولا جزع ولا دهر جزع ، وتأويل اسم المفعول في نحو زيد خلق أي مخلوق ، والثاني أنه على التقدير مضاف محذوف ، أي ذات اقبال والوجه الذي ذكره سيبويه هنا هو ما ذكره عبد القاهر قال : لا تريد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقتل وتدبر كأنها تجسمت من الاقبال والادبار وليس على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مكانه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا أريد انما هي ذات اقبال وإدبار .

أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا الى شيء مفسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من له صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ، ومعنى تقدير المضاف فيه أنه لو كان الكلام جيء به على ظاهره ولم تقصد بالمبالغة لكان حقه أن يجيء بلفظ الذات لأنه مراد) . وروى الأخفش في شرح ديوان الخنساء عن ابن الأعرابي أنه روى فانما هو أراد فانما فعلها ، فالذي ذكره سيبويه من جعل الدهر نفس الجزع وجعلها الاقبال والادبار اشارة منه الى التجوز في الاسناد وفي اصطلاح البيانيي مجاز عقلي على أن الاسناد مجازي بدعوى أن المتقى هو عين البر ، بجعل المؤمن كأنه يحسد من البر والزجاج لا يرى غير هذا .

---

1) المرجع السابق شاهد 273

قال سيبويه[1] هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللايجاز والاختصار . فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ، وكم غير ظرف لما ذكرت لك في الاتساع والايجاز فتقول صيد عليه يومان وانما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف ومن ذلك أن تقول كم ولد له فيقول ستون عاما فالمعنى ولد له الأولاد ، وولد له الولد ستين عاما ولكنه اتسع وأوجز ، ومثل ذلك أن تقول كم سير عليه وكم غير ظرف فيقول يوم الجمعة ويومان ، فكم ها هنا بمنزلة قوله ما صيد عليه ، وما ولد له من الدهر والايام ، فليس كم ظرفا كما أن ما ليس بظرف ، ومن ذلك أن تقول كم ضرب به فتقول ضرب به ضربتان وضرب به ضرب كثير .

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها ﴾ إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الاهل لو كان ها هنا ، ومثله (بل مكر الليل والنهار) وانما المعنى بل مكركم في الليل والنهار ، وقال تعالى : ﴿ ولكـن البر من آمن بالله ﴾ انما هو ولكن البر بر من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ﴾ لم يشبهوا بما ينعق وانما شبهوا بالمنعوق به وانما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب بالمعنى ومثل ذلك من كلامهم بنو فلان يطؤهم الطريق ، وانما يطؤهم أهل الطريق ، وقالوا صدنا قنوين وانما يريد صدنا بقنوين

---

1) ص 131 س 1

أو صدنا وحش قنوين وانما قنوان اسم أرض ، ومثله في السعة أنت أكرم على من أضربك وأنت أنكد من أن تتركه انما تريد أنت أكرم على من صاحب الضرب وأنت أنكد من صاحب تركه لأن قولك أن أضربك وأن تتركه هو الضرب والترك لأن أن اسم وتركه وأضربك من صلته كما تقول يسوءني أن أضربك أي يسوءني ضربك وليس يريد أكرم على من الضرب ولكن أكرم على من الذي أوقع به الضرب ، وقال الجعدي :

كأن عذيرهم بجنوب سلمى نعام قاق في بلد قفار[1]

وقال عامر بن الطفيل :

ولأبغينك قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغة[2]

انما يريد بقنا ولكنه حذف وأوصل الفعل .

جميع اشارات سيبويه عقب هذه الامثلة يترجم بالمصطلحات الآتية :

ايجاز حذف . مجاز بالحذف . مجاز عقلي . على التوزيع وذلك في اصطلاحات البلاغيين ، والمهم أن سيبويه لم يخرجها على حذف المضاف هو اقامة المضاف اليه مقامه كسائر النحويين الذين يعنون بتصحيح العبارة فقط دون نظر الى المعنى الذي طرأ بالحذف ولكنه كان يؤول الأمثلة ويخرجها على أن الفعل قد استعمل فيها فلم يلاحظ المحذوف على أنه منوي وانما لاحظه ليشرح الوضع الآخر الذي

---

1) الشاهد رقم 189 والشاهد فيه حذف القدير من قوله غدير نعام واضافة واقامة النعام مقامه اختصارا .

2) الشاهد رقم 190 و 126 والشاهد فيه نصب قنا وعوارض على اسقاط حرف الجر ضرورة .

حدث للتركيب ويعمل الفعل في اللفظ ويشير الى الغرض من الأيجاز والاختصار وأكثر سيبويه من الاستئناف الذي هو على تقدير سؤال ووسمه بلفظة ولم ينقل عن النحويين أنهم يسمون مثله استئنافا بل الاستئناف عندهم المقرون بالواو أو الفاء ولكن سيبويه ولد سؤالا وسماه باسمه البيان .

والى باب آخر . قال سيبويه في الاستثناء (باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الاول[1] وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ما فيها أحد الا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه محمل على معنى ولكن وعملوا فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم واما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها الا حمارا ، أرادوا ليس فيها الا حمارا ولكن ذكر أحدا توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها الا حمار وان شئت جعلته انسانها قال الشاعر (وهو أبو ذؤيب الهذلي) :

فان تمش في قبر برهوة ثاويا   أنيسك أصداء القبور تصيح[2]

فجعلهم أنيسه ، ومثل ذلك قوله مالي عتاب الا السيف جعله عتابه كما أنك تقول ما أنت الا سير اذا جعلته هو السير وعلى هذا أنشدته بنو تميم قول النابغة الذبياني :

يا دار مية بالعلياء فالسند   أقوت وطال عليها سالف الأمد
وقفت فيها أصيلانا أسائلها   عيت جوابا وما بالربع من أحد

1) ص 426 س 1

2) الشاهد 543 في جعله الاصداء أنيس الموضع اتساعا ومجازا لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الاناس وقوى بهذا مذهبه بني تميم .

إلا أواريُّ لأيا ما أبينها   والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد[1]

وأهل الحجاز ينصبون ومثل ذلك قوله :

وبلدة ليس بها أنيس   الا اليعافيز والا العيس

جعلها أنيسها ، وان شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أول مرة وهو على كل المعنيين إذا لم تنصب بدل ، ومن ذلك من المصادر ما له عليه سلطان الا التكلف لأن التكلف ليس من السلطان ، ثم ذكر أمثلة نصبها أهل الحجاز ورفعا بنو تميم الى أن قال وهم ينشدون (يريد بني تميم) بيت ابن الأيهم التغلبي رفعا :

ليس بيني وبين قيس عتاب   غير طعن الكلى وضرب الرقاب

جعلوا ذلك العتاب وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله :

وخيل قد دلفت لها بخيل   تحية بينهم ضرب وجيع

جعل الضرب تحيتهم كما جعلوا أتباع الظن علمهم وان شئت كانت على ما فسرت لك في الحمار اذا لم تجعله لأنيس ذلك المكان ، وقال الحارث بن عباد :

والحرب لا يبقى لجا   حمها التخيل والمراح
الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح[2]

---

1) من 544 على أن ألا أواري استثناء منقطع لأنه من غير جنس الأمد بين والرفع جائز على البدل من الموضع .

2) الشاهد 549

وقال :

لم يغذها الرِّسْلَ ولا أيسـارُها   الا طرى اللحم واستجزازها[1]

وقال :

عشية لا تغني الرماح مكانها   ولا النبل الا المشرفي المصمم[2]

أول سيبويه رفع المستثنى في هذه الامثلة عند بني تميم على تأويلين قال[3] : وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها الا حمار أراد ليس فيها الا حمار ولكنه ذكر أحدا تأكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها الا حمار ، وان شئت جعلته انسانها ، فجعلهم أنيسه وجعلها أنيسها الأبيات والأمثلة وهي تعبيراته عن التأويل الثاني ، فسيبويه قد جعل من البيت الأول : الأصداء أنيس الموضع لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناس وقوى بهذا مذهب بني تميم في ابدال ما لا يعقل ممن يعقل اذ جعلوا ما في الدار أحد الا حمار بمنزلة ما في الدار أحد إلا فلان ، والنصب في هذا أجود لانقطاعه عن جنس الأول وهو مذهب أهل الحجاز والأصداء جمع صدى وهو طائر يقال له الهامة تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القتيل اذا لم يدرك بثأره

---

1) الشاهد 550 والرسل : اللبن وهو غذاء المحتاجين والأيسار : الضاربون بالقداح في الميسر يتحرون من الجزور يطعمون ضعفاء الحي ومساكنه الجيران فهذه المرأة غنية تذبح لنفسها وتغتذي طرى اللحم .

2) الشاهد 551 انظر ص 429

3) وقال المازني ان فيه وجها ثالثا وهو انه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره ونظيره قوله تعالى : ﴿ والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ﴾ . الآية ـ الا أنه لما خلط ما يعقل بما لا يعقل وهو الحية والبهائم خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل وهو ومنهم من ولم يقل فمنها ما يمشي .

فيصيح اسقوني اسقوني حتى يثأر به هذا مثل ، وانما يراد به تحريض ولي المقتول على طلب دمه ، ويرهوة موضع ،والثاوي : المقيم وجعل الاواري بدلا من أحد على أنه من جنس الأحدين . والأواري محابس الخيل واحدها آرى ، وهو من تأريت بالمكان اذ تحبست به واللأى : البطء ، والنؤى حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء ويبعده وهو من نأيت اذا بعدت ، وشبهه في استدارته بالحوض ، والمظلومة أرض حفر فيها الحوض لغير اقامة لأنها في فلاة فظلمت بذلك لأن معنى الظلم وضع الشيء في غير موضعه .

وجعل اليعامز والعيس بدلا من الأنيس على أن ذلك منها ، واليعانيز أولاد كالخطباء واحدها يعنوز ، والعيس : البياض ، وأصله في الابل واستعيرها لبقر الوحش لبياضها ثم أبدل غير طعن الكلى من عاتب قول الشاعر :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع

فقال : جعل الضرب تحيتهم كما جعلوا اتباع الظن علمهم . أي اذا تلاقوا في الحرب جعلوا بدلا من تحية بعضهم لبعض الضرب الوجيع ، ومعنى دلفت : زحفت والدلف : مقاربة الخطو في المشي ثم أنشد من بعد ذلك قول الحارث بن عباد :

والحرب لا يبقى . . . . الخ

فابدل الفتى وما بعدها من التخيل والمراح .

وجاحم الحرب معظمها وأشدها وأصله من تلظى النار والتخيل من الخيلاء والتكبر والمراح من المرح واللعب ، والنجدات الشدائد ، والنجدة : الشدة في الشجاعة ، وغيرها والوقاح الصلب الحافر وإذا

صلب حافره صلب سائره ، يأتي بعد ذلك البيتان الأخيران وهما :

لم يغذها الرسل ولا أيسارها　　الا طرى اللحم واستجزازها

وقوله :

عشية لا تغني الرماح مكانها　　ولا النبل الا المشرفي المصمم

فأبدل الطري من الرسل في البيت الأول وليس من جنسه .

وصف امرأةمنعمهتغتذي طرى اللحم ونفي عنها التغذي بالرسل وهو اللين لأنه غذاء المحتاجين ونفى عنها أيضا التغذي بلحم الجزور والمتخذة للميسر لأنه زاد المساكين والأيسار الضاربين بالقداح في اليسر وأحدهم يسر وياسر .

ثم أبدل المشرفي في البيت الثاني وهو السيف من الرماح والنبل وليس من جنسهما على ما تقدم ، وبالصمم الماضي في العظام وصف حربا شديدة اضطرتهم الى اطراح النبل والرماح واستعمال السيف ، علق الأعلم على هذه الأبيات بان ذلك على سبيل الاتساع والمجاز سيبويه لم يزد على أن قال : جعلها أنيسها جعلوا ذلك العتاب وهو لو بسط لم يخرج على هاتين الكلمتين ، لأن كون السيف عتابا والبعافيرأنيسا الخ لا يراد به الحقيقة ، فما موضع ذلك من علم البلاغة ؟ وأي مجاز ذلك الذي أشار اليه الأعلم ؟ ذلك ما سنبسط فيه القول بعض البسط حتى نكون مما لمح اليه سيبويه من المعاني البلاغية على تعبيره ، وليعلم القارىء أننا بصدد دراسة عالم من علماء اللغة لا عالم نحوي فحسب حتى نقصر دراسته على الناحية النحوية والا أخللنا بخصائصه .

جعل الرضى[1] الضرب الوجيع كالتحية كما جعل السيف كالأرض التي يناخ عليها أي أن الخسف جعل بدلا من الأرض كما أن الضرب جعل بدلا من التحية ولا يريد أنهما من باب التثنية فانه غير صحيح فيهما ، لأن الأول ليس فيه من أركان التشبيه سوى الخسف ، ولا يقال في مثله الا استعارة وإن كان أصله التشبيه ، فإن كان المشبه به مذكورا والمشبه غير مذكور فهو استعارة تصريحية ان كانت العلاقة المشابهة والا فهو مجاز مرسل ، وان كان العكس فهو استعارة بالكناية والخسف وان أمكن أن يجعل من الاستعارة بالكتابة لكنه لما شبه بما بعده وهو تحية بينهم ضرب وجيع علم أن مراده أنه من باب التنويع وهو ادعاء أن مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخيل وهو من خلاف مقتضى الظاهر بأن ينزل ما يقع موقع شيء بدلا عنه منزلته بدون تشبيه ولا استعارة سواء أكان بطريق الحمل أو استثناء الأول : تحية بينهم ضرب وجيع والثاني في قوله :

وبلدة ليس بها أنيس الا اليعافير والا العيس

على معنى أنيسها اليعامز أي أن كانت تعد أنيسا وقد يكون بدون الحمل والاستثناء كقوله :

غضبت خيفة أن تقتل عامرا يوم النسار فأعقبوا بالصيلم

أي أنهم لما طلبوا الينا العتب وضعنا لهم السلاح مكانها وهذا تهكم ، والصيلم : الداهية ، وقد قالوا إن قوله : تحية بينهم ضرب وجيع ليس من باب التثنية قطعا اذا المعهود في التشبيه أن يشبه الأول

1) صـ 574 شرح الرضى جـ 2

وبالثاني لا العكس اذ لا يقال في زيد أشد أن أسـد مشبه بزيد، ولم يجيزوا أيضا أن تشبه التحية بالضرب ، وقالوا إنه من باب التنويع وليس من المجاز في شيء لأن طرفيه مستعملان في حقيقتهما ولا من التشبيه لأن التشبيه يعكس معناه ويفسده .

قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز : اعلم أنه لا يجوز أن يكون سبيل قوله لعاب الأفاعي القاتلات لعابه سبيل قوله : عتابك السيف ، لانه في بيت أبي تمام على أنك تشبه شيئا بشيء لجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابك السيف على أن تشبه عتابه بالسيف ألا ترى أنه يصح أن تقول : مداد قلمه قاتل كسم الأفاعي ولا يصح أن تقول عتابك كالسيف ، اللهم الا أن تخرج الى باب آخر ، وليس هذا غرضهم بمثل هذا الكلام اذ لا تريد أنه عاتب عتابا خشنا مؤلما ، ثم انك اذا قلت : السيف عتابك خرجت به الى معنى حادث وهو ان تزعم أن عتابه قد بلغ في إيلامه وشدة تأثيره معادلة السيف كأنه ليس بسيف . انتهى .

ثم قالوا وليس هذا من قبيل التشبيه الذي ذكر معه ما يحيل دخول أداة التشبيه كقوله : أسد دم الأسد الهزير خضابه .

فانه لا سبيل الى التصريح بأداة التشبيه لدلالة التشبيه على أنه دون الأسد ، ودلالة الوصف على أنه فوقه فالوصف مانع ، وأما هنا فالتشبيه بعكس المعنى المراد . وأيضا فان المقصود معنى ما صدر به يعني لا تحية بينهم والتشبيه لا يفيد هذا المعنى ، منهم سيبويه وقد فصله في باب الاستثناء من كتابه وقال ابن عصفور وابن الطراوة اذا كان المبتدأ أو الخبر معرفتين فاما أن تكون احداهما قائمة مقام الأخرى أو مشبهة بها أو هي نفسها فان كانت قائمة مقامها كان الخبر ما تريد اثباته

نحو قول عبد الملك كان عقوبتك عز لك وكان زيد زهيرا ، فالعزل ثابت لا العقوبة والتشبيه بزهير ثابت ولو قلت : كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا ولو قلت كان زهير زيدا أثبت التشبيه لزهير بزيد ، قال ابن الطراوة : قد غلط في هذا جلة الشعراء ومنهم المتنبي في قوله :

بنات كريم ما يصون حسانها   إذا نشرت كان الهبات صوانها

برفع الهبات ونصب صوانها فذمه وهو يريد مدحه ألا ترى أنه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال : الذي يقوله له مقام الهبات أن تصان ، وقد أجيب عن المتنبي بدلالة المقام مثلا : فاذا لم يكن في شيء من أطرافه تجوز ولم تقصد التشبيه فهو حقيقة يجعل بدل الشيء القائم مقامه فردا منه ادعاء فالتصرف في النسبة ، وعلى هذا فسيبويه يقصد من التوسع هذا الادعاء الى ما يريده الأعلم من التوسع المجازي الا اذا أردنا بالمجاز هنا مطلق التوسع . ثم قيل ألا ترى أنك لو قلت : ان كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا جعل المقدر كالظاهر وهو نوع على حدة من خلاف مقتضى الظاهر ، وأما وجه بلاغته وعلى ماذا يدل فقد حققه صاحب الكشاف : قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ﴾ وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه الا السيف ، وبيانه أن يقال : هل لزيد مال وبنون فتقول ما له وبنوه سلامة قلبه ، تريد نفي المال والبنون عنه واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك ، وقال في موضع آخر أنه يدل على ثبات النفي فبمعنى ليس بها الا اليعامز أنه لا أنيس قطعا ، لأنه جعل أنيسها اليعامز دون غيرها ، وهي ليست بأنيس قطعا ، فدل على انه لا أنيس بها وهو قريب مما لو قلت إن كانت اليعامز أنيسا ووجه دلالته على ثبات النفي أنه استعملته العرب مرادا به الحصر .

والحصر قد يدل عليه الكلام كالجواد زيد والكرم في العرب وشر أهرذاناب ، ولذا ذكر النحاة في باب الاستثناء : والحصر الملاحظ فيه جاء على نهج الاستثناء المنقطع لأنه من التنويع عند الخليل وعلي هذا وضح افادته ثبات النفي وظهر عدم التجوز في مفراداته وأنه لا يتصور فيه التشبيه .

والتنويع المذكور قد يستعمل في مقام التهكم وقد صرح بـه ابن فارس في باب فقه اللغة في باب ما يجري مجرى التهكم والهزء فقال ومن هذا الباب أتاني فقرتيه :

جفاء وأعطيته حرمانا ، وقال الفرزدق :

قرنيا هم المأثور البيض كالدمى

وقد يستعمل بدونه كما في قوله تعالى : ﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ﴾ وفي الحديث من كان له إمام فقراءة الامام قراءة له وقد فسر بهذا المعنى ولا يمكن فيه التهكم . هذا ما يمكن أن يقال في هذا الموضوع .

وهذه أمثلة مما ورد في الجزء الاول الذي ورد كله في التراكيب أي علم النحو بينما راعى جل الجزء الثاني في الأبنية .

باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول
ويجري على الاسم لجرير :

لجرير :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطى بنائم[1]

الشاهد في الأخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا والمعنى وما المعطى بنائم في الليل وصف أنه عذل في ادمان ومواصلة سرى الليل فكان يلومنا في ذلك من ينام عنه ونصلي شدته دونه لما نرجو من الفائدة في غيه فلا نصغي الى لومه فيه وعزله .

هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فاذا أردت من المعنى ما أردت في يفعل كان منونا نكره ،وتقول في هذا الباب هذا ضارب زيد وعمرو اذا أشركت بين الآخر والأول في الجار لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله وأن شئت نصبته على المعنى وتضمر له ناصبا فتقول : هذا ضارب زيد عمرا كأنه قال ويضرب عمرا ومما جاء على المعنى قول جرير :

جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار

وقال كعب بن جميل التغلبي :

أعني بخوار العنان تخاله اذا راح يردى بالمدجج أحردا

---

1) ص 99 من كتاب سيبويه طبعة بيروت شاهد 119

وأبيض مصقول السطام مهندا   وذا حلق من نسج داود مسردا[2]

فحمله على المعنى كأنه قال واعطني أبيض مصقول السطام أو قال هات مثل أسرة منظور بن سيار والنصب في الأول أقوى وأحسن .

الشاهد في حمل أبيض على معنى بخوار العنان ، لأن معناه أعطني وناولني خور العنان وأبيض مصقول السطام ، وجعل سيبويه هذا تقوية بالنصب المعطوف في قولك : هذا ضارب زيد وعمرا ، لأن المعنى يضرب زيدا وعمرا وأراد بخوار العنان فرسا منقادا متأنيا لين العنان عند الجذب والتعريف والخوار الضعيف اللين ، فقد رأينا أن سيبويه مراعاة للمعنى عدل عن التشريك في الجار ونصبه على إضمار فعل وذلك في مثل وأبيض .

ومما حمل على المعنى فنصب على الظرفية لا على المفعولية قول الشاعر :

فقصرن الشتاء بعد عليه   وهو للذود أن يقسمن جار

الشاهد فيه نصب الشتاء على الظرف جوابا لما فيه من التوقيت ، لأنه زمان بعينه أو جوابا لكم لما فيه من الكمية المعلومة ، لأنه فصل يقتضي ربع العام . وصف نوقا قصرت ألبانها على فرسه وحمايته لها ومنعه من أن يغار عليها فتقسم وخص فصل الشتاء لأنه أشد الزمان عندهم والجار هنا الجير المانع تقول العرب أنا أجارك منه أي مجيرك ، وأنشد في الباب لأبي النجم : أتى لها من أيمن وأشمل . الشاهد فيه قوله من أيمن وأشمل واخراجها من أن يكونا ظرفا لدخول من عليهما .

وصف طليعا ونعامة فقال : كلما أسرعت الى أدحيها وهو مبيضها

---

1) ص 106 من كتاب سيبويه طبعة بيروت شاهد 138

عرض لها يمينا وشمالا من علاجها ويروى يبرى لها أي يعرض وأنشد في الباب لعمرو بن كلثوم :

وكان الكأس مجراها اليمينا[1]

قال البغداد في الخزانة :

صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا

ورد هذا الشاهد في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك لأنها ظروف يجتمع فيها الأشياء وتكون فيها ما تنتصب لأنه موقوع فيها ولكون فيها وعمل فيها ما قبلهما كما أن العلم اذا قلت أنت الرجل علما عمل فيه ما قبله وكما عمل في الدرهم عشرون اذا قلت عشرون درهما كذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها فالمكان قولك هو خلفك وهو قدامك وأمامك وهو تحتك وقبالتك وما أشبه ذلك ومن ذلك أيضا هو ناحية من الدار وهو ناحية الدار وهو ناحيتك وهو نحوك وهو مكانا صالحا وداره ذات اليمين وشرقي كذا . قال الشاعر وهو جرير :

هبت جنوبا فذكرى ما ذكرتكم عند الصفاة التي شرقي حورانا[2]

وقالوا منازلهم يمينا ويسارا وشمالا قال عمرو بن كلثوم :

صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراها اليمينا

اي ذات اليمين ، وحدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيه وتقول هو قصدك .

---

1) ص 136 ، 137 شاهد 196

2) شاهد 197

كما قال الشاعر وسمعنا بعض العرب ينشده كذا :

سرى بعدما غار الثريا وبعدما كأن الثريا حلة الغور فنحل

أي قصده يقول هو حلة الغور أي قصده ، سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب ويقال : هما حظان جنابتي أنفسهما يعني الخطين اللذين اكتنفاه جنبي أنف الظبية قال الأعشى :

نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية جنبي فطيمة لا ميل ولا عزل

فهذا كله ينتصب على ما هو فيه وهو غيره وصار بمنزلة النون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ونحو هو خير منك عملا فصار هو خلفك وزيد خلفك بمنزلة ذلك والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ، كما أنك اذا قلت : عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه وبه استغنى الكلام وهو منفصل منه ومن ذلك يقول العرب هو موضعه وهو مكانه وتذا مكان هذا وهذا رجل مكانك اذا أردت البدل كأنك قلت هذا في مكان ذا وهذا رجل في مكانك ويقال للرجل اذهب معك بفلان فيقول معي رجل مكان فلان أي معي رجل يكون بدلا منه ويعني غناءه ويكون في مكانه واعلم أن هذه الأشياء كلها انتصابها من وجه واحد ومثل ذلك هو صدرك وقربك واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو وسمعنا من العرب من يقول :

دارك ذات اليمين قال الشاعر وهو لبيد :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها

ولسيبويه رحمه الله بحث في غاية الطرافة يتصل بهذا البيت أعني

استعمال اللفظ ظرفا حينا واسما غير ظرف حينا آخر بعنوان (باب وقوع الأسماء ظرفا وتصحيح اللفظ على المعنى[1] جعل فيه (متى) جواب ظرف وغير ظرف وهي من أسماء الزمان كما جعل (أين) من أسماء المكان كذلك وهكذا (كم) الا أنه خصها في حالة ظرفيتها دون الأولين بالدخول على الظرف العام المتصل الذي لا يجوز التبعيض فيه مثل سير عليه الليل والنهار والدهر ، لأنها لا تكون جوابا الا على العدة التي اختصت بها كم أي عدة الليل والنهار من الساعات وعدة الدهر من الأيام ، يقول عن متى : من ذلك قولك متى يسار عليه وهو يجعله ظرفا فيقول : اليوم أو غدا أو بعد ذل وذلك في المستقبل ، وتقول كم سير عليه فتقول أمس وذلك في الماضي يكون ظرفا على أنه كان السير في ساعة من سائر ساعات اليوم ، ويجوز أن يكون السير في اليوم كله ، لأنك تقول سير عليه في اليوم وذلك على الظرف ، كما جعل سيبويه جواب هذه الابيات من الأسماء غير ظروف تقول : سير عليه اليوم بالرفع ومعناه سير عليه سير اليوم ، والرفع على سعة الكلام والايجاز ، كأنه قال : أي الأحيان يسار عليه أو سير عليه وذلك يكون على (كم) غير ظرف وعلى (متى وأين) غير ظرفين وتختلف كم عن متى وأين أن كم يأتي في جوابها الظرف العام المتصل الذي لا يجوز التبعيض فيه مثل سير عليه الليل والنهار والدهر ، لأنها لا تكون جوابا الا على العدة ، وكم هي الصالحة للعدة ، لأن المراد في كم سير الله فيجاب عدة الأيام والليالي فهي هنا ظرف مختص بكم لأنه لا يصح أن تقول لقيته اليوم وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات الا أن تريد سير الله الدهر أجمع

1) ص 133 انظر سيبويه ص 311 dhk gfđ a;" 203 وشرح القصائد السبع الطوال 565

على التكثير فلا يصلح المثال جوابا لمتى في قولك متى لقيته ، وتجرى الأماكن في أين مجرى (متى) في الأيام والليالي بمعنى لقيته كل اليوم ، وانما تصلح جوابا لكم بمعنى لقيته عدة الساعات .

وإنما يصلح الاستغراق على السعة في حالة الرفع فقد يقول الرجل سير عليه الدهر وهو يعني بعض الدهر ويكثر ذلك كما يقول الرجل جاءني أهل الدنيا وعسى أن لا يكون جاءه الا خمسة فاستكثر وكذا شهرا ربيع حين تثنيه جاء على السعة عندهم ، ولا يجوز أن تقول : يضرب شهري ربيع وأنت تريد أحدهما يعني على الظرفية كما لا يجوز في اليومين وما شابههما ، وتقول : يذهب الشتاء وانطلقت الصيف سمعنا العرب الفصحاء يقولون : انطلقت الصيف أجروه على جواب متى لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت ولم يرد العدد . كما أجروه على كم لما فيه من الكمية المعلومة لأنه فصل يقتضي ربع العام وكذلك ظرف المكان تكون على الاختصار والسعة فترفع سير عليه ليل طويل سواء وصف سماء وصف الليل أم لا ان أردت هذا المعنى وان شئت جعلته ظرفا مثل أين سير عليه فتقول : خلف دارك بالنصب . فالنصب على الاستغراق والرفع على الاتساع ولا يجوز أن يراد بالحرف غير ما أراد النحويون .

واسم الزمان والمكان المحصور يصح لمتى وأين كما يصلح لكم وينصب حينئذ على الظرفية والاسم غير المحصور كالدهر يصلح لمتى وأين على الاتساع مراد به البعض مرفوعا أما اذا جعل ظرفا فانه يصلح لكم على العدد دون متى وأين اللذين لا يصلح لهما الظرف الا اذا كان معينا كرمضان أو موضوعا أو معرفا مثل سير عليه يوما أتانا فيه فلان في الزمان أو سير عليه خلف دارك ، في المكان ، فمعنى الظرفية يتعين له

النصب ومعنى السعة يتعين له الرفع .

ولدقة هذا الموضوع أحب أن الخصه(1) فأقول وبالله التوفيق :

الزمان أربعة أقسام : أولها المعين بالعملية للمعدود الدال بلفظه على عدد محدود مثل رمضان المحرم من غير أن يذكر قبلهما كلمة شهر الصيف او الشتاء . وهذا القسم يصلح لأداتي الاستفهام (كم) و (متى) نحوكم شهرا صمت ، متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضان ورجعت الصيف .

ثانيها : غير المعين وغير المعدود فلا يصلح جوابا لواحد منهما مثل حين وقت .

ثالثها : المعين غير المعدود فيقع جوابا لأداة الاستفهام (متى) فقط مثل يوم الخمسين وكلمة وشهر المضاف الى اسم بعده من أسماء الشهور مثل شهر صفر ـ شهر رجب ـ وذلك جوابا منها على قول القائل : متى حضرت ، متى تغيبت ؟

رابعها : المعدود غير المعين فيقع جوابا لأداة الاستفهام « كم » فقط نحو يومين ـ ثلاثة أيام ـ أسبوع ـ شهر ـ حول ـ فالذي يصلح جوابا للأداتين كم ومتى (أو أين مثل متى الا انها للمكان) وهو القسم الاول او يصلح جوابا للأداة وهو القسم الرابع يستغرق الحدث (المعنى) الذي تضمنه ناصبه سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة ، بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان ، فاذا قيل كم سرت ؟ فأجبت شهرا وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره الا

1) من مراجع هذا الموضوع الهمع جـ 1 ص 197 والصبان جـ 2 ص 95

إن قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجوز ، وكذا ان كان الجواب المحرم مثلا ، وكذا يقال في الأبد والدهر مقرونين بكلمة (أل) فالحدث الواقع من ناصبهما يستغرق ليلا ونهارا .

فان كان حدث الناصب أي معناه مختصا ببعض أجزاء الزمان فاذا قيل كم سرت ؟ فأجبت شهرا وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره والا ان قامت قرينة تدل على أن المقصود المبالغة والتجوز . وكذا ان كان الجواب : المحرم مثلا فاذا كان حدث الناصب أي معناه مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق بعضها الذي يختص به وانصب عليه وحده دون غيره من الأجزاء الأخر فاذا قيل كم صمت ؟ فكان الجواب شهرا ، انصب الصوم على الأيام دون الليالي لأن الصوم لا يكون الا نهارا واذا قيل كم سريت فكان الجواب (شهر) انصب السري على الليالي دون الأيام لأن السري لا يكون الا ليلا وكذا يقال في الليل والنهار معرفتين ، فالحدث الواقع على كل منهما متصور على غرضه الخاص .

وغير ما سبق في ١ ، ٢ يجوزفيه التعميم والتبعيض كيوم وليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور بشرط أن يذكر قبلها المضاف وهو كلمة شهر كشهر رمضان وشهر المحرم وهناك رأي آخر من عدة آراء في هذا البحث هو أن ما صح جوابا لأداة الاستفهام كم أو متى يكون الحدث (المعنى) في جميعه تعميما أو تنشيطا فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله الى آخره وقد يكون في كل واحد من التقسيط أذنت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال .

أرأيت دقة بعد هذه الدقة في تعيين المعنى المراد دون اكتفاء بنصب الظرف ومعنى الظرفية يتعين له النصب ومعنى السعة يتعين له الرفع ، فالأسماء اذا وقعت ظروفا أو غير ظروف جعل اعرابها حسب ما

توضح من معنى بل إن جواب الحروف في الكلام يختلف في تبيان المعنى فقد يصلح لكم ما لا يصلح لمتى وأين كما في الليل والنهار والدهر المنص الذي لا يصح منه البعض الا على التتابع العددي .

الا أن الحق أبلج والباطل لجلج والباطل هو اتهام النحويين بالجري وراء الصناعة . ومما حمله سيبويه على المعنى الثانوي البعيد وحمله غيره في الإعراب على غير المراد منه ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره . انتهوا خيرا لكم ، ووراءك أوسع لك وحسبك خيرا لك اذا كنت تأمر ، وذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة :

فواعديه سر حتى مالك   أو الربا بينهما أسهلا[1]

وانما نصبت خيرا لك وأوسع لك لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر ،وقال الخليل كأنك تحمله على هذا المعنى كأنك قلت انته وادخل فيما هو خير لك فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له انته أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال انته فصار بدلا من قوله : ائت خيرا لك وادخل فيما هو خير لك ونظير ذلك : انته يا فلان أمرا قاصدا انما أردت انته وآت أمرا قاصدا الا أن هذا يجوز لك فيه اظهار الفعل فانما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم ما رأيت كاليوم رجلا وسرحتا مالك موضع بعينه والسرحتان شجرتان شهر

1) ص 169 الشاهد 225 على نصب أسهل باضمار فعل دل عليه ما قبله لأنه لما قال فواعدى سر حتى مالك أو الربا بينهما علم أنه تزيج لها داعي الى اتيان أحدهما فكأنه قال ائت أسهل الامرين وغير سيبويه تقديره يكن أسهل عليه وقد بين بطلان ذلك وعلة امتناعه

الموضع بهما والربا جمع ربوة وهي المشرف من الأرض .

ولعل خير ما يمثل لنا تبعية الاعراب للمعنى ما أنشده سيبويه في باب (اجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن :

وأي فتى هيجاء أنت وجارها   إذا ما رجال بالرجال استقلت[1]

الشاهد فيه عطف جارها على فتى هيجاء والتقدير أي فتى هيجاء وأي جارها أنت ، فجارها نكرة لأن أبا إذا أضيفت الى واحد لم يكن الا نكرة لأنه فرد الجنس فجارها وان كان مضافا الى ضمير هيجاء فهو نكرة في المعنى لأن ضمير الهيجاء في الفائدة مثلها فكأنه قال : أي فتى هيجاء وأي جارها أنت ولا يجوز رفعه لأنه اذا رفع فهو على أحد وجهين اما أن يكون عطفا على أي او عطفا على أنت فان كان عطفا على أي وجب أن تكون باعادة حرف الاستفهام وخرج عن معنى المدح فيصير أي فتى هيجاء وجارها أنت ، وإن كان عطفا على انت صار التقدير أي فتى هيجاء أنت والذي هو جار الهيجاء فكأنه قال أنت ورجل آخر جار هيجاء ولم يقصد الشاعر هذا والهيجاء الحرب ومراد بفتاها القائم بها المبلى فيها وبجارها المجير منها الكافي لها ومعنى استقلت نهضت .

ومما تجاوز به سيبويه المعاني الأولية التي تبدو للمعرب فيظن أنها أحوال وحملها سيبويه على التعظيم قول عمرو بن شاس الأمدي :

ولم أر ليلى بعد يوم تعرضت   بين أثواب الطراف من الأدم
كلابية وبرية حبترية   نأتك وخانت بالمواعيد والذمم[2]

---

1) ص 585 الشاهد 359

2) الشاهد 424 ص 336

الشاهد في نصب كلابية وما بعدها على التعظيم ونصب أناس على الاختصاص والتشنيع وليست بأحوال لفساد المعنى على ما بينه سيبويه والطراف قبة من آدم وهي لأهل الثروة والغنى وأراد بأثوابها المستور وقوله كلابيه وبرية وحبترية نسبة الى قبيلها ثم الى فصيلتها ورهطها لأدنى اليها تفخيما لها ومعنى نأتك بعدت عنك يقال نأتيه ونأيت عنه بمعنى .

ومن القواعد المشهورة أن المنادى الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ينصب ويكون معربا ، وقارىء الشاهد الآتي لا يستطيع أن يدرك الا بعد تفكير عميق أن المنادى الآتي نكرة مقصودة مبنية على الضم بليت :

ألا بيت بالعلياء بيت ولولا حب أهلك ما أتيت[1]

فالكلام انتهى عند النداء وبدأ كلاما آخر بقوله : بالعلياء بيت لي وهذا هو الفصل في اصطلاح البلاغيين جوابا عن سؤال سائل فكأن سائلا قال لماذا تنادي فقال لي بالعلياء بيت ، وهو من شواهد سيبويه نسبة الى عمرو بن مقاس ، وأورده في باب النداء قال الأعلم الشنتمري الشاهد فيه رفع البيت لأنه قصده بعينه ولم يصفه بالمجرور بعده فينصبه ، لأنه أراد لي بالعلياء بيتا ولكني أوثرك عليه لمحبتي في أهلك .

وفي باب المفعول المطلق لا يكتفي سيبويه بالتحدث عن أن حذف عامل المصدر يصير الجملة مرفوعة فيعربها مبتدأ وانما يعلل لماذا

1) الشاهد 461 ص 365 طبعة بيروت .

عدل عن النصب الى الرفع ان الجملة قد انتقلت من أن تكون جملة فعلية تفيد الحدوث الى جملة اسمية تفيد الدوام الثبوتي وشاهد ذلك :

عجب لتلك قضيــة وإقـامتي فيكم على تلك القضية أعجب[1]

أورده سيبويه بأنه على اضمار مبتدأ أي أمري عجب ، وقال الأعلم وتبعه ابن خلف يجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وان كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب ويتضمن من الوقع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب فيستغني عن الخبر لأنه كالفعل والفاعل فكأنه قال أعجب لتلك القضية أو هبره لتلك وهذا هو المعهود في المصادر المنصوبة اذا رفعت جعلت مبتدأ وجعل متعلقها خبرا مثل : الحمد لله والسلام عليك لتكون في معنى الأصل أعني الجملة الفعلية لا تزيد عليها إلا بالدلالة على الثبات وقد يجعل غير متعلقها خبرا كقوله تعالى (فصبر جميل) أي أحسن من غيره .

ولعلماء المعاني رأي آخر فقد قال السيد في شرح المفتاح إن الاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز أن يقصد به الدوام في مقام المدح والمبالغة ، وكذا حكم اسم المفعول وأما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وصفا أو الدوام باقتضاء المقام ، والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يعتبر استمرارا تجديديا ، وهذه الافادة أيضا بمعونة القرائن

---

1) الشاهد 262 ص 189 جـ 1

كما في (الله يستهزىء بهم) لكن هذا الاستمرار التجددي مستفاد من المضارع في الحقيقة ، وفائدة الجملة الاسمية ها هنا تقوى الحكم ، فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام ، فقول الشارح هنا : انما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد الخ ، مشكل ، لأنه هنا جملة اسمية خبرها فعل مضارع أو اسم فاعل (مقدر بالظرف) عجب يستقر أو مستقر دال على الحدوث لعمله فهي للاستمرار التجددي لا الدوامي ، وحينئذ لا فرق بين ذكر العامل وحذفه ، لأن التقدير ما زيد الا يسير سيرا وزيد يسير سيرا ، فكيف جعل الغرض من هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له مع أن الجملة الاسمية خبرها مضارع فان أجيب بأن الجملة انما أفادت الحصر او التكرير أو الدوام الثبوتي للزوم حذف العامل ، ورد عليه الجملة الاسمية التي خبرها ظرف اذا قدر المتعلق فيها فعلا فانها لا تفيد الدوام الثبوتي مع لزوم حذف العامل .

فان أجيب بأن الدال على الدوام الثبوتي انما هو الحصر أو التكرير لا الجملة الاسمية التي قدر خبرها فعلا كما يدل عليه قوله بعد ذلك لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام ورد عليه أن كلامهم مطلق لم يفيد بهذا القيد .

ومراد الشارح من استعمال المضارع للدوام انما هو مطلق الدوام بصرف النظر عن الثبوت والتجدد لأنه لا يفيد الثبوتي إلا بالقرينة .

وقول الشارح : لما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلا يريد أنه قد علم أن الدال للدوام عنده هو الحصر

أو التكرير فالتزم حذف ما دلالته تنافي ذلك وهو العامل لأنه اما فعل وهو موضوع للتجدد واستعماله في الدوام اذا كان مضارها ليس وضعا بل بالقرائن فنظرنا الى أصل الوضع والتزمنا حذفه وفيه أن المحذوف كالثابت كما يدل عليه كلامهم في متعلق الظرف الواقع خبره اذا أقدر بالفعل وقوله او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل أي للتجدد فلا يفيد الاستمرار وضعا وإن استعمل فيه بمعونة القرائن .

وفيه أيضا أن المحذوف كالثابت في عمله إنما ينافي حملة على الاستمرار الثبوتي اذا كان عاملا في المفعول ، أما عمله في الظرف أو في المفعول المطلق كما هنا فلا ينافي افادته للدوام الثبوتي وأما اذا عمل في المفعول به فانه مفيد الاستمرار التجددي فصح كلام الشارح أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة في الدوام وأن وجه رفعه على الخبرية كما ورد سيبويه إنما هو لإفادة هذا المعنى فوق كونه خبرا أو مبتدأ عاملا في الظرف .

ومن الشواهد التي اختلف الاعراب فيها باختلاف المعنى ما ذكره سيبويه في باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير الى أصله[1] تقول ما عبد الله خارجا ولا معن ذاهب ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تبتدئه أي على الاستفهام ، ثم يوضح سيبويه الفرق بين التشريك في الحكم الاعرابي (الوصل في اصطلاح البلاغيين) والاستئناف بالمجيء بالفعل الماضي ليتضح معنى التشريك أو الاستئناف فيورد المثال ، ما كان زيد ذاهبا ولا

1) الشاهد 42 من الكتاب ص 42

عمرو منطلقا فالتشريك هنا في تسليط الكينونة في الماضي على انطلاق عمرو ، أما اذا جعلت عدم ذهاب زيد الآن لا في الماضي فإنك تستأنف فتقول ما كان عبد الله منطلقا ولا زيد ذاهب .

والوجهان جائزان في ما ، الاشتراك بالنصب ليس زيد ولا أخوه ذاهبين وما عمرو ولا خالد منطلقين بالاشتراك في ليس ، وفي ما ، ويجوز ما عمرو ولا خالد منطلقان على الاستئناف الا أن معنى الاستئناف نفي شيء غير كائن في حال الحديث ، والابتداء في كان أوضح لأن المعنى يكون على ماض وعلى ما هو الآن .

ويفرق سيبويه بين كان وليس وما في الاعمال ففي ما يكون النصب اذا كان مرفوع الوصف من سبب اسم ما مثل ما زيد عاقلا ولا كريما أبوه ، كما يجوز الرفع ولا كريم أبوه ، أما اذا كان أجنبيا وجب الأستئناف والرفع مثل ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو لأنه ليس من سببه .

وفي الأجنبي يجوز النصب مع كان وليس لجواز تقدم الخبر منهما بخلاف ما فلا يجوز ما زيد منطلقا ولا ذاهبا عمر ، لأنه لا يصح ما ذاهبا عمرو .

أما في السببي حينما نضع المظهر كان المضمر وتقدم الخبر مثل ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد ، وزيد الثاني هو زيد الاول فالرفع أجود لأن في الوصف ضميرا فإذا لم تذكر الاسم الظاهر زيد اضطررنا الى اظهار الضمير فقلنا ما زيد ذاهبا ولا محسنا هو مع أن المكان للاضمار في الوصف فالكلام يصير ضعيفا ركيكا حينما تقول ما زيد منطلقا زيد .

وتكرير الاسم مظهرا في جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة لأنه يستغني بعضها عن بعض ولا يكاد يذكر الا في ضرورة

كقولك زيد ضرب زيدا فإن كانت إعادته في جملتين حسن كقولك زيد لقيته وزيد أكرمته لأنه قد يمكن أن يسكت عن الجملة الأولى ثم يستأنف الأخرى بعد ذكر رجل غير زيد فلو قيل زيد ضربته وهو أهنته لجاز أن يتوهم الضمير لغير زيد فاذا أعيد مظهرا أزال التوهم ومع اعادته مؤ هرا في الجملة الواحدة كقولك زيد ضربته لا يتوهم الضمير لغيره لأنك لا تقول زيد ضربت عمرا ، والإظهار في مثل هذا أقل لأنه لا يشكل ومثال القبيح الذي تكرر في جملة واحدة :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء   نغص الموت ذا الغنى والفقيرا[1]

ومثال الحسن الذي تكرر في جملتين :

لعمرك ما معن تبارك حقه   ولا منسيء معن ولا متيسر[2]

أما الأجنبي كلية عن اسم ما فلا يجوز العطف على خبره بالنصب على التشريك وجعل الكلام جملة واحدة اذ لا رابط بينهما .

قال سيبويه رحمة الله عليه : ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها ترفع لأنك لو قلت ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز لأنها أي مرفوعة الوصف (أمها) ليست من سببه اسم (ما) (الأب) وانما هي من سبب زينب ، وانما عملت ما في الاب لا في زينب بخلاف ليس فانها تعمل في الأجنبي مقدما ومؤخرا لقوتها ومثال لذلك قول الاعور الشَّنِّي :

هون عليك فان الأمو   ربكف الإله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها   ولا قاصر عنك مأمورها[3]

(1

(2 المرجع السابق الشاهد 45

(3 الشاهد 46 ص 43

للأعور الشَّنّي كذا في الحماسة البصرية وفي شرح أبيات الكتاب للزمخشري وقال في

ولا قاصر عنك مأمورها

ثلاثة أوجه أحـدهـا : أن يكون مأمورها مبتدأ وقاصر خبره ثم تكون الجملة بأسرها معطوفة على الجملة الأولى كقولك ما زيد قائما ولا عمرو منطلق .

الثاني : أن تنصب قاصرا وتعطف على محل يأتيك كأنه قال فليس منهيها آتيا لك ولا مأمورها قاصرا عنك والعامل في الأثنين الاولين والمعطوف عليهما عامل واحد وهو ليس كقولك ليس زيـد قائما ولا عمرو منطلقا فكأن ليس قد عملت مقدما خبرها على اسمها وذلك جائز عند البصريين .

الثالث : أن تجر قاصرا على آتيك ثم لا يخلو إما أن يكون مأمورها بمنزلة منهيها محمولا على ليس وهو من باب العطف على عاملين ، لأنك أثبت بالواو مناب ليس والباء في بآتيك زائدة وإما أن تجعله من قولنا ليس أمة الله بذاهبة ولا قائم أخوها بعطف قائم على ذاهبة وأخوها رفع بقائم فيخبر عن أمة الله بذهابها وبقيام أخيها فتكون قد عطفت خبرا على خبر فكذلك قاصر معطوف على بآتيك ومأمورها رفع بقاصر وتكون قد أخبرت عن منهيها بقصور المأمور .

وكان القياس على هذا مأمورة الا ان المنهي لما كان بعض المأمور أنث فعله كذهبت بعض أصحابه .

ومعنى اضافة المأمور الذي يكون مع المنهي ويذكر معه ويقرن به لأن الاضافة تكون بأدنى سبب وفي هذا الوجه الثالث تعسف ، وقاصر

عنك مقصر من ايتانك ، ومعنى في كف الرحمن عند أهل النظر في مكة وسلطانه كما قال البيهقي في كتاب الاسماء والصفات : فهل كان سيبويه يكتفي بأن يعرب هذا معطوفا أو مستأنفا فيرفع أو كان ينظر الى المعنى وسلامة الأساليب العربية .

وقد أطلنا ولكنا أردنا أن نشرح ما ألمح اليه سيبويه من المعاني البلاغية فنردها الى مصطلحاتها البلاغية وليكون حكمنا عليها مؤيدا بأقوال العلماء ان سيبويه كان يصيب هذه المعاني وغيرها مما لا يتصل بصحة التراكيب وهيئاتها وهي المعاني الأولية لأن نظره الى هذه الناحية كان في الرتبة الثانية من وعيه وعقله وكان الذي يسبق الى تفكيره المعنى والغرض ولذا نفذ إليهما في عمق ودقة تستثير الأفكار .

5) النحويون هم المؤسسون الأول لعلم البلاغة لما فتنوا وقعدوا تقديما وتأخيرا وذكرا وحذفا وهو ما يؤيد ايغالهم من غير رفق في البحث عن المعنى

لقد نبتت أصول البلاغة في روضة النحاة واللغويين وقد أولوا اغراسها تعهدا حتى أصبح طيب الجنى مبارك الثمرات .

فلم تظهر مسائل البلاغة منذ نشأتها مستقلة ممتازة ولم تخصص لها الكتب وتفرد فيها المؤلفات الا بعد أن غبرت حينا من الدهر منثورة في ثنايا الصحف موزعة مع مسائل العلوم الأخرى وقد عرفنا الدوافع التي كانت تبعث على بحث هذه المسائل ودراستها ونحاول الآن أن نتحدث عن الطوائف العلمية التي كانت تثير هذه البحوث وتدرسها وعن جهود كل طائفة منها في هذه الناحية على مقدار ما يهدي الاطلاع .

إذا كنا سنقسم العلماء في هذا الفصل اجماعا فليس معنى هذا ان من بين تلك الطوائف من الفروض والحدود ما يحول دون حسبان واحد من احداها في الأخرى فانه لم يقدم واحد من العلماء على الدرس البلاغي الا بعد أن كان له في علم اللغة قدم راسخة وفي البصر بأساليبها ووجوه بيانها كفاية تؤهله في خوض هذا الغمار وإن شئت أن تجعلهم جميعا طائفة واحدة وأن نسميهم علماء اللغة لم تبعد في الرأي ولم تجانب الصواب .

وما دعانا الى هذه التفرقة وهذا التقسيم الا متابعة بعض الباحثين فيما ذهب اليه توصلا منه الى رأي في نشأة هذه العلوم سوف نعرف قيمته ومقداره في الميزان متى حان حينه من هذا البحث ، والطوائف العلمية التي كان لها فضل هذه الدراسة في نظرنا هي طوائف اللغويين والمفسرين والأصوليين والنقاد والمتكلمين .

وأول ما نبدأ به من أحاديث اللغويين والنحاة فانهم فيما نرى أسبق من تعرض لهذه البحوث بالتدوين وهم أساتذة الطوائف الأخرى ومعلموها ثم هم بعد هذا كله أسبق العلماء إلى إفراد الكتب في هذا العلم وسوف يتضح لنا كل ذلك فيما يجيء ، وللغويين والنحاة كلمات في معنى البلاغة تدل على أنهم عنوا بها وبحثوا عن وسائلها منذ قديم وفي الكتب كثير من مثل قول خلف الأحمر ، (البلاغة لمحة دالة) وقول ابن الاعرابي : البلاغة التقرب من البغية ودلالة قليل على كثير[1] وقول الخليل بن أحمد (البلاغة ما قرب طرفاه وبعد منتهاه)[2] وقول

---

1) العمدة جـ 1 ص 213

2) العمدة جـ 1 ص 216

الأصمعي (البليغ من طبق المفسر وغناك عن الميسر وهو عبارة جامعة كما أشار الجاحظ تحوي كل ما حواه قول جعفر بن يحيى في معنى البيان (إن يكون الاسم يحيط بمعناك ويجلي عن مغزاك وتخرجه من الشركة ولا تستعين عليه بطول الفكرة والذي لا بد منه أن يكون سليما من التكلف بعيدا عن سوء الصنعة بريئا من التعقيد ، غنيا عن التأويل [1] .

ولهم جهود منثورة في الكتب بحثوا فيها مسائل هذا العلم أثناء دروس اللغة لاستنباط القواعد وتقرير الأصول واذا كان النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره كالتشبيه والجمع والتحقير والتكسير والاضافة والنسب والتركيب وغير ذلك من الخصائص ليلحق بمن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة 4:1 كما يقول ابن جني ، فلا غرابة أن نجد الاعراب في كتبه الأولى ممزوجا بكثير من أسرار التراكيب إذن مهمة النحو في نظرهم لا تقف عند حدود الاعراب بل هي أكبر من هذا وأعظم يوضحها أبو سعيد السيرافي حيث يقول « معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ .

هذا عمل النحو وغايته : بحث في وجوه الاعراب والبناء وكشف عن مواطن الكلم اللائقة بها ويرسم لطرق التأليف ومناهجه وهداية الى وجوه الصواب والجمال ويزيد هذا المعنى وضوحا قول السيرافي أيضا : إذا قال لك آخر : كن نحويا لغويا فصيحا فانما يريد افهم عن نفسك ما تريد ثم رم أن يفهم عنك غيرك وقدر اللفظ على المعنى فلا

---

1) البيان والتبيين جـ 1 ص 86

يفصل عنه وقدر المعنى على اللفظ فلا ينقص منه هذا اذا كنت في تحقيق شيء على ما هو به فاذا حاولت فرش المعنى وبسط المراد فأجل اللفظ الروادف الموضحة والأشباه المقربة والاستعارات الممتعة وسدد المعاني بالبلاغة أعني لوح منها لشيء حتى لا تصاب الا بالبحث عنها والشوق اليها ، لأن المطلوب اذا ظفر به على هذا الوجه عز وحلا وكرم وعلا واشرح منها شيئا حتى لا يمكن أن تحتوي فيه أو يتعب أو يعرج عنه لاغتماضه[1] .

فالنحو اذن هو انتحاء كلام العرب ووقائعه وتفاصيله وأسراره بهذا المعنى فهمه السابقون وعلى هذا الأساس جروا في دراسته وما جف ماؤه وصوحت أزاهيره الا عند المتأخرين حين قصروه على وجوه الاعراب والبناء .

ونعني النحاة المتقدمين الذين أنشئوا النحو وزادوا فيه وكان له أثر في وضع أصل من أصوله وهؤلاء لم يغفلوا عن تبيان الأسرار ودقائق الفروق بين مختلف التراكيب ومؤلفاتهم تنطق بذلك ونشهد له وكتاب سيبويه واحد منها لم يقتصر صاحبه على بحوث التحويل بمزجها ببحوث البلاغة كما أوردنا العديد من الأمثلة في الباب السابق . وكما يأتي لأن سيبويه هو الأساس وهو قطب الرحى ومركز الدائرة الذي نعتمد عليه في بحثنا هذا .

ونعني بالمتأخرين من جاءوا بعد هؤلاء فأخذوا آراءهم يرجحون بعضها على الآخر ويؤولون فيما ذهبت اليه فرقهم كل حسب هدى تفكيره ووحي قريحته ، واتجهوا في جمعهم لقواعد النحو اتجاها يختلف عن

---

1) الاشباع والمؤانسة جـ = ص 454

اتجاه المتقدمين في أسلوبهم ونظامهم ولكني لم أظفر بنص يحدد الزمن الذي يفصل بين هؤلاء وهؤلاء بحيث يكون متميزاً تمام التمييز . ولكن البحوث العلمية المنتظمة تأبى الا أن يحاول الباحث وضع الحد تمشيا مع النظام وتسهيلا لهذا عملت أن أجعل الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨ هو حلقة الاتصال بين المتقدمين والمتأخرين لأني رأيته أظهر رجل اتجه في تأليفه اتجاها يخالف من تقدم وانه لم يكن له أثر في وضع لم يكن له فيه كبير فضل الا ما جمع من مؤلفات السابقين والا ما عقد من أبواب ونظم وفصول وليس أسلوبه واضحا وضوح أبي القاسم الزجاجي وغيره من المتقدمين ، كذلك ليس فيه اصطلاحات وتعاريف وغموض مؤلفات ابن الحاجب وابن مالك ومن جاء بعدهما وانما كان وسطا بين هؤلاء وهؤلاء .

ونستطيع أن نجزم بأن قواعد النحو قد وطدت دعائمها بعد القرن الرابع المهجري اللهم الا وضع الاصطلاحات التي وضعها المتأخرون في كتبهم ، فكتب النحاة المتقدمين التي ابتدأت بالكتاب حتى توجهنا الى ابن جني ببحوثه في الخصائص هي التي عليها المعول وهي التي جمعت النحو نستقي من موارده الصحيحة وهذبها علماء لهم قرائح صافية ، وهم وإن لم يكونوا عربا فصحاء قبل أن تفسد الألسنة في الجزيرة والفترة التي كانت بين أواسط القرن الرابع الى أواسط القرن السادس كانت فترة تعليل لمسائل النحو حتى جاء المتأخرون وعلى رأسهم الزمخشري فأخذوا مؤلفات القدماء يختصرونها على الحفظ في أساليب معقدة وابن مالك من المتأخرين كانت له آراء مستقلة وخدم ابن هشام كتاب الله بعرض كثير من آيات الله الكريمة يعربها ويوضح معانيها حتى عد مرجعا قيما في اعراب الآيات وبيان ما فيها من وجوهه وان كان

قد غالى في ذكر كثير من اللهجات العربية الشاذة مغالاة الكوفيين في طريقتهم .

وليكن لنا عود على بدء ما تحدثنا فيه عن كتاب سيبويه في معرض حديثنا عن علماء النحو السابقين الذين كانوا أيضا علماء بلاغة فنورد مزيدا من الأمثلة ، انه يقول في جواز تقديم المفعول على الفاعل : « كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعني وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم » ، فهو يوضح سرا من أسرار التقديم هو العناية والاهتمام ويزيد السيافي عليه سرا آخر فيقول : واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسع في الكلام ، لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخرونه ، ولسيبويه مواطن كثيرة من كتابه ذكرنا الكثير منها يبرز فيها النكت البلاغية ويكشف عن بعض الأسرار كحديثه عن الحذف استغناء لعلم المخاطب ودلالة المقام وتمثيله له بشواهد كثيرة منها قول قيس بن الحطيم :

نحن بما عندنا وأنت بما عند　　ك راض والـرأي مختلف (1)

وبيت ضابىء البرجمي :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله　　فـاني وقيـا رابهـا لغـريب (2)

وأنت حين تقرأ في كتب النحاة الأولين تجدهم في الغالب يحاولون أن يحددوا لكل تركيب حالا لا يختص به ولا يغني فيه ولا يغني غيره فيها غناءه وكتاب سيبويه أيضا يشهد بهذا وانظر فيه إن شئت باب

1) كتاب سيبويه جـ 1 ص 50 شاهد 59
2) المرجع السابق ص 60

الأفعال في القسم[1] أو باب نفي الفعل أو اقرأ قوله : (مررت برجل أسد أبوه) اذا كنت تريد أن تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه اذا كنت تشبهه[2] اقرأ هذا وكثيرا ما يكون ثم انظر ماذا ترى ؟ أليس كله تبيانا للأساليب وتفريقا بين مختلف العبارات وتحديدا لمواطنها حتى لا يتسرب الخطأ فيكون كلام في موضع كلام وهل البلاغة الا أن تضيع اللفظ اللائق به وأن تناسب بين المعنى والعبارة التي تنشئها له .

ولم يكن سيبويه نسيج وحده في هذا الباب فانه تقيل فيه أساتذته وكثيرا ما يقول : سألت الخليل وسمعت من يونس ثم تابعه تلامذته على هذا النحو فكان لكل منهم فيه نصيب وهذا محمد بن يزيد المبرد يقسم الكلام الى اختصار مفهم واطناب معجم ، ويتحدث عن فصائل الكلام فيذكر منها التخلص من التكلف والسلامة من التزيد والبعد من الأستعانة ويجعل من عيونه هجنة منها التخلص من التكلف والسلامة من التزيد والبعد من الاستعانة ويجعل من عيوبه هجنة منها : التخلص من التكلف والسلامة من التزيد والبعد من الاستعانة ويجعل من عيوبه هجنة الألفاظ بعدالمعاني وقبح الضرورة ويضرب لذلك المثل بقول الفرزدق:

وما مثله في الناس الا مملكا أبـو أمـه حي أبـوه يقـاربــه

وبأمثلة كثيرة أخرى[3] وبعد أن يبين معنى الاستفهام في قول عبد الله بن معاوية ابن عبد الملك بن جعفر بن أبي طالب :

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجة فان عرضت أيقنت أن لا أخاليا

---

1) ص 520

2) ص 269 ط بيروت باب ما يكون من الأسماء صفة مفرد وليس بفاعل ولا صفة مشبهة .

3) الكامل جـ 1 4) جـ 1 ص 176

وكتاب (المقتضب) من كتب النحو ، وقد تحدث كذلك عن القلب[1] والالتفات[2] وقصة الكندي في عبارات الخبر مشهورة فالعرب يقولون : عبد الله قائم لخالي الذهن وأن عبد الله قائم للمتردد ووالله إن عبد الله لقائم للمنكر .

وفي كتب اللغة كثير من هذه البحوث فأبو الفتح عثمان بن جني يعقد في كتابه الخصائص بابا يوضح فيه أن العناية بالألفاظ ليست الا للعناية بالمعاني اذ كانت عنوانا لها وطريقا الى اظهارها[3] وبابا آخر للاطناب بالاعتراض[4] وابن فارس يتكلم عن التغليب والمعاني التي يخرج اليها كل من الأمر والاستفهام عن حقيقته[5] وعن القلب[6] والاطناب بالتكرار [7] والالتفات [8] واستعمال كل من الماضي والمضارع في مكان الأخر الى غير ذلك من البحوث التي تشبهها والتي يخصص لها الثعالبي قسما خاصا من كتاب فقه اللغة ويسميه سر العربية .

واذا حاولنا وزن هذا الجهد وتقديره فاننا نخص هؤلاء العلماء بنصيب وافر من علوم البلاغة ذلك النصيب هو قسم النظم او المعاني جروا فيه متلاحقين حتى انتهى الى عبد القادر الجرجاحي وانتظم له فيه

---

1) جـ 1 صـ 671
2) جـ 023 - 812 1
3) الخصائص جـ 642 - 322 1
4) جـ 443 - 923 1
5) الصاحبي 751 / 151
6) الصاحبي 371 - 271
7) 177
8) 683

كتاب (دلائل الاعجاز) وحسبك من كتاب وليس معنى تخصيص هذه الطائفة بقسم النظم أنهم لم يتعدوا بحوثه الى غيرها مما سماه العلماء بعد علم البيان أو علم البديع فلهم في كل منها يد شركوا بها غيرهم من الطوائف الأخرى نعرف ذلك عندما نقرأ في كتبهم كلما عرضوا لشرح بيت من الشعر أو تحليله . وانظر الى سيبويه حينما يعرض لتفسير بيت من شواهد كتابه وتوضيح ما فيه من التوسع ثم يقول ومن ذلك قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا أدكرت فــانمــا هي إقبــال وإدبــار

فجعلها الاقبال والادبار مجاز على سعة الكلام كقولك نهارك صائم وليلك قائم على أن يضع بابا لاعمال الفعل في اللفظ دون المعنى وفيه يقول ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله : « واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون﴾[1]انما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ههنا ومثله بل مكر الليل والنهار ، وانما المعنى مكركم في الليل والنهار ، وقال تعالى : ﴿ولكن البر من آمن بالله ﴾ ، انما هو : ولكن البر بر من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل : ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء فلم يشبهوا بما ينعق وانما شبهوا بالمنعوق به وانما المعنى ومثل الذين كفروا كمثل الناعق . والمنعوق الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب بالمعنى ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم الطريق وإنما يطؤهم أهل الطريق[2] .

---

1) سورة يوسف

2) ص 131 وقول الخنساء الشاهد 271 ص198 جـ 1 طبعة بيروت .

وغير سيبويه مثله في هذه الناحية ففي قول امرىء القيس :

وقد اغتدى والطير في وكناتها   بمنجرد قيد الأوابد هيكل

ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وحماد وقبلهم أبو عمرو أنه أحسن في هذه اللفظة وأنه اتبع فيها فلم يلحق وذكروه في باب الاستعارة البليغة وكان أبو عمرو بن العلاء لا يرى أن لا حد مثل قول ذي الرمة :

أقامت به حتى ذوى العود والتوى   ولف الثريا في ملاءته الفجر

ويقول : ألا ترى كيف صيد له ملاءة ولا ملاءة له وانما استعار له هذه اللفظة[1] .

ولا نضرب هذه الأمثال لنقول إنها دراسة علمية في البلاغة أو المعاني وانما نسوقها لندل على أن هؤلاء القوم هم أصحاب هذه المصطلحات عرفوها استنباطا من كلام العرب وطبقوها على ما يعرض لهم في الكتب تطبيقا لا تنتجه الا الدراسة العلمية ولهم في ذلك كتب خمسة ككتاب التوسعة في كلام العرب لابن السكيت . وفي اللحميرة لابن دريد باب موسع للاستعراض وتوجد له في دار الكتب مجموعة خطية باسم « ابن دريد » مرتبة على أربعة أبواب ، باب حروف تقع مستعارة وباب في الحروف التي جوزتها العرب أو غلطت فيها وباب الاسمين يطلب أحدهما على صاحبه وباب ما جاء مجموعا وانما هو اثنان او واحد[2] كما تكلم ابن فارس على كثير من أبواب البلاغة وتكلم الخليل والأصمعي وابن فارس في البديع[3] .

---

1) العمدة جـ 1 ص 239

2) فهرس دار الكتب جـ 6/3

3) الصاحبي .

وقد كان بين النحاة واللغويين من يعدهم أهل زمانهم أدرى الناس بوجوه البيان وأكثر العلماء معرفة بخصائص الكلام وهذا مروان بن أبي حفصه يعرض شعره على يونس بن حبيب النحوي قبل أن يظهره على الناس ، وفي مخطوطات مكتبة برلين رسالة من ابن الواثق الى أبي العباس ثعلب يسأله عن بلاغتي النظم والنثر أيهما أبلغ[1]

وقد عرف النحاة ما يجب عليهم في هذه الناحية واذا كانوا قد انتدبوا لحياطة اللغة حفاظا عليها وشمروا لاستنباط القواعد وتأصيل الأصول وبذلوا جهدا مشكورا في سبيل تصحيح العبارة وتسديد المنطق ووضعوا كذلك كثيرا من الكتب في النحو واللغة فلم لا يكون لهم مثل هذا الجهد في اظهار الناس على مواطن الحسن اللساني وأسرار الجمال في البيان وهدايتهم الى البراعة في التعبير والاقتدار على حسن التصوير .

فقد كان ذلك فنحو هذا المنحى وأفردوا فيه الكتب وظهر للأحمر النحوي المتوفي سنة 194 كتاب تفنن البلغاء ولأبي هفان أحمد بن حرب المهزمي المتوفي سنة 195 كتاب صناعة الشعر ولابن السكيت المتوفي سنة 244 كتاب البيان ولأبي حاتم السجستاني المتوفي سنة 250 كتاب الفصاحة ومحمد بن يزيد المبرد المتوفي سنة 285 كتاب البلاغة وكتاب قواعد الشعر ولأبي حنيفة الدينوري المتوفي سنة 290 كتاب الفصاحة ولأحمد بن يحيى ثعلب المتوفي سنة 219 كتاب قواعد الشعر وللحامض النحوي المتوفي سنة 305 كتاب البيان ولابن مقسم المتوفي سنة 362 هـ كتاب المدخل الى علم الشعر ولأبي سعيد السيرافي المتوفي سنة 368

---

1) الفهرست ص 207

كتاب صنعة الشعر والبلاغة ولأبي أحمد العسكري المتوفي سنة 382 كتاب صناعة الشعر وللحاتمي المتوفي سنة 388 كتب البراعة وحليته المحاضرة والهلباجة وسر الصناعة والحالي والعاطل والمجاز ، ولابن جني المتوفي سنة 392 كتاب المحاسن في العربية ولأبي هلال العسكري المتوفي سنة 395 كتاب الصناعتين وكتاب محاسن النظم والنثر ولابن فارس المتوفي سنة 395 هـ كتاب لغة الشعر[1]

وهذا غير ما أسهموا به في النواحي الأخرى كصنيعهم في تفسير القرآن والكشف عن وجوه اعجازه وحسبنا أن نعرج على كتاب اعجاز القرآن لعبد الجبار فلا ريب أن القاضي أبا الحسن عبد الجبار الأسد ابادي قاضي القضاء للدولة البويهية بايران أكبر أعلام المعتزلة[2] الذي يمتد حتى سنة 415 للهجرة حين لبى داعي ربه وله مصنفات كثيرة ربما كان أهمها كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل ، وتعني الآن الادارة العامة للثقافة في وزارة الارشاد القومي باخراجه[3] وقد صدرت منه بضعة أجزاء من بينها الجزء السادس عشر الخاص باعجاز القرآن ونبوة الرسول (ص) وفصل القول في الاعجاز ودلالة القرآن على نبوة الرسول وكيف أنه يقع في المرتبة الرفيعة من البلاغة التي تخرج عن العادة .

ويهمنا من حيث موضوع البلاغة الذي نحن بصدد تأريخه وتبيين

---

1) وردت أسماء هذه الكتب ومؤلفيها في معجم الأدباء والفهرست وكشف الظنون وبغية الرحاة والصاحبي .

2) انظر ترجمة عبد الجبار طبقات الشافعية للسبكي 129/114,3 وتاريخ بغداد 111 118 ولسان الميزان 386,3

3) بالجمهورية العربية الليبية وكان عمل الباحث هناك .

تطوره فصلان قصيران في الكتاب عرض عبد الجبار في أولهما[1] رأى أستاذه أبي هاشم الجبائي في الفصاحة التي بها يفضل بعض الكلام على بعض ، معقبا عليه ، اما ثانيهما فعرض فيه برأيه الخاص في الوجه الذي يقع به التفاضل في فصاحة الكلام وسيردان ضمن استعراضنا الآراء في جهة الاعجاز في القرآن الكريم حتى لا يطول الكلام بازدواج رأيه منفردا وضمن الآراء الأخر .

التفكير في جهة الإعجاز في القرآن الكريم من حيث هو كلام باللسان العربي :

قال النظام المعتزلي : إن الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الاخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم فهو ينكر اعجاز القرآن في نظمه وتأليفه ويعتبر بيان القرآن بيانا عربيا عاديا كان في استطاعة العرب إن يأتوا بمثله لولا أن الله صرف عقولهم عنه[2]

وشجع رأي النظام الملاحدة على الطعن في نظم القرآن الكريم والزراية عليه فتصدى لهم علماء المسلمين وعملوا على دحض حججهم وكشف الغطاء عن ضلالهم وافترائهم ، وكان كتاب المجاز لأبي عبيدة أول كتاب بحث في أسلوب القرآن بعرضه على أساليب العرب وتقرير أنه نمط منه وكذلك كتاب المشكل لابن قتيبه دفاعا عن

---

1) انظر ترجمة عبد الجبار طبقات الشافعية للسبكي 3ʼ411/921 وتاريخ بغداد 8111 111 ولسان الميزان 3,683

2) بالجمهورية العربية الليبية وكان عمل الباحث هناك نظرية عبد القاهر في النظم ص 22 وأثر القرآن في تطور النقد العربي للدكتور محمد زغلول سلام . صـ 57

الأسلوب القرآني ومقابلة بينه وبين لغات العرب في الكتابة يثبتان عروبة القرآن ردا على هؤلاء المضللين ولما شجع رأي النظام الملاحدة على الطعن في نظم القرآن ظهر رد فعل ذلك عند غيرهم من الطوائف الأخرى المنزهين اعجاز القرآن عن أن يكون بهذه المشاكلة بل ظهر من المعتزلة من عارض رأي النظام كالجاحظ تلميذه وعمل هؤلاء على اثبات اعجاز القرآن من حيث هو أسلوب تعبير ، فقد رأى الجاحظ ان الاعجاز بالنظر الى ذات القرآن متصل بنظمه وحده بصرف النظر عما اشتمل عليه من المعاني وهو يستدل على ذلك بأنه تعالى طلب الى العرب أن يأتوا بعشر سور من مثله في النظام والروعة والتأليف حتى ولو حوى التأليف كل باطل مفتري لا معنى له[1] وكلمة النظم عند الجاحظ في معرض حديثه عن القرآن مرادفة للتأليف كقوله : إن الرسول تحدى البلغاء والخطباء والشعراء بنظمه وتأليفه .

ويرى الباقلاني ـ وكان أشعرنا ـ أن القرآن معجز بهذا المعنى الثاني الذي ذكره الجاحظ يقول الباقلاني : إن القرآن معجز لأن نظمه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلامهم ومباين لأساليب خطابهم ومن ادعى ذلك فلا بد له من أن يصحح أنه ليس من قبيل الشعر ولا السجع ولا الكلام الموزون غير المقفى لأن قوما من كفار قريش ادعوا أنه شعر ومن الملحدة من يزعم أنه فيه شعر ومن أهل الملة من يقول انه كلام مسجوع الا انه افصح مما اعتادوه من اسجاعهم ومنهم من يدعي انه كلام موزون فلا يخرج بذلك عن أصناف ما يتعارفونه من الخطاب[2]

1) نظرية عبد القاهر ص 23 واعجاز القرآن للباقلاني ص 75

وقد جوز بعض الأشاعرة أن الاعجاز وقع بالتحدي لكلام الله القديم القائم بنفسه ولكن المعول عليه عندهم وهو التحدي بهذه الألفاظ الدالة على القديم يقول الباقلاني « إن الاعجاز واقع في نظم الحروف التي هي دلالات وعبارات عن كلام الله القديم وأن التحدي إنما كان بأن يأتوا بمثل الحروف التي هي نظم القرآن منظومة كنظمها متتابعة كتتابعها مطردة كاطرادها ولم يكن بأن يأتوا بمثل الكلام القديم الذي لا مثل له وينكر عبد الجبار المعتزلي بصدد حديثه عن اعجاز القرآن أن ترتبط الفصاحة بالنظم بمعنى الأسلوب والطريقة في التعبير كما يرى الباقلاني ، يقول عبد الجبار : قال شيخنا أبو هاشم : انما يكون الكلام فصيحا لجزالة لفظه وحسن معناه ولا بد من اعتبار الأمرين ، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحا فإذن يجب أن يكون جامعا لهذين الأمرين وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص ، لأن الخطيب عندهم يكون أفصح من الشاعر والنظم يختلف اذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة وقد يكون النظم واحدا وتقع المزية في الفصاحة فالمعتبر ما ذكرناه ، لأنه الذي يتبين في كل نظم وكل طريقة[1]

ويقول عبد الجبار مؤيدا رأي استاذه أبي هاشم الجبائي « إن العادة لم تجر بأن يختص واحد بنظم دون غيره فصارت الطرق التي عليها يقع نظم الكلام معتاده كما أن قدر الفصاحة معتاد ، فلا بد من مزية فيهما ولذلك لا يصح عندنا رأي عند المعتزلة أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصحاة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى . ومتى قال القائل إنْ اعتبرت طريقة النظم فلا بد من اعتبار

1) المغني أبواب التوحيد والعدل جـ 16 واعجاز القرآن نشر وزارة الثقافة سنة 1970

المزية في الفصاحة فقد عاد الى ما أردناه لأنه اذا وجب اعتبار ذلك فمتى حصل مثل تلك المزية في أي نظم فقد صحت المباينة[1]

وإذا كان عبد الجبار يؤيد رأي أستاذه في ارتباط الاعجاز بالفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى فانه يستدرك على أستاذه ما فاته من بيان ان الفصاحة لا تظهر الا في الكلام المؤلف ومعنى ذلك أنه يربط الفصاحة بالمعنى الآخر للنظم عند الجاحظ وهو تأليف الكلام . وإنْ كان عبد الجبار لم يطلق على هذا المعنى اسم نظم : اعلم ان الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وانما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة ان تكون بالمواضعة التي تتناول الضم وقد تكون بالاعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها الى بعض لأنه قد يكون عند الانضمام صفة وكذلك لكيفية اعرابها وحركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه انما تظهر مزية الفصاحة لهذه الوجوه دون ما عداها[2] .

ويذكر عبد الجبار فساد الرأي الذي يقول : إن القرآن معجز من حيث هو حكاية للكلام القديم أو عبارة عنه او لأنه في نفسه قديم [3] ومهما يكن من شيء فإن عبد الجبار يعارض الباقلاني الأشعري في ربطه للاعجاز بالنظم بمعنى الأسلوب ونوع الكلام من حيث أسلوبه

---

1) المصدر نفسه من 197 - 198

2) المصدر نفسه ص 199

3) الحيوان جـ 4 ص 40

وطريقته في التعبير وفي قوله بأن الاعجاز واقع في ألفاظ القرآن المعبر عن كلام الله القديم ويربط إعجاز القرآن بالنظم بمعنى التأليف وهو أحد المعنيين اللذين ذكرهما الجاحظ للنظم وقد ربط الجاحظ الاعجاز بهذا المعنى قبل أن يربطه به عبد الجبار ، وكلا هذين الجاحظ وعبد الجبار يفضل اللفظ على المعنى في الدلالة على فصاحة الكلام فالجاحظ يقول : والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والمدني وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك فإنما الشعر صياغة وضرب من النسخ وجنس من التصوير [1]

وعبد الجبار يقول : إنّ المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها للمزية وان كان تظهر في الكلام لأجلها ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع والمعبر عنه في الفصاحة أدون فهو لا بد من اعتباره وان كانت المزية تظهر بغيره ، على أنا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر التزايد عند الألفاظ التي يعبر عنها على ما ذكرناه[2] وقد شرح عبد الجبار كيف تكون الفصاحة ميدانا للاعجاز وبين صحة التحدي بالكلام الفصيح فذكر أن للكلام الفصيح مراتب ونهايات وقال : أن جملة الكلمات وإن كانت محصورة فتأليفها يكون على طرائف مختلفة ومن أجل ذلك تختلف مراتب الكلام في الفصاحة فيجب الا يمتنع ان يقع فيه التفاضل وتبين بعض مراتبه من بعض ويزيد عليه قدرا يسيرا أو كثيرا ، وما هذا حاله

1) المصدر نفسه
2) المغني جـ 16 ص 199

فالتحدي صحيح فيه ، لأن فيه مقادير معتادة تصح فيها زيادات في الرتب غير معتادة وصار ذلك في بابه بمنزلة مقادير وما يمكن القادر بنا أن يفعله إنها مقادير معتادة تصح فيها زيادات في مراتب غير معتادة فكما صح فيما حل هذا التحدي فكذلك القول فيما ذكرناه في الكلام[1]

فكلاهما ذهب الى أن العبرة في الفصاحة التي يتفاضل بها الكلام إنما هي في مواقعه وكيفية إيراده وطريقة أدائه وما يجري فيه من نسب وعلاقات نحوية ، وكلاهما يجعل الفصاحة صفة معقولة ويجعل الصور البيانية من صفات اللفظ لا من صفات النظم ولا عبرة بقصر الكلام وطوله وليس هناك الا ضم الكلام بعضه الى بعض وهذه نظرية عبد القاهر في دلائل الاعجاز .

وجاء عبد القاهر فوضع نظريته : النظم ، مستهديا بما قاله عبد الجبار المعتزلي من قبله متتبعا اياه في اثبات أن البلاغة والبيان أمر يتسع للمعجزات ويقبل العقل أن يتصل به الاعجاز، وفي ربطه البلاغة بالنظم بمعنى تأليف الكلام فميدان النظم بهذا المعنى ميدان فسيح وإن العقل ليتقبل بالرضى والارتياح أن يفضل بعض الكلام بعضا في ميدان النظم وأن يتقدم منه الشيء ثم يزداد من فضله ذلك ويترقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرتبا بعد مرتب ويستأنف له غاية بعد غاية حتى ينتهي الى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون وتسقط القوى وتستوي الأقدام في العجز[2] .

غير أن عبد القاهر ـ وكان أشعريا ـ ونحن نعرف أن أبا الحسن

---

1) المصدر نفسه المغني جـ 14

2) دلائل الاعجاز ص 29 ونظرية عبد القاهر ص 112

الأشعري قال : إن الكلام نوعان : نفسي ولفظي والكلام النفسي بالنسبة الى الله قديم .

ومن أجل ذلك استهدف عبد القاهر من نظريته في النظم فوق إثبات ان البلاغة محصورة في النظم وذلك أمر يتسع للمعجزات على نحو ما قال عبد الجبار ـ بيان أن جوهر الكلام هو ذلك الكلام النفسي وأما الكلام اللفظي فهو ظل لهذا الكلام النفسي .

وكان عبد القاهر الى أشعريته نحويا وكان الارتباط الأساسي للنحو باللغة القائمة على الألفاظ مدعاة الى اتهام النحو باللفظية والى غفلة أرباب هذه التهمة عن قيمة النحو في أداء المعاني ومساعدة اللغة على الافصاح عنها ، وقد برزت هذه التهمة على ألسنة المتعصبين للمنطق اليوناني الزارين على لغة العرب التي كان النحو العربي عنوانها وجوهرها .

إنك ستجد في القرآن إعجازا غير بلاغة لفظه تصدى لايضاحها علماء النحو البلغاء حتى لم يدعوا للأواخر الا أن يستعيروا أقوالهم ويرددوا أفكارهم ، ولأضربن لك مثلين والدر بتميزه يفصح عن نفسه وشمس الضحى تزيل الضباب .

تناول بعضهم آية البقرة ﴿ ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون ﴾[1] فتناول المطلع الكريم ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ وقرن إليها حكمة من قول العرب البليغ وهي (القتل أنفى للقتل) فوجد فضل التعبير في الآية بعدم تكرار كلمة وباستعمال لفظ

1) آية 179 البقرة

القصاص بدل لفظ القتل وبتنكير كلمة حياة ليذهب الفكر في وصفها كل مذهب ثم بإفادة الآية أن الحياة كما يفهم من كلمة (لكم) ليست لواحد بل للمجتمع عامته وشرح بعضهم عظمة الأسلوب واتساق الألفاظ في قوله تعالى : ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودى ، وقيل بعدا للقوم الظالمين ﴾[1] فتجلت له الميزة الظاهرة وبهرته الفضيلة القاهرة من نداء الأرض وأمرها بما يخصها ونداء السماء كذلك وأمرها بما يخصها ومجيء (غيض) مناسبة لصيغة (قيل) وبتقرير ذلك كله في قوله (وقضى الأمر) ثم ببيان الفائدة منه باستواء السفينة على الجود مع إضمار لفظ السفينة عدولا به عن الذكر ، لما في هذا الاضمار من الفخامة وفي النهاية تجيء (وقيل بعدا للقوم الظالمين) مقابل (وقيل يا أرض) في البداية .

جزاهم الله عنا ، علمونا كيف نكشف التئام اللفظ مع اللفظ ونتبين دلالة الكلام على معناه دلالة لم يسبق اليها سابق ولا يكاد يدركها لاحق .

إنك اذا قست كل قول بليغ الى بعض آيات الكتاب الكريم فانك تجد الجوهر غير الجوهر وكأنك بالآية تنادي على نفسها إنه قول رب العالمين ، فلا تملك الا أن تذكر الآية الصادقة ﴿ قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ﴾ .

---

1) سورة هود آية 44

6) الصرح العالي الذي يمثل بلاغة عبد القاهر لم يقم الا على القواعد النحوية ولولا ما مهدت له من إفادتها لمعان ثرية ما أشاد البناء

ليس بين أيدينا معلومات واضحة عن حياة عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني وكل ما نعرفه عنه أنه ولد بجرجان إحدى المدن المشهورة بين طبرستان وخراسان وأنه كان فقيها شافعيا أشعريا وأنه لزم نزيل بلدته أبا الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن اخت أبي على الفارسي وكان يعد إمام النحاة بعده فعكف على دروسه وأخذ عنه كل علمه ولعل هذا هو الذي جعله يؤلف في النحو كتاب العوامل المائة غير أن شهرته إنما دوت في الآفاق بكتاباته البلاغية ويقولون إنه ظل ببلدته لا يبرحها حتى توفي سنة 471 للهجرة .

ولعبد القاهر مكانة كبيرة في تاريخ البلاغة اذ استطاع أن يضع نظريتي علمي المعاني والبيان وضعا دقيقا أما النظرية الأولى فخص بعرضها وتفاصيلها كتابه (دلائل الاعجاز) وأما النظرية الثانية فخص بها وبمباحثها كتابه أسرار البلاغة وتغنينا النظرية الأولى لأنها التي تتصل بموضوعنا المعنى والاعراب .

فعبد القاهر في نظريته ينكر أن يكون للمعاني مزية في البلاغة كما أنكر ذلك بالقياس الى الألفاظ من حيث هي ألفاظ في مستهل كتابه . فالمعول إنما هو على النظم والأسلوب والصياغة كما يدل كلام الجاحظ ومضى يبرهن على رأيه بأن إعجاز القرآن للعرب ، عجزهم عن معارضته وقعودهم عن محاكاته ، إنما كان لأوصاف نزل بها وهي أوصاف لم تكن في ألفاظه من حيث هي ألفاظ منطوقة بأصواتها وحروفها وحركاتها وسكناتها ، وإنما من حيث المعاني المتصلة بتراكيبها

وأساليبها ، ويقول : إن الصور البيانية تدخل في التراكيب والأساليب فهي جزء من النظم وليست سر جماله واعجازه وعاد الى بيان طائفة من أسرار النظم ثم رجع يرد في عنف على أصحاب اللفظ قائلا :[1]

اعلم أني على طول ما أعدت وأبدأت وقلت وشرحت في هذا الذي قام في أوهام الناس من حديث اللفظ لربما ظننت أني لم أصنع شيئا ، وذلك أنك ترى كأنه قد قضي عليهم أن يكونوا في هذا الذي نحن بصدده على التقليد البحت وعلى التوهم والتخيل واطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى وقد صار ذلك الدأب والديدن واستحكم الداء منه الاستحكام الشديد وهذا الذي بيناه ووضحناه كأنك ترى أبدا حجابا بينهم وبين أن يعرفوه وكأنك تسمعهم منه شيئا تلفظه أسماعهم وتنكره نفوسهم ، وحتى كأنه كلما كان الأمر أبين كان عن العلم به أبعد وفي توهم خلافه أقعد وذلك لأن الاعتقاد الأول قد نشب في قلوبهم وتأشب فيها ودخل بعروقه في نواحيها وصار كالنبات السوء الذي كلما قلعته عاد فنبت والذي له صاروا كذلك أنهم حين رأوهم يفردون اللفظ عن المعنى ويجعلون له حسنا على حده ورأوهم قد قسموا الشعر فقالوا[1] إن منه ما حسن لفظه ومعناه ومنه ما حسن لفظه دون معناه ومنه ما حسن معناه دون لفظه ، ورأوهم يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى ، ظنوا أن للفظ من حيث هو لفظ حسنا ومزية ونبلا وشرفا وأن الأوصاف التي تخلوه اياها هي اوصافه على الصحة ، وذهبوا عما قد قدمنا شرحه من أن لهم في ذلك رأيا وتدبيرا وهو أن يفصلوا بين المعنى الذي هو الغرض وبين الصورة التي يخرج فيها ، فنسبوا ما كان من الحسن والمزية في صورة

---

1) الدلائل ص 255 وما بعدها ومن مراجع هذا الباب البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقي ضيف .

المعنى الى اللفظ ووصفوه في ذلك بأوصاف هي تخبر عن أنفسها انها ليست له كقولهم : (إنه على المعنى وإنه كالوشي عليه وإنه قد اكسب المعنى دلا وشكلا وإنه رشيق أنيق وانه متمكن ، وإنه على قدر المعنى لا فاضل ولا مقصر الى أشباه ذلك مما لا يشك أنه لا يكون وصفا له من حيث هو لفظ وصدى صوت الا أنهم كأنهم رأوا بسلا حراما أن يكون لهم في ذلك فكر وروية وأن يميزوا فيه قبيلا من دبير .

إذن ففصاحة الألفاظ وبلاغتها لا ترجع الى الألفاظ بشهادة الصفات التي توصف بها وانما ترجع الى صورتها ومعرضها الذي تتجلى فيه وبعبارة أخرى ترجع الى نظمها وما يطوي فيه من خصائص ومعنى ذلك أن هذه الصفات ليست صفات للألفاظ في أنفسها وانما هي صفات عارضة لها في التأليف والصياغة بسبب دقائق بلاغية لم تكن لها قبل سياقها الذي أخذته في صور نظمها ويمضي في التدليل على أن الفصاحة لا ترجع الى اللفظ ذاته قائلا[1]

إن هذا الوصف (الإعجاز) ينبغي أن يكون وصفا قد تجدد بالقرآن وأمرا لم يوجد في غيره ولم يعرف قبل نزوله ، وإذا كان كذلك فقد وجب أن يعلم أنه لا يجوز أن يكون في الكلم المفردة ، لأن تقدير كونه فيها يؤدي الى المحال وهو أن تكون الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة قد حدث في حذاقة حروفها وأصواتها أوصاف لم تكن لتكون تلك الأوصاف منها قبل نزول القرآن وتكون قد اختصت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها اذا كانت متلوة في القرآن ولا يجدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن ولا يجوز أن

1) الدلائل ص 271

تكون في معاني الكلم المفردة التي هي لها بوضع اللغة ، لأنه يؤدي الى أن يكون قد تجدد في معنى الحمد والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وهكذا وصف لم يكن قبل نزول القرآن وهذا ما لو كان ههنا شيء أبعد من المحال وأشنع لكان اياه ، فالألفاظ المفردة سواء من حيث أصواتها وزنة حركاتها وسكناتها ولو صح ذلك لبطل اعجاز القرآن وأن هذا الاعجاز شيء تجدد بنزوله بعد أن كان معدوما وحدث بعد أن كان مفقودا .

ويتوسع عبد القاهر في بسط هذه الفكرة ليؤكد أنه حتى زنة كلمات القرآن ونظام فواصله لا يدخل في الاعجاز ، اذ الفواصل في الآيات كالقوافي في الشـــعر ، ولو أنها كانت موضع تحدي لاستطاعوا معارضة القرآن بفصول من الكلام لها نفس مقاطعه وفواصله على نحو ما صنع مسيلمة الكذاب وينكر أن تكون الاستعارة أصلا في الاعجاز ، لأنها تجري في آيات معدودة ولا يلبث أن يستدل على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ استدلالا لا منطقيا .

يقول[1] : لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب ، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحا واذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة ، واذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فانا لا نعرف اللفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس الا دلالته على معناه ، واذا كان كذلك لزم منه العلم

______

1) الدلائل ص 284

بأن وصفنا للفظبالفصاحة وصف له من جهة معناه لا من جهة نفسه .

وعبد القاهر لا يريد بالمعنى هنا مدلول اللفظ فقد هاجم آنفا من اودعوا المعاني بهذا المضمون حسنا ومزية بلاغية ، انما يريد المعنى الاضافي الذي أطال في تصوير شعبه على نحو ماسيتضح قريبا . أما دلالات الألفاظ وأغراضها فمثلها مثل الألفاظ نفسها لا تدخل في خصائص الكلام التي يعول عليها في الاعجاز .

ونرى عبد القاهر يعترف بالمعنى المتداول للفصاحة الذي توصف به المفردات من حيث عذوبة اللفظ وسلاسته وسهولة مخارجه في النطق كما يوصف به النظم متابعا في ذلك للجاحظ الذي يقول : إن المعاني مطروحة في الطريق . وواضح من ذلك إن عبد القاهر يرد إعجاز القرآن الى خصائص في أسلوبه وراء جمال اللفظ وجمال المعنى أو بعبارة أخرى الى خصائص في نظمه تطرد في جميع آياته ولكن كيف نكشف عن هذه الخصائص ؟ وبأي المصابيح يهتدي في تبينها ؟ وفي الوقوف على كيفياتها ؟ لقد رأى عبد الجبار كما أسلفنا يقول : (اعلم ان الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وانما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة بالاعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ونراه يشرح ذلك متحدثا عن التقدم والتأخر والحركات التي تختص بالاعراب منكرا أن يكون لبنية اللفظ وحسن النغم وعذوبة القول والاستعارة والمجاز دخل في الفصاحة التي هي مناط الاعجاز واستقر ذلك كله في نفسه وآمن بأن التفسير الصحيح للاعجاز ينبغي أن يطلب في علاقات الكلام النحوية ، وكان عالما نحويا كبيرا قد أشربت روحه كل ما كتبه أستاذه محمد بن الحسن الفارسي وأبو علي الفارسي وابن جني فاضطرمت مباحثهم في نفسه

واضطرمت معها مباحث البلاغيين من قبله ومباحث الخطابة ونقد الشعر ، وحقا ان لم يشر الى المباحث الأخيرة في الدلائل ولكنه اشار اليها في أسرار البلاغة مما يدل على أنه قرأ كتاب الخطابة لأرسطو عند ابن سينا وأضرابه واطلع على ما فيه من حديث عن صحة تأليف الكلام وما ينبغي أن يراعي فيه من الروابط ومن التقديم والتأخير ومن الاتساق بحيث لا تظهر فيهمعاطلة وما ينبغي أن يراعى في الاستفهام وفي وصل الكلام وفصله وما يجري فيه من تقطيع ومن سجع وازدواج[1] .

لقد انتفع عبد القاهر بآراء من سبقه بعد أن تذوقها كما هضم آراء النحاة منذ سيبويه في خصائص التعبيرات النحوية في المعاني الاضافية فأفاد من ذلك في دراسته التي انتهت به الى وضع نظريته في المعاني الاضافية وصور الأداء النحوية للكلام أو بعبارة أخرى في النظم والخواص التركيبية للعبارات وهو يستهل الدلائل بأن معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض والكلام ثلاث : اسم وفعل وحرف . وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه او تابعا له صفة او تأكيدا او عطف بيان أو بدلا أو عطفا بحرف أو بأن يكون الأول مضافا الى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول . . وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا او يكون منزلة من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء . . وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب أحدها أن يتوسط

---

1) يراجع تلخيص الخطابة لابن سينا ص 213

بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى مع . . وكذلك حكم الا في الاستثناء . . والضرب الثاني العطف والضرب الثالث تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه . .

ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند اليه والنظم بذلك هو معاني النحو التي يدور عليها تعلق الكلام بعضه ببعض ويقول : إن هذه المعاني يناقشها علم البيان ويشيد به وربما يفصح عنه من لطائف التعبير ودقائقه وخواصه . ويعرض للشعر ومنزلته واصغاء الرسول صلى الله عليه وسلم اليه ، واستحسانه اياه كما يعرض للنحو مكبرا من أمره . بينوه بعلم الفصاحة وأنه لا بد لكل كلام تستحسنه من جهة معلومة وعلة مضبوطة ويقرر أن الفصاحة والبيان والبلاغة ترد جميعها الى خصائص الكلام وراء ألفاظه ومعانيه ، وهي خصائص تعود الى النظم وترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعاني الاضافية في النفس ، ويعرض للكتابة والمجاز والاستعارة ليؤكد أن البلاغة فيها لا تعود الى مدلولاتها وانما تعود الى إثباتها وطريقة إسنادها ويفصل القول في مراده من النظم على هذا النحو[1] .

« اعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك : زيد

---

1) الدلائل ص 63

منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق ، وفي الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج اخرج وإن خرجت خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا ان خرجت خارج ، وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعا وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصيته في ذلك المعنى ، فنضع كل من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء بما في نفي الحال وبلا اذا أراد نفي الاستقبال ، وبأن فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون وبإذا فيما علم أنه كائن ، وينظر في الجمل التي ترد ، فيعرف مواضع الفصل فيها من مواضع الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل . ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار والاضمار والاظهار ، فيضع كل من ذلك في مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له » .

وهذه القطعة من كلام عبد القاهر مع القطعة الآنفة الذكر تجمل مباحث علم المعاني ، فقد ذكر الاسناد والمسند والمسند اليه وما يجريان فيه من صور كثيرة فالمسند أو الخبر يكون اسما او فعلا مضارعا ، ويكون معرفا أو منكرا ويتقدم المسند اليه ويتأخر عنه وقد يفصل بينهما بضمير فصل . ولكل ذلك وجه في التعبير والشرط والجزاء يأتيان على صور كثيرة ولكل صورة دلالتها الخاصة والحال تكون اسما او فعلا مضارعا او جملة اسمية خبرها اسم او فعل وقد تكون ماضيا مسبوقا

بقد وحدها أو بقد والواو ولكل ذلك موضعه الدقيق في الكلام، واذا كانت للأسماء والأفعال خصائص في التعبير فإن للحروف أيضا خصائص دقيقة ، فإن النفي بما غير النفي بلا وموضع استخدام إن الشرطية غير موضع استخدام اذا . وبالمثل تختلف مواضع حروف الوصل والعطف ولا بد معها من معرفة مواضع الفصل والوصل بين العبارات . وبجانب ذلك كله لا بد من معرفة مواضع التعريف والتنكير في الأسماء مسندة او مسند اليها . وأيضا لا بد من معرفة مواضع التقديم والتأخير والذكر والحذف والتكرار . والاضمار والاظهار . وتندرج في المواضع الأخيرة صور من الايجاز الذي يقوم على الحذف والاطناب الذي يقوم على التكرار .

وهذه المباحث هي نفس المباحث التي انتهى اليها علم المعاني عند الزمخشري والرازي والسكاكي ومن خلفوهم وغاية ما هناك أن عبد القاهر لم يشر هنا الى صور الطلب ، على أنه سيفصل الحديث فيما بعد عن الاستفهام ، ومضى عقب ذلك يتحدث عن فساد النظم حين يعمد الشاعر الى المعاظلة ، على شاكلة قول الفرزدق في مديح ابراهيم بن هشام المخزومي :

وما مثله في الناس الا مملكا   أبو أمه حي أبوه يقاربه

فانه أفسد الكلام بسوء ترتيبه ، ويظهر ذلك حين نعيد الكلمات الى ترتيبها الطبيعي وهو وما « وما مثله في الناس حي يقاربه الا مملكا أبو أمه أبوه » وهو يقصد بالملك هشام ابن عبد الملك ابن أخت الممدوح وخرج من ذلك الى تطبيق نظريته في جمال النظم ، وكان مما اختاره لهذا التطبيق أبيات للبحتري في مديح الفتح بن خاقان ، وهو يعرضها

على هذا النحو يقول[1] : اعمد الى قول البحتري

بلونا ضرائب من قد نرى فما ان رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت له الحادثا ت عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنكر في خلقي سؤدد سماحا مرجى وبأسا مهيبا
فكالسيف ان جئته صارخا وكالبحر ان جئته مستثيبا

فاذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ووجدت لها اهتزازا في نفسك فعد ، فانظر في السبب واستقصي في النظر ، فانك تعلم ضرورة أن ليس الا أنه قدم وأخر وعرف ونكر وحذف وأضمر وأعاد وكرر وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو ، فأصاب في ذلك كله ثم لطف موضع صوابه ، وأتى مأتي يوجب الفضيلة ، أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : (هو المرء أبدت له الحادثات) ثم قوله (تنكر في خلقي سؤدد) بتنكير السؤدد واضافة الخلقين اليه ثم قوله : (فكالسيف) وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ لأن المعنى لا محالة فهو كالسيف ثم تكريره الكاف في قوله (وكالبحر) ثم أن قرن الى كل واحد من التشبيهين شرطا جوابه فيه . ثم أخرج من كل واحد من الشرطين حالا على لسان ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله : (صارخا) هناك و (مستثيبا) ههنا . ولا ترى حسنا تنسبه الى النظم ليس سببه ما عددت او ما هو في حكم ما عددت فاعرف ذلك ، ومضى عبد القاهر يسوق أمثلة مشيرا فيها الى جمال التعبير النحوي وحسن ما بداخله من صيغة فعلية أو تقديم وتأخير أو وضع للفاء أو ثم أو فصل للكلام واستئناف أو

---

1) الدلائل ص 65 وما بعدها وشيكا : سريعا ، صليبا : قويا شديدا ، الضرائب : الشيم والطباع ، ضريب : شبيه ومثيل ، صارخا : مستغيثا .

تنكير أو تعريف أو مزاوجة بين كلامين في الشرط والجزاء أو تقسيم ثم جمع ، وربما جاء بالضرب الأخير استطرادا لأنه يدخل في البديع والحسن المعنوي ونراه يقف هنا ليتحدث عن الفقرة التي ينضد بعضها على بعض دون تفكير في وصل جملها وفصلها وأحكام هذا الوصل والفصل بحيث تكون لها هيئة في الصياغة النحوية من مثل قول الجاحظ في مفتتح كتاب الحيوان « جنبك الله الشبهة وعصمك من الحيرة وجعل بينك وبين المعرفة نسبا ، وبين الصدق سببا ، وحبب اليك التثبت وزين في عينك الانصاف وأذاقك حلاوة التقوى ، وأشعر قلبك عز الحق وأودع صدرك برد اليقين ، وطرد عنك ذل اليأس ، وعرفك ما في الباطل من المذلة وما في الجهل من القلة » ومن هذا النمط نفسه قول بعضهم في وصف خطيب « ما أفصح لسانه وأحسن بيانه وأمضى جنانه وأبل ريقه وأسهل طريقه » يقول عبد القاهر بعد أن أضاف أمثلة أخرى على هذه الشاكلة : « فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب الا بمعناه أو بمتون ألفاظه دون نظمه وتأليفه ، فمزيته مقصورة على المزاوجة والسجع وتأليفه ، أما نظام صياغته فلا يحوي شيئا من الدقائق واللطائف المتصلة بالفصل وبالتعريف والتنكير وما الى ذلك .

ويعقد عبد القاهر بعد ذلك فصولا يصور فيها نظريته في المعاني الاضافية ويبدأ بالتقديم والتاخير لأجزاء الكلام ويشير الى ما قاله سيبويه (من انهم يقدمون المفعول على الفاعل أحيانا اذا كان بيانه أهم وكانوا بشأنه أعنى ، ويرجع التقديم والتأخير الى علل بيانية هي ترتيب معاني الكلام الاضافية في نفس صاحبها ولكي يوضح ذلك درس التقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة ومع النفي وفي الخبر المثبت وفي طائفة من العبارات ففي الاستفهام إذا ولي الهمزة الاسم مثل : أأنت قلت هذا الشعر بتقديم الضمير على الفعل كان الشك في قائل الشعر أهو

المخاطب أم غيره أما الشعر فلا شك فيه ، واذا وليها الفعل مثل (أقلت هذا الشعر ؟) كان الشك في الفعل نفسه وهل نظم الشعر حقا أو لم ينظمه ، فالتقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام أو العناية وانما يأتيان لتحرير المعاني فالهمزة يليها دائما المسئول عنه سواء في التقرير وغير التقرير ومن خير الأمثلة لذلك الآية الكريمة : ﴿ قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا ﴾ فقد أجاب ابراهيم بما يدل على أنهم سألوا عن الفاعل ، ولو كان تقريرهم له بالفعل لا بالضمير لكان الجواب فعلت أو لم أفعل ، ونفس هذا يطبق على ما يلي الهمزة من المفعولات ، والحال مثل الآية الكريمة : ﴿ قل أغير الله أتخذ وليا ﴾ إذْ أفاد تقديم المفعول فيها تشديدا واضحا في الانكار ولو أخر ما اتضح هذا التشديد وما فيه من عد هذا الاتخاذ جهالة وضلالة ما بعدها ضلالة .

وأورد أمثلة للنفي تتضح فيها المعاني الدقيقة في اتجاه النفي الى ما يلي الأداة كما فعل في الاستفهام ثم تحدث عن المعاني الاضافية التي تلاحظ في تقديم المسند اليه والمفعول سواء في النفي أو الاستفهام وكذلك الشأن اذا قدمت المسند اليه في الجملة الخبرية المثبتة فتقديم المعرفة في مثل أنا فعلت يأتي لغرضين : اما تخصيص المسند اليه المسند كقولك أنا سعيت في حاجتك لمن زعم أن غيرك انفرد بالسعي أو أن آخر شاركك فيه واما تقوية الحكم وتأكيده في ذهن السامع مثل : هو يعطي الجزيل ويحب الثناء ، وتقديم المسند اليه اذا كان نكرة يفيد التخصيص فانك اذا سألت شخصا : أرجل جاءك كان السؤال اما عن الجنس واما عن الواحد أي أرجل جاءك أم امرأة أو رجل جاءك أم رجلان ، وقس على ذلك وإذن فلا فرق عند عبد القاهر بين

تقدم المسند اليه معرفة او نكرة في حالة الاستفهام وكذلك النفي والاثبات فيما يظهر فالحكم واحد ونافذ في الموقفين ولا فرق عنده بين معرف ومنكر ومظهر ومضمر .

وينتقل الى الحذف ويبدأ بحذف المبتدأ عند تعيينه وقيام القرينة ملاحظا أن حذفه حينئذ يكون أفصح من ذكره ، وان ذلك يكثر في الشعر حين يذكر شخصا ويقدم بعض أمره ثم يقطع ويستأنف الكلام كقول بعض الشعراء :

سأشكر عمرا إن تراخت منيتي   أيادي لم تمنن وإن هي جلت
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه   ولا مظهر الشكوى إذا الفعل زلت

ويقول إن النفس تحس في مثل هذا الحذف أنسا ، وفي الوقت نفسه قد تستثقل الذكر حتى كأنما تريد أن تتوقاه وتتحاماه .

وفصل القول في حذف المفعول قائلا : إنه يحذف حين يريد المتكلم إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه على الاطلاق دون ملاحظة تخصيصه بمن وقع عليه كالآية الكريمة : ﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ ، وهذا النوع من الحذف على لونين : لون يراد فيه أصل الفعل كالآية الكريمة من غير إشارة الى شيء آخر ، ولون يراد فيه مفعول خاص ولكنه لا يذكر لدلالة الحال عليه ويأتي فمنها قول البحتري يمدح الخليفة المعتز بالله ويعرض بالمستعين :

شجـو حسـاده وغيظ عـداه   أن يـرى مبصـر يسمـع واع

فقد أراد أن يرى مبصر وآثاره ويسمع واع أخباره ولكنه حذف المفعولين للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الشهرة والكثرة بحيث

يمتنع خفاؤها اذ أصبحت شغل الأسماع والأبصار وكأنه لم يعد هناك صاحب سمع أو بصر الا وهو يعرفها ومن ثم يصبح شجى لاعدائه أن يكون هناك أي مبصر أو أي سميع .

ويقول عبد القاهر إن المفعول به قد يكون مرادا ولكن يحذف لغرض البيان بعد الابهام على نحو ما يوضح ذلك فعل المشيئة مثل : لو شئت جئت ، ومثل ﴿ ولو شاء لهداكم أجمعين ﴾ أي ولو شاء أن يهديكم لهداكم أجمعين ـ مع أن ذكره قد يكون ضروريا اذا كان خاصا مثل :

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته   عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

الى غير ذلك من صور حذف المفعول .

ونخرج من ذلك الى الحديث عن فروق صور الخبر أو المسند ويلاحظ انه اذا كان اسما دل على الثبوت واذا كان فعلا دل على التجدد ويقول إنه اذا كان مضارعا دل على أن الفعل يتكرر ويقع مرة بعد مرة ويضرب لذلك مثلا قول طريف بن تميم :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة   بعثوا الى عريفهم يتوسم

فانه دل بتعبيره يتوسم على تجدد التوسم والتأمل والنظر ، ويترك الفعل الى الاسم ويلاحظ فروقا واضحة من أن نقول : زيد منطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد وبذلك يخوض في الفروق بين تنكير الخبر وتعريفه وهو يستهل كلا منه : فان التعبير الأول انما يقال لشخص خالي الذهن عن أي انطلاق فقد حدث سواء من زيد أو غير زيد ، أما التعبير الثاني فيقال لشخص قد علم أن انطلاقا حدث ولا يعرف ممن كان

أمن زيد أم من غيره فأنت تعيد له المنطلق ، والتعريف حينئذ يراد به العهد ومن أجل هذا الفرق بين التعبيرين يجوز ذلك أن تقول زيد منطلق وعمرو ولا يجوز أن تقول : زيد المنطلق وعمرو « لأن أول العبارة تخصيص وآخرها نفي للتخصيص » .

ويقارن عبد القاهر بين قولك « زيد المنطلق » وقولك « المنطلق زيد » ويلاحظ أن العبارة الثانية أقوى في القصد ، ذلك أن المنطلق فيها أعم إذ الألف واللام فيها لاستغراق الجنس بخلاف المنطلق في العبارة الأولى .

ويبحث في الحال وأنها تجيء مفردة وجملة وأنها اذا كانت جملة تجيء تارة بالواو وأخرى بغيرها وفي تمييز الوجهين كما يقول صعوبة ويأخذ في بيان ذلك ملاحظا أن الجملة اذا كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر فالغالب أن تجيء مع الواو مثل جاء زيد وعمرو أمامه ، واذا كان المبتدأ ضميرا يعود على صاحب الحال تحتم ذكرها مثل : جاءني وهو مبتسم ، واذا كان خبر الجملة الاسمية ظرفا مقدما أو جارا ومجرورا مقدمين كثر فيه ترك الواو كقول بشار :

اذا أنكرتني بلدة أو نكرتها   خرجت مع البازي على سواء

وإذا كانت الجملة فعلية وفعلها مثبت امتنعت الواو[1] مثل ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ وينتقل الى الفصل والوصل بين الجمل وينوه بأهميتها في البلاغة فالوصل عطف جملة على أخرى بالواو دون غيرها ويجب في ثلاثة مواضع :

---

1) لأن الواقي رأى عبد القاهر هنا تكون للعطف ونحن نريد الحال .

1) اذا اشتركت الجملتان في الحكم الاعرابي مثل هو يضر وينفع .

2) اذا استحدث الجملتان خبرا أو انشاء مع المناسبة وعدم المانع من العطف مثل اذا قدم عليك رسل عدوك فاكرمهم وأقلل لبثهم .

3) اذا كان ترك العطف يوهم خلاف المقصود مثل لا وشفاك الله .

والفصل ترك العطف مطلقا ويجب في ثلاثة مواضع :

1) اذا كان بين الجملتين اتحاد في المعنى كأن تكون الثانية توكيدا للأولى كآية التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم ومثل ذلك إذا كانت توضيحا : أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين .

2) إذا اختلفا خبرا او انشاء ولم توجد المناسبة بينهما في المعنى كقول جرير :

يا آل مروان : إنّ الله فضلكم   فضلا عظيما على من دينه البدع

3) اذا كانت الثانية خبرا عن سؤال نشأ من الأولى كقول بعض الشعراء :

قال لي كيف أنت قلت عليل   سهــر دائم وحــزن طــويــل

ومما يتعين فيه الفصل أن يوهم العطف وصلا في الكلام غير مقصود على نحو ما تصور ذلك الآية الكريمة ﴿ واذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنـا معكم إنما نحن مستهزئون ﴾[1] ﴿ الله يستهزىء بهم . . . ﴾

1) سورة البقرة الآيتان 14 ، 15

فانه لم توصل جملة لفظ الجلالة بما قبلها حتى لا تدخل فيه فيظن أن استهزاء الله بهم انما يكون حين يخلون الى شياطينهم بينما هو استهزاء متصل ويعرض لجملة معطوفة بالفاء لا على التي قبلها مباشرة ، بل على جملة أسبق منها ويقول إن الذي حسن ذلك أن الجملة الفاصلة ترتبط بالأولى ارتباطا يجعلها كأنها جزء منها

ويلاحظ أن الشرط أحيانا قد يكون جملتين فتكونان كأنهما واحدة ، على نحو ما جاء في التنزيل ﴿ ومن يكسب خطيئة او اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا واثما مبينا ﴾ فالشرط في الآية انما هو مجموع الجملتين الأولين ويورد هنا ملاحظة دقيقة على ما يكون بين فصول الكلام وفقره من روابط يجب أن يعرف ربطها ومكان هذا الربط ، ويصور ذلك في آيات التنزيل ﴿ وما كنت بجانب الغربي إذْ قضينا الى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين ولكنا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنا كنا مرسلين ﴾[1] .

فاننا لو جرينا على الظاهر وجعلنا كل جملة معطوفة على ما يليها منع من ذلك المعنى ، اذ يلزم أن يكون قوله (وما كنت ثاويا في معنى لكن) ويصبح اطراد الكلام كأنه قيل : ولكنك ما كنت ثاويا في أهل مدين . . . الى مرسلين) معطوفة على مجموع الجمل قبلها أو بعبارة أخرى على : (وما كنت بجانب الغربي . الى العمر) وهي ملاحظة نفيسة لم يستغلها البلاغيون بعد عبد القاهر في بحث الصلة وما بداخلها ، وينوه عبد القاهر بأمر النظم وأن فصاحة الكلام ينبغي أن ترد

---

1) آيتا 44 ، 45 من سورة القصص

الى جمال المعاني الاضافية على نحو ما صورنا ذلك في صورنا ذلك في صدر حديثنا عن الدلائل ، وأيضا ينبغي أن يرد الى هذه المعاني جمال الاستعارة والكناية ، ويعرض صورا من التعبير الدقيق الذي يدل على الحذق بنظام التأليف التركيبي في اللغة من ذلك تعرض خلف الأحمر لبشار حين أنشده قصيدته التي يقول فيها :

بكـرا صـاحبي قبــل الهجيـر ان ذاك النجـــاح في التبكيـر

فقد قال له خلف : لو قلت مكان الشطر الثاني (بكرا فالنجاح في التبكير) كان أحسن فقال له بشار : (انني بنيتها أعرابية وحشية) ولو قلت بكرا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين ، ويقول عبد القاهر : إذا جاءت ان على هذا الوجه اغنت غناء الفاء العاطفة وأضافت الى ذلك رونقا عجيبا . اذ يصبح الكلام مقطوعا موصولا معا ، ومما يدل على ما تحتاجه هذه الدقائق البلاغية من فطنة استخدام كلمة كل ، ويعرض علينا عبد القاهر طائفة من عباراتها ويحللها تحليلا بديعا ينتهي منه الى أنها إن دخلت في حيز النفي فتقدمتها أداته كانت لنفي الشمول فمثل « ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد » و « لم يأتني القوم كلهم » و « لم أركل القوم » ينصب فيه النفي على العموم لا على كل فرد واذا أخرجت « كل » من حيز النفي كان المعنى على شمول النفي وعمومه جميع الأفراد على نحو ما يتضح في مثل : (ادعي على شيئا كله لم أصنعه) وكلام عبد القاهر هنا شديد الصلة بكلام المناطقة مما يدل على تثقفه بالمنطق واصطلاحاته وقوانينه .

ومن دقائق ما صوره هنا الآية الكريمة ﴿ وجعلوا لله شركاء الجن ﴾ ، فقد ذهب الى أن الجن منصوبة بمحذوف يدل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل بعد كلمة (شركاء) فمن جعلوا شركاء لله تعالى ؟ قيل

الجن أي جعلوا الجن ، وبذلك نص على حذف المسند حين توجد القرينة . ومن هذه الدقائق آية التنبيه : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ﴾ فانه نكر لفظ حياة ولم يعرفها لأن المعنى على الازدياد من الحياة لا على الحياة من أصلها فهم يحرصون مهما عاشوا على أن يزدادوا الى حياتهم حياة اى جزءا من حياة مهما ضؤل وصغر ، ومن هنا وجب التنكير للحياة في الآية الأولى : ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾ لأن القصاص لا ينشأ عنه الحياة من أصلها وانما ينشأ عنه ما يستأنف منها وأيضا فان الحياة التي يردها القصاص إنما هي لمن يروعه خوق القصاص ، بمعنى أنها ليست شاملة لكل الناس ومن هنا حسن التنكير . ويحيل عبد القاهر في تبين مثل هذه الدقائق على الذوق ثم يعرض للمجاز ويحلل طائفة من أمثلته مستكشفا لما سماه المجاز الحكمي أو العقلي .

ثم يعرض لأضرب الخبر ويستشهد بما رواه ابن الانباري من أن الكندي المتفلسف ركب الى أبي العباس المبرد[1] وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوا ، فقال له أبو العباس في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : عبد الله قائم ثم يقولون : إن عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله لقائم ، والألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال له أبو العباس ، بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه ، وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن سؤ ال سائل وقولهم : إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . فما أحار المتفلسف جوابا » ويعلق عبد القاهر على ذلك بقوله : واذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب

1) انظر ص 181 البلاغة تطور تاريخ للدكتور شوقي ضيف

فيه ركوب مستفهم أو معترض فما ظنك بالعامة ومن هو في عداد العامة ، ممن لا يخطر شبه هذا بباله » ويأخذ في تحليل طائفة من العبارات المبدوءة بلفظ (ان) ومعروف أن البلاغيين بنوا من إجابة المبرد فصلا تحدثوا فيه عن ضروب الاسناد الخبري ، وعبد القاهر هو الذي فتح لهم أبواب هذا الفصل ، اذ يذهبون الى أن العبارة الأولى في كلام الكندي لخالي الذهن والغرض منها إفادة الحكم ، أما الثانية فللسائل والغرض منها تأكيد الحكم وأما الثالثة فللمنكر والغرض منها المبالغة في التأكيد ، وذهب عبد القاهر هنا الى أن خالي الذهن والشاك المتردد لا يؤكد لهما الكلام إذ قال إنه يحسن التأكيد اذا كان المخاطب له ظن في خلاف الحكم المؤكد وعقد قلبه على النفي . على أنه فتح الباب لتأكيد الكلام في الصورة الأولى لأسباب بيانية وهو ما سماه البلاغيون بعده بالخروج على مقتضى الظاهر .

وتحدث عن القصر الذي أشرنا اليها سابقا بتعريف المسند والمسند اليه ولاحظ أن القصر الثاني في مثل المنطلق زيد أقوى من القصر في مثل « زيد المنطلق » وفرق بين انما وبين ما والا فالأولى لا تتضمن نفيا بخلاف الثانية والأولى تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما ينزل فنزلته مثل ﴿ انما انت منذر من يخشاها ﴾ وأما (ما والا) فيأتيان في خبر ينكره المخاطب ويشك فيه ، كقولك لشخص : « ما انت الا مخطىء » وفرق ثالث هو أن (انما) تفيد ايجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره ، فاذا قلت انما جاءني زيد تضمن ذلك انك نفيت أن يكون الجائي غيره فكأنك قلت (جاءني زيد لا عمرو وهكذا يفرق في جميع الأبواب بين المعاني باختلاف الأدوات وباختلاف مكان الكلمات . وينوه طويلا بنظم الكلام وأن فصاحته

وبلاغته وروعته انما ترد الى هذه المعاني الاضافية التي يجلوها ويعرض لبعض الصيغ القرآنية وغير القرآنية مبينا ما فيها من دقة التعبير وجماله .

ويتحدث عن الاعجاز القرآني ويرد ما يظن من أن للفظ وما قد يتصل به من استعارة وغير استعارة مدخل فيه وكذلك الشأن في حسن الألفاظ وجمالها الحسي ووقف مرارا عند الصور البيانية من المجاز والكناية والاستعارة ليؤكد أن جمالها لا يرجع الى مدلولاتها ومضامينها وانما يرجع الى المعاني الاضافية التي يلاحظها الحاذق البصير في تراكيب العبارات وصياغاتها وخصائص نظمها وصور نسقها وسياقها ومعنى ذلك أنه عرض في « الدلائل » للصور البيانية لا لغرض بحثها بحثا مفصلا وانما لاثبات أنه يطبق عليها في النظم ومعانيه الاضافية ما يطبق على العبارات الحقيقية وعد الاستعارة مجازا عقليا تقوم على ادعاء معنى اسم لاسم آخر مثل الكناية والتمثيل ذاكرا أن حسنها في المعنى الاضافي[1] ويلتفت عبد القاهر الى معنى مهم هو أن تفسير بيت او آية من الذكر الحكيم لا يساويهما في نظم التعبير وأدائه وفي ذلك الشهادة الناطقة بأن المعول في البلاغة والاعجاز انما هو على النظم ، والا أصبح لتفسير البيت بلاغته ولتفسير القرآن اعجازه ، وهو ما لا يقول به أحد . ويؤديه ذلك الى فكرة دقيقة في بحث السرقات الشعرية وهي أن بيتين مهما اتفقا في المعنى لا بد ان يكون بينهما خلاف في أدائه ونظمه وهيئة تعبيره ، واذا كان العلماء بالشعر قد قالوا إن معنى في بيت هو نفس المعنى في البيت الثاني فانهم لا يريدون أن حكم البيتين مثل حكم الاثنين وضعا في اللغة لشيء واحد كالليث والأسد مثلا ، وانما يريدون أنه يجمعهما جنس واحد ، ثم يفترقان بخصائص وصفات كالخاتم

---

1) الدلائل ص 309

والخاتمة والقرط والسوار والسوار وسائر أصناف الحلى التي يضمها جنس واحد وتختلف أشد الاختلاف في الصفة والهيئة .

ويعرض طائفة من الأبيات التي تنضوي تحت مبحث السرقات ويبين ما بين كل بيتين أو أبيات تشترك في معنى من فرق في النظم والأداء ويسمى هذا الفرق باسم الصورة كالفرق بين انسان وانسان وفرس وفرس بخصوصيته تكون في صورة هذا لا تكون في صورة ذاك ويقول ما ملخصه : لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصفته في البيت الآخر وكان التالي من الشاعرين يجيئك به معادا على وجهه لم يحدث فيه شيئا ولم يغير له صفة لكان قول العلماء في شاعر : انه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد وفي آخر انه أساء وقصر لغوا من القول ، من حيث كان محالا أن يحسن اويسيء في شيء لا يصنع به شيئا . وكذلك كان يكون جعلهم البيت نظيرا للبيت ومناسبا له خطأ منهم ، لأنه محال أن يناسب الشيء نفسه وأن يكون نظيرا لنفسه . وأمر ثالث وهو أنهم يقولون في واحد انه أخذ المعنى فظهر أخذه ، وفي آخر : انه أخذه فأخفى أخذه . ولو كان المعنى يكون معادا على صورته وهيئته وكان الأخذ له من صاحبه لا يصنع شيئا غير أن يبدل لفظا مكان لفظ لكان الاخفاء فيه محالا ، لأن اللفظ لا يخفي المعنى ، وانما يخفيه اخراجه في صورة غير التي كان عليها ، وهي فكرة طريفة منتهى الطرافة . ولو اعتنقها أصحاب البلاغة في عصر عبد القاهر وبعده لخففوا من حدة بحثهم في السرقات الشعرية وعرفوا أن للاحق دائما فضلا في الصورة التي يخرج بها المعنى اخراجا جديدا . وانما أدى عبد القاهر اليها بحثه في معظم الكلام ونسقه واتخاذهما ميزانا لبلاغته وهو ميزان حاول به أن يزن الصور البلاغية في التعبير كما ووزن صوره الحقيقية ، وردها أو رد العناصر المهمة في بلاغتها الى طريقة التأليف

للعبارات وسياق الألفاظ منها ، وهو يجعهد نفسه جهدا شديدا في تبين هذه العناصر حتى يوضح فكرة النظم وشعبه وخصائصه ونسجه المختلفة .

وهي نسب يكشفها العقل البصير الذي يستطيع أن ينفذ عن طريق العلاقات النحوية في التعبيرات الى خفايا البلاغة ودقائقها في الصياغات المختلفة ، وعبد القاهر مع إيمانه بأن العقل يستطيع أن يصل الى ادراك هذه الدقائق والخفايا ينوه بالذوق وأنه ضروري لتمييز جيد الكلام من رديئه يقول في تضاعيف كتابه[1] (ان من حرم الذوق عليه أن يقلد من ملكه وعرف به كيف يصور مزايا النظم وعليه أن يأخذ نفسه بالتدريب حتى تتكون له الحاسة التي يبصر بها خصائص الكلام . وقد ردد ذلك في خاتمة كتابه قائلا : إنه لا بد للشخص من ملكة ومن ذوق وقريحة حتى يقف على معاني الجمال البياني في النظم وحتى يتكشف له العطاء ويرتفع عن بصره الحجاب الصفيق .

وتحدث عن بعض صحف الكتاب عن السجع والجناس ليدل على أنهما لا يحسنان الا في نسق مستو منتظم وأن الجمال البلاغي لا يرد اليهما في ذاتهما كما لا يرد الى مجرد السهولة الظاهرة في الألفاظ والسلاسة والسلامة مما يثقل على اللسان[2] .

(وواضح من كل ما سبق أن عبد القاهر استطاع في الدلائل أن يفسر نظرية النظم تفسيرا ردها فيه الى المعاني الثانية)[3] او كما قلنا الى

---

1) الدلائل ص 602
2) الدلائل ص 463 وما بعدها .
3) الدلائل صـ 781 وفي مواضع متفرقة

المعاني الاضافية التي تلتمس في تركيب الكلام حسب مضامينه ودلالاته في النفس ، وهي معان ترجع الى الاسناد وخصائص مختلفة في المسند اليه والمسند وفي أضرب الخبر وفي متعلقات الفعل من مفعولات وأحوال وفي الفصل بين الجمل والوصل وفي القصر وفي الايجاز والاطناب وهي نفسها الأبواب التي ألف منها من خلفوه علم المعاني ، وحقا تتاثرت في كتابات من سبقوه بعض ملاحظات وبعض مصطلحات غير أن هذا ينبغي أن لا يضللنا فنغمطه حقه ونزعم أنه انما جمع ملاحظات سابقيه فالحق أنه ابتكر هذه النظرية[3] التي قام على أساسها علم المعاني واذا كان المحدث نتيجة للانتفاع بسابقه وجريا على سنة التطور قد يكمل المبتدىء بالمزيد فقد استدركوا شعب باب الانشاء وظلت كتاباته المنارة الهادية بأضوائها الكثيرة المشعة وحسبه انه قرأ كتاب سيبويه وتفهم ما فيه من معان ثرية كانت الأساس المتين لاشادته هذا البناء .

ومن كل ما تقدم نوقن بما لا يدع مجالا للشك أن نظرية عبد القاهر في المعاني تعتمد على القواعد النحوية التي تراعي نظم الكلام وتراكيبه لا الكلمة المفردة وحال آخرها ، فالكلمة المفردة انما تراعي وسط التركيب الذي جاءت فيه مراعي وضعها من حيث ما قبلها وما بعدها مذكورا او مقدرا .

« يقول ابن الأثير : ولست أعني بالجزل من الألفاظ أن يكون وحشيا متوعرا عليه عنجهية البداوة بل أعني بالجزل ان يكون متينا مع عذوبته في الفم ولذاذته في السمع » لعله كان يرى الجزالة قوة معنوية تنتقل من صياغة صادقة متماسكة لمعنى قوى متماسك وإن جاءت

الألفاظ سهلة سلسة إذ أن تماسك المعنى وترابط النظم قد أحدث كلاهما من القوة والتمكن ما لا يحدثه اللفظ الغريب .

واللفظ الغريب لا يحدث قوة اطلاقا الا اذا صادف مكانه الصادق من التجربة والا فهو حجر ثقيل في طريق القارىء يرهقه ويضنيه .

أفلح ابن الأثير اذن في حديثه عن الجزالة والرقة وبخاصة حين أشار الى أن من الجزالة ما يعذب ويلذ ، لأن العذوبة واللذاذة بعض صفات الرقة دون نزاع ولهذا التداخل المتصل فسر الكاتب البليغ الأستاذ أحمد حسن الزيات يرحمه الله من سرد هذه الأوصاف النقدية الى أوصاف غيرها تكون أكثر ضبطا وتحديدا حين قال في كتابه الأصيل (دفاع عن البلاغة) : قرىء في كتب النقد والبلاغة فتجد من صفحة الى صفحة سلاسل من الوصف الجزافي تتلاحق على الكلام البليغ فلا تحدده ولا توضحه ، ذلك لأن أكثرها من الألفاظ التي أشاعها الكتاب في الناس من غير تقييد ولا تحديد فظلت معانيها مبهمة . ودلالتها شائعة من ذلك قولهم : الجزالة والسهولة والفصاحة والوضوح والصدق والطلاوة والحلاوة والمائية والصنعة والسبك والحبك والسمو والشرف والجلال الى آخر هذه النعوت المتداخلة التي لا تعين حدا ولا تبين مزية .

وللأستاذ الزيات رحمه الله عذره حين يرى الكتاب يملئون الصفحات بأوصاف حصرها في الأصالة والوجازة والتلازم ولكن المشكلة لم تحل بعد ، لأن التلازم معنى اجمالي سيفصله ناقد غير الزيات بألفاظ لا تخرج عن مضمون السلاسة والقوة والجزالة والرقة فيعود ثانية الى هذا التداخل الذي فر منه الأستاذ ، وأنا أرى أن الناقد الجيد يستطيع أن يضع اللفظ النقدي موضعه الصحيح ولن يضيره أن

يستعمل لفظتي الجزالة والرقة اذا تحقق ما تشيران اليه من سمات فلنبق عليهما غير ناسيين ما اكده ابن الأثير[1] .

هذه مقدمة لا بد منها لدراسة الجزالة والرقة في الأسلوب القرآني ومنها نعرف أن الجزالة جزالة موضع لا جزالة كلمة او بيت او آية فالذين يقفون عند الكلمة وحدها في النص الأدبي أو يتجاوزونها الى البيت الواحد او الآية المفردة يبترون السياق بترا وكذلك الرقة لا تكون في لفظة منقطعة من سياقها ، كما نعرف أن التماسك الأمر لا يكون بقوة الألفاظ وحدها بل بما تعبر عنه من مواقف قوية تتطلب التلازم بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والمضمون ، كما يقال في هذه الأيام ، ويقتضي ذلك أن يكون الأديب صادقا كل الصدق في نقل الخواطر شديد الشعور بتبعته الأدبية التي لا تجعل زركشة اللفظ ورنينه مسحة ظاهرية لا صلة لها بالنبع الحقيقي الذي يجيش في أعماق النفس ، اذ إن رسالة البيان الأولى هي اظهار ما في النفس من الحقائق اظهارا يوضحه الخيال الكاشف والنظم الموحي والجرس المعبر .

فاذا جاء ذلك كله بعيدا عن الخلجات النابضة او مقنعا بستائر زائفة من عجب الصنعة فلا أداء ولا بيان وما دامت الجزالة والرقة كلتاهما ترجعان الى الموضوع . وهذا ما تطورت اليه علوم البلاغة النظر الى الموضوع ككل بعد سلامة الجمل والتعبيرات وشحنها بالمعاني التركيبية المعبرة عن شتى الانفعالة ومختلف الأحاسيس بالتقديم والتأخير والذكر والحذف والوصل والفصل والقصر والتأكيد . . الخ مما تحدثنا عنه آنفا .

---

1) البيان القرآني للدكتور محمد رجب البيومي ـ سلسلة البحوث الاسلامية الكتاب الواحد بعد الثلاثين .

7)دراسة المذاهب النحوية من حيث إنها أثر لخلاف على طلب معنى أو أن لها منزحا آخر يهيم وراء الاعراب أيا كان المعنى الذي يكشف عنه

ما المدرسة ؟ وهل كانت هناك مدارس نحوية ؟ ومن الذي أسسها وما خصائص كل منها ؟

المدرسة ما هي الا اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون ، وهي في نظر بعض الباحثين ليست الا استاذا مؤثرا وتلاميذ وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد ونهجوا للوصول اليه منهجا موحدا[1] .

ويرى (جوتولدفايل) أنها الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجلهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد[2] .

وليس بين هذه الأراء كبير اختلاف لهذا نتجاوزها الى آراء الباحثين في المدارس النحوية في القديم والحديث أما القدماء فقد اعترفوا بوجود المدارس النحوية التي تتمثل في المدرسة البصرية وهي أسبق الثلاث ثم المدرسة الكوفية ومن بعدها مدرسة بغداد على اختلاف بينهم في طريقة التناول ، فأصحاب الطبقات ومن لف لفهم يقسمون النحاة الى بصريين وكوفيين ويجمعون على ذلك ثم يختلفون في تسمية

---

1) مدرسة الكوفة ص 129 طبعة دار المعرفة ببغداد (المهدي المخزومي)

2) مقدمة الانصاف ترجمة الدكتور النجار

ما وراء هاتين المدرستين فيقسمهم الزبيدي الى مصريين[1] وقرويين وأندلسيين ، أما العكبري فيسميهم المدنيين حيث يقول : النحويون جنس تحته ثلاثة أنواع : مدنيون وكوفيون وبصريون . وابن النديم يصرح باسم البغداديين ويجيء بهم في أعقاب البصريين والكوفيين ، أما غير أصحاب الطبقات من المترجمين يعتمدون على تاريخ الوفاة أو على حروف الهجاء فانهم ينصون غالبا على أن هذا بصري وذاك كوفي مثلا ، وفي هذا التصريح دلالة على اعتراف القدماء بأن هناك مدرسة تغاير الأخرى ، أما المحدثون فمنهم من اقتنع بصحة ما ذهب اليه القدماء من وجود بعض المدارس النحوية المتميزة ومنهم من تشكك في ذلك ، من الفريق الأول المرحوم أحمد أمين حيث يقول وأيا ما كان الأمر فقد اختلفت مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة في مبادىء أساسيه[2] والأستاذ أمين الخولي حيث يقول : (والكسائي الكوفي باجابته هذه يشير الى قوله (أي هكذا خلقت) يذكرنا بمدرسة قومه في النحو وما يمثل اليه من التتبع اللغوي وعدم اتباع التأويلات البعيدة .

والامعان المنطقي الذي جنحت اليه مدرسة البصرة المناظرة ، ولم تكن الغلبة لمدرسة الكوفة التي لمحت طبيعة اللغة بل كانت لمدرسة البصرة العقلية المنطقية الخ ومن المستشرقين الذين يؤيدون وجود بعض المدارس النحوية المتميزة (يوهان فك) في كتابه (العربية) حيث يقول (وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في

---

1) طبقات النحويين للزبيدي

2) اللمع لأبي القاسم عبد الواحد بن علي العكبري الصفحة الأولى من مخطوطة دار الكتب / 5

3) مثل العماد الحنبلي في كتاب شذرات الذهب في أخبار من ذهب وابن الأنباري في كتاب نزهة الألبا

القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين كما سلك كل من القبيلين في تفسير الظواهر اللغوية طريقا خاصا)[1] .

أما الفريق الآخر ذلك الذي يتشكك في قيام مدرسة كوفية ومن ثم لا يرى قيام مدرسة بغدادية ، اذ انها ليست الا امتزاج المدرستين البصرية والكوفية معا فأبرزهم (جو تولد فايل) حيث يقول عن الكوفيين في مقدمة الانصاف (انهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة) .

أما (برر كلمان) فلم يكن في رأيه قاطعا ولا واضحا كما كان فايل وان كانت عبارته تشعر بالانكار حيث يقول : (قد افترض العرب فيما بعد استنادا الى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائما بين مذهبين لغويين هما مذهب البصرة ومذهب الكوفة وأن هذا الخلاف لم يسو الا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان وتوحدا في مدرسة بغداد ولكن الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين البصرة والكوفة قد بولغ فيها الى حد لا مبرر له فأنت تراه قد نسب ذلك الى افتراض العرب وربما كان معنى هذا انه لا يرى ما يراه العرب ولكنه عاد فقال والذي يظهر لنا أن المنافسات قد بولغ فيها الى حد لا مبرر له وليس في هذا انكار لوجود المدرستين وكل ما فيه انكار للمبالغات التي وصلتنا عن المنافسات بين المدرستين ، ومن هنا لم يكن واضح الرأي في هذه القضية .

أما دائرة المعارف الاسلامية فقد حذت حذو (جو تولد فايل) حين قال قائلها : لا نستطيع في الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل

---

1) ضحى الاسلام 294/2 الطبعة الخامسة .

لنحاة الكوفة وهو أمر سبق أن بينه فايل[1] ولا شك أنها كانت حقيقة قائمة كما سنبينه بالتفصيل في الباب القادم (تحديد دقيق للخلاف بين المدارس) وقد اختلف في مؤسس المدرسة البصرية .

أ ـ يرى ابن فارس في كتاب الصاحبي أنها بدأت قبل أبي الأسود فلما قل النحو في أيدي الناس جدده أبو الأسود[2]

ب ـ ويرى كثير من القدامى والمحدثين أنه أبو الأسود الدؤلي المتوفي سنة 567 بأمر الامام علي أو زياد على اختلاف الروايات[3] .

جـ ـ وبعض المستشرقين يستنكرون وضع أبي الأسود أصول النحو العربي .

د ـ ومن العرب من قال إنه نصر بن عاصم المتوفي سنة 89 هـ ومنهم من قال إنه عبد الرحمن بن هرو المتوفي سنة 117 هـ

هـ ـ ويرى الاستاذ ابراهيم مصطفى أن واضع النحو هو عبد الله بن اسحاق الخضرمي المتوفي سنة 117 هـ .

ز ـ ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الخليل وسيبويه هما اللذان اخترعا النحو اختراعا .

وقريب منه قول من يرى أن تاريخ المدرسة البصرية يبدأ بعمل (سيبويه) وليس المجال هنا مجال تأييد أو تفنيد . أما المدرسة الكوفية فلم تكن أسعد حظا في الاختلاف .

---

1) انظر ترجمة ثعلب 200/1 طبع 1930

2) الصاحبي في فقه اللغة ص 10 طبعة المؤيد 1328

3) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص 7 طبعة نهضة مصر .

أ ـ يرى بعض القدامى أن مؤسسها معاذ الهراء .

ب ـ والأكثرون على أن أبا جعفر الرؤاس هو المؤسس الأول لمدرسة الكوفة .

جـ ـ وبعض المحدثين يذهب الى أن الكسائي هو المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة استناداً الى أن الرؤاس او غيره لم يخلف لنا شيئا وعلى كل فلقد كان لكل مدرسة شخصيتها المستقلة في فترة من الزمان .

ولا يعني وجود المدارس المتميزة أن يكون بين كل مدرسة وأخرى حدود فواصل مانعة بل هناك قدر مشترك بين الجميع ، وهذا الاشتراك لا يتنافى مع التميز والتشخيص واذا جاز لنا أن نضرب مثلا بالانسان فاننا نجد قد اشتركا بين الانسانية جمعاء ثم بعد هذا نجد خصائص فردية تميز كل شخص على حدة وهو ما يسمونها في علم النفس بالفروق الفردية وكذلك المدارس النحوية لها قدر مشترك بين الجميع ثم لكل مدرسة خصائصها التي تميزها عن الأخرى وفي هذا التشبيه رد مقنع لمن أراد أن يقتنع ممن أنكروا المدرسة الكوفية أو المدارس النحوية بوجه عام زاعمين أن اشتراك المدارس في بعض الخصائص يفسد عليهم قضية التشخيص .

هذه واحدة مما ينبغي أن نتيقظ له مرة أخرى أن قياس مدرسة بجوار أخرى لا يعني انها تنشأ فجأة بل لا بد لها من التدرج في كثير من الأحيان فان الذي يرصد الحركات الفكرية يرى انها تتطور مع الزمن غالبا فتكون البداية لمحة خاطفة ثم تنمو رويدا رويدا الى أن تبلغ مبلغا

من النضج يصح أن نطلق عليه اسما من الأسماء المميزة وكذلك نشأت مدرسة بغداد بالتدريج حتى استوى أمرها[1] وكذلك المدرسة الأندلسية .

وقد آن أن نتناول هذه المذاهب بين المعنى والاعراب فنقول وبالله التوفيق :

إذا عرفنا أن الاعراب دخل الكلام للتمييز بين المعاني وتتبعنا مسائل الشيخ الامام كمال الدين أبي البركات الأنباري في كتابه الانصاف نجد هذه المسائل التي بلغت مائة واحدى وعشرين مسألة لوجدنا ان الخلاف في أغلب المسائل بل جلها انما يرجع الى المعنى افرادا وتركيبا ، خذ مثلا ارتفاع كل من المبتدأ والخبر وهو خلاف إعرابي الا نستطيع أن نرجعه الى الخلاف على المعاني فالكوفيون الذين يقولون : إن المبتدأ قد ارتفع بالخبر والخبر قد ارتفع بالمبتدأ انما يرجعون هذا الارتفاع الى عدم انفكاك كل من المبتدأ والخبر عن الآخر وعدم الانفكاك معنى من المعاني ، والبصريون الذين يقولون : ان المبتدأ قد ارتفع بالخبر والخبر قد ارتفع بالمتبدأ انما يجعلون هذا الارتفاع بسبب عدم انفكاك كل من المبتدأ والخبر عن الأخر وعدم الانفكاك معنى من المعاني ، والبصريون الذين يقولون إن المبتدأ الذي ارتفع بالابتداء قد جعلوا التجرد من العوامل أمارة ودلالة والدلالة تكون بالعدم كما تكون بالوجود ، وكذلك رفع الظرف الخبر) بالمبتدأ في رأي الكوفيين ورفعه بالتجرد من العوامل ، ورفع المبتدأ بعد لولا ونصب

1) أبو زكريا الفراء للدكتور مكي الانصاري

الاسم في باب الاشتغال والاعراب بالحروف لا تعدم وجود معنى من المعاني مسبب هذا الاعراب ولا نسوق الكلام من غير دليل .

في كتاب الصاحبي لابن فارس[1] من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الاعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصير ولا نعت من توكيد .

وفي موضع آخر قال[2] فأما الإعراب فيه تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أن قائلا لو قال : (ما أحسن زيد) غير معرب ، أو ضرب عمرو زيد . غير معرب لم يوقف على مراده ، فاذا قال : ما أحسن زيدا ، أو ما أحسن زيد ، بالرفع او ما احسن زيد بالجر ، أبان الاعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها منهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ، فما الأولى تعجبيه والثانية نافية والثالثة استفهامية ، فقد دخل الإعراب الكلام ، الأسماء مثلا ، لأن المعاني تعتورها فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولما لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن المعاني فقالوا : ضرب زيد عمرا الخ .

ودليل آخر على ما يظن أنه خالص للاعراب والواقع انه يحمل في

---

1) ص 42

2) ص 161

طياته معنى من المعاني وهو اختلاف النحاة في اعراب المثني والجمع والأفعال الخمسة .

نقل السيوطي في الأشباه والنظائر[1] بالقول في الاعراب ، أحركة هو أم حرف قال : قد قلنا إن الاعراب دال على المعاني وأنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة داخلة على الكلام نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة من قولك رأيت جعفرا والكسرة من قولك مررت بجعفر . هذا أصله ومن المجمع عليه أن الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الإعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين أن الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف . ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وكذلك الجزم في الأفعال المضارعة ، وحرفا ، فان قال قائل : فأين يكون من الاعراب ؟ سكونا وحذفا وحرفا ؟ قيل له يكون سكونا في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب وحذفا في هذه الأفعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش ، فاذا قال قائل : فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه وأصحابه في شيء من الكلام ؟ قلنا له : هذا الذي ذكرناه هو الأصل وعليه أكثر يدار كلام العرب وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو مطرد فيه ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب كما مثلنا ذلك فيما تقدم وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات ، كما يقال بالاطلاق : الصلاة واجبة على

1) السيوطي في الأشباه والنظائر ص 121

البالغين من الرجال والنساء ثم نجد فيهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها . وكما يقال من سرق من حرز قطع وقد نجد القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقته على ما ذكرناه ، ثم انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعمه الى جعل الاعراب حروفا وذلك في تثنية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون ، هذه ، علامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون وحذفها وعلامة الجزم والنصب .

فان قيل : ما الذي أوجب تصيير الاعراب في هذه الأفعال حرفا وهو النون ؟ قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الاعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب . وآخر حرف في هذه الأفعال النون . فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حال الجزم ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكتين ، وكان يذهب ضمير الاثنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط علم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يثني ويجمع الفعل مقدما ، فكان يصير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى ، فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرفع ، فما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم ، لأن الجازم يحذف ما يثبت في الرفع ، فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم ، نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الواو والياء والألف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه أيضا فقيل : لم يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا كما ضم النصب في تثنية الأسماء

وجمعها الى الخفض لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء .

فان قال قائل : فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأسماء متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، وزعمت أن الجازم اذا دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذفت النون وهي متحركة ؟ ولم زعمت أنها ساكنة ؟ فالجواب في ذلك أن يقال له : ان النون في هذه الأفعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست حرف اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن تحركت لالتقاء الساكنين . وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقا فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم .

فان قال قائل : فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون في الأفعال حروف الاعراب ؟ فالجواب في ذلك أن الألف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرت لك فلم يجز أن تكون حروف اعراب الفعل لذلك .

فان قال قائل : فلم جاز أن يجيء اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك فقد جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي بثبات النون وكذلك النصب والجزم لأنهما يحذف النون وهي بعد الفاعل أفيجوز أن يكون اعراب شيء موجودا في غيره وكون ذلك الشيء معربا ؟ قيل له : إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمر فصار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة ، فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت (الكلمة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لئلا تتوالى في كلمة واحدة أربع حركات .

وبهذا يتأكد لنا ما قاله أبو القاسم الزجاجي : انما ذكر سيبويه اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني حجة لاختلاف الاعراب كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني[1] نحو ذهب وجلس ، كذلك أكرمني أخوك وأكرمت أخاك هما يختلفان وكذلك فرق بين الفاعل والمفعول به والمضاف والمضاف اليه في الاعراب اذ اختلفت معانيهما .

وانا لسائقون هنا المسألة الزنبورية التي كان الخلاف فيها سياسيا لنثبت أن سيبويه حينما نطق بالضمير مرفوعا : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها ، قال فاذا هو هي انما كان يعتمد على المعنى .

رحل سيبويه الى مدينة بغداد في عهد هارون الرشيد آملا في الوصول الى المجد المادي والأدبي في ظل رعاية الوزراء البرامكة وهو يهدف من وراء ذلك التفوق على الكوفيين الذين استأثروا بهبات الخلفاء العباسيين ووزرائهم فأراد أن يبرهن أمام الناس ان العلماء البصريين يفوقون علماء الكوفة وفي أحد المجالس العلمية دارت مناظرة بينه وبين علماء الكوفة حضرها (الكسائي) الا أن المناظرة لم تكن علمية بقدر ما كانت سياسية أساء فيها الكوفيون الى سيبويه قاصدين من وراء ذلك القضاء على مدرسة البصرة وعلمائها واستعان علماء الكوفة ببعض الاعراب للاستشهاد بهم فقالوا : الرأي ما رأى الكسائي أو أنهم نطقوا بها ، ولو أن غير الحاضرين طولبوا بالنطق لما طاوعتهم السنتهم إذ إن المنقول عن العرب والمقيس على كلامهم انما هو بالرفع فنجحوا فيما أرادوا وتحاملوا عليه بشدة فأخفق وانهارت آمالهفي بغداد وقرر الرحيل

---

1) قال سيبويه : فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو ذهب وجلس ص 15

الى مسقط رأسه في مدينة البيضاء عله يجد منها ما يعوضه عن اخفاقه في بغداد ولكن الصدمة كانت قوية فلم يحتملها فمات مكمودا قبل أن يصل الى بلده وهو في شيراز عام مائة وثمانين هجرية ودفن بها .

قال الكوفيون كما ذكر ابن الأنباري في المسألة التاسعة والتسعين من كتابه الانصاف في مسائل الخلاف ص 413 مطبعة حجازي بالقاهرة :

فوجه الدليل في هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي وتكلمت بمذهبنا وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب ، قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها ، مثل مذهبنا فدل على صحة ما ذهبنا اليه ، واما من جهة القياس فقالوا : انما قلنا ذلك لأن (اذا) اذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده وتعمل في الخبر عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب : أن (هو) في قولهم فإذا هو إياها عماد ونصبت (إذا) لأنها بمعنى وجدت على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انه لا يجوز الا الرفع لأن (هو) مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبرا عنه ، الا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعا ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجه ما ، فوجب أن يقال : فإذا هو هي ، فهو راجع الى الزنبور ، لأنه مذكر ، وهي : راجع الى العقرب ، لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : (أما ما رووه عن العرب من

قولهم : فاذا هو اياها فمن الشاذ الذي يعبأ به كالجزم بلن والنصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس على أنه قد روي أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جعلاه ، فلا يكون في قولهم حجة لتطرق التهمة الى الموافقة .

وأما قولهم (إن إذا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم حسبك زيد ، بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل كقولهم (أحسن بزيد) لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب وكقولهم « رحم الله فلانا » لفظه لفظ الخبر وهي في المعنى دعاء ، وكقوله تعالى في قراءة من قرأ الرفع ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي . وكقوله تعالى : ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾ أي انتهوا ، لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ أي ليرضعن لفظه لفظ الخبر ، والمراد به الأمر الى غير ذلك من الأماكن التي لا تحصى كثرة فكذلك نقول نحن ها هنا « إذا بمعنى وجدت وهي في اللفظ ظرف مكان ظرف ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده فوجب أن يقال » فاذا هو هي . وإن قالوا « إنها تعمل على الظرف وعمل وجدت ، فترفع الأول لأنه ظرف وتنصب الثاني على انها فعل ينصب مفعولين « فباطل » لأنهم ان اعملوها عمل الظرف بقي المنصور بلا ناصب وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم الى ايجاد ذلك سبيل . واما قول أبي العباس ثعلب « ان هو في قولهم فاذا هو اياها » عماد وهو ما يسميه البصريون الفصل يحذف من غير أن يخل بمعنى الكلام وإذا حذف هنا بطلت فائدته لأنه يصير فإذا إياها وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه فبطل فاذهبوا اليه والله أعلم .

ولو أحسنا الظن بالاعراب ونفينا عنهم المؤامرة وقلنا انهم نطقوا مخلصين للنصب لما كان في هذا ما يشين سيبويه ، لأنه لم يكن لدى علماء الكوفة ما يؤهلهم الى القياس النحوي وضوابطه فقبلوا كل مسموع وقاسوا عليه .

ومذهب البصرة ذو اتقان وتخريج وتقعيد لأن التواطؤ معهم يضعف فيهم ثقة الدارسين من العلماء والرواد ، وهذه المسألة شاهد جديد على قوة المذهب البصري وسلامة منحاه ، والكوفيون علويون مخلصون لبني هاشم ومالوا بعد ذلك الى بني العباس منهم أنصار أهل البيت وهم بعد قيام بني العباس حصن دفاعهم المكيين وسياج قوتهم الناهضة ، أما البصريون فأميون متعصبون ، والكوفيون في ظلال الرشيد أولى بالاستعلاء وفي مقدمتهم الكسائي مؤدب الأمين ولي عهد الرشيد وصاحب سمر الخليفة فاذا نهض سيبويه ليحتل مكانته بعلمه وذكائه وشبابه فلا بد أن يلتجيء الكسائي الى من يعتصم به ويحميه وهو بشر له أطماع الانسان ورغائبه ، وهو فيما بينه وبين نفسه يستشعر قوة سيبويه الذي يتقد حماسة ويتأجج قوة وشبابا سيستطيع في جولته الاولى أن يذل شيخوخته ويكشف الكوفة عن مكان الصدارة ليحتلها البصريون عن جدارة واستحقاق واذا كانت الاخلاق الفاضلة تحرم عليه أن يستعين بوزراء الدولة لنصرته كما قالت بعض الروايات أن يحيى البرمكي قال مخاطبا سيبويه بعد أن نطق الاعراب بالنصب قد تسمع أيها الرجل ، فهو حريص على منزلته ، وبالغت الروايات فقالت ان سيبويه ذل واستكان ثم مات متأثرا بانهزامه وهذا ربط للمسببات بغير أسبابها ، لأن سيبويه لم ينهزم اطلاقا في معتقد نظرائه من العلماء فكلهم قد اعترف بصوابه وسداده وتوفيقه .

أما بعد وفاة سيبويه فقد أنصفه جميع من كتبوا عن المناظرة في مدى ألف عام أو تزيد ومن أحسن الظن بدخيلة الاعراب لجأ الى التأويل المتعسف ، ولعل ابن هشام النحوي هو أشهر من تبرع بتخريج رأي هؤلاء تخريجا مقبولا لرسوخه وتمكنه وقدرته على التأويل وسيأتينا تخريجه .

وقد جعله ابن خلدون في مقدمة ابن هشام تربع سيبويه ونظيره ، وحسب سيبويه أن ينصفه العلماء في حياته ، ويتجمع خلفاؤهم من بعدهم على تأييده فأين الانهزام الشنيع ؟ اللهم الا اذا عد بعده عن السيطرة في قصور الخلفاء انهزاما في مرأى من يجعلون أقدار العلماء وفق المناصب والألقاب ، وهؤلاء ليسوا من ذوي الرأي بحال .

فالنصب مجاف للمعنى خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ولذا تحمل النحويون في تخريج هذا النصب على أوجه ، ثم تعقبوها ، ذكر بعضها الرضي في شرح الكافية باب الظروف ، وأفاض القول فيها الأعلم الشنتمري ونقل كلامه المقري في نفح الطيب في فصل برأسه في الجزء الثاني عنوانه (المسألة الزنبورية) وأجاد ابن هشام في المغنى الباب الأول مبحث (إذا) فذكر أوجها خمسة مع التعقيب على كل وجه بما يفيده ، وهذه الأوجه الخمسة جمعها الجوهري مختصرا في هذا النظم :

وفي ضمير النصب تاليا اذا تعدد التوجيه فادر المأخذا
مفعولها أو نائب المرفوع أو نصبه بفعله المقطوع
أو أنه مفعول فعل مطلقا أو معرب حالا أنيب فارتقى

وانا لموردون هنا تعقيب ابن هشام على الأوجه الخمسة بايجاز :

1) تضمين الظرف معنى وجدت : خطأ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والأحوال ولأنها تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول آخر فكان حقها أن تنصب ما يليها .

2) وعقب على استعارة الضمير من مكان ضمير الرفع أو قولهم (نائب المرفوع) كما ورد في كلام الجوهري قائلا : ويشهد له قراءة الحسن (اياك يعبد) ببناء الفعل للمفعول ولكنه لا يتأتى فيما أجازه من قولك فاذا زيد القائم النصب فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع او حال على زيادة ال ، وليس ذلك مما ينقاس ، ومن جود تعريف الحال أو زعم أن اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد أخطأ لأن (وجد) ينصب المفعولين ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل .

3) وعقب ابن هشام على جعلهم الضمير (اياها) مفعولا به على ان الأصل فاذا هو يساويها قائلا نظيره قراءة علي رضي الله عنه ﴿ لئن أكله الذئب ونحن عصبة ﴾[1] بالنصب أي نوجد عصبة أو نرى عصبة ، وأما قوله تعالى : ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ﴾[2] اذا قيل أن التقدير يقولون: ما نعبدهم فانما حسنه استحسان إضمار القول .

4) وعقب ابن هشام على اعرابها مفعولا مطلقا ، والأصل فاذا هو يلسع لسعتها بقوله : مثله : ما زيد الا شرب الابل وهذا أوجه ما وجه به النصب .

---

1) سورة يوسف 14

2) الزمر 3

5) وعقب على الوجه الخامس وهو نصب الضمير على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والأصل فاذا هو ثابت مثلها بقوله : مثل : قضية ولا أبا حسن لها ، وهو وجه غريب مبني على اجازة : له صوت صوت حمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل ، وضعفه سيبويه وأجازه ابن مالك بناء على جواز ان تخلف المعرفة النكرة ، مررت برجل زهير ، وهذا زيد زهيرا بالنصب وتفرقوا أيادي سبأ فهل بعد هذا شك في أن كل وجه من هذه الأوجه انما اعتمد على معنى من المعاني ، والأولى ما لا يحتاج الى تأويل وهو الرفع ، لأن المبتدأ بعد اذا يحتاج الى خبر يتم به تشبيه الزنبور بالعقرب وحسبنا أن القرآن الكريم أبلغ الكلام قد ورد به : ﴿ فإذا هي بيضاء للناظرين ﴾[1] وعلى نمط هذه الآية آى كثير .

ولخطورة هذه المناظرة نوهت عنها أغلب كتب الأدب والتراجم والتاريخ فقد ذكرت في أمالي الزجاجي كما ذكرت في ترجمة سيبويه في طبقات الزبيدي والفهرست ونزهة الألباب ووفيات الأعيان ومعجم الأدباء غير أنها ذكرت مرة أخرى في معجم الأدباء ترجمة الكسائي وقد نوعه عنها حازم الانصاري في منظومته النحوية المشهورة معترفا لسيبويه بالحق ومنددا بغلبة الكسائي دون نصه وعدالة وعرض لها السيوطي في الأشباه والنظائر :

أول الفن السابع (في المناظرات والمجالسات الخ) في الجزء الثالث . ولئن ظفر الكسائي بسيبويه في هذه المناظرة ظلما لقد ثأر له منه على يد اليزيدي في المناظرة الآتية التي اندحر فيها الكسائي الكوفي

1) سورة الشعراء 33

لتغلب اليزيدي البصري[1]

بين الكسائي واليزيدي

قال العسكري : اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد فجرت بينهما مسائل كثيرة فقال له اليزيدي أتجيز هذين البيتين :

ما رأينا حزبا نقر عنه البيض صقر
لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي يجوز على الاقواء وحقه لا يكون المهر مهرا فقال له اليزيدي فانظر جيدا فنظر ثم اعاد القول : فقال اليزيدي لا يكون المهرا مهرا محال في الاعراب ، والبيتان جيدان وانما ابتدأ فقال المهر مهر ، وضرب بقلنسوته الارض وقال أنا أبو محمد فقال له يحيى بن خالد : خطأ الكسائي مع حسن أدبه أحب الينا من صوابك مع سوء أدبك أتكتني قدام أمير المؤمنين وتكشف رأسك ؟ فقال : إن حلاوة الظفر وعز الغلبة أذهبا عني التحفظ[2] .

وفي أمالي الزجاجي والأغاني مناظرات أخرى جرت بينهما فالكسائي الذي اعتمد على الصناعة وحدها والذي اعتمد على المعنى باعرابه يكون الثانية تأكيدا لفظيا وما بعده تأكيد معنوي حيث ابتدأ بالمهر وآخر كلمة في البيت هي الخبر .

---

1) نشأة النحو ص 43 وبهامشة المرجع كتاب التصحيف والتحريف ما وهم فيه الكسائي واليزيدي هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي مولى بني عدى نشأ بالبصرة وتلقى عن أبي عمرو ابن أبي اسحق والخليل ويوسف وغيرهم توفي سنة 202 انظر ص 81 نشأة النحو

2) المرجع السابق نشأة النحو

فالموضوع ليس أمر صناعة لفظية آلية ولكنه فقه المعنى التركيبي وسلامته وعدم تناقضه إذا نفينا أن يكون المهر مهراً .

وهذه مناظرة وردت في أمالي الزجاجي بين الكسائي الذي كان دريئة الكوفيين وحامي حقيقتهم ، كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد وكانا ملازمين له يقيمان باقامته ويظعنان بظعنه فأنشد الكسائي :

اني جزوا عامرا سوأى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السوأى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رئمان أنف اذا ما ضن باللبن

فقال الأصمعي : انما هو رئمان أنف بالنصب فقال الكسائي اسكت ما أنت وذاك يجوز بالرفع والنصب والخفض ، أما الرفع فعلى العطف على ما (أي البدل) لأنها في موضع رفع بينتفع فيصير التقدير أم كيف ينفع رئمان أنف ، والنصب بتعطي والخفض على الرد على الهاء في به قال فسكت الأصمعي ، قال ابن هشام في المغني : وصوب ابن الشجري انكار الأصمعي فقال : لأن رئمانها للبو بأنفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت ، لأن في رفعه اخلاء تعطي من مفعولية لفظا وتقديرا والجر أقرب الى الصواب قليلا وانما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه أي رئمان أنف له والضمير في بفعلهم لعامر ، لأن المراد به القبيلة ، ومن يعني البدل مثلها في :

أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ، وأنكر ذلك بعضهم وزعم أن من متعلقة بكلمة (البدل) محذوفة ، فترجيح النصب في رأي الأصمعي انما هو الحرص على الاعراب الذي يتطلبه المعنى .

1) من مناظرات الطور الثاني مع سابقتيها ص 39 من نشأة النحو .

8) تحديد دقيق للخلاف بين المدارس النحوية وطبيعة كل مدرسة مما يتصل أصلا بموضوعنا : المعنى والاعراب

كانت المدرسة النحوية ثمرة من ثمرات الأعمال القرآنية التي حرص عليها المسلمون الأولون لحفظ القرآن وحفظ التراث الديني الذي تسلموه تحقيقا لرغبة الشعوب الأجنبية الداخلة في الاسلام آنذاك وكان الحرص على انماء هذه الدراسة نتيجة مباشرة لاختلاف المسلمين في قراءاتهم الشائعة بينهم ولظهور بوادر اللحن في الأفكار الاسلامية المفتوحة في لغة التخاطب باحتكاك العربية بغيرها من لغات الأقوام الذين عاشوا جنبا الى جنب مع العرب الوافدين ، ولا ينتهي بنا السير الى القرن الثاني حتى كان العمل لحفظ القرآن واللغة ألزم منه في الماضي لكثرة الأجانب ولمزيد اختلاطهم بالعرب وكان على النحاة إذ ذاك وفيهم ناس ليسوا بعرب عبء ثقيل لتعميم هذه الدراسة وتسهيلها للمقبلين على تعلم العربية ولم يكونوا يحتاجون الى أكثر من أداة يستعينون بها على مزاولة هذه اللغة في سهولة ويسر وكان أوفى الدارسين بهذا الغرض هو الدراسة البصرية التي حاولت أن تفرغ اللغة بقوالب ثابتة وقواعد مضبوطة فمال الدارسون الى نحوهم وساروا على نهج دراستهم .

أما البحث الحر وأما الدرس الواسع الذي يمثل اللغة العربية وأما المنهج الملائم لطبيعتها فليس ذلك كله بالغرض الذي يهدف اليه الدارسون إذ ذاك اللهم الا المتخصصون منهم ولذلك لم يقبل الدارسون على النحو الكوفي لسعة روايته وكثرة اللهجات المتمثلة فيه

لأن الدارس المقدم على تعلمه لغة الدولة لا يعنيه من ذلك كله الا ما ييسر له التكلم بلغة عربية تفي بفهم القرآن والسنة وتدعم تدينه وتسهل له العيش في مجتمع لغته الرسمية تسمى اللغة العربية .

وقبل الموازنة بين المذهبين نتعرض لأسباب الخلاف وطبيعة كل مدرسة ولا نستطيع أن نرجع الخلاف النحوي كله الى انه أثر لطلب معنى كائنا ما كان بل هناك خلاف سببه الصناعة والاعراب وحدهما وسنمثل لكل على أن الغالب الأعم الذي يبلغ أربعة أمثال انما يظهر فيه الخلاف على طلب معنى وهناك عوامل كثيرة أثرت في كل مذهب .

1) منها سبق البصرة بولادة النحو فيها إذ إن العرب النازحين اليها من القبائل العريقة في اللغة الفصحى قد استطابوها فاتخذوها دارهم وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم .

2) وقربها من سوق المربد التي عادلت في الاسلام سوق عكاظ في الجاهلية ، فكانت فيه النوادي الأدبية والمجامع الثقافية تآلفت فيه حلقات الانشاد والمفاخرة والمنافرة والمحاظمة ومجالس العلم والأدب ، فكان الشعراء يؤمونه ومعهم رواتهم ، وكانت لفحولهم حلقات خاصة فيه ، كما كان العلماء والأدباء والأشراف ينزلون فيه للمذاكرة والرواية والوقوف على ملح الأخبار ، واللغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون ، والنحويون يسمعون فيه ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم[1] .

3) موقعها الجغرافي على طرف البادية مما يلي العراق فهي أدنى

---

1) راجع الأغاني أخبار جرير جـ 8 ص 29 طبع دار الكتب .

المدن الى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار فعلى مقربة منها بوادي نجم غربا والبحرين جنوبا والاعراب تفد اليهم منها ومن داخل الجزيرة العربية بكثرة كل اولئك يسر لعلماء البصرة تدوين القواعد ووجود مدد من اللسان العربي الفصيح لا ينفذ ، لا حاجة تهتمها الرحلة في مدى الطبقتين الأولين لأنهم لما بلغو الغاية في تجريد القياس وتعليل النحو وتعريفه .

وكان نشوء النحو في البصرة تلبية لداعي المحافظة على صيانة اللغة العربية مما نزل فيها منذرا بالخطر المدلهم وكان تعلمها واجبا على من دخل في الاسلام من غير أبناء العرب أن يتعلمه ليعرف لغة القوم الذين صار منهم حتى يتم الاندماج بهما وتستحكم أواصر الوحدة فيهما .

(انما المؤمنون اخوة)والفضل في ذلك راجع الى (أبو الأسود) الذي توطنها مع تشيعه للعلويين ومناوءة البصريين للعلويين وشيعتهم . الا أن حب العلم وحده جذبهم اليه ابتغاء وجه الله فشدوا عضد أبي الأسود في التدوين وكانوا له خير معين ، وكان لتعاونهم معه أن دونت القواعد معتمدة على عناصر ثلاثة :

1) سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة .

2) الثقة برواية ما سمعوه عنهم عن طريق الحفظة الأثبات الذين بذلوا النفس والنفيس في نقل المرويات عن قائليها معزوة اليهم .

3) الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تحول لهم القطع بنظائره وتسلمهم الى الاطمئنان عليه في نوط القواعد به والا اعتبروه

مرويا يحفظ ولا يقاس عليه الا اذا لم يرد من نوعه ما يخالفه فلا بأس من اعتباره مبني للتقعيد عليه ، ومن هنا ارتضى العلماء رأي سيبويه الذي ألحق فيه فعولة بفعيلة في النسب في حذف حرف المد وقلب الحركة فتحة اعتمادا على سماعه في النسب الى شنوءة شنئيا وعدم سماع ما يخالفه فسيان هذه اللغة ، ولذا قال ابن جماعة في حاشيته على الجاربردى فهو جميع المسموع منها فصار أصلا يقاس عليه .

تلك حال السابقين منهم وهم بذلك حظوا الحظوة التي ترسمها خلفهم بعدهم عندما حانت المنافسة بين البلدين وأخذت الكوفة تنحاز لنفسها وتهيىء لها طريقا آخر بل زاد عندئذ البصريون نشاطا ومثابرة على السير في منهاجهم اذ قد بدأ وقت ذاك اختبال الألسن ودخل الى الطباع الفساد وخص شيء من ذلك الى الأجيال الناشئة في الحضر فاختلف المصران على بعضهما وتمكنت منهما العصبية وأخذ كل في الطعن على الآخر .

وقد بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة وأبلوا في ذلك ما شهد به الدهر فتجافوا عن كل شاهد منحول ومفتعل ، وآية ذلك أول كتاب لهم وهو كتاب سيبويه وقد اعترفت له شهادة العلماء فيه من شيوخه وأترابه والذين بعده فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام غير مكترثين بما جاء مخالفا لها مما لا ظهير له ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول فهم بعدئذ أمامه إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم واما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي الأهواء في اللغة واما أن يتلمسوا الضرورة اذا كان في نظم المحفوظات ، ومثال ذلك عدم عمل الوصف الا معتمدا على نفي أو

استفهام أو موصوف فيرد عليهم قول الطائي :

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

فيؤ ولونه بأن الوصف خبر مقدم والمطابقة على حد : والملائكة بعد ذلك ظهير ووجوب تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه مع المؤنث السالم فيرد عليهم فيها : آمنت به بنو اسرائيل ، وقول عبده بن الطبيب :

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون الي ثم تصدعوا

فيتخلصون بأن هذين الجمعين لم يسلم فيهما نظم الواحد فكانا كجمعي التكسير وإذا استطعنا أن نرجع الى المعنى والتأنيث والتذكير ووجوب المطابقة في المثال الثاني فان البصريين أعربوا المثال الأول على التقديم والتأخير قصدا الى اطراد القواعد على أن الوجهين جائزان عند الاعتماد في المفرد .

(المذهب الكوفي)

وتأخر الكوفيون عن البصريين وصحوا من سباتهم وعز عليهم أن تنماع شخصياتهم في البصريين فأرادوا أن يكون لهم نحو خاص ولا ينتحون فيه اتجاه البصريين ، ولديهم من الوسائل ما يهيىء لهم نيل مأمولهم فاستمعوا من الاعراب الثاوين بالكوفة وقد كانوا أقل عدما وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة وان كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم الا ان اغلبهم اليمانون وأهل اليمن في عين أهل التمحيص ممن لا يستند اليهم لخلاطهم الحبشة والهند والتجار الذين يفدون اليهم من مختلف الأمصار ، ولم تقم سوق (الكناسة) بالكوفة ، التي كانوا

يرتفقون منها حاجتهم مقام (المربد) بالبصرة فهبط الشعراء والخطباء من العرب المياسير والاعراب العقف المنتجعين للأرزاق هذا مع تصورهم عن جزيرة العرب بينبوع معين هذا العلم ، وحيلولة صحراء السماوة بينهم وبينها ، فلم تكن لهم فيها الا رحلات قليلة لبعد الشقة وثقل المؤونة كرحلة الكسائي المعروفة وهو زعيم طبقتهم الثانية التي تحاذي الرابعة البصرية أما طبقتهم الأولى فلم تكن الا رحلات على حين ان الطبقة الثالثة البصرية التي تقابلها أبلت في الرحلات بلاء حسنا عاد على اللغة العربية بالأثر الذي لا يبلى ،

وإذا كان للشعر أثره الكبير في تدوين القواعد بعد كتاب الله عز وجل وسنة نبيه عليه السلام لتماسكه ومصابرته لأحداث الزمان فقد أخرجوا ما نسخ منه النعمان وطمره في قصره الأبيض ، فزخر بحره عندهم الا أن النحل والافتعال من حماد الراوية وخلف الأحمر البصري الذي لبس على الكوفيين دون البصريين عصبيته انتقاما منهم لبخلهم عليه بالشعر كما قال أبو زيد . حدثني خلف الأحمر قال أتيت الكوفيين لأكتب عنهم الشعر فبخلوا به علي فكنت أعطيهم المنحول وآخذ منهم الصحيح ، ثم مرضت فقلت لهم ويلكم أنا تائب الى الله هذا الشعر لي فلم يقبلوا مني فبقي منسوبا الى العرب لهذا السبب .

إن المصادقة التي جمعت بين هذين الوضاعين لكفيلة بتوريث الكوفيين توهينا لمذهبهم فليس في الرواة جميعا على كثرتهم ومحاولة بعضهم الصنع من يداني حمادا وخلفا فهما طبقة في التاريخ كله يعرف ذلك من له المامة بالأدب .

أبصر ذلك البصريون فصدفوا عن شواهد الكوفيين وطرحوها ظهريا الا ما كان من فرد واحد عن فرد واحد كرواية أبي زيد البصري عن

المفضل الضبي الكوفي بينما الكوفيون يتلقون بالقبول رواياتهم ويعتمدون على شواهدهم .

وقد استشهد الكسائي ناشر المذهب الكوفي بكلام أعراب الحليمات الذين قدموا بغداد وضربوا خيامهم في قطر بل وهم من زعانف العرب الذين أختل لسانهم فازداد مذهبه ضعفا ولولا هم ما فاز الكسائي وخذل سيبويه في المناظرة البغيضة ، انما اعتمد على لغتهم واحتج بكلامهم وكانوا له مظاهرين ولذلك قال اليزيدي :

كنا نقيس النحو فيما مضى   على لسان العرب الأول
فجاء أقوام يقيسونه   على لغى أشياخ قطر بل
فكلهم يعمل في نقض ما   به يصاب الحق لا يأتلي
إن الكسائي وأصحابه   يرقون في النحو الى أسفل

ومن ذلك كله نرى أنه لم يتهيأ لهم بيئة تصلح أن تكون منبعا لتميز هذا الفن كبيئة البصريين بمن فيها وفي أرباضها وما دنا منها من العرب الخلص ، يضاف الى هذا ما استفزهم للعمل حثيثا في ابراز فن يضارع الفن البصري غيرة منهم وحنقا على البصريين فأضافوا الى كل مسموع لهم وقاسوا عليه فعثرت بهم عجلة الرأي ولم يدققوا تدقيق البصريين بل تدرجوا مطاوعة لمناديهم الى الاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين[1] .

قال الاندلسي : (الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء

---

1) نشأة النحو للاستاذ المرحوم محمد الطنطاوي ص 112

مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين[1] بل انهم يستشهدون بشعر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا قائلهم كدليلهم على جواز دخول اللام في خبر لكن يقول المجهول :

ولكنني من حبها لعميد[2]

وقد كانت بذرة المدرسة البغدادية الأولى عند عيسى بن عمر الثقفي المتولى عام تسعة وأربعين ومائة من الهجرة اذ رأيناه يخرج الى علمه البصري ظلالا من خصائص المدرسة الكوفية فكان يقيس على الشاهد الواحد النادر شأنه في ذلك شأن الكوفيين كما فعل في (جوار) حين أجراها مجرى الممنوع من الصرف ولم يعطها حكم المنقوص استنادا الى بيت للفرزدق ، مخالفا بذلك جماعة البصريين في منهجهم الذي لا يعتمد على الشاهد النادر كما تبدو هذه النزعة نفسها لدارس النحو بصورة أوضح عند أبي زيد الأنصاري ولعل مرد ذلك الى أنه ما كان يعرف العصبية المذهبية بل كان يأخذ عن الكوفيين كما كان يأخذ عن البصريين وربما كان يونس بن حبيب المتوفي سنة سنتين وثمانين هجرية مثلا جيدا للخروج على المدرستين الكوفية والبصرية معا حتى قيل له فيه قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها لعلها كانت نواة المدرسة البغدادية في طور نشأتها الأولى مثل النضج والاستواء ثم نذهب الى الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة فنرى فيه طورا جديدا من أطوار هذه النشأة نراه قد اقترب من الكوفيين اقترابا كبيرا ووافقهم في مسائل كثيرة ، منها : اعراب فعل الأمر على أنه جزء من المضارع المجزوم

---

1) الاقتراح ص 100

2) باب كان وأخواتها من شواهد الزمخشري في الفصل والخزانة شاهد 815 والمغني مبحث لكن .

وجواز زيادة من في غير الايجاب مع المعرفة الى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي يقف عليها الدارس وهناك مسائل خالف فيها الأخفش الكسائي وأستاذه الخليل بن أحمد .

وغير هذه وتلك مسائل خالف فيها البصريين والكوفيين فهو الذي جعل مدرسة بغداد تظهر بشكل أقوى لأنه جمع الى علم البصريين علم الكوفيين بعد رحيله الى بغداد في أخريات حياته وانضوائه تحت كنف الكسائي كان من نتيجة احتكاك الأفكار ظهور هذه الآراء عند الأخفش واختلاط المذهبين في تفكيره أشبه ما يكون باختلاط مياه النهر العذب بماء المحيط الأجاج فانهما يجريان الى أمد جنبا الى جنب ولكنهما لا يمتزجان في هذه المرحلة ومن هنا عددناه مرحلة تطورية فحسب ، وأما الكسائي فانه راق ظهرت فيه بعض الملامح لأنها كانت خافتة الى حد كبير .

(كل هذه الحركات الفكرية كانت بمثابة الارهاص والتمهيد للمذهب الجديد ذلك الذي اكتمل في شخصية الفراء وعقليته نتيجة امتزاج المنهجين واتحادهما اتحادا كاملا ، نشأ عنه عنصر جديد له خصائصه المميزة وطابعه المستقل وبذلك كان الفراء في نظرنا هو المؤسس للمذهب البغدادي)[1] .

وكان ابن جني يطلق اسم الكوفيين على الكسائي والفراء مع ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط ، وتارة يطلق على الثلاثة الأخرين اسم البغداديين .

---

1) بغية الوعاة للسيوطي .

2) أبو زكريا الفراء للدكتور مكي الانصاري

لقد كان من أثر تلاقي الفريقين ببغداد تنويع النزعات الى ثلاث :

منهم من غلبت عليه النزعة البصرية كالزجاج وابن السراج والزجاج والصغار وابن درستويه والسيرافي والفارسي والرماني ، ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية ، كأبي موسى الحامض وابن الأنباري وابن خالويه ومنهم من جمع بين النزعتين كابن قتيبة وابن كيسان والأخفش الصغير وابن شقير وابن الخياط وتطغويه ،

يقول الدكتور شوقي ضيف[1] متحدثا عن المدرسة البغدادية « وكأنما اتجهت اتجاها مبكرا عند ابن كيسان وابن شقير وابن الخياط نزع فيه أصحابه الى آراء المدرسة الكوفية وأكثروا من الاحتجاج لها مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية وأيضا مع فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة ، واتجاها مقابلا عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني نزع فيه أصحابه الى آراء المدرسة البصرية ، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها بل في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو .

ثم تقاطر على بلاد الأندلس كثير من علماء الشارقة لتوافر المرغبات ماديا وأدبيا فتولد من هذين العاملين حركة في علم النحو في ظل الأمويين ازدهرت في آخر عهدهم مع اطراد نموها وازدياد ازدهارها في عهد من أتى بعدهم .

وقد عدلوا عن بعض آراء المشارقة في النحو وخالفهم في منهاج تعليمه وتدوينه ، واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم وبذلك استحدثوا

---

1) ص 248 المدارس النحوية دار المعارف بمصر .

مذهبا رابعا عرف بمذهب المغاربة أو الاندلسيين ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد ، ولقد كانت نهضة رائدها الحب الخالص لهذا الفن في تلك البلاد المحرومة منه زمنا طويلا ومن ذلك الحين قرروا كتاب سيبويه .

ومن أمثلة مذهبهم :

1) منع توكيد العائد المنصوب المحذوف قياسا نحو جاء الذي ضربت نفسه ، والواقع أن حذفه يحدث لبسا في معنى نفسه أهي مفعول به أم توكيد .

2) اعتبار الفعل القلبي معلقا عن الجملة المسبوقة بالمعلق بعد المفعول الأول .

قال ابن هشام (قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وأنه لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم)[1] .

وهذا خلاف لا أثر له في المعنى .

3) اعتبارهم نصب (غير) في الاستثناء كنصب المستثني إلا ، قال ابن هشام : او انتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم[2] .

---

1) المغنى الباب الثاني الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الثالثة الواقعة مفعولا

2) المغنى الباب الأول (غير)

4) جواز العطف في تمييز المقدار المكون من الجنسين نحو عندي رطل سمنا وعسلا ذكر ذلك السيوطي في همع الهوامع .

5) عدم اعتبار العطف لأم المنقطعة مطلقا قال الصبان (فابن جني والمغاربة يقولون ليست بعاطفة أصلا لا في المفرد ولا جملة ، والعطف معنى من المعاني وأشهر علمائهم الزبيدي والأعلم والشنتمري وابن السيد البطليوسي وابن الطراوة وابن الباذش واللخمي وابن طاهر والسهيلي وابن مضاء القرطبي وابن خروف ، ثم ورث القطران النحو في مصر والشام حين اختلف ملوك بني الأحمر وتفرقوا أحزابا واستعرت الحروب بينهم وكذلك سقوط بغداد في الشرق في أيدي التتار ولم تتغير نزعتهما عن نزعة بغداد وقرطبة ولما بكر المغاربة عن المشارقة في النزوح الى القطرين ومعهم مؤلفاتهم سبق مذهبهم على مذهب الشارقة . وحسبنا أن نذكر ابن مالك الاندلسي وكذا الكافية والشافية له أيضا وقد راجت أقوال ابن مالك حتى عند المشارقة فقد نقل الرضي عنه كثيرا في شرحه الكافية لابن الحاجب ، واذا كانوا قد عنوا بالمتون فلكثرة ما ضاع من كتب النحو والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام فكانت كعلاج بدا لهم ، ومن أشهر علماء القطرين ابن الناظم وابن النحاس والرادي وابن هشام نسيج وحده فما من كتاب الا وفيه شاهد على علو كعبه ، وفي المعاني وازن كثيرا بين المذاهب النحوية وان كان صفوه مع البصريين ومما اختار من مذهب الكوفيين .

6) انكارهم وجود أن المفسرة وورود أن شرطية واعراب فعل الأمر بالجزم بلام مقدرة لأنه مقتطع من المضارع المجزوم وعدم وجوب

---

1) الاقتراح ص 100

أن تكون أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة جميعا قال (والذي يظهر لي قولهم إذ المعنى في نحو « أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام » والخلاف على المعنى هنا) .

ولأن مذهبي البصريين والكوفيين هما الأساسان فأي المذهبين أقوم قيلا وأهدى سبيلا .

من آراء القدماء

أ) يقول السيوطي : (اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون الى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية)[1] .

ب) في موطن آخر من كتاب الاقتراح أخذ يعيد على الكوفيين منهجهم في الاهتمام بكل مسموع فيقول « لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأول جعلوه أصلا وبوبوا عليه » .

جـ) وفي كتاب الهمع طفق يندد بمذهب الكوفيين فيقول : اذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا .

أما أقوال المحدثين فمنها ما يأتي :

أ) يقول المستشرق (جو تولد فايل) حينما تعرض لمنهج الكوفيين والفراء : كثيرا ما أعانوا العقل الانساني السليم على أن يحصل على حقه الى جانب تفسيرات البصريين الفنية العقلية وتعليلاتهم المنهجية الصناعية[2] .

---

1) مقدمة الانصاف ترجمة الدكتور النجار مخطوطة تحت الطبع .

2) القواعد النحوية : مادتها وطريقتها ص 73

ب) أما المرحوم أحمد أمين فيرى أن البصريين أكثر حرية وأقوى عقلا وطريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة والكوفيون أقل حرية وأشد احتراما لما ورد عن العرب ولو موضوعا .

جـ) ويرى بعض المحدثين أن البصريين يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب الى الصحة وكانوا يؤ ولون ما ورد مخالفا للقواعد ويحكمون بأنه شـاذ ومصنوع ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورات[1] .

د) ويقول بعض الدارسين ينعى على منهج الكوفيين في الاعتداد بكل مسموع : إن الكوفيين بعلمهم هذا قد فتحوا بابا واسع الفوة على أنفسهم فهم إذن أقاموا لكل مسموع وزناوالمسموع في اختلافهلا يقف عند نهاية .

هـ) ويرى بعض المحدثين أن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية ويمتازون بفهم العربية فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنا واستهداء بقوانين العقل وأصول المنطق ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحس بطبيعتها .

وقد دافع الدكتور مهدي المخزومي في كتابه : المدرسة الكوفية النحوية عند البصريين في معرض تحدثه عن حركات التيسير الحديثة للنحو قائلا :

كان حريا بهذه المحاولات أن تنظر الى النحو الكوفي نظرتها الى

---

3) سعيد الافغاني في أصول النحو ص 165

النحو البصري وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديما وحديثا من التفت الى ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة وعدم التقيد بمذهب واحد في مسألة بعينها .

وستظل هذه المحاولات تعاني نقصا كبيرا ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري وحده ، أو النحو الذي وصل الينا وهو نحو يكاد يكون بصريا خالصا لولا بعض الآثار الكوفية التي فرضت نفسها على هذه الدراسة وأعانها على البقاء نحاة حاولوا الجمع بين أعمال السلف المختلفة واقتفاء الصالح منها وما وصل اليهم قليل من كثير لو توافر لديهم لما عاقهم عن الأخذ به عائق من عصبية أو غيرها ، فاذا أردنا نحوا تتمثل فيه العربية تمثلا صادقا فينبغي الا تقتصر على مذهب بعينه فقد لاحظ الدارسون قديما وحديثا أن النحو البصري لم يستكمل الاستقراء وأن جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية لأنهم قصروا الأخذ على قبائل معينة ، ولأن أبا عمرو بن العلاء البصري كان يقول (ما انتهى اليكم مما قالت العرب الا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير)[1] .

وسيكون النحو الذي نحاول بناءه من جديد حاويا لكثير من الأصول النحوية الكوفية مستبعدا تلك القيود التي فرضها النحو البصري مستأصلا الطفيليات الدخيلة على هذه الدراسة فلا أقيسة منطقية ولا تعليلات نظرية ولا تأويلات متكلفة لا تمت الى طبيعة الدراسة بقرابة أو صلة . أما القول بأن الكوفيين جعلوا من اللامنهج في سماعهم منهجا

---

1) القواعد النحوية : مادتها وطريقتها ص 73

خاصالهم فسمعوا اللحن والخطأ واحترزوا عمن فسد لغته من الاعراب والحضر[1] .

أو أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه واحترموه على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه فقول ساذج إن دل على شيء فانما يدل على أن صاحبه استراح الى أخبار الأولين واطمأن الى أن المسألة انتهت الى هذا الحد بحيث لا يحتاج بعده الى هتر أو محاكمة ، وليس مما يعاب به النحو الكوفي إن كان قياسه مشوشا غير واضح المعالم ، ولا مطرد ولا منسجم في أجزائه ، لأن القياس طارىء دخيل نادت هذه الدراسة بتطفله وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة وأن يتجنبوا في هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها ويفسدها ولكنهم انصافا لجهودهم اجتهدوا فخانهم الصواب .

كذلك ليس مما يعاب عليهم ان اعتمدوا كل الاعتماد على النقل فقد انتهينا من تقرير اللغة بأنها رواية ونقل لا قياس ونقل وأن أداة الاستنباط فيها هو الاستقرار لأن اطراد السماع على غير القياس أحيانا كما صرح به ابن جني ، يدل على أن اللغة ليست مطردة كلها واذا لم تكن مطردة فهي غير منطقية ، لأن قضايا المنطق لا تعرف الشذوذ فوجود مسموعات كثيرة تتخلف عن القياس ينقض الأساس الأول الذي قام عليه القول بأن النحو قياس وعقل[2] .

يؤيد هذا ما قاله ابن هشام فيما نقله السيوطي : (اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا مطردا) ، فالمطرد لا يتخلف

---

1) سعيد الافغاني في أصول النحو ص 165

2) المرجع السابق .

والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه القليل ، والقليل دونه والنادر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبا والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير ، والثلاثة قليل والواحد نادر[1] .

لأن هذه النتائج انما تعتمد على الاستقراء وتتفق مع النسب المئوية التي ينتهي اليها المشتغلون بالاحصاء اليوم .

ويؤيده أيضاً موقف الأصوليين وهم كما يقول الأستاذ الخولي : أئمة النحاة المقتدي بهم من القياس في اللغات فانهم يقررون أن القياس لا يجري فيها وهذا ابن الحاجب وهو أحد الأصوليين يرى أن رفع الفاعل ونصب المفعول انما ثبتا بطريق الاستقراء هذا الى أننا نرى هنا أن القياس في الدراسة النحوية لا يعود عليها بفائدة ولا يضيف اليها جديدا لأن القياس فيها لا يوصل الى مجهول وذلك أنه اذا قيس لفظ على لفظ لوجود علة مشتركة فلا يؤدي هذا القياس الى مجهول ، لأن الحكم الذي ينشده المدرس النحوي من رفع أو نصب او خفض ، ومن اعراب أو بناء معلوم بالاستقراء وكل ما هنالك أنه بعد عمل المقيس على المقيس عليه يكرر اشتراكهما في علة الحكم من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها وليس هو الغرض المنشود .

وفي بيان هذا يقال إذا قيس رفع خالد في (جاء خالد) على رفع زيد في جاء زيد فلا يحقق هذا الا تقرير أن (خالدا) فاعل كزيد ، أما الرفع وهو المفروض أن يكون هو المجهول فمعلوم بالاستقراء لأنه سمع مرفوعا .

كما عاب الدكتور مكي الأنصاري في كتابه أبو زكريا الفراء اعتماد

---

1) نقله صاحب مدرسة الكوفة النحوية عن الاقتراح .

البصريين على المنطق قائلا : (ومن نماذج خروج اللغة عن منطق العقل الى منطقها الخاص) ، ظاهرة العدد والمعدود ، وظاهرة الشخص وتقسيمه الى متكلم ومخاطب وغائب وظاهرة التوافق السياقي في تأنيث الفعل وتذكيره واليك الأمثلة .

أ) يقول بعض الباحثين في ظاهرة العدد والمعدود ، ربما كانت العلاقة بين العدد والمعدود في اللغة العربية من أوضح الدلالات على خروج الظواهر اللغوية على المنطق العقلي فنحن إذ نعد الأقل من العشرة بمنزلة العدد الجمع فنقول ثلاثة رجال في حين أنا مع الأعداد فوق العشرة نكتفي بالمفرد فنقول مائة رجل وألف امرأة وذلك لأن الاقتصاد في الاستعمال اللغوي قد يسيطر على كثير من ظواهر اللغة حين لا يكون هناك لبس او إبهام وهو اقتصاد محمود لا يعد نقصا في تلك اللغة التي تلجأ اليه ، ومهما اجهد اللغويون أنفسهم في تبرير تلك الاستعمالات فلن يستطيعوا انكار انها لا تمت للمنطق العام بصلة وذلك لأن للغات منطقها الخاص[1] .

ب) أما ظاهرة الشخص وانقسامه الى ثلاثة أقسام في اللغة العربية ، المتكلم والمخاطب والغائب ثم انقسامه الى سبعة أشخاص في لغة أخرى فهذا يدل على أن اللغة لا تخضع لسلطان العقل[2] .

جـ) وفي موطن آخر يقول تحت عنوان (مظاهر التوافق السياقي)

فالتذكير والتأنيث نواح تطريزية تقسيمية خلافية للتفريق بين

---

1) من أسرار اللغة ص 87 الدكتور ابراهيم أنيس .

2) منهج البحث في اللغة ص 221 للدكتور تمام حسين .

طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكها في السياق فالفعل يؤنث جوازا مع كل أنواع المجموع حتى جمع المذكر السالم في رأي الكوفيين ومع بعضها الذي يشمل جموع تكسير المذكر أيضا في رأي غيرهم ، فارتباط التذكير والتأنيث النحوي انما يكون باعتبارات تختلف في لغة عنها في الأخرى فهو إذن (تطريز اجتماعي يتفق أحياناً مع الواقع) ويختلف أحيانا أخرى فليس من المنطق في شيء أن يؤنث المذكر أو يذكر المؤنث ولكن اللغة لها منطقها الخاص[1] .

غير أن البصريين ومن لف لفهم أرادوا أن يخضعوا اللغة من زاوية أخرى لمنطق أرسطو فهم يصرون على أن تكون كل جملة مكونة من مسند ومسند اليه ولهذا قدروا محذوفا يتعلق به الظرف ليكون خبرا في مثل قولهم (محمد عندك) ورفضوا أن يؤدي الظرف في هذه الوظيفة في حين أنه يستطيع أداءها ولا حاجة مطلقا لأن نحدث تأويلا في الجملة لا تدل عليه ، وذلك لأنهم لم يعرفوا الجملة الناقصة ويرونها في النداء مثل : (يا محمد) فيقدرون (أدعو) وكذلك تحية وسلاما وصبرا وشكرا ، فيقدرون الفعل لاعراب الاسم ولا وجه له وانما هي جملة ناقصة والاسم استعمل بدلا من الفعل فصار منصوبا ومنه مثل : لا بأس ولا ضير)[2]

(فلو عرفوا أن من الممكن أن توجد تراكيب ناقصة التكوين تفيد معنى كالجملة المتكاملة تماما ولكنها لاتتكون من مسند ومسند اليه لأراحوا أنفسهم من تقدير عوامل لا موضع لها في التركيب ولا تزيد

---

1) البصريون لا يعترفون بالمنطق الخاص للغة الذي ورد فيه تأنيث اسم الجنس وتذكيره مرة أخرى

2) احياء النحو للدكتور ابراهيم مصطفى

التركيب الا مسخا وتشويها)[1] كما أنهم أخضعوها للتعليلات الفلسفية مثل الذي نراه في كتاب الانصاف لابن الأنباري وغيره من مطولات النحو وحواشيه كما أنهم شطروا القياس من شطرين .

أ) قياس لغوي ب) قياس صناعي

أما القياس اللغوي فمنه مثلا أن يقيسوا مصدر فعل لم يسمع على مصدر فعل قد سمع وذلك لا ضير فيه بل انه من عوامل النحو اللغوي .

تلك هي آراء القدماء والمحدثين وباستعراضها وفحصها يستخلص منها ما يأتي :

1) فريق يفضل المذهب البصري على الكوفي ويعتمد في هذا التفضيل على أن البصريين لا يلتفتون الى كل مسموع بل يعتمدون على الكثير ويجعلونه أساسا للتقعيد ويتحكمون في اللغة في حين أن الكوفيين على العكس من ذلك يهتمون بكل ما سمع من العرب مهما خالف القواعد والأصول الغالبة ويجعلونه قاعدة جديدة فالتفضيل يقوم على أساسين هما :

أ ـ عدم التفات البصريين الى كل ما سمع من العرب .

ب ـ تحكمهم في اللغة عند اخضاعها لسلطان العقل والمنطق .

2) وفريق آخر يؤيد المنهج الكوفي ويرى أنه أعان العقل البشري على تذوق العربية بعيدا عن التكهنات والافتراضات العقلية المنطقية ، كما أنه يمتاز بكثرة الرواية والاستقراء ولو أنه استقراء ناقص الا أنه

---

1) المدخل للدكتور عبد المجيد عابدين .

استقراء أوسع من استقراء البصريين على أية حال .

دفاع عن البصريين

لقد فتح الكوفيون الباب على مصراعيه لكل مسموع مما يعسر معه وضع قواعد ثابتة وذلك ما يؤدي الى اضطراب القواعد وتضاربها ، والمدرسة البصرية حين نحت الشواذ عن قواعدها ولم تحذفها ولم تسقطها بل أثبتتها منسوبة الى قائليها مؤولة لها حتى تطرد قواعدها وحتى تتضح القاعدة السليمة . وكأنما غاب هذا العمل وما أرسى به علم النحو على صاحبي رسالتي : المدرسة الكوفية وأبي زكريا الفراء الذين قدمنا آراءهما حامدين للكوفيين موقفهم زاعمين أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة اللغة العربية والاحساس بدقائقها التي لا تخضع دائما لمنطق العقل وهو كلام لا يقوله الا من غاب عن ذهنه كيفية وضع القواعد في العلوم ورفع ما يعترضها من اضطراب بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطا تاما كاملا . وما نعرف كتابا يعلم دقة الحس اللغوي على نحو ما يعلمها كتاب سيبويه فهو يلقن قارئه الحس المرهف والشعور الحاد والسليقة العربية .

والبصريون لم يقيسوا على الشاذ النادر في العربية حتى يكون لقواعدها الاطراد والشمول كما تحروا الرواية عن الاعراب بتثبت فلم يرووا الا ممن خلصت عربيتهم من شوائب فهم الأدق حسا الأكثر عمقا الأضبط تصحيحا لما يذعن بعضُ الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير لا على العقل وحده بل على السليقة والطبع مما سأل في نظر عباقرتها من أمثال سيبويه مشرع النحو وصانع قواعده وقوانينه وأستاذه الخليل واضع العروض ، والكتاب يزخر بتحليلاتهما

الرائعة وتذوقهما البارع الذي لا يقف عند الاحاطة بالخصائص اللغوية والنحوية بل تمتد أيضا الى الخصائص البيانية والأدبية فضلا عن الخواطر التي ما كانت تغمر القارىء سجالها ويتسع عندهم مجالها لو لم يكونا قد استوعبا طبيعة اللغة واقتناص فوائدها واتقناها اتقانا كاملا .

(ونحن نعرف أن كلا من البصريين والكوفيين أهل قياس وسماع الا أن البصريين لما قلت أقيستهم بالنسبة للكوفيين لعدم قبولهم كل مسموع وعدم تعويلهم على القياس النظري اعتبروا أهل سماع ، ولما كانوا يحترمون القياس ويهدرون ما خالفه اعتبروا أهل قياس والكوفيون لما كثرت أقيستهم ، إذْ قاسوا على كل ما سمع وعولوا على القياس النظري سموا أهل قياس ، ولقبولهم كل مسموع واحتجاجهم به ولو لم يعلم قائله ولم تتأكد سلامة ملكته سموا أهل سماع أيضا)[1] .

وقد استخدم الكوفيون القياس بدون استناد الى أي سماع كقياسهم العطف بلكن في الايجاب على العطف ببل في مثل(قام زيد بل عمرو) فقد طبقوا ذلك على لكن وأجازوا (قام زيد لكن عمرو) بدون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس[2]

وربما كان من أهم ما يدل على أنهم كانوا يرفضون السماع أحيانا ، وبالتالي يرفضون ما يبني عليه من قواعد وأحكام أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء واشعارهم ، فقد روى قولهم في الاختبار : أما العسل فأنا شراب ، بنصب العسل مفعولا به لشراب ، كما روي طائفة من

1) دراسات تطبيقية للمرحوم الاستاذ عبد السميع شبانه

2) الهمع ص 137 جـ 2

الأشعار عملت فيها صيغ المبالغة الخمس وعلى الرغم من ذلك كان الكسائي والفراء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع من أسماء الأفعال وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع ولذلك ضعف عملها[1] ومما رفعوا فيه السماع ، ومما رفضوا فيه السماع لا سماع أبيات قد تكون شاذة ، بل سماع احدى القراءات وإعمال أنْ (المخففة) من الثقيلة (النصب) فقد زعموا أن الثقيلة انما عملت لشبهها بالفعل الماضي في بنائها على ثلاثة أحرف وانها مبنية على الفتح مثله ، فاذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها ، ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين عليهم بقراءة نافع وابن كثير وهي من القراءات السبع (وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم)[2] .

وكأنما حجبهم التعليل المنطقي الخالص سواء في هذه المسألة أو في سابقتها من منطق اللغة وتصاريف عباراتها الفصيحة السليمة ، فكيف نعيب المنطق على البصريين ولا نعيبه على الكوفيين لأننا نتحدث عن مدرستهم او نترحم لواحد منهم .

وفي هذا ونحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة وأدق حسا وأنهم لم يخضعوا مثل البصريين للمنطق والفلسفة فقد كانوا يخضعون بدورهم لهما بل زادوا عنهم خضوعا أحيانا على نحو ما تصور ذلك المسألتان السابقتان ومعروف أن الفراء وهو الواضع الحقيقي للنحو الكوفي كان معتزليا ومتكلما متفلسفا ، بل قال المترجمون له ، أنه كان يتفلسف في تصانيعه

---

1) مجالس ثعلب ص 150

2) الانصاف المسألة 24 (سورة هو آية 111)

ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة .

ومن يرجع الى كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين يجد فيه عتابا غزيرا من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين مما ينقض الزعم السالف نقضا ومعنى ذلك إنه ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون إنهم كانوا يبنون قياسهم دائما على السماع فقد كانوا يجافونه أحيانا ويضربون عنه صفحا مهتدين بالمنطق العقلي الخالص ، ومن يرجع الى كتاب سيبويه يجد مع ما يمتلىء به من حجج منطقية رائعة لا يدلي بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخلص وما يخوضون فيه من الشعر والكلام وهناك أمثلة من أمثلة الخلاف .

التضمين بين البصريين والكوفيين في حروف الجر

يتردد بين النحاة أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض فيتوهم من لادراية له أن المراد جواز وضع حرف مكان آخر بغير ضابط ولا توقف على اشتراك بينهما في المعنى ولا تشابه في الدلالة وهذا ضرب من الخطأ الظاهر مما يجعل الباحث مضطرا الى تبيان حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض وهي في الحقيقة تتلخص في مذهبين :

الأول : وهو رأي جماعة البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب البعض الآخر وليس لحرف الجر الا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز . فالحرف (في) مثلا يؤدي معنى الظرفية ، والحرف (على) يؤدي معنى الاستعلاء ، والحرف (من) يؤدي معنى الابتداء ، والحرف (الى) يؤدي معنى الانتهاء ، وهكذا فان أدى

الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب القول بأنه يؤدي المعنى الجديد ، اما تأدية مجازية أي عن طريق المجاز لا الحقيقة ، واما بتضمين الفعل أو العامل الذي يتعلق مع حرف الجر ومجروره معنى فعل آخر او عامل آخر يتعدى بهذا الحرف ، محذوف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقي واحد يختص به ولا يؤدي غيره الا عن طريق المجاز في هذا الحرف او من طريق التضمين في العامل الذي يتعلق به الجار مع مجروره ، فمن الأمثلة (على) فهو حرف جر يقتصر عندهم على معنى حقيقي واحد هو الاستعلاء ، فاذا قلنا : الكتاب على المنضدة فهمنا جيدا هذا المعنى الحقيقي الدال على أن شيئا فوق آخر فالحرف مستعمل في معناه الأصلي ، لكنا اذا قلنا : اشكر المحسن على احسانه ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقي ولم يرد على خاطرنا أن الشكر حل واستقر فوق الاحسان لاستحالة هذا وانما الذي يخطر ببالنا هو أن المراد (أشكر المحسن لاحسانه) فالحرف على قد جاء في مكانة اللام التي معناها السببية او التعليل فأفاد ما تفيده اللام ولكن افادته على سبيل المجاز لأن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوي بين السبب والمسبب او بين العلة والمعلول والاستعلاء يشبهها في أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشيئين فلهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازا مكان السببية والتعليل ، وتبع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء ، وكان الحرف الدال على السببية ، والقرينة الدالة على أن الحرف (على) مستعمل في غير حقيقته وجود الفعل اشكر ، اذا لا يستقر الشكر فوق الاحسان ولا يوضع فوقه وضعا حقيقيا ، وهكذا نقول في بقية حروف الجر حين يؤدي الواحد منها معنيين أو أكثر أو أننا نسلك طريق التضمين فنضمن الفعل اشكر معنى الفعل كافىء ، الذي يتعدى بعلى ، واذا قلت : (نأيت من صحبة فلان) فلا شك أن الفعل نأى لا

يتعدى بمن ، لكنه يتعدى (بعن) ولتضمين معنى الفعل (نأى) معنى الفعل (بعد) تجسد أن المثال أصبح مستساغا ومتمشيا مع ما تقتضيه ظروف كل كلمة في وضعها ومعناها خصوصا أنهم كثيرا ما يعمدون الى المعنى فيعطفون عليه وهي المسمى عندهم بالتوهم أو بالعطف على المعنى . وقد جاء في كتاب المغني أن العطف على التوهم قد جاء في أوجه الاعراب كلها وحسبنا ما قاله الخليل وسيبويه في قراءة أبي عمر (لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)[1] فأكن عطف على أصدق على توهم دخول أن فهو عطف عليه باعتبار المعنى لأن أصدق في المعنى جواب للشرط ، وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فأصدق لأنه في محل جزم جواب لشرط مقدر أي ان تؤخر في أصدق .

وتيجة لذلك رأى جماعة آخرون وهم الكوفيون أن هذه الحروف ينوب بعضها مناب غيرها وتحقيقا لهذين الرأيين نجد أن التبدل مشهود في الكلمات ومشاهدة التغيير فيها عند التراكيب من ناحية النحو ومن جهة أخرى نلاحظ علاقتهما باللغة وبمجاري النطق العربي من جهة البلاغة وموافقتها أو مخالفتها ، فالفعل في اللغة يراد به معناه الأصلي والحروف المتعلقة أو حروف الجر لا تتغير ابدا بالنظر اليه ، وهذا ما يؤيد أرباب الرأي الأول واذا تخلف ذلك ووضعنا حرفا مكان آخر عد ذلك غلطا قطعا وهذه القاعدة أصلية مقتبسة من كتب اللغة ولا تخرج هذه عن قاعدتها الا اذا أردنا المجاز المرسل ، وهذا يقال له في مصطلح النحويين التضمين أو ان يراد باللفظة الحقيقية العرفية ، ومن ثم

---

1) مغني اللبيب جـ 2 ص 160 سورة (المنافقون) الآية العاشرة .

يقولون : إن حروف الجر ينوب بعضها مناب البعض الأخر بأن يبقى اللفظ على حاله لا يتغير وانما يتغير حرف الجر للدلالة على أن الفعل تبدل معناه الى ما يقاربه من وجه في التوسع أو التغيير لمعناه والعلاقة في الغالب سببية ولا تذكر لمعلوميتها أو أنها صارت عرفا لغويا ولا ينكر أن التضمين في اللغة العربية أصبح له مجال واسع في التركيبات اللفظية والمفردات اللغوية ، فقد قال ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب : الباب السادس : ذكر أمور جرت على ألسنة المعربين والصواب خلافها (القضية الثالثة عشرة معناها خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يقولن : قد تنوب حروف الجر بعضها عن بعض قال ابن هشام : (وحينئذ فيتعذر استدلالهم اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح لجاز أن يقال : مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم) أي على معنى بزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وأن العامل قد ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ، لأن التجاوز في الفعل أسهل منه في الحرف[1] لأن الكوفيين ينكرون وجوده في الحرف ، فمن هذا يتضح لنا جليا أن التضمين أخذ دوره في الاستعمال في الأساليب ، لأنه سائغ وكثير ، وهذا ما دعا البصريين أن يقبلوه ويقولوا به خصوصا أن الكوفيين ينكرون التجوز في الحرف ، وأنا أميل الى رأي البصريين لأن الذوق اليه أميل ، وقد ذكر المرحوم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي المتوفي سنة سبع وثلاثين وتسعمائة وألف منه عشرة آلاف كلمة فعجز عن الاحصاء والنحو في هذه الحالة يراعي تحول الحروف ظاهرا ،

---

1) المغنى جـ 2 ص 1 الباب السادس

وغالب النقد من جهة مطابقة اللغة أو مخالفتها دون التفات الى مراعاة التضمين في المجاز ومن هنا عد أنه حصل بصورة غير صحيحة وهذا التحمس في التأويل يلتئم وإلا فالملازمة غير قطعية ولا سيما عند تغيير المعنى بصرف المعنى الى معنى آخر يستدعي تعديل الحرف لعلاقة السببية أو لغيرها ، ومحل النزاع ما ورد في كتاب المغنى من أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب البعض الآخر الا بتحوطات ، فقد قال ابن هشام ما نصه : مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن البعض الآخر بقياس كما أن أحرف الجزم والنصب كذلك ومما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما في قوله تعالى ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾[1] ضمن في معنى على ولكن شبه المطلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء إما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى وهذا الآخر هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين والمتأخرون منهم يجيزونه ومذهبهم أقل تعسفا .

فالبصريون يؤولون الفعل فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف على الشذوذ والمتأخرون من الكوفيين الذين يجيزون نيابة بعض الحروف عن بعض يجعلون التجوز في الحرف لأن الحرف له معان عديدة موضوعة له فاستعماله في كل واحد حقيقة ولكن البصريين خالفوهم في ذلك فلم يجيزوا أن تنوب حروف الجر عن بعضها وينبني على هذا الخلاف أن الأمثلة التي فيها حروف الجر لا يصلح تسلط الفعل عليها يؤول البصريون هذا الفعل ويأتون بفعل يتناسب وحرف الجر على طريقة التضمين أي أنهم يضمنون معنى الفعل الموجود معنى

---

1) سورة طه آية 71

آخر حتى لا يقع حرف الجر في غير ما وضع له . وبذلك وجدنا عددا من آيات القرآن وأبيات الشعر وقع فيها الخلاف على كلا المذهبين مثل هذه الآيات :

﴿ ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾[1]

﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾[2]

وقول الشاعر (نضرب بالسيف ونرجو بالفرج)

وقول آخر (سود المحاجر لا يقرأن بالسور) .

قال البعض إن الباء في مثل هذه الأمثلة زائدة في المفعول فلا تفيد معنى سوى التأكيد بينما حكم البصريون أنها اصلية أفادت معاني سوى التأكيد ، وذلك انما يتأتى على التضمين في الفعل فيضمنون فعل (تلقوا) معنى الفعل (تفضوا) فالباء للاستعانة ، ويضمنون الفعل (يرد) معنى الفعل (يهم) فالباء للالصاق ويضمنون الفعل (نرجو) معنى الفعل (نطمع) فمعنى الباء الظرفية ، ويضمنون الفعل (يقرأن) معنى الفعل (يتبركن) فمعنى الباء السببية أو الاستعانة ، وما جاز في هذه الآية والأمثلة يجوز في الآية الكريمة ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ فليست في معنى (على) فيؤول على انه استعارة ، او على التضمين على رأي البصريين في الفعل ومثل قول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحدا   يحكى علينا الا كواكبها

فان (على) ليست بمعنى عن ولكن ضمن الفعل (يحكى)

1) البقرة 195

2) الحج آية 25

معنى (ينم) أي يتم علينا على وجه الافساد ومادة (نميمة) تتعدى بعلى ، ومثل الآية : ﴿ اني أحببت حب الخير عن ذكر ربي ﴾[1] المراد بحب الخير : حب الخيل ، والمراد بالذكر صلاة العصر حتى غروب الشمس، والمعنى قدمت حب الخير عن ذكر ربي فضمنوا الفعل أحببت معنى الفعل (قدمت) أو معنى آثرت أو معنى تثبطت عن ذكر ربي على أن أحببت من أحب البعير احبابا اذا برك فلم يشد فأحب في الآية نظيرتها في هذا المعنى من البروك الى التثبيط وهو القعود عن الخير وهو معنى تضمني لا حقيقي .

تعليق على المذهبين

لا شك أن مذهب الكوفيين سار على الاتساع كدأبهم فلا غرابة أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة وكلها حقيقي ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد لأن هذا كثير في اللغة ويسمى بالمشترك اللفظي ، وهناك سبب آخر يؤيدهم هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز اذا اشتهر وشاع بين الناطقين به انتقل هذا المجاز الى نوع جديد آخر يسمى الحقيقة العرفية فمن أشهر أحكامها أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين : علاقة بين المشبه والمشبه به وقرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي ، فاذا اشتهر المجاز وشاع استعماله تناسى الناس أصله واختفى ركناه واستغنى عنهما وعن اسمه ودخل في عداد نوع جديد يخالفه ويسمى الحقيقة العرفية فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي الا معنى واحدا أصليا وأن ما زاد عليه ليس بأصلي لكان بعد اشهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلا في الحقيقة العرفية وهي ليست بمجاز

---

1) ص 32

خصوصا أن السمع أو الملكات اللسانية وكثيرا ما يلحقون الأشباه بالأشباه والنظائر بالنظائر وماللغة الا كائن حي يخضع لكل نواميس التغير والارتقاء الطبيعي : ولكن رأي البصريين أقوى لأن أصل معنى اللغة الحقيقية والأفعال منها ما تتعلق بها حروف الجر الخاصة فلا تتجاوزها وبهذا لا ينوب بعضها عن بعض الا بتحوطات عدها صاحب التصريح عند البصريين من التضمين وذلك بتأول الكلمة او مراعاة التضمن ، والتجوز في الحرف قبل أن يصبح حقيقة عرفية تابع لمرامي الكلام تبعا لعلاقات مجازية فاذا زال السبب عاد الكلام الى ما كان عليه من حقيقة والا لم يكن الأمر كافيا أو حسب الأهواء بأن نتصرف به حسب ما نريد دون مراعاة عوارض اللغة أي نتصرف بلا قياس .

يذكر الألوسي أن للتضمين النحوي عند النحاة استعمالين أحدهما دلالة الاسم بالوضع على معنى حقه أن يدل عليه بالحرف كأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الموصول وهذا أحد علل بناء الأسماء فيقولون : بنيت حيث الشرطية لتضمنها معنى (ان) اي انها تضمنت مع معنى الظرفية الموضوعية معنى آخر جزئيا حقه أن يؤدي بحرف وهو الشرط المؤدي بلفظ (ان) ويقول أنه فصل ذلك في شرح منظومة العطار في علم الوضع ، والآخر وهو المقصود هنا بل بيت القصيد من نظم عقود هذه الرسالة كما يقول الألوسي اجراء أحكام لفظ على آخر ليدل على معناه وقد عرفه بأنه اشراب لفظ معنى لفظ آخر ليعطي حكمه وهو يقول في شرح هذا قولنا (أحكام لفظ) أعم من الفعل ومن التعدية وغيرها لأنه قد يكون في الأسماء ومن اقتصر على الفعل جرى على الغالب ويمضي فيذكر ما يورد على هذا التعريف وغيره من اعتراضات وردود ويخلص من ذلك كله الى موافقة ابن جني فيما ذهب اليه من أن الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر فان العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين

موقع صاحبه ايذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ﴾ وأنت لا تقول : رفثت الى المرأة وانما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي أفضيت بالي ، كقولك أفضيت الى المرأة جئت و (الى) مع الرفث ايذانا واشعارا بمعناه ويذكر الألوسي في موضع آخر من كلام ابن قيم الجوزية أن ظاهرية النحاة في هذا ونحوه من الاستعمالات يجعلون أحد الحرفين في معنى الآخر كما يجعلون (في) بمعنى (على) ويعني بظاهرية النحاة نحاة الكوفة .

وهم يرون أن الملحوظ غير الوضعي مستفاد من توسع في الفعل أو مشتقاته بل مستفاد من أن بعض حروف الجر ينوب عن بعض بطريقة الوضع أي أن الحرف موضوع لأكثر من معنى واحد فيؤولون ما كان لازما فتعدى بنفسه مثل (رحبتكم الدار) أو متعديا بحرف واستعمل متعديا بنفسه مثل (تمرون الديار) بالضرورة أو الشذوذ ويجعلون (التضمين) من باب الشذوذ وإن كثر وقوعه في الكلام كقوله تعالى : ﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل ﴾ فهم يقولون أن (في) هنا بمعنى (على) .

وأما فقهاء العربية يعني نحاة البصرة فلا يرتضون هذا المذهب بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون الى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المعدي به معناه .

هذه طريقة سيبويه وطريقة حذاق أصحابه ، يضمنون الفعل معنى الفعل ولا يقيمون الحرف مكان الحرف .

وهي قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن وهذا نحو قوله تعالى : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ فانهم يضمنون يشرب معنى يروي فيعدونه بالباء التي يطلبها فيكون في ذلك دليل على الفعلين احدهما بالتصريح به والآخر بالتضمين والاشارة اليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها .

ومن الأمثلة التي توضحه أتم توضيح فعل الهداية وهو يتعدى بنفسه تارة وبحرف الى تارة وباللام تارة والثلاثة في القرآن .

فمن المعدي بنفسه : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ويهديك صراطا مستقيما ﴾ ، ومن المعدي بـ (الى) ﴿ وانك لتهدي الى صراط مستقيم ﴾ ، ﴿ قل انني هداني ربي الى صراط مستقيم ﴾ ، ومن المعدي باللام ﴿ الحمد لله الذي هدانا لهذا ﴾ ، ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾ .

ويروي الألوسي عن ابن قيم الجوزية أن الفروق بين هذه المواضع تدق جدا عن أفهام العلماء ويذكر لها قاعدة تشير الى الفرق وهي : أن الفعل المعدي بالحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف فان ظهر اختلاف الحرفين ظهر فرق نحو : (رغبت فيه . ورغبت عنه وعدلت اليه وملت اليه ، وملت عنه ، وسعيت اليه أو به) وإن تقاربت معاني الأدوات عسر الفرق نحو قصدت اليه وقصدت له

سورة الفاتحة 6 الفتح 2 الشورى 25 الانعام 361 الاعراف 43 الاسراء 9

وهديته الى كذا وهديته لكذا .

ففعل الهداية متى عدى بـ (الى) تضمن الايصال الى الغاية المطلوبة فأتى بحرف الغاية ، ومتى عدى باللام تضمن التخصيص بالشيء المطلوب ، فأتى باللام الدالة على الاختصاص والتعيين ، فاذا قلت هديته لكذا أفهم معنى دخرته له ، وجعلته له ونحو هذا وإذا تعدى بنفسه تضمن المعنى الجامع لذلك كله وهو التعريف والبيان والالهام .

فالعاقل إذا قال ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ وهو طالب من الله أن يعرفه اياه ويبينه له ويلهمه اياه ويقدره عليه فيجعل في قلبه علم وإرادته والقدرة عليه جرد الفعل من الحرف وأتى به مجردا معدي بنفسه ليتضمن هذه المراتب كلها .

ولو عدى بحرف لتعين معناه وتخصص ويحسب معنى الحرف ودعاء الى تأمل هذا ، لأنه من دقائق اللغة وأسرارها .

أرأيت بعد هذا أن النحويين كانوا يكتفون في حروف الجر بأثرها الاعرابي فيما بعدها أم كانوا يبحثون عن صحة معناها في التركيب وأن هذا الأثر الاعرابي لا خلاف فيه وانما الخلاف كان على طلب معنى .

أمطر الله شأبيب الرحمة والرضوان عليهم فلقد أفنوا أعمارهم في سبيل أن يفقهونا في أسرار العربية بغية أن نحسن فهم (الذكر) الذي حفظة منزلة بهؤلاء .

والآن فلنعش لحظات مع الشيخ الامام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري النحوي المولود في سنة خمسمائة وثلاث عشرة من الهجرة والمتوفي سنة

خمسمائة وسبع وسبعين نستعرض فيها بعض مسائل الخلاف بين مؤسسي المدرستين الأوليين : الكوفيين والبصريين لنرى : أينزعون الى جانب المعنى أم الى جانب الاعراب وحده واذا استعرضنا المسائل العشرين الأولى وجدنا أن المسائل التي ترجع الى الخلاف في المعنى تبلغ ضعف المسائل التي ترجع الى الصناعة وحدها ، وإذا كان ابن الأنباري قد مال الى جانب البصريين في مائة وأربع عشرة مسألة ومال الى جانب الكوفيين في سبع مسائل وهو بغدادي وقف مع البصريين كما يقول قابيل فليس ذلك مسوغا لأن نصف مدرسة بأنها تنزع الى جانب المعنى وأخرى تنزع الى جانب الاعراب ، لأن الخلاف يرجع الى طبيعة المسألة نحوها فقد يكون الخلاف بين كلتي المدرستين قائما على طلب معنى وقد يكون الخلاف قائما على الصناعة وحدها ولكن الأول هو الغالب الكثير .

المسألة السابعة[1] تضمن المبتدأ إذا كان اسما مختصا ضميرا في رأي الكوفيين وعدم تضمنه الضمير في رأي البصريين وهذا الخلاف لعدم مشابهة الفعل لفظا وتضمنه معنى مثل خادم في رأي البصريين .

ذهب الكوفيون الى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : (هند زيد ضاربته هي) يجب إبرازه ، لأن اسم الفاعل يعمل حملا على الفعل فهو أضعف حتى لا يؤدي الى الالتباس لو قلنا زيد أخوه ضارب وجعلنا الفعل (الضرب) لزيد ولم نبرز الضمير ، لأدى ذلك الى أن يسبق الى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد بخلاف ما اذا جرى على من هو له مثل زيد ضارب غلامه .

---

1) ص 43 الانصاف في مسائل الخلاف طبعة 5 مكتبة حجازي

وأما شاهد الكوفيين : ترى أرباتهم متقلديها :

فالتقدير أصحاب أرباتهم ، الا أنه حذف المضاف وأقام المضاف اليه مكانه ، فهذا راجع الى المعنى ، فالنحويون المعتمدون لا يلتفتون الى تصحيح اعراب مثل زيد عمرو مكرمه فمكرم خبر عن عمرو سواءا عاد الضمير الى زيد أم عمرو ولكن إذا عاد الضمير الى زيد وجب إبراز الضمير تصحيحا للمعنى .

المسألة الثالثة عشرة : [1] في باب الاشتغال : الكوفيون يعملون الأول لسبقه والبصريون يعملون الثاني لقربه ، ودليل الكوفيين قول امرىء القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فأعمل الأول ولو أعمل الثاني لنصب (قليلا)

وأما القياس فاعمال الأول أولى لقوة الابتداء والعناية به وبهذا لا يجوز إلغاء ظننت اذا وقعت مبتدأ بخلاف ما اذا وقعت متوسطة ، ولو أعمل الثاني لأدى الى الاضمار قبل الذكر .

أما دليل البصريين النقلي فقوله تعالى : ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ [2] ولو أعمل الفعل الأول لقال أفرغه ، وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب الى الاسم من الفعل الأول وليس في اعماله دون الأول نقض معنى فكان اعماله أولى .

---

1) ص 61 الانصاف

2) من آية 96 سورة الكهف

قالوا خشنت بصدره وصدر زيد فأعملوا الباء في المعطوف ولم يعملوا الفعل وللقرب أثر كما في حجر ضب خرب .

وردوا على الكوفيين اعمال امرىء القيس مراعاة للمعنى ، بأن هذا ليس من باب إعمال الأول أو الثاني لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا من وجهين ، أحدهما : أن التقدير يكون : كفاني قليل ، ولم اطلب قليلا من المال وهذا متناقض ، لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض والثاني أنه ذكر في البيت الثاني الذي بعده ولكنما أسعى لمجد مؤثل فلهذا أعمل الأول والعرب يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، وأما حجة الكوفيين في الاضمار قبل الذكر فذلك لأن ما بعده يفسره ، لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض اذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب كما قال تعالى : ﴿ والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾ ، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول فلا مانع من الاضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ .

فهذا الخلاف يرجع الى المعنى كما ذكرنا في بيت امرىء القيس .

المسألة السابعة عشرة :[1]

جواز تقديم خبر ما زال عليها ، أجازه الكوفيون وابن كيسان ومنعه البصريون والفراء من الكوفيين .

---

1) ص 99 الانصاف

احتج الكوفيون بأن زال فيها معنى النفي وما نافية وإذا دخل النفي على النفي أصبح ايجابا كقولنا انتفى فصارت ككان في جواز التقديم ولذلك لم يقولوا ما زال زيد الا قائما كما لم يقولوا كان زيد الا قائما ، لأن الا انما يؤتى بها لنقض النفي كقولك ما مررت الا بزيد وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر ما زال عليها لأن ما للنفي والنفي له صور الكلام فجرى مجرى الاستفهام في أن له صدر الكلام فالحرف جاء لافادة المعنى في الاسم والفعل فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا ، بدليل أنك لو قلت زيدا أضربت لم يجز ، لأننا قدمنا ما يتعلق بحرف الاستفهام عليه فكذلك ها هنا إذا قلت قائما ما زال زيد ، ينبغي أنه لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب من كلمات الكوفيين في قولهم أن ما زال ليس بنفي للفعل انما هي نفي لفارقة الفعل والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا ، قال البصريون هذا حجة عليكم فانا كما أجمعنا على أن (ما زال) ليس بنفي للفعل ، أجمعنا على أن ما للنفي ، ولو لم تكن للنفي لما صار الكلام بدخولها ايجابا ، فالكلام ايجاب و (ما) للنفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام ايجابا ، واذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها لاستحقاقها صدر الكلام كالاستفهام .

وأما ما دام فما بمنزلة المصدر ، وما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، فهذا الخلاف راجع الى المعنى حيث اعتمد الكوفيون والبصريون على معنى النفي والايجاب في جواز التقديم وعدمه ، فرقا بين الخبر والانشاء حتى لا تختلط المعاني ، وحجة البصريين أقوى لأن

الأسلوب سمع مع أنه ايجاب الا أن ما باقية على معناها في النفي وما حدث الايجاب الا بدخول زال التي نفت النفي .

المسألة التاسعة عشرة :(2)

اعمال ما في لغة أهل الحجاز النصب في الخبر في رأي البصريين ونصبه بحذف الخفض في رأي الكوفيين ومع أنه لا يترتب على عامل النصب خلاف في معنى الجملة وهو نفي الخبر عن الاسم الا أن الخلاف قائم على المعنى معتبر من علل النحو ، فالبصريون يعملونها شبها بليس من وجهين 1) دخول كل منها على المبتدأ والخبر ونفي كل منهما الحال ويقوي الشبه دخول الباء في خبرها كما في خبر ليس وإذا ثبت ذلك جرت مجراها .

وحجة الكوفيين أن القياس في ما أن لا تكون عاملة البتة ، لأن الحرف لا يعمل الا اذا كان مختصا كحرف الخفض لما اختص بالاسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، واذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ، لأنه تارة يدخل على الاسم وتارة يدخل على الفعل ولما كانت (ما) مشتركة بينهما وجب الا تعمل ولهذا أهملت في لغة بني تميم ، وأعملها الحجازيون تشبيها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف فلم تقو على العمل في الخبر كما عملت ليس ، لأن (ليس) فعل و (ما) حرف والحرف أضعف من الفعل فبطل أن يكون منصوبا بما ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض ، لأن الأصل ما زيد بقائم ، فلما حذف حرف الخفض نصب ، لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفا

---

1) ص 107

منها ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو (ما قائم زيد) أو دخل حرف الاستثناء نحو ما زيد الا قائم ، لأنه لا يحسن دخول الباء معها ، فلا يقال : ما بقائم زيد وما زيد الا بقائم فدل ذلك على ما قلناه .

وقد رد البصريون هذه الأدلة فقالوا : نحن معكم في قياس عدم عملها الا أن مشابهتها بليس اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ وقال تعالى : ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ وقولهم : إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف فلم يقو أن تعمل في الخبر قلنا : هذا الشبه لها قد أوجب لها أن تعمل عملها وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر على أنا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف فانه يبطل عملها ، اذا تقدم خبرها على اسمها واذا دخل حرف الاستثناء أو اذا فصل بينها وبين مفعولها بأن الخفيفة ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع ، وقد أوردنا ما ذكره سيبويه في قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وكيف يتحتم المدح بأعمالها ، لأن النفي حينئذ مسلط على الجملة كلها فنفي أن يكون في البشر مماثل لهم لعظم ما اتسموا به من فضائل النفس الناطقة .

وأما دعواهم أن الأصل : ما زيد بقائم فلا نسلم وانما الأصل عدمها وإنما أدخلت لوجهين :

أحدها أنها أدخلت توكيدا للنفي ، والثاني : ليكون في خبر ما بازاء اللام في خبر ان ، لأن ما تنفي ما تثبته ان فجعلت الباء في خبرها نحو : ما زيد بقائم لتكون بازاء اللام في نحو : ان زيدا لقائم ، كما

جعلت السين جواب لن ، ألا ترى أنك تقول لمن يفعل فيكون الجواب سيفعل ، وكذلك جعلت قد جواب لما ألا ترى أنك تقول : لما يفعل فيكون الجواب قد فعل ولو حذفت لما فقلت يفعل لكان الجوب (فعل) من غير قد ، فدل على ان قد جواب لما فكذلك ها هنا وقولهم انه حذف حرف الخفض الخ قلنا هذا فاسد ، لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة وليس فيها إعراب ، لأن الاعراب لا يقع على حروف المعاني ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب لوجب ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها ، كقولك : ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾ ﴿ وكفى بالله نصيرا ﴾ ولو حذف حرف الخفض لقلت : كفى الله شهيدا وكفى الله نصيرا ، وقد ورد ذلك كثيرا في الشعر العربي كقول عبد بني الحسحاس :

عميرة ودع إن تجهزت غازيا   كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

ولو كان كمازعموا لوجب أن يكون منصوبا فلما وقع الاجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه والله اعلم . فالبصريون متمسكون بأن وقوع الباء في الخبر انما هو توكيد للنفي وهي حرف معنى لا حرف اعراب واذا حذفت لا يلزم نصب الاسم بعدها .

رحلة مع بعض أبواب النحو التركيبية

أعتقد أنني فيما قدمت من شواهد الكتاب لسيبويه وما أوردت من آيات القرآن الكريم قد قدمت الدلائل الواضحات على أن النحويين لا

يعدون وراء الاعراب الا بمقدار ما يهدفون من فقه المعنى وكذا ما قدمته من الخلاف بين البصريين والكوفيين وسنقدم عما قريب إن شاء الله تخريج علماء النحو لما أشكل اعرابه من آيات الذكر الحكيم فيما ألف من كتب التفسير لهؤلاء النحويين المفسرين ويهمنا الآن أن نتتبع بعض أبواب النحو التركيبية ليطمئن القلب أن النحو ليس صناعة وجدلا ومتاهة ينوء بها الأسلوب ولكنه وسيلة الفهم والافهام . . . ! !

أ ـ ضمير الفصل :

من أنواع الضمير ضمير يسمى ضمير الفصل أو العماد وله أحكام خاصة ينفرد بها دون سواه

1) الصائم الممسك عن اللغو يثاب ، ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ؟ أهو الصائم يثاب ؟ فتكون جملة (يثاب) ركنا أساسيا في الكلام لأنها خبر لا يتحقق المعنى الأصلي الا بوجودها وانضمامها الى المبتدأ كلمة الصائم ، وما عداهما فليس أساسيا وانما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله فنعرب الممسك عن اللغو صفة . أم المعنى الأساسي : الصائم الممسك عن اللغو فكأننا نتحدث عن الصائم ونعرفه بأنه الممسك عن اللغو ، فتكون كلمة (الممسك) هي الأساسية والضرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب ، لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلي ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية تخدم المعنى الأصلي من غير أن يتوقف وجوده عليها ومن الممكن الاستغناء عنها ، الأمران جائزان على الرغم من الفارق المعنوي بينهما ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الأخر لعدم وجود قرينة توجه لهذا دون ذاك .

لكنه اذا قلنا الصائم ـ هو ـ الممسك عن اللغو ، والسباب ، فإن الأمر يتغير بسبب وجود الضمير (هو) فيتعين المعنى الثاني وحده ويمتنع الأول ويزول الاحتمال الذي كان قائما قبل مجيء الضمير .

2) ان المؤمن الذي يلتمس رضا الله يكفيه الله الناس ، ما المعنى الأساسي في هذا الكلام أهو تعريف للمؤمن بأنه ﴿ الذي يلتمس رضا الله ﴾ فيكون هذا التعريف ركنا أصيلا في الكلام لا يمكن الاستغناء عنه بحال وما بعده متمم له وزيادة طارئة عليه يمكن الاستغناء عنها ، وتعرب الذي اسم موصول خبر ان أم هو القول بأن « المؤمن يكفيه الله الناس » أفتكون الجملة الفعلية هي عصب الكلام لا يقوم المعنى الا بها ، لأنها خبر ولا يتحقق المراد الا بوجودها مع كلمة المؤمن وما عداها فزيادة طارئة لا أصيلة وتعرب كلمة (الذي) اسم موصول (صفة) .

الأمران متساويان يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بغير ترجيح ولكن اذا أتينا بضمير الفصل امتنع الاحتمال الثاني ويتعين المعنى الأول والأخبار عن المؤمن بأنه هو الذي يلتمس رضا الله وما عدا ذلك فزيادة فرعية غير أصيلة في تأدية المراد فتكون كلمة (الذي) هي الخبر وليست صفة .

فالضمير هو وأشباهه يسمى ضمير الفصل ، لأنه يفصل في الأمر حين الشك فيرفع الابهام ويزيل اللبس ، بسبب دلالته على أن الاسم بعده خبر لما قبله من مبتدأ أو ما أصله المبتدأ وليس صفة ولا بدلا ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصلية في المعنى الأساسي كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها لا عن الخبر وفوق ذلك كله يفيد في الكلام نفي الحصر والتخصيص (أي القصر المعروف) في

البلاغة ، تلك هي مهمة ضمير الفصل لكنه قد يقع أحيانا بين ما لا يحتمل شكا ولا لبسا فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق وتأكيد معناه بالحصر والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميراً لقوله تعالى : ﴿ وكنا نحن الوارثين ﴾ وقوله : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ وقوله : ﴿إن ترنِ أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتيني ﴾ ففي المثال الأول قد توسط ضمير الفصل (نحن) بين كلمتي (نا) والوارثين ، مع أن كلمة (الوارثين) خبر كان منصوبة بالياء ولا يصح أن تكون صفة اذ لا يوجد موصوف غير (نا) التي هي ضمير ، والضمير لا يوصف وفي المثال الثاني توسط ضمير الفصل (أنت) بين التاء والرقيب ، مع أن كلمة (الرقيب) منصوبة ، لأنها خبر (كان) ولا تصح أن تكونَ صفة للتاء ، لأن الضمير لا يوصف كما قلنا وكذلك الشأن في المثال الثالث الذي توسط فيه ضمير الفصل (أنا) بين الياء وكلمة (أقل) التي هي المفعول الثاني للفعل ، (ترى) ولا يصح أن تكون صفة للياء ، لأن الضمير لا يوصف وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا يصلح صفة بل قبل ما لا يصلح صفة ولا تابعا من التوابع أو المكملات وإذا كان البصريون يسمونه ضمير الفصل ، فالكوفيون يسمونه بأسماء أخرى تتردد أحيانا في كتب النحو فبعضهم يسميه (عمادا) لأنه يعتمد عليه في الاهتداء الى الفائدة وبيان أن الثاني خبر لا تابع وبعضهم يسميه (دعامة) لأنه يدعم الأول أي يؤكده ويقويه بتوضيح المراد منه وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفة وباقي التوابع وغيرها ، إذ يتعين الخبر يوضح المبتدأ ويبين أمره لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى[1] .

---

1) انظر النحو الوافي للدكتور عباس حسن ص 219

شروطه ستة فيشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل كالأمثلة التي ذكرناها . أولئك هم المفلحون ، وإنا لنحن الصافون الآية ، كنت أنت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ، إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا .

والثاني كونه معرفة كالأمثلة .

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الخبر والصفة لتشابههما في المعنى إذ الخبر صفة في المعنى بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وإعرابه وأن الخبر أساس في الجملة دون الصفة فالاتيان بضمير الفصل يزيل اللبس الواقع على الكلمة ويجعلها خبرا وليست صفة لا سيما والنكرة أحوج ما تكون الى الصفة ، لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصل الا نادرا . نعم قد يقع اللبس بين الخبر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة . ولكنه قليل ، أما مع الصفة فكثير ويشترط فيما بعده أمران :

وقد أجاز الفراء وهشام ومن تابعه من الكوفيين كونه نكرة وحملوا عليه ما ظننت أحدا هو القائم وكان رجل هو القائم وقوله تعالى : ﴿ أن تكون أمة هي أربى من أمة ﴾ ولكنها مؤولة واحتياج النكرة الى الصفة لتكون معروفة قبل الحكم عليها أحوج منها الى الخبر ، فيحتمل أن تكون كان هنا تامة والضمير مبتدأ وما بعده خبر والجملة صفة ، وتنكيره الأول يمنع الفصل إذ لا يفصل بين الصفة والموصوف .

ويشترط في الاسم الذي بعده :

1) أن يكون خبرا لمبتدأ أو لما أصله مبتدأ .

2) أن يكون معرفة أو ما يقاربها في عدم قبول الكلام أل كأفعل

التفضيل سواء كان عدم قبوله اللام لعارض كأفعل من المجرد من أل والاضافة .

والمضاف كمثلك وغلام زيد أو لذاته كالفعل المضارع وهو قول السهيلي قال في قوله تعالى : ﴿ وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى ﴾ انما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث ، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله لقوله عز وجل : ﴿ أنا أحيي وأميت ﴾ وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس[1]

واشتراط كون ما بعده معرفة لأن لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة وفيه تأكيد فوجب أن يكون المدلول السابق الذي يؤكد هذا الضمير معرفة كما أن التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا لأنه لا يقع بعده ـ غالبا ـ الا ما يصح وقوعه نعتا للاسم السابق ونعت المعرفة لا يكون الا معرفة ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين .

أما ما قارب المعرفة وهو أفعل التفضيل المشار اليه فانه يشابه المعرفة في انه مع (من) لا يجوز اضافته ولا يجوز دخول ال عليه فأشبه العلم في أنه في الغالب لا يضاف ولا تدخل عليه أل هذا الى أن وجود (من) بعده يفيده تخصيصا ويكسبه شيئا من التعيين والتحديد يقربه من المعرفة ، هكذا قالوا ولا داعي لشيء من هذا ، لأن السبب الحقيقي هو استعمال العرب ليس غير ومجيء كلامهم مشتملا على ضمير الفصل بين المعرفة وما شابهها ويشترط فيما بعده أمران أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع : زيد إياه الفاضل وأنت إياك العالم وأما إنك إياك

---

1) المغنى جـ 2 ص 105

الفاصل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين .

والثاني أن يطابق ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاصل ، لأن الضمير الأول مخاطب والثاني غائب منعا للبس واتباعا للعرب في نطقهم .

فائدة ضمير الفصل :

وهي ثلاثة أمور : أحدها نطقي : وهو الاعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا ، لأنه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لأنه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة ، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفعل في نحو : كنت أنت الرقيب عليهم ، والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ، ذكره جماعة ونبوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال : زيد نفسه هو الفاصل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد . والثالث معنوي أيضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير : وأولئك هم المفلحون ، فقال : فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، وللتوكيد وايجاد أن فائدة المسند ثابتة بالمسند اليه دون غيره[1] .

اعرابه :

كنت أنت الرقيب عليهم : يحتمل الفصلية والتوكيد لانتصاب ما بعده : وانا لنحن الصافون : الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام .

﴿ إنك أنت علام الغيوب ﴾ يحتمل الفصلية والتوكيد والابتداء ،

---

1) ص 106 جـ 2 المغنى

ومن مسائل الكتاب : قد جربتك فكنت أنت أنت، الضمير أنت مبتدأ وخبر والجملة خبر كان ، ولو قدرت الأول فصلا او توكيدا لقلت أنت إياك لأن خبر كان يجب أن يكون منصوبا .

وفي الحديث : كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ، ان قدر في يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما اما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه إما فصل وإما بدل من أبواه اذا أجزنا ابدال الضمير من الظاهر ، واللذان خبر أبواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الأول فاللذان بالألف لأنها خبر المبتدأ هما ، وعلى الأخيرين هو بالياء لأنها خبر يكون اذا جعلنا الضمير فصلا أو بدلا[1]

وقد وفى سيبويه رحمه الله ضمير الفصل في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا[2].

إذا احتاج الاسم قبله الى ما بعده كالفعل إذا اتصل معناه بما بعده فالاسم قد ابتدىء به الكلام وبني على ما بعده فهو في حاجة الى خبر والا فسد الكلام ، وذكر تفسير أستاذه الخليل في أن ذكر الضمير هو وأخواته ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه ، (أي يجب أن يبرىء المحدث نفسه بذكر ما بعد ضمير الفصل الذي ليس مبنيا عليه) وقال : هذا الفعل الذي بني عليه ما بعده مثل المبتدأ هو حسبت وخلت الخ وكان وليس وأخواتهما ، فنحن نقول : أصبح أباك ولو كانتا بمنزلة جاء لقبح أن نقول : أصبح

1.) المرجع السابق
2.) الكتاب جـ 1 ص 461 طبعة بيروت .

العاقل بدون البناء على الفاعل لأن هذه الأفعال الناسخة يذكر بعدها ما يذكر في الابتداء .

ثم قال : إن ما بعد ضمير الفصل لا يغير عن حاله قبل أن يذكر مستشهدا بقول الله سبحانه ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحق ﴾ فالحق هنا مفعول ثان ليرى . ورد سيبويه زعم من قال إن (هو) في الآية السابقة صفة إذ لا يصح أن يكون الضمير وصفا للمظهر (الموصول هنا) فلم يتكلم بذلك العرب : فيجب نصب ما بعد ضمير الفصل هنا ومثل الآية : إن كان زيد لهو الظريف ، ولو كان الضمير صفة هنا لم يجز دخول اللام ، لأن اللام لا تدخل في هذا الموضع على الصفة فتقول : إن كان زيد الظريف عاقلا ، ولا يكون هو ولا نحن هنا صفة وفيها اللام . واستشهد لعدم التغيير بدخول ضمير الفصل .

بمثال من كلام العرب بعد تمثيله بالقرآن الكريم ، والمثال : من كذب كان شرا له أي كان الكذب المفهوم من الكلام الذي وضع مكانه الضمير فهو أي الضمير ـ هو وأخواته ـ بمنزلة اللغو في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر لأن شرا خبر كان ، ثم ذكر ما ذكرناه من شرط كون ما بعدها معرفة او ما يشبهها وأجاز في قوله تعالى : ﴿ إن ترني أنا أقل منك مالا ﴾ أن يكون أنا صفة للياء (أي توكيدا) في اصطلاح المتأخرين أو ضمير فصل باعتبار أقل بعده مشبها للمعرفة في وصفه للجار والمجرور ، وذكر سيبويه اجازة العرب ان يكون الضمير ـ هو واخواته ـ مبتدأ هنا وما بعده خبر ، والجملة في محل نصب خبر كان وذلك في الآية الكريمة ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾[1]

---

1) سورة الزخرف آية 76

وفي قراءة حفص (الظالمين) والضمير فصل ، ثم ذكر الأوجه الجائزة في الحديث الشريف : (كل مولود الخ الذي ذكرناه . وفي باب ما لا يكون هو وأخواتها فيه فصلا) .

ذكر سيبويه أنه اذا جاءت نكرة قبل الاسم تعينت ابتدائيته ، لأن النكرة أحوج ما تكون الى الصفة ، وقد استقبح العرب أن يجعلوها فصلا في النكرة كما جعلوها في المعرفة وقال : إن أهل المدينة يجعلونها معرفة بين المعرفتين ويجهلون هو فصل ، ثم نقل عن الخليل استعظامه أن يكون الضمير فصلا بعده النكرة ، والضمير هنا بمنزلة (أبوه) في أنه من سبب ما قبله من نكرة ولا يستقيم أن نغفل مسوغات الكلام كالابتداء بالنكرة من غير اعتمادها على النفي فكما قبح الكلام بالنكرة من غير مسوغ قبح فيما أجرى مجرى المسوغات من الواجب قائلا فهذا مما يقوي ترك الفصل .

أترى بعد ذلك أن النحويين يكتفون باعراب دون آخر ، حاله المعنى ومراعاة التركيب والحكم هو الذي يحدد ذلك الاعراب دون ما لبس أو ابهام بين الخبر والصفة ، واعتبار الضمير لغوا وما بعده مبنيا عليه الكلام ، أو هو أحد أركان الخبر ، وفهم المعنى الذي أراده العرب من تعبيراتهم وورد على نسقه أعظم كلام له حلاوة وعليه طلاوة وأعلاه مثمر وأسفله مغدق وهو يعلو ولا يعلى عليه .

2 ـ جريان الخبر على غير ما هو له :

نعرف أن الخبر جزء أساسي في الجملة يكملها مع المبتدأ الذي ليس بوصف ويتمم معناها وهو ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبه جملة .

وهو قسمان جامد فارغ من الضمير مثل قول الشاعر :

ترتع ما ترتعت حتى اذا ادكرت فـانمــا هي اقبـــال وادبـــار

ومشتق مثل : أسماء ابنها ناصحته ، فكلمة أسماء مبتدأ أول وابن مبتدأ ثان وناصحته خبر المبتدأ الثاني مع أن معنى هذا الخبر وهو ناصحة واقع على الأول ولاحق به دون المبتدأ الثاني ، وهكذا كل وصف وقع خبرا عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر وعن مدلوله وهذا الخبر يقول عنه النحاة : « انه جار على غير صاحبه أو جار على غير من هو له »

ولما كان هذا الخبر مشتقا كان لا بد أن يرفع ضميرا أو اسما ظاهرا غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه كما يجوز استتاره بشرط أن يكون المبتدأ المنسوب اليه الخبر والمحكوم عليه حقيقة واضحا لا يشتبه بغيره عند الاستتار أي بشرط أمن اللبس كما في المثال السابق .

وهناك أمثلة للوصف الواقع خبرا يصلح فيها أن يكون جاريا على من هو له وعلى غير من هو له فيقع اللبس في المراد نحو : (الفارس الحصان متعبه) فكلمة الفارس مبتدأ والحصان مبتدأ ثان ومتعبة خبر الثاني وفيه ضمير مستتر والجملة منهما خبر الأول فما المراد من هذا المثال ؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يريد أن يتعب الفارس فيكون الخبر جاريا على من هو له ؟ أم تريد الحكم على الفارس بأنه متعب الحصان فيكون الخبر جاريا على غير من هو له ؟ الأمران محتملان مع اختلافهما في المعنى وهذه هي حالة اللبس حيث لا قرينة ترجح أحدهما على الآخر فان كان المراد هو المعنى الأول الذي يقتضي جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير مراعاة للأصل السابق ليكون استتاره دليلا على ذلك المعنى فنقول (الفارس الحصان متعبه) وإن كان المراد هو المعنى الثاني الذي يقتضي جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلا ليكون إبرازه دليلا على جريانه على

غير من هو له فنقول (الفارس الحصان متعبه هو) ، فالضمير (هو) عائد على الفارس المنسوب اليه (أنه متعب) والمحكوم عليه بذلك الحكم والضمير (الهاء) المتصل بالخبر وهو الهاء في آخر كلمة (متعبه) عائد الى المبتدأ الثاني لأنه المفعول .

كان في استطاعة النحاة أن يعربوا الفارس مبتدأ أول والحصان مبتدأ ثانيا ومتعبه خبر المبتدأ الثاني (الوصف خبر والضمير مضاف اليه) والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول فلماذا تحدثوا عن هذا المرجع ؟ وهل أجرى على من هو له أو على غير من هو له ؟ ولماذا أوجبوا إبراز الضمير إذا عاد على غير من هو له انه المعنى ومراعاته أمنا للبس وايضاحا للمراد من الكلام ، فهل كان النحاة بعد ذلك ينهجون وراء الاعراب فقط حاشا لله ، فقد أجهدوا أنفسهم في كل تركيب ليكون سليما جاريا على سنن العربية غير مجاف للأصول العامة للغة ، وقد اشترط النحاة في الخبر الجملة سواء أكانت اسمية او فعلية ان يكون فيها ضمير يربطها بالمبتدأ اللهم الا إن كانت نفس المبتدأ في المعنى مثل : نطقى الله حسبي .

3 ـ الخبر شبه الجملة :

ويهمنا الآن أن نتحدث عن الخبر شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور وضرورة تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه اذا وقعا أولا صفة نحو أو كصيب من السماء ، **الثاني** : أن يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته ، **الثالث** : أن يقعا صلة نحو : وله من في السموات والأرض ، **الرابع** : أن يقعا خبرا نحو زيد عندك أو في الدار .

والمراد بشبه الجملة هنا أمران : أحدهما : الظرف بنوعية

الزماني والمكاني والآخر وفي الجر مع مجروره فالخبر قد يكون ظرف زمان نحو : الرحلة يوم الخميس والرجوع ليلة السبت وقد يكون ظرف مكان نحو : الحديقة أمام البيت والنهر وراءه فكلمة يوم وليلة وما يشبههما ظرف زمان منصوب في محل رفع ، لأنه خبر المبتدأ وأمام ووراء وما يشبههما ظرف مكان منصوب في محل رفع لأنه خبر المبتدأ ، وقد يكون الخبر جارا مع مجروره ، فالجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ ويشترط في الظرف الواقع خبرا وفي الجار مع المجرور كذلك أن يكون تاما أي يحصل بالاخبار عنه فائدة بمجرد ذكره ، ويكمل به المعنى المطلوب[1]

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو أفي الله شك ونحو أعندك زيد .

السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر وافدا تقادم عهده حينئذ الآن أصله كان حينئذ واسمع الآن ، وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار أعرست . **السابع** : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو : أيوم الجمعة صمت فيه ، ونحو : بزيد مررت به . **الثامن** : القسم بغير الباء مثل : والليل اذا يغشى ، وتالله لأكيدن أصنامكم[2] ويقدر المحذوف بحسب المعنى ففي القسم مثلا تقديره : أقسم وفي الاشتغال يقدر كالمنطوق به : نحو يوم الجمعة صمت فيه .

وفي البواقي يقدر كون عام وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن

---

1) وهذا أحد الآراء لأنه حل محل المفرد والآخر أنه لا بد من تعلقهما بمحذوف .

2) انظر للمغني جـ 2 ص 81

أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا أو في الغد ويقدر كان أو استقرار وصفهما إن أريد المعنى واذا جهل المعنى يقدر الوصف لأنه صالح للأزمان كلها ، والكون العام واجب الحذف والكون الخاص جائز الحذف إذا دل عليه دليل مثل فطلقوهن لعدتهن أي مستقبلات لعدتهن وقوله تعالى : ﴿ الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى ﴾ : التقدير مقتول أو يقتل لا كائن .

ورأى النحاة إذ أوجبوا تعلق (شبه الجملة) رأي سـديد ، وحجتهم في تحتم ذلك التعلق قوية ، فالخبر هو المبتدأ معنى وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى كما في مثل : على الخطيب ، فالخطيب في هذه الجملة هو على وعلى هو الخطيب ، فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر وكذلك الشأن في كل مبتدأ أو خبر على النسق السالف الوارد في الاستعمال العربي . فلو أردنا بغير تعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق بل يفسد المعنى معه ولا يصلحه الا التعلق على الوجه الذي يذكره النحاة ففي مثل : على أمامك لا يصح أن يكون الظرف (أمام) هو على ولا أن يكون على هو الأمام نفسه . إذ المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة ولا يصلحه الا ان يكون الظرف متعلقا بشيء آخر غير المبتدأ هو كائن أو موجود أو نحوهما وما يقال عن الظرف يقال في الجار الأصلي مع المجرور إذ لا فائدة منهما الا بمتعلقهما ، لأن الزمان المجرد لا وجود له فمن المستحيل أن يوجد زمان لا يقع فيه حادث جديد أو لا يستمر منه حادث موجود ، فخلو الزمان من أحداث جديدة أو مستمرة محال ولهذا سمي الزمان ظرفا تشبيها بالظرف الحسي كالأواني والأوعية التي توضع في داخلها الأشياء واذا كان الأمر هكذا فكل زمان مقرون حتما بالحادث

المتصل وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على مجرد الوجود المطلق من غير زيادة معنوية عليه فهو معروف فلا داعي لذكره إذ لا فرق في المعنى بين قولنا (السفر حاصل غدا وقولنا السفر غدا) ، لأنه هو والزمان مثلا زمان كما سلف ، فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود ، هذا من الناحية العقلية المحضة ، وهناك شيء يقولونه هو أن اللفظ الدال على الزمان لا يتمم المعنى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف فلولا ملاحظته في مثل : السفر يوم الخميس لكان المعنى السفر زمان وهذا الزمان يوم الخميس بمعنى أن السفر هو الخميس كما ذكرنا وهو معنى فاسد ، وما يقال عن ظرف الزمان يقال عن ظرف المكان بشرط أن تتحقق الافادة .

وظرف المكان يصلح خبرا عن المبتدأ المعنى مثل : العلم عندك والمبتدأ الجثة : الكتاب أمامك .

وأما ظرف المكان فيصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ المعنى فقط بشرط أن تتحقق الافادة كأن يكون الزمان خاصا لا عاما مثل : السفر صباحا والراحة ليلا بخلاف الفصل دهرا والأدب حينا لعدم الإفادة الأولى .

وتتحقق الإفادة أصلا بالثلاثة الآتية :

1) بتخصيص ظرف الزمان مثل : نحن في يوم طيب ، أو علمية مثل : نحن في رمضان أو باضافة مثل نحن في شهر شوال ، ويجب جر الظرف الزماني في هذه الصور الثلاث بفي ويكون الجار مع المجرور في محل رفع خبرا ولا يسمى في حالة جره أو رفعه ظرفا .

2) أن يكون المبتدأ الذات مما يتجدد بأن يظهر في بعض الأوقات

دون بعض فله مواسم معينة يظهر فيها ثم ينقطع ثم يظهر وهكذا فيكون شبيها بالمعنى مثل : البرتقال شهور الشتاء ، والبطيخ شهور الصيف ، والهلال الليلة ، وفي هذه الحالة يجوز نصب ظرف الزمان أو جره بفي وهو في الحالتين في محل رفع خبر .

3) أن يكون المبتدأ الذات صالحا لتقدير مضاف قبله تدل عليه القرائن بحيث يكون ذلك المضاف أمرا معنويا مناسبا كأن يلازم المرء بيته يوما للراحة فيعرض صديقه الخروج لنزهة بجزيرة فيعتذر قائلا : البيت اليوم والبحر غدا . أي ملازمة البيت اليوم ونزهة البحر غدا والحالات الثلاث السابقة قياسية فصح محاكاتها وصوغ الأساليب على مقتضاها ، لكن كيف يعرب الظرف المكاني في غير تلك الأحوال الثلاثة وكيف يعرب المكاني وكيف نضبطهما ؟

إن الأصل في الظرف أن يكون منصوبا مباشرا أو في محل نصب .

1) فان كان الظرف للزمان وقع خبرا عن معنى مستغرقا جاز رفعه ونصبه وجره بفي ويكون المرفوع هو الخبر مباشرة ويكون المنصوب أو المجرور مع حرف الجر في محل رفع هو الخبر ، تقول : الصوم شهر أو شهرا أو في شهر ، والراحة يوم أو يوما أو في يوم والأكل ساعة أو ساعة أو في ساعة أي زمن الصوم وزمن الراحة وزمن الأكل ، لكن الأحسن الرفع مباشرة ان كان الزمان نكرة والمبتدأ المعنى يعم ذلك الزمان كله أو أكثره ، نحو : الصوم يوم السهر ليلة ، وذلك لاستغراقه فالمبتدأ عين الخبر .

2) ان كان الظرف زمانيا من أسماء الشهور ووقع خبرا عن مبتدأ

هو معنى وزمان تعين رفع الخبر مثل : أول السنة المحرم وشهر الصوم رمضان وذلك لما ذكرناه .

3) إن لم يكن هذا الخبر الظرف من أسماء الشهور ولكن المبتدأ يتضمن عملا جاز الرفع والنصب[1] مثل : الجمعة اليوم أو السبت اليوم أو العيد اليوم لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به فان لم يتضمن عملا كالأحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس كان الرفع أحسن لاستغراق الاسمية اليوم .

4)وإن كان الظرف للمكان وقع خبرا للمبتدأ الذات في الحالات التي يصح وقوعه فيها خبرا لافادته فالحكم كما سبق في[1]

5) وان كان الظرف للمكان ووقع خبرا عن ذات أو معنى وكان متصرفا جاز رفعه ونصبه مثل : الكبار جانب أو جانبا ، والأطفال جانب أو جانبا ، رفع كلمة جانب أو نصبها والرجل أمامك والدار خلفك الرفع أمام وخلف أو نصبها مثل : العلم ناحية والعلم ناحية برفع كلمة ناحية أو نصبها فان كان غير متصرف مثل : (فوق) وجب نصبه نحو : الكتاب فوق المكتب .

6) إذا قلت ظهرك خلفك جاز رفع الظرف المكاني (خلف) ونصبه ، أما الرفع فلأن الخلف في المعنى هو الظهر فالخبر هو اسم محض معناه معنى المبتدأ وأما النصب فعلى الظرفية الواقعة خبرا وكذلك ما يشبه ما سبق به الظروف المكانية نحو فعلك أسفل رجلك والركب أسفل منك ، وقد سبق أن الظرف المكاني المخبر به إذا كان

---

1) وذلك لجواز استغراق العمل اليوم وعدم استغراقه .

غير متصرف يجب نصبه مثل رأسك فوقك ورجلاك تحتك ، لأن فوق وتحت ظرفان للمكان غير متصرفين .

7) إذا كان الظرف الزماني غير متصرف مثل (ضحوة) يراد بها ضحوة معينة ليوم معين وجب النصب العمل ضحوة .

8) اذا كان الظرف بنوعيه متصرفا محدود المقدار ووقع خبرا عن المبتدأ الذات جاء في الظرف الرفع والنصب بشرط أن يكون المبتدأ الذات على نية تقدير مضاف مثله يدل على البعد والمسافة مثل : المدرسة ميل أو ميلا أي بعد المدرسة فان كان المقصود أن المدرسة أو المدينة من أشياء تبعد عما سرنا ميلا تعين النصب على الظرفية وكان الخبر هو الجار والمجرور (متى) بخلاف الرفع فانه على تقدير بعد مكانها في ميل مثلا .

9) من الأساليب الواردة عن العرب حامد وحده يريدون انه في موضع التفرد وفي مكان التوحد فيجوز اعراب (وحد) ظرفا منصوبا في محل رفع خبر .

ملاحظة :

إذا ترك الظرف النصب على الظرفية ، الى الرفع أو الى الجر فانه لا يكون ظرفا ولا يسمى بهذا الاسم .

10) اذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الظرفية وجب عند الأكثرين أن يكون متعلقا بالعامل الذي عمل فيه النصب وهذا العامل يكون في الغالب فعلا أو مصدرا أو شيئا يعمل عمل الفعل كالوصف نحو سافرت يوم الجمعة فوق دراجة بخارية أو أنا مسافر يوم

الجمعة فوق دراجة بخارية ، فالظرفان يوم وفوق ، متعلقان بعاملهما سافر أو مسافر ومعنى أنهما متعلقان به مرتبطان ومستمسكان به كأنهما جزءا منه لا يذهب معناهما الا بالتعلق به ، فاستمساكهما بالعامل كاستمساك الجزء بأصله ثم هما في الوقت نفسه يكملان معناه .

بيان هذا أن العامل يؤدي معناه في جملته ولكن هذا المعنى لا يتم ولا يكمل الا بالظرف الذي هو جزء متمم ومكمل له ففي مثل : جلس المريض ، تحس في المعنى نقصا يتمثل في الأمثلة التي تدور في النفس عند سماع هذه الألفاظ ومن الأمثلة : أين جلس ؟ أكان فوق السرير ، أمام السرير ، وراء النافذة ، يمين الداخل ، شمال الخارج ؟ متى جلس ؟ أصباحا أم ظهرا أم مساء ؟ وهكذا فاذا جاء الظرف الزماني أو المكاني فقد أقبل ومعه جزء من الفائدة ينضم الى الفائدة المتحققة من العامل فيزداد المعنى العام اكتمالا لا بقدر الزيادة التي جلبها معه فمجيئه انما هو لسبب معين ولتحقيق غاية مقصودة دعت الى استحضاره وهي إيضاح معناه وتكملة معنى عامله فلهذا وجب أن يتعلق به .

والاهتداء الى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان الى فطنة ويقظة ولا سيما إذا تعددت في الجملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهما ، خذ مثلا لذلك : أسرعت الطائرة التي تخيرتها بين السحب ، فقد يتسرع من لا دراية له فيجعل الظرف (بين) متعلقا بالفعل القريب وهو الفعل تخير فيفسد المعنى إذ يصير الكلام تخيرت الطيارة بين السحب ، انما الصحيح اسرعت بين السحب وهذا يقتضي أن يكون الظرف متعلقا بالفعل (أسرع) فيزداد معناه ويكمل بعض بعضه ، كما لو قلنا تخيرت الطيارة فأسرعت بين السحب . مثال آخر : قاس الطبيب حرارة

المريض وكتبها تحت لسانه ، فلا يصح أن يكون الظرف تحت متعلقا بالفعل (كتب) لئلا يؤدي التعلق الى أن الكتابة كانت تحت اللسان وهذا معنى فاسد لا يصح . اما اذا تعلق الظرف (تحت) بالفعل (قاس) فان المعنى يستقيم وتزداد به الفائدة أي قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه فالقياس تحت اللسان وهكذا يجب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العامل أو بعده عن الظرف .

اننا نكاد نلمس المعاني لمسا ونستجيد رفع الظرف إذا استغرق ولا نفقه الاخبار عن الزمان بالجثة وأي الأفعال يتعلق به الظرف ليتضح المعنى ، وكل حركة لها علة يتضح منها المعنى المراد .

إن الحركات من الرفع والنصب والجر في الأسماء مثلا لم توضع مجازفة تخبط خبط عشواء ولكن كل حركة وضعت لتفيد معنى وكل إعراب أعرب انما كان لمعنى يتضمنه فيجب أن ننصف النحاة ولا نغمطهم حقهم ونشكر لهم هذا الجهد الذي بذلوه للتفرقة بين المعاني .

4 ـ المبتدأ والخبر النكرة :

إذا قلنا الاتحاد قوة ، العلم نافع ، الايمان مطمئن ، حكمنا على الاتحاد بالقوة وعلى العلم بالنفع وعلى الايمان بالطمئنة ، أي حكمنا على المبتدأ بحكم معين هو الخبر فالمبتدأ في هذه الجمل الاسمية ونظائرها محكوم عليه دائما بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما ولو الى حد ما والا كان الحكم لغوا لا قيمة له لصدوره على مجهول ، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مثل : زارع في القرية ، صانع في المصنع ، معلم في المدرسة وغيرها مما لا يفيد الافادة الحقيقية المطلوبة بسبب عدم تعيين المبتدأ أو عدم تخصيصه أي بسبب

تنكيره تنكيرا تاما لهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة اذا كان غير وصف لأنها شائعة مجهولة في الغالب فلا يتحقق معها الغرض من الكلام وهو الافادة المطلوبة فان هذه الافادة هي السبب أيضا في اختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة والآخر نكرة مثل : شجرة المتحركة ، ولكن اذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ وقد أوصلها النحاة الى نحو أربعين موضعا ولا حاجة الى الاستقصاء ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو الافادة فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة أو عدم صحته من غير داع لحصر المواضع أو عدها وقد تحدث ابن مالك عنها قائلا :

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة
وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل بر يزين وليقس ما لم يقل

وهكذا فعل سيبويه والمتقدمون ، ولهذا يرى بعض النحاة بحق ألا داعي لهذا الشرط لأنه مفهوم بداهة اذ لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد والا عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرضاه أما المتأخرون فتوقعوا أن يخطىء كثير مواضع الافادة فحاولوا أن يدلوهم عليها بحصر مواضعها واستقصائها فأطالوا بغير حاجة أو اختصروا مع الاخلال .

واذا كان النحاة المتأخرون قد اشترطوا وصف النكرة لتفيد مثل : رجل من الكرام عندنا في قول ابن مالك أو بدأوه بنفي واستفهام الخ ، فان سيبويه يتحرى الدقة في هذا الموضع في الباب الذي عنوانه باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة[1] وذلك قولك : ما كان أحد مثلك وليس أحد

---

1) ص 37ط من كتاب سيبويه منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت لبنان طبعة 67

خير منك ، وما كان أحد مجترئا عليك ، انما حسن الاخبار ههنا عن النكرة ، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حالك شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج الى أن تعلمه مثل هذا واذا قلت كان رجل ذاهبا فليس في هذا شيء نعلمه كان جهله ولو قلت كان رجل من آل فلان فارسا حسن ، لأنه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله ولو قلت : كان رجل في قوم فار سالم يحسن لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم فعلى هذا النحو يحسن ويقبح ولا يجوز في أحد أن تضعه في موضع واجب . ولو قلت كان أحد من آل فلان لم يجز لأنه انما وقع في كلامهم نفيا عاما . يقول الرجل : أتاني رجل يريد واحدا في العدد لا اثنين فتقول ما أتاك رجل أي أتاك أكثر من ذلك ثم يقول أتاني رجل لا أمرأة فتقول ما أتاك رجل أي امرأة أتتك وتقول : أتاني اليوم رجل أي في قوته ونفاذه فتقول ما أتاك رجل ، أي أتاك الضعفاء فاذا قال ما أتاك أحد صار نفيا عاما لهذا كله فانما مجراه في الكلام هذا .

فانظر يا رعاك الله هل يكتفي سيبويه بوصف النكرة لتكون مفيدة يمكن الحكم عليها ، لا : انه يتتبع المثال ثم يطلب منك أن تنظر ماذا ترى من أمر المعنى أمفيد هو أم لا أن النكرة موصوفة في قولنا كان رجل في ثوم فارسا بشبه الجملة (الجار والمجرور) ولكنه لما كان هنا لم يحسن الحكم عليه مع وجود هذا المسوغ ؟ والمسوغ الآخر وهو بدء الكلام بالفعل الناسخ ، مسوغان وجدا من ناحية الصناعة ولكن سيبويه يقبحه ولا يجيزه وذلك لعدم إفادة معنى .

5 ـ تأخر الخبر وجوبا :

إذا تساوى كل من المبتدأ والخبر في وجه تعريفهما أو تنكيرهما بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأ نحو : أستاذى رائدى في العلم . مكافح أمين جندي مجهول ، أجمل من حرير أجمل من قطن ، وجب تأخير الخبر ، لأن تقديمه يوقع في لبس ، اذ لا توجد قرينة تعينه وتميزه والقرينة هي العلامة التي تدل على المعنى وتوجه اليه وتزيل عنه الغموض واللبس فان كانت لفظا سميت لفظية وإن كانت غير لفظ سميت معنوية أو عقلية وهي التي ترشد الى المبتدأ أو الخبر حت وإن كان محذوفا وعلى معناه ، ومن القرينة المعنوية ما قاله ابن هشام : أبو حنيفة وأبو يوسف ، وبنونا بنو أبنائنا رعيا للمعنى ويضعف ان نقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من الشبيه اللامعكوس للمبالغة ، لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول ، اللهم الا أن يقتضي المقام ذلك للمبالغة ، يقول ابن هشام : (يجب الحكم بابتدائية المقدم وخبرية المؤخر من الاسمين في ثلاث مسائل : أحدها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا ، أو اختلف نحو : زيد الفاضل أو الفاضل زيد . هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو القائم زيد ، والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول من القائم فتقول زيد القائم فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ .

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو أفضل منك أفضل مني .

الثالثة : أن يكونا مختلفتين تعريفا وتكبرا والأول هو المعرفة :

زيد قائم أما إن كان هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور ، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحوكم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ، ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير وانهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما نحو الفاضل أنت"[1]

ان المعول عليه في جواز تقديم المبتدأ على الخبر ليس التساوي أو التقارب في درجة التعريف والتنكير وانما المعول عليه وحده هو وجود قرينة تدل على أن هذا هو المحكوم عليه أي أنه (المبتدأ) وذلك هو المحكوم به ، أي الخبر على حسب المعنى بحيث يتميز كل من الآخر دون خلط أو اشتباه ، فمتى وجدت القرينة التي تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الأخرى على حسب الدواعي الا ما وجبت له الصدارة وان لم توجد القرينة وجب تأخير الخبر حتما من غير أن يكون للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين فلا بد من مراعاة حال السامعين من ناحية قدرتهم على ادراك أن هذا محكوم عليه فيكون مبتدأ وأن ذاك محكوم به فيكون خبرا فاذا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ، وأن اللبس محتمل وجب إزالته اما بالقرينة التي تبعده وتبدده واما بالتزام الترتيب ليقدم المبتدأ أو يتأخر الخبر ليكون هذا التقدم دليلا على أنه المبتدأ ووسيلة الى تعينه لموافقته للأصل الغالب في المبتدأ .

إن الأمر عند النحاة ليس أمر صناعة ولكنه فهم المعنى من حيث إن هذا محكوم عليه وهذا محكوم به وتقديم أيهما جائز عند عدم اللبس أما عند اللبس فيجب إزالته باتباع الترتيب الطبعي .

---

1) المغنى جـ 2 ص 84

٦ ـ أفعال المقاربة :

كان وأخواتها تدل على الوجود العام أو الوجود الخاص أو الوجود المستمر وأفعال هذه المجموعات لا تدل على الوجود ، فأفعال المقاربة انما تدل على مقاربة الفعل الحدوث ولكنه لم يقع ، وأفعال الرجاء انما تدل على توقع حدوث الفعل ولكنه لم يقع أو لما يقع ، وأفعال الشروع انما تدل على أن الفعل قد بدىء في إحداثه ولا علاقة لهذه الدلالات بما تدل عليه كان وأخواتها لذلك أفرد لها باب خاص ، وأما من حيث الاستعمال فكان وأخواتها عند النحويين مما يدخل على مبتدأ أو خبر نحو كان زيد خطيبا وكان عمرو يخطب وقد يكون الخبر مفردا كالمثال الأول وقد يكون فعلا كالمثال الثاني .

أما أفعال هذه المجموعات فلا يكون خبرها الا فعلا ، اللهم الا نوادر جاء فيها الخبر مفردا كقول الشاعر :

أكثرت في العدل ملحا دائما   لا تكثرن إني عسيت صائما

وقول تأبط شرا :

فأبت الى (فهم) وما كدت آيبا   وكم مثلها فارقتها وهي تصغر

وأغلب الظن أن ما في أفعال المقاربة وأفعال الشروع من دلالة على مقاربة الفعل الحدوث ، أو توقع حدوث الفعل أو البدء به هو الذي اقتضى أن تكون أخبارها أفعالا ، لأن ترقب الحدوث او إمكان مقاربة البدء به معناه أن الشيء لم يكن ولكنه متوقع أن يكون أو محتمل أن يكون أو بدىء به منذ حين وهذا مما يناسبه الفعل دون غيره ففي قول الشاعر : اني عسيت صائما ، وما كدت آيبا ، من دلالة على الدوام

والاستمرار لذلك وجب الوقوف على المسموع .

ولتوضيح معنى الخبر الفعلي نقول : إذا قلنا الكأس تتدفق ، فالمعنى أن الماء يفيض فيها الآن أو مستقبلا ، فاذا قلنا كادت الكأس تفيض ، تغير المعنى وانحصر في أنها اقتربت كثيرا من التدفق وأنها لم تتدفق بالفعل ، وهذا التغير بسبب وجود الفعل الماضي في كاد ومن هذا المثال وأشباهه تتبين أن الفعل الماضي (كاد) يؤدي في جملته معنا معنى خاصا هو الدلالة على التقارب بين زمن وقوع الخبر والاسم سواء وقع الخبر أو لم يقع أو كان مستحيلا مثل قوله تعالى ﴿ يكاد زيتها يضيء ﴾ ومن أجل هذا سميت (كاد) فعل مقاربة ولها اخوة تشاركها في تأدية هذا المعنى ومن أشهر أخواتها كرب وأوشك مثل : كرب الليل ينقضي وأوشك الصبح يقبل بمعنى كاد فيها وهما بمعنى قرب . ولذلك اشترط أن يكون فعلا مضارعا ومرفوعه من فاعل أو نائبه ضمير في الغالب أما اشتراط أن يكون مسبوقا بأن الناصبة فذلك لتخليص المضارع الصالح للحال والاستقبال للزمن المستقبل دون زمن آخر ، ويرفض النحاة أن تكون مصدرية ، لأنها لو كانت كذلك لسبكت بما بعدها بمصدر مؤول يكون خبرا للناسخ فيترتب على ذلك الإخبار بالمعنى عن الجثة ، وهو ممنوع ففي مثل : عسى محمود أن يجود ويقع المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر (عسى) في كل نصب فيكون التقدير : عسى محمود جوده فيقع جوده وهو أمر معنوي خبرا عن عسى وهو في الحق خبر عن محمود ، لأن اسم عسى وخبرها أصلها المبتدأ والخبر ولا يجوز أن يكون المبتدأ جثة وخبره أمرا معنويا ولا يبيح ذلك ناسخ قبلهما وهذا رأي البصريين . ويجوز أن تكون أن ناصبة مصدرية والمصدر المنسبك خبر إما على سبيل المبالغة وإما على تقدير مضاف قبله أو قبل اسم الناسخ فيكون التقدير : عسى محمود صاحب

جود ، أو عسى حال محمود جوده وحكم كاد كسائر الأفعال في أن معناها ومعنى خبرها منفي إذا سبقها نفي ، ومثبت إذا لم يسبقها نفي .

وقد حقق ذلك العلامة ابن هشام في التحذير من أمور بين ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافها قال في الجزء الثاني من المغنى[1] الثامن عشر ، قولهم في كاد : اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه أنه لم يفعل ، واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه أنه فعله ، دليل الأول : وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا اليك ، وقوله : كادت النفس أن تفيض عليه ، ودليل الثاني : فذبحوها وما كادوا يفعلون (فانهم ذبحوها) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال :

انحوى هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحود

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات وبيانه أن معناها المقاربة ولا شك أن معنى كاد يفعل قارب الفعل وإن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما ، أما اذا كانت منفية فواضح لأنه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى فعلا حصول ذلك الفعل ، ودليله اذا أخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم يرها ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤ ية ، وأما اذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، بل ان كان ما صلى حتى قارب الصلاة .

---

1) ص 183

لقد كان هذا اللغز يصدى فكرتي   وما كدت منه أشتفي بورود
فهذا جواب يرتضيه أولو النهي   وممتنع عن فهم كل بليد

ولا فارق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان أورد على ذلك ما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا إذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى : ﴿ فذبحوها ﴾ ، فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا أولا بعداء عن ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من وهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى : ﴿ فذبحوها ﴾ .

وإن حرص النحاة على سلامة اللغة جعلهم يشترطون ما اشترطوا من كون خبرها فعلا مضارعا مطالبين بالوقوف عند المسموع فيما سمع ثم تتبع المعنى منها وفقهه هو الذي جعلهم يفردون لها بابا خاصا فليس همهم التحدث عن العمل وانما فهم المعنى وسلامة التركيب ،

7 ـ حالات الاسم الواقع بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : جواز عطفه على الاسم السابق أو نصبه مفعولا معه ان لم يكن التنصيص بها على المصاحبة بسبب أن الاسم السابق منصوب وأن العامل يصح أن يتسلط على الفعل أو الاسم الذي بعدها مباشرة فهي للعطف قطعا نحو :

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا   عفوا وعافية في الروح والجسد

وواو العطف أحسن مثل : بالغ الرجل والابن ، فكلمة الابن يجوز رفعها بالعطف على الرجل أو نصبها مفعولا معه ، وانما كان العطف أحسن من النصب على المعية لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران ، ولا شيء يعيبه هنا ومثله :

أضاء القمر والنجوم .

ثانيها : جواز الأمرين ، النصب على المعية احسن للفرار من عيب لفظي أو معنوي فمثال اللفظي : أسرعت والصديق ، فكلمة الصديق يجوز فيها الرفع عطفا على الضمير المرفوع المتصل ويجوز فيها النصب على المعية وهذا أحسن ، لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف اذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه كهذا المثال والفرار من الضعف أفضل من الاقبال عليه بغير داع .

ومثال العيب المعنوي قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها[1] وهذا معنى غير دقيق يحتاج تصحيحه الى تأويل وتقدير لا داعي لهما وعيبه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدي الى حصول الرضاعة .

وعيبه آت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدي الى حصول الرضاعة ، وقد نتركهما ، لا نحول بينهما ، ولكن الأم تنفر منه ولا تمكنه من الرضاعة أو ينفر منها وفي كل حالة يجوز فيها الأمران ، العطف والمعية لا بد أن يختلف المعنى في كل أمر منهما ذلك أن العطف يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في

1) ذكر سيبويه هذا الموضوع في باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ص 176 أول

معنى الفعل من غير أن يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل من غير ان يقتضي المشاركة الزمنية الحتمية فقد يقتضيها أولا يقتضيها ففي مثل :

« آنسني محمود وصالح في السفر » لا بد أن يشترك الاسمان في مؤانسة المتكلم وأن تتناولها المؤانسة ، لأن العطف على نية تكرار العامل ، فكأنك قلت : آنسني محمود وآنسني صالح ، لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتهما وشملت المتكلم في زمن واحد ، فقد تكون في وقت واحد أو لا تكون والأمر في هذه المشاركة الزمنية وعدمها متروك للقرائن والدلائل .

أما المفعول معه فلا بد من المشاركة الزمنية الحتمية ، أما المشاركة المعنوية فقد تقتضيها أولا تقتضيها ففي مثل : سافر الرحالة والصحراء ، تتعين المشاركة الزمنية المحتومة ، فجواز الأمرين في كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد وانما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به وإن شئت فقل : إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدي الى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر يقول ابن مالك في ذلك :

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق

يقول سيبويه (ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في صنعت ـ يريد المثال الذي قدمه دليلا على المعية بالنصب ما صنعت وإياك ـ ومراده بليس على الفعل ليس على المشاركة في العطف لأن العطف يضعف هنا لعدم الفصل بالضمير المنفصل) بذلك على ذلك أنك لو قلت : اقعد وأخوك كان قبيحا حتى تقول أنت لأنه قبيح أن

تعطف على المرفوع المضمر فاذا قلت ما صنعت أنت ولو تركت هي فأنت بالخيار ان شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول (المشاركة في الصنع والقعود بالعطف) وإن شئت حملته على المعنى الأول (المعية) .

ثالثها : وجوب العطف وامتناع المعية وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزما بقدر الأفراد التي تشترك في معناه ، اشتراكا حقيقيا ، أو لوجود ما يفيد المعنى مع المعية فمثال الأول : اتفق التاجر والصانع ، واختصم العادل والظالم ، فكل فعل من هذين الفعلين . اتفق واختصم وأشباهها ، لا يتحقق معناه الا بالتعدد الذي يشترك فيه الأفراد في معنى العامل فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة في الاتفاق والاختصام وهذا يتحقق بالعطف دائما لأنه يقتضي الاشتراك بالمعنوي الحقيقي ، أما الاشتراك في الزمن فقد يقتضيه أولا يقتضيه فمثل ؛ أكلت خالدة وأختها قد يقع أكلها في زمن واحد او مختلف ، بخلاف المعية فانها تقتضي الاشتراك الزمني أما المعنوي فقد تقتضيه حينا ولا تقتضبه أحيانا كما عرفنا .

ومثال الثاني : أشرق القمر وسهيل قبله أو بعده فتفسد المعية بسبب وجود قبل أو بعد .

رابعها : امتناع العطف ووجوب النصب في الأصح ، إما على المعية إن استقام المعنى عليها وإما على غيرها إن لم يستقم كنصب الكلمة مفعولا به كفعل محذوف وذلك منعا لفساد لفظي أو معنوي ، فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف تظر لك وطائرا ، لأن الأصل الغالب في العطف على الضمير المجرور ان يعاد حرف الجر مع المعطوف كما تكلم بذلك أكثر العرب ولا يعترض

بمجيء القرآن بالعطف بلا فاصل فإن ذلك على لغة العرب أيضا ولكن ليس هناك لبس في فهم المعنى في سورة النساء : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ فالمعنى على العطف لا على المعية وإن كان للعطف وجه آخر سوى العطف على لفظة بالجر أو على محل الجار بالنصب هو العطف على لفظ الجلالة بالنصب في قراءة حفص (والمعنى أنهم كانوا يقرون بأن لهم خالقا وكانوا يتساءلون بذكر الله والرحم فقيل لهم اتقوا الله الذي خلقكم واتقوا الذي تتناشدون به واتقوا الأرحام فلا تقطعوها أو واتقوا الله الذي تتعاطفون باذكاره وباذكار الرحم وقد أذن عز وجل إذْ قرن الأرحام باسمه ان صلته منه بمكان كما قال الا تعبدوا الا إياه وبالوالدين إحسانا[1] فاشترط إعادة الخافض إذا عطفنا بالجر كما يقول جار الله الزمخشري : (لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك مررت به وبزيد وهذا غلامه وغلام زيد : ألا ترى الى صحة قولك رأيتك وزيدا ومررت بزيد وعمر ، العطف بالنصب أو (الظاهر على الظاهر) لما لم يقو الاتصال لأنه لم يتكرر[2] له ، وتصحيحا لاطراد القاعدة أجاب عن قراءة ابن مسعود بأنها على تقدير تكرير الجار مثل : فما بك والأيام من عجب .

ومثال النصب لمانع معنوي يمنع العطف مشي المسافر والصحراء بنصب كلمة الصحراء على المعية اذ لو رفعت بالعطف على

---

1) الكشاف جـ 1 ص 372 ، 373 طبعة الحلبي 1948

2) المرجع السابق .

كلمة المسافر لكان المعنى مشت الصحراء وهذا فاسد ، ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ونصب الكلمة مفعولا به .

دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحما وفاكهة ، وخضرا وماء عذبا وغناء ساحرا ، فيجب نصب كلمة (ماء) وكلمة غناء بفعل محذوف يناسب كلا منهما والتقدير شربنا ماء عذبا وسمعنا غناء ساحرا ولا يصح النصب على المعية ولا على العطف والا فسد المعنى[1] .

والى شطر هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا :

والنصب إن لم يجز العطف ـ يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب

نبئني بربك أكان الأمر أمر رفع وغيره عطفا بالاشتراك أو نصب للمعية أم كان المعنى هو الذي يحدد علامات الاعراب المختلفة في العطف أو النصب على المعية .

خامسها : ولسيبويه رحمه الله هنا بحث طريف نعتبره حالة خامسة إذ أوجب الرفع ولكن على المعية ومنع النصب[2] لأن العطف انما كان على اسم وذلك قولك : أنت وشأنك وكل رجل وضيعته وما أنت وعبد الله وكيف أنت وقطعة من ثريد وما شأنك وشأن زيد وقال المخبل :

يا زبرقان أخا بني خلف ما أنت ويب أبيك والفخر

وفرق بين هذا وبين الباب الأول ما يجوز فيه النصب والرفع مع ترجيح النصب ، لأن الصلة بين ما بعد الواو وبين ما قبله صلة بين

1) من مراجع هذا الموضوع النحو الوافي للاستاذ عباس حسن

2) ص 177 جـ 1 من كتاب سيبويه .

اسمين والصلة في الأول بين فعل واسم فأعمل ، لأنك لو قلت : ما صنعت مع أخيك لكان مع أخيك في موضع نصب ولو قلت أنت وشأنك لكنت كأنك قلت أنت وشأنك مقرونان ، لأن الواو في معنى مع ههنا ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيها قبلها من الابتداء والمبتدأ ومثله أنت أعلم ومالك فانما أردت أنت أعلم مع مالك وكذلك ما صنعت وأخاك صنعت كيف أنت وعبد الله او ما أنت وما عبد الله تحقير لأمره فالعطف هنا على اسم لا على فعل ذلك قول الشاعر وهو زياد الأعجم ويقال غيره :

تكلفني سويق الكرم جرم وما جرم وما ذاك السويق[1]

ويحمل اسم ان على المبتدأ أيضا فاذا نصب فهو على معنى الرفع مثل :

فمن يك سائلا عني فاني وجروة لا ترود ولا تعار

فمعنى الواو فيه معنى مع الا أن ما بعدها محمول على ما قبلها والتقدير أنك والخير مقرونان ألا ترى أنك تقول ما انت وما زيد فيحسن الحمل على الفعل فالنصب على صنعت زيدا مثل : ضربت زيدا ولم نر شيئا من هذا ليس بفعل فعل به هو فنجريه مجرى الفعل .

وضعف سيبويه اجراء الاسم مجرى الفعل بالنصب في قول قلة من العرب لم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ولكنهم حملوه على الفعل على شيء ولو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد وما كنت وزيدا لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيرا ولا ينقضان ما

1) الشاهد 243 على اظهار ما الأخيرة تقوية لرفع المعطوف في قولك ما أنت وزيد لأن المعنى ما أنت وما زيد لأن معنى الشطرة الأخيرة احتقار شرب الخمر معبرا عنها بالسويق

تريد من معنى الحديث فمعنى صدر الكلام كأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيرا ، ومن ثم أنشد بعضهم وهو لأسامة بن حبيب الهذلي :

فما أنا والسيرفي متلف يبرح بالذكر الضابط[1]

وكيف مثل ما على هذا المعنى الا ان التقدير فيها على معنى يكون بخلاف : كل امرىء وضيعته وانت اعلم وربك وأشباه ذلك فكله رفع لا يجوز فيه النصب لأنه في معنى الحال لا الماضي كان ولا المستقبل يكون وليس ذلك موضعا يستعمل فيه الفعل .

فالنصب حملا على الفعل والرفع حملا على الاسم والرفع على انتظار الخبر وقد يتحقق معنى الرفع على قلة مع الحمل على النصب مع تقدير الفعل .

(أ) الاستثناء المنقطع :

الاستثناء هو الاخراج بإلا أو إحدى أخواتها ، لما كان واختلاف الحكم السابق عليها ، أو هو الطرح بإسقاط ما بعدها مما قبلها ، الاستثناء المتصل ما كان فيه المستثني بعضا من المستثني منه ، ولذلك صورتان ، الأولى : أن يكون المستثني منه متعدد الأفراد والمستثني أحد تلك الأفراد المتماثلة ، نحو تناولت الكتب الا كتابا فالمستثنى منه

---

1) الشاهد 452 وهو شاهد على نصب السير باضمار الملابسة فهو منصوب نصبا بالمصدر القائم مقام الفعل : مالي وملابستي السير ، وقدره سيبويه ما كنت والسير وكيف أكون والسير يسهل نصبه بذكر الفعل لأن الواو لا ينصب ما بعدها على معنى مع حتى يكون قبلها الفعل أو يشتمل الكلام على معناه ولو رفع السير هنا عطفا على ما لكان أجود كما تقدم في الذي قبله .

وهو الكتب ، متعدد الأفراد والمستثنى واحد منها . الثانية : أن يكون المستثنى فردا واحدا ولكنه ذو أجزاء ، والمستثنى جزء من تلك الأجزاء مثل : غطيت الجسم الا الوجه وفي الحالتين يكون ما بعد (الا) مخالفا في الحكم لما قبلها ، ولا مانع أن يكون المستثنى المتصل جملة كقوله تعالى : ﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم ﴾ ويجري ذلك في المتصل والمنقطع كما في الصبان أول باب الاستثناء وحاشية الأمير على المغنى الجزء الثاني باب الجمل التي لها محل من الاعراب ، وهذا يجوز فيه الاتباع على البدلية والنصب على الاستثناء إذا كان الكلام تاما منفيا ، والاستثناء المنقطع هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه ، نحو حضر الضيوف الا سياراتهم ، اكتمل الطلاب الا الكتب ومثل قوله تعالى عن أهل الجنة : ﴿ لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما ﴾ ، وليس معنى انقطاعه انه لا صلة له بالمستثنى منه ولا علاقة تربطهما ارتباطا معنويا ، وإنما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما فليس المستثنى جزءا حقيقيا من المستثنى منه ولا فردا من أفراده ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما . ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف (لكن) ساكن النون أو مشددها الذي يفيد الابتداء والاستدراك معا وبالرغم من أن إفادته الابتداء والاستدراك معا ويقطع الصلة المعنوية من ما بعده وما قبله ومن ثم كان من المحتوم في كل استثناء منقطع صحة وقوع الحرف (لكن) الساكن النون ، أو مشددها موقع أداة الاستثناء فيه مع استقامة المعنى .

فالمستثنى المنقطع ليس بعضا من المستثنى منه (فليس فردا من أفراد نوعه أي صنفه وليس جزءا من أجزاء الفرد كما سبق فكيف يكون مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التخالف والتباين ؟ كيف يكون

المطروح مباينا جنس المطروح منه ؟) .

1) قال النحاة : إن كان المستثنى المنقطع جملة مثل قوله تعالى : لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر ﴾ ، أعربت هذه الجملة في موضع نصب على الاستثناء و (الا) أداة استثناء حرف بمعنى لكن الساكنة النون التي تفيد الاستدراك وتقتضي أن تسبقها جملة ، وتدخل على جملة جديدة اسمية أو فعلية فهي متوسطة بين جملتين فكأن التقدير ، لست عليهم بمسيطر لكن من تولى وكفر فيعذبه الله .

2) إن كان المستثنى المنقطع مفردا منصوبا فأداة الاستثناء (الا) تكون بمعنى (لكنّ) المشددة النون التي تفيد الابتداء والاستدراك وتعمل عمل (إنّ) نحو نام أصحاب البيت الا عصفورا مغردا فكلمة (الا) بمعنى (لكن) المذكورة التي تقتضي بعدها جملة اسمية الأصل تنصب فيها المبتدأ وترفع الخبر ولا بد من ذكر جملة أخرى قبلها فكأن التقدير نام أصحاب البيت لكن عصفورا مغردا فقط لم ينم .

3) وإن كان المستثنى المنقطع مفردا مرفوعا مثلا كما في حالة البدلية عند من يجدها في نحو ما سهر أصحاب البيت الا عصفور مغرد ، كانت أداة الاستثناء (إلا) بمعنى لكن (ساكنة النون) فأصل التقدير سهر أصحاب البيت لكن عصفور مغرد سهر ، وبالرغم من أن المنقطع ليس بعضا من المستثنى منه ، فلا يصح انقطاع العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه في الاستثناء المنقطع انقطاعا كاملا فلا يصح صهلت الخيل إلا الإبل لأن الصهيل معنى قاطع في صوت الخيل وحدها فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقا ، فيصير الكلام خلطا وبترا ، بخلاف صوتت الخيل إلا الابل .

وقد عقد سيبويه للاستثناء المنقطع بابا بعنوان (باب يختار فيه النصب) لأن الآخر ليس من نوع الأول بدأه بقوله[1]: وهو لغة أهل الحجاز . وذلك قولك ما فيها أحد الا حمارا جاءا به على معنى ولكن حمارا وكرهوا ان يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ، وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها الا حمارا أرادوا ليس فيها إلا حمار ولكنه ذكر أحدا توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها إلا حمار وإن شئت جعلته انسانها قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي :

فان تمس في قبر برهوة ثاويا   أنيسك أصداء القبور تصيح[2]

فجعلهم أنيسه ومثل ذلك قوله : مالي عتاب الا السيف جعله عتابه كما أنك تقول ما أنت الا سير ، اذا جعلته هو السير أي على الاتساع ، وأهل الحجاز ينصبون ذلك . ومثله ذلك قوله :

وبلدة ليس بها أنيس   الا اليعافير والا العيس[3]

جعلها أنيسها وان شئت كان على الوجه الذي فسرته في الحمار أول مرة وهو على كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل .

ومن ذلك من المصادر (ما له عليه سلطان إلا التكلف) لأن التكلف ليس من السلطان وكذا الا أنه يتكلف هو بمنزلة التكلف وانما يجيء هذا على معنى ولكن ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ ما لهم به من

---

1) ص427

2) الشاهد 543

3) الشاهد 545

4) الشاهد 458

علم الا اتباع الظن ﴾ .

ثم قال وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله يجعلون اتباع الظن علمهم وحسن الظن علمه والتكلف سلطانه وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعا :

ليس بيني وبين قيس عتـاب   غير طعن الكلى وضرب الرقاب

جعلوا ذلك العتاب على الاتساع والمجاز ، وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرناه أي على معنى لكن (الاستدراك) وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله :

وخيـل قـد دلفت لهـا بخيـل   تحيـة بينهم ضـرب وجيـع[1]

جعل الضرب تحيتهم ، كما جعلوا اتباع الظن علمهم على الاتساع وجعل الثاني من جنس الأول كما فسرت لك في الحمار إذا لم تجعله أنيس ذلك المكان ، وكلاهما على البدلية قال :

عشية لا تغني الرماح مكانهـا   ولا النبل الا المشرفي المصمم[2]

التميميون في لا أحد فيها الا حمار ، وهذا يقوي : ما أتاني زيد الا عمرو ، وما أعانه اخوانكم الا اخوانه لأنها معارف ليست الأسماء الأخيرة بها ولا فيها .

ثم ذكر سيبويه باب (ما لا يكون الا على معنى لكن) :[3]

---

1) الشاهد 548

2) الشاهد 551

3) ص 430

اي ما يجب فيه النصب على الاستثناء المنقطع لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها ومثل له بقوله تعالى : ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها الا قوم يونس ﴾ اي ولكن قوم يونس . وقوله عز وجل ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم او لو بقية ينهون عن الفساد في الأرض الا قليلا ممن أنجينا منهم﴾ ، أي لكن قليلا ممن أنجينا منهم ، وقوله عز وجل : ﴿أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ﴾ أي ولكنهم يقولون ربنا الله وهذا الضرب في القرآن كثير . ومن ذلك من الكلام لا تكونن من فلان في شيء الا سلاما بسلام ، فهذا كله منصوب على الاستثناء المنقطع .

لقد رأينا أن الرفع كان على البدلية سواء على الانقطاع كلية والإبدال من أحد أو على الاتساع وإيجاد الصلة .

أما النصب فكان على الاستدراك ومعنى لكن ، وقد أجهد النحويون أنفسهم قصدا الى اطراء القواعد وتخريج كلام العرب عليها وقصدهم أن يكون الاعراب جاريا على معنى صحيح .

جعلوا من الفصحى ومن آياتها نسبا مضيئا كالنهار الضاحي

ب ـ الا بمعنى غير :

قد يقتضي المعنى أن تخرج (الا) عن الحرفية وعن أن تكون أداة استثناء لتكون اسما بمعنى (غير) وتعرب صفة بشرطين :

أولهما : أن يكون الموصوف نكرة أو شبهها .

وثانيهما : أن يكون جمعا أو شبه جمع والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على تعدد في المعنى مثل كلمة (غير) في

نحو : جاء غير الغريب فغير الغريب وأشباهه متعدد حتما والمراد بشبه النكرة المعرفة التي يراد بها الجنس ـ كما سبق ـ كالمعرف بأل الجنسية .

فمثال (إلا) الواقعة صفة لجمع حقيقي هو نكرة حقيقية : سيهزم الأعداء فقد خرج لملاقاتهم جيوش كبيرة الا القواد والرماة فلا يصح أن تكون (الا) هنا حرف استثناء فيفسد المعنى ، اذ الاستثناء يقتضي أن يكون المعنى خرج لملاقاتهم جيش طرحنا ونقصنا منه القواد والرماة ولا يعقل أن يخرج جيش كبير دون قواده ورماته ، ومثل : تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة الا المحاضر ـ فهي هنا ـ كما في المثال السابق بمعنى غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى (الا) الاستثنائية لئلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى تتسع قاعة المحاضرة لجموع كثيرة طرحنا ونقصنا منهم المحاضر إذ لا يعقل أن تتسع قاعة المحاضرة للسامعين ولا تتسع للمحاضر فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ فلو كانت (الا) حرف استثناء لكان المعنى : لو كان فيهما آلهة ليس من ضمنها الله لفسدتا ، اي لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله لفسدتا ، وهذا معنى يوحي بأنهما لا تفسدان اذا كان الله من ضمن الآلهة ولم يخرج ولم يطرح وهذا واضح البطلان ، بخلاف ما لو كانت (الا) اسما بمعنى (غير) نعتا للنكرة قبلها .

قال ابن هشام[1] الثاني أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه فمثال الجمع المنكر ﴿ لو كان فيهما آلهة الا الله

---

1) ص 67 جـ 1 المغني طبعة الحلبي .

لفسدتا ﴾ فلا يجوز في الا هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس منهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد . ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه فلو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح اتفاقاً . وزعم المبرد أن إلا في هذه الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجا بأن لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان التفريغ بعدها جائز وان نحو لو كان معنا الا زيد أجود كلام ، فالمبرد يكتفي بصحة الدخول . وأنه يدخل بالفعل ، ويرده أنهم لا يقولون : لو جاء في ديار لأكرمته ولا لو جاءني من أحد أكرمته[1] ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد لأنهما لا يقعان الا بعد نفي ، ولما لم يجز ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه (الا وما بعدها صفة) قال الشلوبين وابن الضائع : ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير والتي يراد بها البدل والعوض ، قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا أي رجل مكان زيد او عوضا عن زيد ا هـ قلت وليس كما قالا ، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك جاء رجل موصوف بأنه غير زيد ، وفي الآية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بأنه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا إن طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص له وأن خالفه قالوا إذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد أقر له بتسعة فان قال الا درهم غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في نعجة واحدة وتتخرج

1) لأن الواحد لا يشمله الجمع المستغرق ولو في سياق النفي ولو سلمنا بقول الأصلويين أن دلالة الجمع المستغرق على الواحد بالمطابقة وأن أفراد الجمع آحاد .

الآية على ذلك إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا أي أن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة وهذا هو المعنى المراد .

وقد ذكر سيبويه هذا الموضوع في (باب ما يكون فيه الا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير[1] وذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا والدليل على انه وصف انك لو قلت لو كان معنا الا زيد لهلكنا وانت تريد الاستثناء لكنت قد احلت ونظير ذلك قوله عز وجل ﴿ لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ ونظير ذلك من الشعر قوله وهو ذو الرمة :

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة   قليل بها الأصوات الا بغامها[2]

كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها اذا كانت غير استثناء ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ﴾ وقوله عز وجل ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ .

ثم قال واذا قال ما أتاني أحد الا زيد فأنت بالخيار إن شئت جعلته صفة ولا يجوز أن تقول : ما أتاني الا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل انما يجوز ذلك صفة ونظير ذلك من كلام العرب : أجمعون لا يجري في الكلام الا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا جار .

وقال عمرو بن معدي كرب :

وكل أخ مفارقه أخوه   لعمر أبيك الا الفرقدان[3]

كأنه قال وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه إذا وضعت به كلا .

---

1) ص 434

2) الشاهد 559

3) الشاهد 562

كما قال الشماخ :

وكل خليل غيرها ضم نفسه   لوصل خليل صارم أومعاذر[1]

أكان القصد إيراده هذه الأمثلة كلها والتنظير لمعنى الا بمثال لغير معنى كل من المثالين أكان القصد من هذا صناعة لا وربي إنه المعنى الاستثناء إخراجا ووصفا .

9 ـ الإضافة اللفظية والمعنوية :

الاضافة اللفظية هي التي يغلب أن يكون فيها المضاف وصفا عاملا وزمنه للحال أو الاستقبال او الدوام ومتى اجتمع الأمران الوصفية العاملة والزمنية المعنية كان المضاف مشتقا يشبه مضارعه في نوع الحروف الأصلية التي تتكون فيها صيغتها وفي المعنى والعمل وكذلك في نوع الزمن ـ غالبه ـ وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فاعله يعمل عمل فعله أو اسم مفعول كذلك فكلاهما وصف عامل زمنه للحال أو الاستقبال كما يتحقق في الصفة المشبهة الأصيلة لأنها تعمل عمل فعلها اللازم وتفيد الاستمرار ومثال اسم الفاعل : يشكو راكب الباخرة اليوم بطأها بالنسبة للطائرة ، وغدا يشكو راكب الطائرة بطأها بالنسبة للصاروخ : فكلمة راكب في الجملتين مضافة وهي في الأولى اسم فاعل للزمن الحالي وفي الثاني اسم فاعل للزمن المستقبل ومثله صيغ المبالغة مثل : في شهر رمضان يتفرغ فلان للعبادة فتراه صوام النهار وقوام الليل .

ومثال الصفة المشبهة قولهم عزيز النفس من يأبى الدنايا ولا أثر للاضافة اللفظية لأنها ليست على نية حرف الجر ، إذا دلت على الأزمنة الثلاثة كما قلنا كانت إضافتها لفظية غير محضة وقد يجيء اسم الفاعل

---

1) ص 113 المغنى جـ 2 .

دالا على الدوام فيكون بمعنى الصفة المشبهه ولكن ابن هشام في المغني : نقل عن الزمخشري أن الاضافة (محضة) في مالك يوم الدين ، واسم الفاعل هنا بمعنى الصفة المشبهة يدل على الأزمنة الثلاثة ، لأنه وصف لأعرف المعارف وهو الله سبحانه فهي تفيد التعريف ، قال الزمخشري : أريد باسم الفاعل هنا أما الماضي كقولك هو مالك عبيده أمس ، اي ملك الأمور يوم الدين ، وأما الزمان المستمر كقولك مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد[1] وعلى هذا جعل الزمخشري اسم الفاعل هنا لا يتعين للأزمنة الثلاثة فصحت أن تكون إضافته محضة .

كما نقل ابن هشام عن الزمخشري أنه جعل الاضافة لفظية في آية الأنعام : جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ذلك تقدير العزيز العليم ، بنصب الشمس عطفا على محل الليل وذلك لا يكون الا اذا كانت الاضافة هنا غير محضة مع أنه يدل على الأزمنة الثلاثة فكيف تكون محضة في مثال وغير محضة في مثال آخر .

الحق أنه لا تناقض في كلام جار الله الزمخشري لأن اضافة الصفة المشبهة ـ واسم الفاعل في المثالين بمعناها ـ قد تكون محضة في بعض الصور وغير محضة في أخرى فاذا كان الاستمرار أو الدوام يحتوي على الأزمنة الثلاثة لكن قد توجد قرينة تقوى جانب الزمن الماضي على غيره وللقرينة المقام والاعتبار الأول دائما أضيفت الصفة وعملت الجر مع تلك القرينة التي تطلبت الاضافة وتكتسب الصفة التعريف من المضاف اليه كآية الفاتحة التي اكتسبت التعريف من المضاف اليه وقد غلبت

---

1) ص 113 المغني جـ 2

القرينة جانب الزمن الماضي ، لأن المعنى ملك الأمور يوم الأمور على حد ونادى أصحاب الجنة كما قلنا ، أما إذا تغلب جانب الحال أو الاستقبال بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما فالاضافة غير محضة فلا يتعرف بها الوصف ولا يتخصص كآية الأنعام في قراءة من قرأ : ﴿ فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا ﴾ ، فجعل الليل سكنا أمر لا يقتصر على زمان دون آخر فقد وقع في الماضي وهو يقع الآن وسيقع بعد ذلك غير ان الكلام فيه ما يقوي جانب الحال والمستقبل على الماضي ويجعل الاضافة غير محضة هو أن زمن الوصف في الآية قائم مستمر يشمل الماضي والحال والمستقبل ولكن هذا الدوام الزمني ليس متصل الأجزاء بغير انقطاع وانما يتخلله انقطاع يزول ثم يعود مرة أخرى حين يجعل الله الليل سكنا يكون الليل موجودا وحين لا يجعله سكنا يختفي ثم يجعله مرة أخرى ثم يزيله ثم يعيده وهكذا دواليك فالاستمرار موجود حقا ولكنه على ما وصفنا من توالي الايجاد والازالة بغير توقف ومن تجدد الظهور والاختفاء بغير انقطاع ، اما الدوام المتصل على حالة واحدة وهي جعل الليل سكنا في جميع لحظات الزمان وأوقاته فلا وجود له ولما كان الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع وزمن المضارع هو الحال أو الاستقبال كان الوصف (المشتق) الذي يشاركه فيهما شبيها به من الناحية المعنوية ومحمولا عليه في ناحية أخرى هي الدلالة الزمنية أيضاً أي شبيه به في الدلالة على التجدد والحدث وفي الدلالة الزمنية المعنية وإذا كانت دلالة الوصف الزمنية على هذه الشاكلة فان إضافته غير محضة فلا تناقض إذن في كلام الزمخشري أما الإضافة المعنوية فهي التي تكسب التعريف بالاضافة الى المعرفة والتخصص بالاضافة الى النكرة مثل : الغنى في يد اللئيم قبيح رجل مروءة رجل علم .

وتكون على معنى حرف الجر على معنى اللام في مثل : كتاب محمد ، وعلى معنى (من) في مثل : ثوب حرير ، وعلى معنى (في) في مثل : كفاح صبح ، فحرف الجر يكشف الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه ، وفائدة الاضافة اللفظية التخفيف بحذف التنوين .

إن الأمر في الاضافة ليس أمر حركة اعرابية هي الكسرة ولكنها الوشائج والصلات بين المضاف والمضاف اليه ومعنى كل منهما في نفسه ومعنى في ذاته هذه الاضافة يترتب عليها معنى التعريف أو التخصيص .

تعليق عام :

إن تقديرات النحويين الوعاة لم تكن خبط عشواء وانما كان هدفها المعنى أيا كان هذا المعنى الذي يكشفون عنه ، كما أنهم في سبيل هذه الغاية لا يفسدون صناعتهم اللفظية بل يحرصون على اطراد القواعد حريصون على الا يكون المعنى على حساب الاعراب والعكس صحيح فان تعارضا كان الجنوح الى المعنى مع التخريج على ضرورة أجازها العرب وهيا معا الى رياض خصائص ابن جني حيث تهب علينا نسماته مسكية الشذي عاطرة الأريج تجعلنا نحمد لهؤلاء القوم مشقة السرى ونوقن أن تحت الرغوة اللبن الفصيح . لقد عقد بابا بعنوان (الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى) قال فيه[1]: « هذا الموضوع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره الى أن يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلك والليل) معناه الحق أهلك قبل الليل فربما دعا

1) ص 279 الخصائص لابن جنى مطبعة دار الكتب .

ذاك من لا دراية له الى أن يقول : (أهلك والليل) فيجره وانما تقديره الحق أهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام : وربما ظن بعضهم أن زيدا هذا فاعل في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا : سرني قيام هذا وقعود ذاك بأنه سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك ، ربما اعتقد في هذا وذاك انهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى ولا تستصغر هذا الموضع فان العرب أيضا قد مرت به وشمت روائحه وراعته وذلك أن الأصمعي أنشد في جملة أراجيزه ، شعرا من مشطور السريع طويلا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان جعل قوافيه كلها في موضع جر الا بيتا واحدا من الشعر

يستمسكون من حذار الإلقاء تبلغات كجذوع الصيصاء
ردى ردى ورد قطاء صماء كدرية أعجبها برد الماء[1]

تطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله :

كأنها وقد رآها الرؤاء

والذي سوغ ذاك على ما التزمه في جميع القوافي وما كنا على سمته من القول وذلك انه لما كان معناه كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاء ان نخلط هذا البيت بسائر الأبيات وكأنه لذلك لم يخالف ، ونظير هذا عندي تفيل طرفه :

في جفان تعتري نادينا وسديف حين هاج الصنبر

يريد الصنبر فاحتاج للقافية الى تحريك الباء فتطرق الى ذلك

1) يصف قوما في سفينة بأنهم يمسكون بسكانات السفينة وسكانها : ذنبها الذي به تعدل وهو المعروف بالدفة وهي طويلة بلقاء كجذوع الضوضاء أي النخل وكنى بالتلفات عن السكانات لطولها يمسكون بها خشية أن تلقيهم في البحر فيهلكوا .

بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكره ومررت ببكر ، وكان يجب على هذا ان يضم الباء فيقول الصنبرة ، لأن الراء مضمومة الا انه تصور معنى اضافة الظرف الى الفعل فصار الى أنه كأنه قال : حين هاج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء اليها ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر وهذا أقرب مأخذا من أن نقول : إنه حرف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله :

هل عرفت الدار أم أنكرتها   بين بتراك فشُى عبقر

في قول من قال : أراد عبقر ثم صرف الكلمة ونحوه في التحريف قول العبد :

وما دمية من رمى ميسنان   معجبة نظرا وإتصافا

أراد فيما قبل ميسان فزاد النون ضرورة فهذا لعمري تحريف بتعجرف عارض من الصنعة والذي ذهبت أنا اليه هناك في (الصنبر) ليس عاريا عن الصنعة فإن قلت : فإن الاضافة في قوله (حين هاج الصنبر) انما هي الى الفعل لا الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه قبل الفعل مع أن الفعل والفاعل كالجزء الواحد وأقوى الجزءين منهما هو الفاعل فكأن الاضافة انما هي اليه لا الى الفعل فكذلك جاز أن يتصور فيه معنى الجر .

فان قيل فأنت اذا أضفت المصدر الى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى وقع فاذا كان في اللفظ أيضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى أن نتحور به فتتوهمه مجرورا ؟ قيل هذا الذي أردناه وتصورناه هو مؤ كد

للمعنى الأول لأنك كما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تممت حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر ، الا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسى في تصوره زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر ، كل ذلك تفعله العرب وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوى تشابههما وتعمر ذات بينهما ولا يكونا على حرد وتناظر غير مجد ، فاعرب هذا من مذهب القوم وافترض تصب باذن الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كل رجل وصنعته وأنت وشأنك معناه أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعته فهذا يوهم من أمم أن الثاني خبر عن الأول كما أنه اذا قال أنت مع شأنك خبر عن أنت وليس الأمر كذلك بل لعمري إن المعنى عليه غير أن تقدير الاعراب على غيره وانما (شأنك) معطوف على (أنت) والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنه قال : كل رجل وصنعته مقرونان وأنت وشأنك مصطحبان وعليه جاء العطف بالنصب مع أنه قال :

أغر على معزاي لم يدر أنني   وصفراء منها عبلة الصفوات

ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت ألا تراهم يقولون في معناه إن فعلت فأنت ظالم فهذا ربما أمرهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه وانما قوله (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسده فأما أن يكون هو جواب فلا .

ومن ذلك قولهم في عليك زيدا . إن معناه خذ زيدا وهو لعمري كذلك الا أن (زيدا) الآن انما هو منصوب بنفسي عليه من حيث كان

اسما لفعل متعد لا أنه منصوب بخذ .

ألا ترى الى فرق ما بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه ، فان أمكنك ان يكون تقدير الاعراب على تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى فضلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الاعراب حتى لا يشذ شيء وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه إلا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا أن معناه ضربت زيدا ضربة بالسوط وهو ما لا شك كذلك ولكن طريقة إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على أن تقدير اعرابه ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر نحو قوله أمرتك الخير واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك أن على حذف المضاف أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا لعمري معناه فأما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف .